الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR – ANNABA
BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY

جـــــامعة باجـــــي مـــــختار – عـــــنابـة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

القسم: علم الاجتماع والديموغرافيا.

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، –دراسة سوسيوأنثروبولوجية–

دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العقابية بالجزائر.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع.

تخصص: أنثروبولوجيا الجريمة.

إعداد الطالبة:
رزاق رزيقة.

إشراف الأستاذة:
د / زرزوني جهيدة.

أمام لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة	الصفة
شوية سيف الإسلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة	رئيساً
زرزوني جهيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار عنابة	مشرفاً ومقرراً
غاصب آمال	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار عنابة	عضواً مناقشاً
سردوك علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضواً مناقشاً
سمير يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمان الرحيم.

وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ

جامعة باجي مختار عنابة
Université Badji Mokhtar-Annaba

شكر وعرفان

إلى:

السيد المدير العام لإدارة السجون وإعادة الادماج.

مديرية البحث وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

المديرية الفرعية للبحث العقابي.

مدير مُؤسسة إعادة التأهيل البوني-عنابة-.

النائب العام لدى مجلس قضاء عنابة.

الأستاذة المُشرفة زرزوني جهيدة.

الأستاذ سموك علي.

أتقدم إليكم بخالص الشكر والعرفان على تعاونكم الكريم وتسهيلاتكم القيمة التي قدمتموها لي، إن دعمكم ومساندتكم كان لهما الأثر الكبير في إنجاح هذا العمل.

جامعة باجي مختار-عنابة
Université Badji Mokhtar-Annaba

الإهداء

إلى:

نفسي.. أنا التي تأبى الاستسلام.

أمي، أبي.

زوجي.

إبني ميران تيسيرالله، إبنتي روزلين.

جامعة باجي مختار-عنابة
Université Badji Mokhtar-Annaba

جامعة باجي مختار-عنابة
Université Badji Mokhtar-Annaba

فهرس المحتويات

- **شكر وعرفان.**
- **إهداء .**
- **فهرس المحتويات.**
- **فهرس الجداول والأشكال.**
- **المُلخص.**
- **نمذجة الدراسة.**
- **مُقدمة.**

الفصل الأول: البناء العام للدراسة.

تمهيد الفصل

أولا-إشكالية الدراسة.

1-أهمية الدراسة.

2-أهداف الدراسة.

ثانيا-المفاهيم الأساسية للدراسة.

1-الجريمة.

2-الإجرامية.

3-البنية .

4-البنية الاجرامية.

5-القتل.

6-الجندر.

7-المرأة القاتلة.

ثالثا-المقاربة السوسيوأنثروبولوجية للدراسة.

1-مقاربة التشكيل البنائي عند أنتوني غيدنز.

2-مقاربة الممارسة السوسيولوجية عند بيير بورديو.

3-مقاربة الإنسان المُتعدد عند برنارد لاييير.

4-التوظيف المقارباتي للدراسة.

رابعا-الدراسات السابقة.

1-الدراسات الأجنبية.

2-الدراسات العربية.

3-الدراسات المحلية.

خامسا-البُعد النقدي للدراسة.

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: البنية الموضوعية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

نمذجة الفصل.

تمهيد الفصل.

أولا–المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا–مكونات البنية الموضوعية.

1–المُكون الثقافي.

2–المُكون الاجتماعي.

3–المُكون الشخصي.

ثالثا–التوجه النظري للفصل.

خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: البنية الذاتية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

نمذجة الفصل.

تمهيد الفصل.

أولا–المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا–مكونات البنية الذاتية.

1–المُكون البيولوجي.

2–المُكون الوجداني.

3–المُكون الفيزيولوجي.

4-المُكون السيكوسوماتي.

5-البيولوجيا العصبية.

6-الاستعداد الوراثي.

ثالثا-التوجه النظري للفصل.

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: البنية الرمزية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

نمذجة الفصل.

تمهيد الفصل.

أولا-المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا-المكونات البنائية للقتل.

1-المُثير الخارجي.

2-العلاقة السامة.

3-الدوافع الاجرامية.

4-التفكير الإجرامي.

5-الباعث الخارجي.

6-مسرح الحريمة.

7-الفرصة الاجرامية.

8-اتخاذ قرار القتل.

ثالثا-التوجه النظري للفصل

خلاصة الفصل

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية والميدانية للدراسة.

تمهيد الفصل.

أولا-نوع الدراسة.

ثانيا-الدراسة الاستطلاعية.

ثالثا-منهج الدراسة.

رابعا-مجتمع الدراسة.

خامسا-مجالات الدراسة.

سادسا-أدوات جمع البيانات.

سابعا-المُعالجة التركيبية للبيانات.

خلاصة الفصل.

الفصل السادس: البنية الاجرامية للمرأة ودورها في تشكيل نظام القتل. تحليل سوسيوأنثروبولوجي للمعطيات الميدانية.

تمهيد الفصل.

أولا-التحليل التركيبي لمعطيات الدراسة.

ثانيا-تفسير معطيات الدراسة.

1-تفسير المعطيات في ضوء تساؤلات الدراسة.

2-تفسير المعطيات في ضوء المفاهيم.

3-تفسير المعطيات في ضوء التوجه النظري.

ثالثا-النتائج العامة للدراسة.

رابعا-قراءة سوسيوأنثروبولوجية في النتائج العامة للدراسة.

خامسا-تأويل النتائج العامة للدراسة.

قانون نظام القتل عند المرأة.

خُلاصة الفصل.

- **الخاتمة.**
- **التوصيات.**
- **قائمة المراجع.**
- **الملاحق.**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بنية دماغ الأنثى والذكر.	
02	درجات النية الجنائية.	
03	ظرفي العنصر الزمني والنفسي.	
04	مُتغير الفئة العمرية لأفراد العينة.	
05	مُتغير نوع القتل.	
06	توزيع العينة حسب المجال البشري.	
07	طبيعة المقابلات الخاصة بالنساء المرتكبات لجريمة القتل.	
08	مُتغير المستوى التعليمي.	
09	مُتغير الحالة المدنية.	
10	مُتغير النشأة.	
11	مُتغير الموطن الأصلي.	
12	مُتغير السكن.	
13	مُتغير المستوى الاقتصادي.	
14	مُتغير النشاط المهني.	
15	مُتغير الوضعية الاجتماعية.	

16	مُتغير النظام الأسري.	
17	مُتغير استقرار الأسرة.	
18	مُتغير الرأسمال الإجرامي.	
19	مُتغير أساليب التنشئة الاجتماعية.	
20	مُتغير أسلوب حل الخلافات.	
21 **22**	مُتغير جماعة الرفاق. متغير دخول جماعة الرفاق للسجن.	
23	مُتغير أوقات الفراغ.	
24	مُتغير الوازع الديني والأخلاقي.	
25	مُتغير التغير الاجتماعي.	
26	مُتغير البناء الاجتماعي للجسد.	
27	مُتغير منظومة الزواج.	
28	المستوى التعليمي للزوج.	
29	السوابق الجنائية للزوج.	
30	التوافق الزواجي.	
31	مُتغير سيكولوجية المرأة.	
32	مُتغير حادث أليم.	
33	مُتغير التعرض لمرض عضوي.	

34	مُتغير الصرع.	
35	مُتغير التشوه الخلقي.	
36	مُتغير طبيعة الدورة الشهرية.	
37	مُتغير المدة بين الدورة الشهرية والجريمة.	
38	مُتغير الأعراض النفسية المُصاحبة للدورة.	
39	مُتغير الأعراض العضوية المُصاحبة للدورة.	
40	مُتغير فترة الحمل.	
41	متغير فترة النفاس.	
42	مُتغير البروفيل البيولوجي.	
43	مُتغير الصلة بالضحية.	
44	مُتغير الدافع الرئيسي للقتل.	
45	مُتغير زمن إرتكاب الجريمة.	
46	مُتغير مكان ارتكاب الجريمة.	
47	متغير آداة ارتكاب الجريمة.	
48	مُتغير الشعور قبل القتل.	
49	مُتغير الشعور بعد القتل.	
50	متغير لغة الجسد الخاصة بالشعور بعد القتل.	

51	مُتغير السوابق العدلية.	

الملخص

هدفت الدراسة للكشف عن الدور الذي تلعبه البنية الإجرامية في إدارة مرحلة العبور من الفكرة إلى فعل القتل، وقد ركزت على الجندر باعتباره مدخلا أساسيا لفهم أبعاد الظاهرة الإجرامية باستخدام المنهج البنيوي كأداة تحليلية نقدية من خلال تجزئة وتفكيك عناصر البنية الإجرامية القائمة على تعددية البُنى والمُتمثلة في البنية الموضوعية والذاتية والرمزية القائمة أساسا على الجسد كذات أنثوية تنبع من خلالها الممارسة الاجرامية، فللبحث عن الكيفية التي تُبنى بها جريمة القتل عند المرأة تم التنقيب عن المُكونات المسؤولة عن بناء نظام القتل عند المرأة، إذ يُفضي الخلل في أي مكون جُزئي إلى اختلال البنية ككُل بحكم ترابط أجزائها وتكامل وظائفها. والممارسة الإجرامية حسب هذه الدراسة تمثلت في الاستجابة السلوكية التي شكّلَها البناء الأنثوي كميكانزيم تكَيُفي لمواجهة الظرف الضاغط الذي هددها بالخطر سعياً منها للذة وإزاحةً للألم دون النظر إلى التكلفة. وفي محاولة لتحقيق التكامل المنهجي بين البنية والفعل فُهمت طبيعة جريمة القتل عند المرأة على أساس أن المرأة قد خلقت الحقل الإجرامي وقامت بإنتاج البنية الإجرامية وإعادة إنتاجها. الأمر الذي عكس أهمية الدراسة باستحضار الرابط البنيوي القائم على أسبقية العلاقة على العناصر وهو ما يُفسر مبدأ تقابل الطبيعة والثقافة نحو فهم جدلية العلاقة بين البنية والمرأة القاتلة من أجل استخراج القانون العام المُشَكل لفعل القتل، على اعتبار أن البنية هي النموذج المستمد من الواقع إذ يتم التعرف عليها وصولا إلى الكيفية التي تُنظم بها الجريمة نفسها، كونها تُحقق توازنا تنظيميا إجراميا بين عناصر جريمة القتل والطبيعة الحصرية للمرأة وعملية اشتغال الكيمياء العصبية للدماغ مع مدخلات ومخرجات العناصر السلوكية. الذي أظهر أن القتل عند المرأة هو نتيجة تفاعلية مُعقدة بين الجسد، الوجدان والمجتمع.

كما تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث المختلطة، حيث تم الاعتماد على المنهج البنيوي ومنهج دراسة الحالة لتحقيق ما تقتضيه أهداف الدراسة وطبيعة الموضوع، أما بخصوص مجتمع بحث الدراسة فقد تحدد في فئة النساء المُرتكبات لجرائم القتل العمد، بالاعتماد على العينة القصدية والعينة المُتاحة، أما بخصوص أدوات جمع البيانات فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان موجهة للنساء المرتكبات لجريمة القتل

العمد وصدر في حقهن حكم قضائي، التي وُزعت على عينة شملت (75) امرأة مُرتكبة لجريمة القتل العمد، موزعة على المؤسسات العقابية بكل من ولاية عنابة، قالمة، برج بوعريريج، تيارت، البليدة. وأداة المقابلة موجهة للنساء اللائي ارتكبن جرائم قتل عمد واستوفين مدة حكمهن واستنادا إلى معيار التشبع تم انجاز 10 مقابلات، إضافة إلى آداة الملاحظة المُباشرة بمحكمة الجنايات على مستوى مجلس قضاء عنابة .

وقد خلُصت الدراسة إلى أن البنية الإجرامية هي ثمرة تفاعل البنية الموضوعية والبنية الذاتية والبنية الرمزية وفق ترابط بنيوي حول الشروط البنائية المسؤولة عن توليد عناصر سلبية كمُدخلات للسلوك الاجرامي، والتي تمثلت في الاستعداد الإجرامي، المُحفز الداخلي، الدافع الإجرامي. فمن خلال معالم الرغبة التي تقوم عليها جريمة القتل وما تفرضه خصوصية هذه الجريمة تم تشكُل البنية الخفية القائمة على البُنى الجُزئية المُشكلة للبنية الإجرامية العامة التي تعكس مُخرجات الذات الأنثوية كإستجابة سلوكية عنيفة، والتي أعطت للمرأة حق الانتماء للحقل الإجرامي. وإعمالا بالمبدأ البنيوي القائم على الفهم، التفسير ثم التأويل فإن القتل عند المرأة هو لغة رمزية تعكس إصابةً غائرة في صميم وجدانها.

الكلمات المفتاحية: البنية، القتل، البنية الإجرامية، الجندر، المرأة القاتلة.

Abstract

This study aimed to uncover the role played by the criminal structure in shaping the transition from idea to the act of murder, using the structural approach as a critical analytical tool. This was achieved by fragmenting and dismantling the elements of the criminal structure, which is based on a multiplicity of structures. These structures are represented by the objective, subjective, and symbolic structures, which are primarily based on the body as a feminine self, from which criminal practice emanates. To explore how the crime of murder is constructed among women, the components responsible for constructing the murder system among women were investigated. A defect in any partial component leads to a defect in the structure as a whole, given the interconnectedness of its parts and the integration of their functions. According to this study, criminal practice is represented by the behavioral response shaped by the feminine structure as an adaptive mechanism to confront the stressful circumstance that threatened her with danger, in pursuit of pleasure and relief from pain, regardless of the cost. In an attempt to achieve systematic integration between structure and action, the nature of the crime of murder by women was understood on the basis that women created the criminal field and produced and reproduced the criminal structure. This reflects the importance of the study in evoking the structural link based on the primacy of the relationship over the elements, which explains the principle of the juxtaposition of nature and culture towards understanding the dialectic of the relationship between structure and the murderous woman, in order to extract the general law shaping the act of murder. This is based on the fact that structure is the model derived from reality, as it is identified to arrive at the manner in which the crime itself is organized, as it achieves a criminal organizational balance between the elements of murder, the exclusive nature of women, and the functioning of the brain's neurochemistry with the inputs and outputs of behavioral elements. This demonstrated that murder by women is the result of a complex interaction between the body, the conscience, and society. This study falls within the category of mixed research, as it relied on the structural approach and the case study approach to achieve the requirements of the study objectives and the nature of the subject. As for the study's research community, it was determined in the category of women who

committed premeditated murder crimes, based on the intentional sample and the available sample. As for the data collection tools, the questionnaire tool was used, directed at women who committed premeditated murder and against whom a judicial ruling was issued. The questionnaire was distributed to a sample of (75) women who committed premeditated murder, distributed among the penal institutions in the states of Annaba, Guelma, Bordj Bou Arreridj, Tiaret, and Blida. The interview tool was directed at women who committed premeditated murder crimes and served their sentences. Based on the saturation criterion, 10 interviews were conducted, in addition to the direct observation tool at the Criminal Court at the level of the Annaba Judicial Council. The study concluded that the criminal structure is the result of the interaction of the objective structure, the subjective structure, and the symbolic structure, according to a structural interconnection around the structural conditions responsible for generating negative elements as inputs for criminal behavior, represented by criminal readiness, internal motivation, and criminal motive. Through the features of desire upon which the crime of murder is based and what the specificity of this crime imposes, the hidden structure was formed, based on the partial structures that constitute the general criminal structure, which reflects the outputs of the feminine self as a violent behavioral response, which gave women the right to belong to the criminal field. In accordance with the structural principle based on understanding, interpretation, and then explanation, murder for women is a symbolic language that reflects a deep injury to the core of their .conscience

Keywords : the Structure, the Homicide, the Criminal Structure, the Gender, the Female Killer.

مقدمة:

قد تُمثل جريمة القتل عند المرأة المرحلة الأخيرة من سيرورة مُعقدة لعملية صنع القرار، فإذا كانت جريمة القتل تُعبر عن استجابة سلوكية تتجاوز بالضرورة القواعد والقيم السائدة في المجتمع، فإن طرح إشكاليتها يستوجب بالضرورة توافر ثلاث مكونات أساسية والمُتمثلة في أنطولوجيا المعيار الاجتماعي، تجاوز هذا المعيار وترميز هذا التجاوز، تُحيلنا هذه الفكرة إلى أطروحة **ميشيل فوكو Foucault** القائمة على أساس أن مبدأ الطبيعة أينما ظهر في خطابات العلوم الاجتماعية تُخفي بين طياتها النسق المعياري، وتبرير العقوبة بتجاوز المجرم للمعيار الاجتماعي.

إن فكرة تجاوز المجرم لحدود القواعد الاجتماعية تُحيلنا إلى براديغم رد الفعل الاجتماعي والقانوني المُرتبط بفكرتي الوصم والعقوبة القائمة على خلق المجرمة للفعل والسياقات المُساهمة في نشأته وكيفية بناءه سواء على مستوى السلوك أو المعنى، يترتب على هذه الفكرة أن المرأة لا تعيش في عالم مادي بقدر عيشها في عالم رمزي يحمل في طياته جملة من القيم والمبادئ والمواقف قد يكون جوهرها هداماً، يصقل شخصية المرأة ويبني عقليتها ويُوجه اختياراتها ويُنشط دوافعها، إذ تُصبح بمثابة المُحرك الخفي الذي يُشكل سلوكها ويتبنى بالضرورة مظهرا هداما ترسم ملامحه جريمة القتل، التي تُعبر عن جملة من الشروط السياقية البانية للنظام الاجرامي، الدالة على وجود شرخ عميق وخلل على مستوى أنساق البناء الاجتماعي.

لأجل ذلك، أضحى الحديث عن جريمة القتل التي ترتكبها المرأة يستدعي البحث في المكونات البنائية لتركيب نظام القتل من خلال توضيح صورة النظام الاجرامي التي تجعل من المرأة المُجرمة العُنصر الرئيسي والمُحرك للدراسة، والتي باتت المحور الأساسي التي لا تكاد تُفارق أدبيات المفكرين في هذا العصر، واستأثرت قضاياها اهتمام الباحثين في حقول علوم الجريمة كافة، ولاشك أن ذلك مرده ما تُمثله المرأة في المجتمع، باعتبارها الوعاء الحضاري الذي يُشكل شخصيته وكيانه فهي حلقة أساسية فيه، فإذا صلحت المرأة صلُح المجتمع من هُنا يتضح جليا الاعتماد على الأسس المتينة لتشخيص العلة من أجل علاجها، فالطبيعة الأنثوية ليست خاضعة لقوة واحدة وإنما تتنازعها قوى كثيرة تنسجم لتُكون

الشخصية على المستوى الظاهري والعقلية على المستوى الباطني منذ مرحلة الطفولة إلى الكهولة بفعل التأصيل والإكتساب.

وعليه بدأت تتسع رقعة الاهتمام بالفعل الاجرامي الأنثوي، والتركيز على بنية العقل الأنثوي الذي لا يُعتبر بالضرورة كيانا سالبا ولا تتمثل مُهمته في الربط بين المُدخلات والمخرجات أي بين المُؤثرات وردود الأفعال بأكثر الوسائل إتاحة، وهو لا ينشأ كلية عن مُؤثر واحد فقط وانما يتفاعل مع تغيرات العالم الخارجي ويأخذ في الحسبان عوامل أخرى، كالذكريات، التجارب الشخصية، الخبرات الحياتية، القدرات العقلية، الرغبات والعواطف والمعتقدات والحالة النفسية، كلها تُشكل بيئة داخلية مُتفردة، إذ تستمر البنية الذهنية للمرأة بالتطور، بحيث تُؤثر البيئة المحيطة بكل سلبياتها على كيمياء المخ فتولد ميكانيزم تكيفي يتجسد في إستجابة سلوكية تتمثل في القتل، التي تعكس جملة من الاحداث تُشكل كينونتها وماهيتها إذ تندمج معا مُخبأة ومكنونة في عقلها، والتي تُؤثر في سلوكها وتجعل اتخاذ قراراتها واختياراتها خاصة بها هي بالذات.

يأتي هذا الميكانزيم حرصا على البحث في كيفية استجابة امرأة دون سواها في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية فلا تستجيب النساء بنفس الطريقة، وإنما يستجبن لهذه الضغوط بطرق مختلفة، الأمر الذي يجعل البحث عميقا انطلاقا من الكشف عن الجوانب العميقة، ومحاولة فهم كيفية تشكل القتل عند المرأة، وكيفية النشأة والتطور أي كيف نشأت فكرة القتل في ذهن القاتلة وكيف تطورت وتحولت إلى فعل، الأمر مرتبط في هذه الحالة بالبحث في مستوى أعمق ألا وهو مستوى الدلالة والتي تُجيب عليه اللكنة البنيوية. فالمرأة المُرتكبة لجريمة القتل جزء من هذه السيرورة فقد شهدت تغيرات مُتعاقبة على مستوى البُنى شكلت لديها أفكار ظلت تُنحت وتُصقل إلى أن وصلت إلى صورة إزهاق الروح.

على هذا الأساس أرادت الدراسة الكشف عن مكنونات الجوهر الهدام للبناء الشامل للمرأة القاتلة، فقبل البحث عن الكيفية التي تُبنى بها ظاهرة جريمة القتل عند المرأة كان من الأولى البحث عن المكونات البانية للظاهرة انطلاقا من الكشف عن أهم الجزئيات المُرتبطة بالسياقات الداخلية والخارجية للمرأة المُرتكبة لجريمة القتل، عن طريق جمع المادة العلمية من الأدبيات العابرة للتخصصات والتي تم توظيفها بما يخدم الدراسة كثمرة مجهود دام لعدة سنوات من البحث، الحفر والتنقيب عن المرأة اللغز إعمالا بالبراديغم البنيوي التكويني القائم على الفهم والتفسير فالتأويل، ومن أجل استيفاء الشروط المنهجية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ست فصول، قُسمت على ثلاث مُستويات بنيوية يُمثل الأول المستوى القصدي في

حين يعبر الثاني عن المستوى النسقي أما الثالث فهو المستوى البنائي، وإن الانتقال من المستوى النسقي إلى المستوى البنائي يُمثل اللحظة البنائية الحقة للدراسة، وهو الانتقال من أُفق مكونات العناصر وعلاقتها إلى أفق استنباط القانون العام للدراسة من تلك العلاقات، وقد تشكلت هذه المستويات عبر ستة فصول للدراسة على النحو التالي:

1-المستوى القصدي: يعتمد على قصد الباحث الكشف عن بنية تركيب نظام القتل عند المرأة اعتمادا على المنهج البنيوي والاستعانة بأداة البنية في تحليل الظاهرة الاجرامية عملا بأدواتها الابستيمولوجية والمتمثلة في النموذج النظري للدراسة وقد شمل هذا المستوى **الفصل الأول الذي** خُصص **للبناء العام للدراسة،** حيث شمل الإشكالية التي تضمنت التساؤل المركزي فالتساؤلات الفرعية إضافة لمُتغيرات الدراسة فالأهمية والأهداف، والانطلاقة من بناء المفاهيم الأساسية للدراسة التي تُعتبر المفتاح الموضوعي للبحث العلمي، ثُم طرح المقاربة السوسيوأنثروبولوجية التي تم اعتمادها في الدراسة، فالمقاربة السوسيوأنثروبولوجية التي تضمنت التوظيف المقارباتي فالدراسات السابقة وأخيرا البُعد النقدي للدراسة.

2-المستوى النسقي: الذي يعتمد على علائقية الأنساق بين البُنى **والمتمثل في الفصل الثاني** الذي جاء بعنوان **البنية الموضوعية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة،** انطلق من بناء نموذج تحليلي بالاعتماد على التنظير المُعتمد في الفصل، وقد تم طرح المفاهيم الأساسية للفصل، إضافة للمكونات البنائية الموضوعية الأنثوية الاجرامية، فالتوجه النظري للفصل. و**الفصل الثالث** الذي قُدم تحت عنوان **البنية الذاتية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة،** بدءا بنمذجة الفصل المُعتمدة بالأساس من التوجه النظري التابع للفصل، وتم مُعالجة المفاهيم الأساسية، فالمكونات البنائية للذات الأنثوية الاجرامية ثم خلُص الفصل بالتوجه النظري. **أما الفصل الرابع** موسوم ب**البنية الرمزية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة الذي** عالج مكونات نظام القتل انطلاقا بنمذجة تحليلية للفصل، والاستعانة بالمفاهيم القاعدية المُستمدة من المكونات البنائية لفعل القتل كاستجابة سلوكية، وقد خلُص الفصل بالتوجه النظري الذي تم اعتماده لبناء النموذج.

في حين خصص الفصل الخامس **للإجراءات المنهجية والميدانية للدراسة** من أجل التعرف على المسار المنهجي والميداني للدراسة انطلاقا من الدراسة الاستطلاعية فباقي الإجراءات المنهجية المعتمدة في الجانب التطبيقي.

3-المستوى البنائي: وهي مرحلة الانتقال من أُفق علائقية الأنساق إلى استنباط القانون العام للدراسة والذي مثله **الفصل السادس** فركز على السيرورة التي تحتذيها عملية صنع قرار الجريمة وعلاقتها بتركيب نظام القتل، من خلال التحليل السوسيوأنثروبولوجي للمعطيات ومعالجتها فمناقشتها وقراءتها في ضوء تساؤلات الدراسة، والمفاهيم والتوجه النظري بعدها تم رصد النتائج العامة ومناقشتها سوسيوأنثروبولوجيا، وقد خلُص الفصل بالبُعد التأويلي لجريمة القتل عند المرأة.

الفصل الأول

البناء العام للدراسة.

"المعرفة العلمية هي هدم لبناء قديم وبناء لبنية جديدة.." غاستون باشلار.

تمهيد الفصل.

أولا: إشكالية الدراسة.

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة.

ثالثا: المقاربة السوسيوأنثروبولوجية للدراسة.

رابعا: الدراسات السابقة.

خامسا: البُعد النقدي للدراسة.

خلاصة الفصل.

تمهيد الفصل.

يتأسس أي بحث علمي أصيل على التحديد الدقيق والموضوعي لبنائه العام، انطلاقا من الفهم الشامل للإشكالية المطروحة باعتبارها المحور الرئيسي الذي يدور حوله البحث، إذ سيستعرض هذا الفصل إشكالية الدراسة وتوضيح السياق الذي نشأت فيه، مما يساعد في تسليط الضوء على الأبعاد والمُؤشرات الأساسية لمُتغيرات الدراسة التي تستدعي البحث والتحليل.بالإضافة إلى ذلك، سيتم تبيان أهمية الدراسة والأهداف التي يتم السعي لتحقيقها من خلال هذا البحث، حيث تحدد هذه الأهداف إطار العمل ووجهة الدراسة، من جهة أخرى، ستتطرق الدراسة إلى المقاربة السوسيوأنثروبولوجية المعتمدة، حيث تمثل المسلك الابستيمولوجي الذي يُساهم في معالجة الإشكالية بشكل فعّال ودقيق.

كما سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع ذاته، مما يوفر خلفية علمية ومرجعية تعزز من مصداقية البحث وتوضح الفجوات التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها. وأخيرًا، سيتناول الفصل البعد النقدي للدراسة، والذي يسعى إلى تحليل النتائج والتساؤلات التي تثيرها، مما يسهل فهم التحديات والقيود المرتبطة بالموضوع المدروس. هذا البعد النقدي لا يهدف فقط إلى استكشاف الجوانب الإيجابية، بل يسعى أيضًا إلى تسليط الضوء على النقاط التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل. هذه المُكونات وغيرها سيتم عرضها في هذا الفصل بتفصيل كل عنصر من هذه العناصر، لتقديم رؤية متكاملة حول البناء العام لهذه الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة.

تطرح هذه الدراسة إشكالية البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وإن كان فعل القتل يُعبر عن سيرورة معقدة لصنع القرار، فإن الأمر يتعلق بشكل أساسي بمُتغير النوع الاجتماعي الذي يحمل بنائيا واجرائيا العديد من الأبعاد المقترنة بالبنية الذهنية عند المرأة للتفكير في ارتكاب القتل قبل الاقدام عليه، فعلى الرغم من وجود فرصة للتراجع والامتناع عن الفعل الإجرامي إلا أنها أقدمت على ارتكاب أشد الأفعال خطورة، وذلك هو جوهر عملية صُنع القرار والعبور من التفكير للفعل الاجرامي، الذي يرتبط بنظام التصورات والاستعدادات الشخصية التي تكونت عبر التاريخ، فعلى المستوى البنيوي يعتبر كل فكر وكل سلوك إجرامي جوابا دالا عن وضعية مُعينة يعيشها مُرتكبه، الأمر الذي يستدعي البحث في الكيان الترابطي الشامل بين معنى ومبنى فعل القتل عند المرأة.

لذلك وجب التركيز على الفهم الأعمق لجريمة القتل عند المرأة، فبالرغم من تعقدها لازالت غالبية دراسات الظاهرة الاجرامية النسوية تولي اهتمامها بالتركيز على النزعة الوصفية والتفسيرية، والافتراض سلفاً بأن الظاهرة الإجرامية النسوية مُؤشكلة وجاهزة للدراسة، بُناءً على ذلك، لجأ ميدان أنثروبولوجيا الجريمة إلى التموقع في زاوية البحث الأركيولوجي والحفر في الجذور العميقة للظاهرة والكشف عن البُنى الخفية المساهمة في مرجعيتها وكيفية تشكُلها معنى ومبنى، استنادا إلى مركزية الذات الفاعلة والمُكونات

البنائية للنظام الاجرامي النسوي باعتباره منظومة علائقية شاملة تنطلق من الرغبة المُتجسدة في البنية العقلية للمرأة المُرتكبة لجريمة القتل

يتعلق الأمر إذن، بالعقل البشري الذي يعمل وفق نظام بنيوي يُنظم تفكير المرأة المُجرمة المُنتجة لاستجابة سلوكية تترجم في القتل كعملية ديناميكية مُعقدة تنبع من العقل وتتحول إلى ممارسة. بُناءً على هذا الافتراض برز البراديغم البنيوي بزعامة أب البنيوية الأنثروبولوجي الفرنسي **كلود ليفي ستروس Levi-Strauss** انطلاقا من التركيز على أطروحة أساسية مفادها أن العلاقة القائمة بين البنية العقلية والادراك الحسي تساهم في فهم الواقع الإنساني باعتباره كُلا مُركبا من العلاقات بين الأنساق الجزئية، مُحاججا في ذلك، أن مُقاربة أي موضوع بنيويا لا يُمكن أن تتحدد إلا بالترابط البنيوي، في إطار تفكيك وتجزئة العناصر ثُم إعادة التركيب من أجل الكشف عن القانون المُشكل للنظام، بحيث تُشكل جُملة هذه العلاقات "بنية". وبينما تُقدم بُنيوية ليفي ستروس نموذجا عمليا لفهم الظاهرة إلا أن بنيوية **لوسيان غولدمان Goldman** التكوينية قدمت فهما أوسع للظاهرة الإنسانية، من خلال ادراج النهج الدياكروني التعاقبي وعدم إغفال التاريخ لما له من أهمية في فهم الواقع الإنساني و**تكوين** الظاهرة وكل ماله علاقة بالانتقال من الحالة **أ** إلى الحالة **ب**. وبالرغم من وضوح البنية التكوينية لغولدمان إلا أن **بيير بورديو Bourdieu** الذي أعاد الفاعل الموضوعي لواجهة الاهتمام، واعتبار أن البنية تتكون وفق الرساميل بحيث مزج البنية والفعل استنادا على نموذج بنيوي بنائي يضع الهابيتوس والممارسة في واجهة الطرح، أما **نعوم تشومسكي** فيرى أن هناك بُنى سطحية وأخرى عميقة تُشكلان مُقوما واحدا في المجتمع وبداخل الفرد نفسه. ومن مُختلف هذه الرُؤى استقينا حضور البنيوي والتكويني من أجل فهم تركيبية نظام القتل عند المرأة.

يُمكن أن تتشكل جريمة القتل عند المرأة وفق التركيبة الشخصية لها، من خلال طريقة تفكيرها ونمط سلوكها وعلاقاتها الاجتماعية، التي تتجلى من خلال عملية ترابطية مُتشابكة تشمل العقل، الجسم، النفس، التجارب الحسية، الذاكرة، وكيفية تفاعل العناصر فيما بينها من خلال التاريخ، الثقافة والبيئة الاجتماعية والتركيب الفطري الأُنثوي. ففي إطار عملية إنتاج البنية الاجرامية للقتل وإعادة إنتاجها، يُصاغ الترابط البنيوي بين علاقة المكونات الاجرامية المُتأصلة التي تمثلها البنية الذاتية والمُكونات الاجرامية المُكتسبة التي تتجسد في البنية الموضوعية ومكونات البنية الرمزية التي تمتد نحو الخيال الذي يُنظمه ويُعطيه إتجاهات خاصة بالرمزي فقط. في هندسة علائقية موضوعية تتفاعل لإنتاج القتل كاستجابة

سلوكية في لحظة معينة، مما يعني تحليل كل بنية إلى جزئياتها التي تتكون منها للكشف عن العلاقات الموضوعية التي ترتبط فيما بينها واستخراج العنصر الأساسي أو القانون ثم إعادة تركيبها في بناءها الاجرامي العام، ووفقا للتشكيل البنائي فإن البنية الموضوعية والذاتية والرمزية تُؤثر على بعضها البعض بشكل مُتبادل ومستمر والنظر إلى العلاقة الترابطية بينهم كعمليات متكاملة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ما يستدعي استحضار عمل ديناميكية تأثير السياق السلبي على كيمياء المخ العصبية عند المرأة، الرامية إلى ترجمة نظام اجرامي مُنبثق عن تفاعلية المُدخلات السلبية والمُخرجات التي تولد الشر والقتل في ذات المرأة، وفهم بعض الجوانب الغامضة في كيفية تولد فكرة القتل وتطورها للتنفيذ، بالافتراض أن المخ يتفاعل مع سياقات مُتعددة تُشكل بنية كامنة مُخزنة في ذاكرة المرأة وعلى مستوى بنيتها الذهنية، تُؤثر في طريقة تفكيرها ونمط سلوكها واستراتيجيات مواجهة المواقف التي تجعل اختياراتها وقرارها بالقتل خاص بها هي بالذات.

بُناء على هذا الأساس، فإن البنية الإجرامية للمرأة مُتعددة البُنى بحيث تعمل المزاوجة التركيبية لهذه البُنى للمُساهمة في دفع المرأة إلى ارتكاب جريمة القتل، وتتأسس هذه البُنى على جملة من الأنساق التي تربطها علاقات ووظائف تتحكم في وجودها، وأن أي خلل في عُنصر ما يُؤدي إلى اختلال الكُل، يتعلق الأمر إذن، بترابطية العناصر داخل النظام الاجرامي الأنثوي وكيفية انتظامها في نسيج من العلاقات وذلك لمعرفة مُلابساتها من الداخل والخارج، فالمرأة من خلال ارتكاب جريمة القتل تُنتج البنية الاجرامية وتُعيد إنتاجها.

وفي هذا الإطار سنحاول الكشف عن المستوى البنائي لجريمة القتل عند المرأة، من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: **كيف تُشكِل البنية الاجرامية عند المرأة فعل القتل؟**

ويندرج تحت التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية مُتصلة بنيويا وهي:

1-كيف تُساهم البنية الموضوعية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟

2-كيف تُساهم البنية الذاتية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟

3-كيف تُساهم البنية الرمزية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟

تجدر الإشارة في هذا الصدد، بأن التساؤلات الفرعية تم صياغتها وفقا لسيرورة مُتصلة بنيويا ووظيفيا كفصول للدراسة والربط بين الجانب النظري والميداني، حيث يتضح ذلك من خلال المُؤشرات التي اعتمدت في الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس، والتي جاءت على النحو التالي:

أ-المُؤشرات الخاصة بالمُتغير المُستقل " البنية الإجرامية"

ركزت الدراسة في التساؤل الفرعي الأول على البنية الموضوعية باعتبارها المفتاح الموضوعي لفهم تأثير البواعث الخارجية على مُجريات السلوك الإنساني كمُكونات إجرامية مُكتسبة، وفيما يخص التساؤل الفرعي الثاني فقد تم تسليط الضوء على البنية الذاتية المُتمثلة في المُحفزات الداخلية كمُكونات إجرامية مُتأصلة، وإعمالا بمبدأ التقابل البنيوي الطبيعة/الثقافة جاءت مُؤشرات المُتغير المستقل كالآتي:

الثقافة. المجتمع

-العنف البنيوي.-القهر الاجتماعي.-جندرة التنشئة الاجتماعية.

-الهابيتوس.

-الرأسمال الاجرامي.

الطبيعة.

-الطبيعة البيولوجية للأنثى.

-ميكانزيم التغير الفيزيولوجي الأنثوي.

-البيولوجيا العصبية للمرأة.

-سيكولوجية المرأة.

ب-المُؤشرات الخاصة بالمُتغير التابع " جريمة القتل"

تم التركيز في البنية الرمزية على جريمة القتل باعتبارها استجابة سلوكية لميكانيزمات التكيف مع الضغط، التي تُعبر عن المُتغير التابع للدراسة، فقد تم الاعتماد على أهم المُؤشرات التي جاءت على الشكل التالي:

-القوة الدافعة.

-التفكير الاجرامي. اتخاذ القرار.

-الفرصة الاجرامية.

1-أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة من الأهمية المُزدوجة للمرأة كعُضو فعال في المجتمع، فتأثيرها واضح على النسق الأُسري والمجتمع فهي الأُخت والزوجة والأُم فصلاحها من صلاح المجتمع إعمالا بمبدأ الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق، إضافة للأهمية التي تحملها جريمة القتل إذ تعتلي الهرم الاجرامي من الجرائم ضد الإنسانية، فارتباط جريمة القتل بالمرأة كفاعل اجرامي وانتقالها من البنية الدفاعية إلى الهجومية غير التي اعتدناها أنها ضحية فأصبحت جانية في الجرائم التي تعتلي الهرم ودورها الثانوي كمُساهم أصبحت كمُحرك رئيسي ومسؤول يُكسب الموضوع أهمية مُزدوجة، وقد جاءت هذه الدراسة تعبيرا عن:

- ✓ الشغف الذاتي بالدراسات المُهتمة بالمرأة ذلك الكائن السر والبحر الأسود على حد تعبير سيغموند فرويد.
- ✓ التركيز على النسق الخفي في محاولة فهم وتفسير جريمة القتل عند المرأة.
- ✓ الانفتاح على التركيبة الفطرية للمرأة ومدى تحكمها في حالتها المزاجية واتخاذ القرارات الشخصية.
- ✓ يُمكن أن تُزود نتائج هذه الدراسة في الفهم الأكاديمي لموضوع المرأة والسلوك الاجرامي على تغيير التصورات الخاطئة عن المرأة.
- ✓ قد تُساهم نتائج الدراسة على تطوير استراتيجيات وقائية تستهدف الجهات المختصة.
- ✓ يُمكن أن تُساهم نتائج الدراسة في التأثير على السياسات الجنائية حول خصوصية الجريمة النسوية، مما يُساعد في تقديم سياسات جنائية أكثر انصافا للمرأة تتناسب والطبيعة الفطرية للمرأة.

- ✓ يُمكن أن تُسهم الدراسة في إثراء الأدب الأكاديمي المُتعلق بالجريمة النسوية، من خلال النموذج الجديد والمنظور الذي يُمكن من أن تُبنى عليه دراسات أُخرى.

2-أهداف الدراسة:

يرتبط تحديد أهدف الدراسة في البحث العلمي بالإشكال المطروح في الدراسة، كما تتعلق خطة البحث بالهدف، أي أن هناك ترابط وثيق بين تلك العناصر الرامية إلى تحقيق أهداف الدراسة، وتتمثل الأهداف الأساسية للدراسة على النحو الآتي:

- ✓ تحديد المعالم الأساسية التي تُساهم بها البنية الاجرامية في سيرورة تشكُل وتركيب نظام القتل عند المرأة.
- ✓ فهم وتفسير الكيفية التي تُساهم بها البنية الموضوعية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.
- ✓ فهم وتفسير الكيفية التي تُساهم بها البنية الذاتية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.
- ✓ فهم وتفسير الكيفية التي تُساهم بها البنية الرمزية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.
- ✓ تأويل فعل القتل عند المرأة.
- ✓ الكشف عن الماهيات الكامنة خلف كل بناء والعلاقات الموضوعية التي ليست ماهيات عقلية مُجردة.
- ✓ تحليل كل بنية إلى جزئياتها التي تتكون منها للكشف عن العلاقات الموضوعية التي ترتبط فيما بينها ثم إعادة تركيبها في بناء شامل.
- ✓ تحديد زاوية التحليل والتركيب لكل بناء وفق منظور بنيوي.
- ✓ الربط بين مُكونات النسق الخارجي والداخلي لاستقراء الاستجابة السلوكية للمرأة القاتلة.
- ✓ فهم النظام التركيبي لسيرورة جريمة القتل وربط الخصائص بشروطها البنيوية للكشف عن دور البنية الاجرامية في تشكل القتل.
- ✓ محاولة فهم أسلوب جريمة القتل عند المرأة.
- ✓ استنتاج قانون جريمة القتل عند المرأة.

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة.

يُعتبر عنصر البناء المفاهيمي للدراسة من الخطوات الأساسية للبحث العلمي، بحيث يُفيد ضبط المفاهيم الأساسية في رسم المعالم الرئيسية للدراسة، والتي ترتكز على الأُطر البحثية التي تهتم بعرض المفاهيم الأساسية والمصطلحات الدالة لأهداف الدراسة، وعلى إثره جاءت المفاهيم الأساسية للدراسة على النحو الآتي:

1-الجريمة The Crime:

ترتبط الجذور الأولى في دراسة الجريمة بالفلسفة اليونانية، فقد اتخذ "**سقراط**" في معرفة الانسان شعارا لفلسفته، وقد ميز بين الفضيلة والرذيلة مُفترضا أن الجهل منبع الرذيلة والجريمة، في حين اعتقد "**أفلاطون**" أن الجريمة ناتجة عن ضعف النفس البشرية والتربية السليمة، مُطالبا بالتخلص من المُجرمين لعدم جدواهم في المجتمع.

ظلت فكرة الجريمة تشغل أذهان فلاسفة العصور الوسطى، ما أظهر على إثرها ظهور اتجاهات فلسفية تناولت موضوع الطبيعة البشرية عامة والسلوك الاجرامي بوجه خاص، ومن هذه الاتجاهات تلك التي عرفت بمذهب اللذة، على اعتبار أن دوافع النشاط الإنساني تنحصر في السعي وراء الحصول على أكبر قدر من المنفعة. ومع هذا فقد ساهم علم الأجناس الحضاري **Cultural Anthropology** ببعض الدراسات العلمية المقارنة، التي ساعدت على فهم السلوك الاجرامي وفكرة العقوبة بين الشعوب البدائية والمناطق النائية.[1] ومع التقدم الزمني والثورة الصناعية التي أسفرت عن مُنجزات علمية كبيرة مهدت الطريق إلى ظهور النزعة العلمية المنهجية في دراسة الجريمة، انطلاقا من أنها كل سلوك مُؤذ وضار اجتماعيا مما يُعرض صاحبه للعقاب من طرف منظومة القانون.[2] فقد تنوعت المداخل والاتجاهات العلمية في دراستهم للجريمة فمنهم من يربط بين الفعل الاجرامي ومسألة وسائل الضبط غير الرسمية، ومنهم من يربط بين الجريمة والدوافع النفسية، في حين يركز اتجاه آخر بين الفعل الاجرامي ووسائل الضبط الرسمية، ومنهم من يربط الجريمة بالشذوذ العضوي، وهناك من يأخذ مسارا توفيقيا.

---

[1]-الدوري عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص28.

[2] -Marshall barron clinard : Sociology of deviant behavior, 3ed, rinhart and winston, new york, 1968, p15.

ولذلك فإنه يبدو من المُناسب أن تُعرف الجريمة تعريفا اجرائياً بأنها كل سلوك لااجتماعي يتعارض مع قيم ومعايير المُجتمع وينتهك القواعد التي يُحددها النظام القانوني والتي تُكلف مُرتكبها جزاء عقابيا.

2-الإجرامية The Criminality :

تعود نشأة مصطلح الإجرامية حسب قاموس إكسفورد الإنجليزي حوالي 1480م من الجذر اللاتيني crimen التي كانت تُستعمل في القانون الروماني للدلالة على الفعل المُجَرم، وقد ظل المُصطلح يقتصر على الإطار القانوني فقط، والواقعة ذات الصبغة الإجرامية أي صفة الفعل المُجَرَم الذي يُناوِؤه المُجتمع ويُعاقب عليه القانون ثم تطور المصطلح واتخذ شكله الحالي مع نشأة علم الإجرام الحديث مع المدرسة الوضعية ليتخذ طابع الميل أو القابلية للجريمة.

تعود فكرة مصطلح الإجرامية إلى ميل الفرد لارتكاب الجريمة أي أن له القابلية في ارتكاب سلوك محظور كان من الأجدر تجنبه، وفي ضوء هذا التصور فقد اعتبر الرائد الثالث للأنثروبولوجيا الجنائية الإيطالي **دي تيليو Di tellio**أن الميل للجريمة يُعبر عن الاستعداد الاجرامي إذ يرتبط بمُكونات داخلية وخارجية كالبيئة الاجتماعية والوراثية والبيولوجية والنفسية التي تدفع الفرد لأن يكون أكثر استعدادا للإنخراط في سلوك محظور قانونيا واجتماعيا.

ولعله من المناسب، تعريف الإجرامية تعريفا إجرائيا بأنه كل مايتعلق بالجريمة والذي يدخل في نطاق الأفعال المُجَرَمَة قانونيا، ومع نشأة المدرسة الوضعية اتخذ مصطلح الإجرامية معنى قابلية الفرد لارتكاب الجريمة، أي توافر أعراض إجرامية أو سمات خطورة تُنبأ بمشروعية الإقدام على إرتكاب سلوك يتعارض مع القيم الاجتماعية والقواعد القانونية.

3-البنية The structure :

ترتبط البنية بشكل مُباشر بالحقل المعرفي للأنثروبولوجيا، وقد استخدمها علماء الأنثروبولوجيا في البداية كمُرادف للنسق، ومع صدور مُؤلف "البُنى الأولية للقرابة" سنة 1949م، الذي كان في الأصل أطروحة دكتوراه للأنثروبولوجي الفرنسي **كلود ليفي ستروس Lévi-Strauss** ، أخذ مفهوم البنية مسارا

مُستقلا عن النسق الذي يركز على التفاعل الديناميكي بين العناصر وكيف تعمل معًا لتحقيق غاية معينة أو الحفاظ على استمرارية النظام. في حين تعني البنية النظام الداخلي للعناصر الذي يستتبع تغير أحد العناصر الجزئية بالضرورة تغير العنصر الآخر فالمنظومة الكُلية، وتتعلق البنية بتنسيق نظامي، فلكل نظام بنية وكل شيء في الوجود يملك بنية.[1] وعلى اثره تعززت مكانة البنية في حقلي الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع على يد ليفي ستروس مما ساهم في توسيع آفاق الفهم العميق والدلالي للظواهر الإنسانية، مُستلهما بذلك منهجا بنيويا من ألسنية السويسري **فرديناند دي سوسير De Saussure** بإمكانية تطبيق مبادئها في تحليل الظواهر الإنسانية والكشف على البُنى الخفية التي تُحدثها علائقية العناصر فيما بينها لاستقراء قانون تركيبها وكيفية تنظيمها من خلال بناء النموذج الخاص بكل ظاهرة.

ولذلك فإنه لتعريف البنية إجرائيا، فإن البنية آداة تحليلية تتجسد في الفعل، بحيث تتأصل في قواعد وشروط تسمح لها بترتيب مكوناتها فيُمكن أن تتخذ من النظام كيانا لها وتقوم أساسا على أولوية علاقة العناصر المُكونة لذلك النظام، وكيفية تنظيمها واتساقها للنموذج الأساسي لها، وعلى هذا الأساس فإن البنيوية تُمكننا من أن ندرس الجريمة باعتبارها "بنية"، فلايهمنا أثر البنية "الممارسة" أو الصورة النهائية بقدر أهمية كيفية البناء، والتركيز على الشروط البنيوية التي تقف وراء الجريمة، انطلاقا من التسؤال حول كيفية البناء وتنظيم الممارسة الإجرامية.

4-البنية الإجرامية The Criminal Structure :

إن المادة الأولية في صياغة نموذج بنية أي ظاهرة اجتماعية هي التركيز على علاقة العناصر فيما بينها، بحيث يكون من الضروري ارجاع علاقة عناصرها إلى مجالها الخاص بها، بحيث تقوم علاقات البنية الاجرامية وفقا لنظامها الخاص بها أي "النظام الاجرامي"، فلا يُمكن بأية حال فهم بنية جريمة القتل إلا بعلاقتها مع النظام الاجرامي الشامل ولا يُمكن فهم بنية الجريمة إلا بعلاقتها مع النظام الاجتماعي الشامل، ففي إطار علائقية عناصر البناء والفعل تتحدد كيفية تشكُل الجريمة على اعتبار أن الفعل الاجرامي هو الذي يُنتج البنية الاجرامية.

[1] -Lévi-Strauss Claude: Anthropologie Structurale, Plon, Paris, 1958, p300.

وبُناء عليه، سيكون التعريف الإجرائي للبنية الإجرامية: بأنها نظام له خصائص وأركان وشروط تُبنى بها الظاهرة انطلاقا من مجموعة القواعد التي ينبغي على ممارسيها أن يتسمو بها، ومجموع الخصائص التي ينبغي توفرها. ويُؤدي هذا النظام وظيفته وفق النظام التزامني السانكروني أي التركيز على زاوية الإتساق الداخلي دون أي اعتبار للتاريخ والنظام التتابعي الدياكروني الذي يدرس الجريمة باعتبارها نظاما يتطور عبر الزمن. على هذا الأساس تُعطي البنية للجريمة جواز المرور لحقل الممارسة بفعل الكيفية التي تُبنى بها وفهم المكونات الجزئية والعلاقات فيمابينها التي تُؤثر بعضها على بعض لتُنتج الفعل الإجرامي وتُعيد إنتاجه داخل المجتمع

والبنية الإجرامية انطلاقا من هذا الإفتراض هي ثمرة تفاعل المُكونات داخلية والخارجية للذات الإنسانية التي تقوم بإنتاج إستجابة سلوكية، وتُفهم بأنها منظومة مركبة من تعددية البُنى تجمع بين مُكونات البنية الموضوعية والبنية الذاتية والبنية الرمزية. وعليه فإن البنية تقوم بإنتاج الجريمة التي تقوم بإعادة إنتاج البنية أو تعديلها حسب نوع الجريمة ومُرتكبها داخل إطار علائقية البنية والفعل.

.

5-القتل The murder:

ارتبط التاريخ الإنساني بالصراع بين الخير والشر وأول مُخرجات هذا الصراع، كانت أول جريمة قتل يُفتتح بها سجل البشري بين ابني آدم عليه السلام قابيل وهابيل، وجاء في ذكر التاريخ كيفية انهاء قابيل للصراع القائم بينه وبين أخيه من خلال أول جريمة قتل على وجه الأرض، حيث لم يكن على وجه الأرض سوى ستة أفراد من جنس الإنسان.[1] وقد تطورت جريمة القتل العمد عبر العصور انطلاقا من التشريعات الشرقية القديمة والقوانين التي وضعها الملك حمورابي سنة 2000 ق م، في تقسيم الجرائم العمدية والعقوبات.[2]

يأتي الحق في الحياة في مقدمة الحقوق الجوهرية للإنسان، وتأكيدا لذلك، جاء نص المادتين الثانية والثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948م مُعلنا حماية الحق في الحياة لكل انسان،

[1]– عبد الحكيم منصور: الأخوان هابيل وقابيل، الطيب والشرير وأول جريمة قتل في الأرض، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2015، ص9.

[2]–الشهاوي عادل: القتل العمد فقها وقضاءً، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص225.

على إثر ذلك اعتبر القانون الجنائي الدولي أن القتل هو انهاء حياة الغير، وتم تصنيفه من الأفعال اللاإنسانية والجرائم ضد الإنسانية، وهذا ما أقره المبدأ السادس من مبادئ نومبورغ 1950م ومسودة الجرائم المخلة بسُلم البشرية لعامي 1954، 1996م.[1]

ولم تُمانع كل الأنظمة القانونية في العالم بإدراج جريمة القتل في سلم الجرائم ضد الإنسانية ومنها الجزائر التي اعتبرت جريمة القتل بأنه ازهاق روح انسان عمدا في المادة 254 من قانون العقوبات الجزائري. والقتل من وجهة النظر الأنثروبولوجية تُصنف ضمن الجرائم الطبيعية حسب **جاروفالو** لأنها تُهدد الوجدان الأخلاقي الطبيعي في المجتمع، لأنها تستهدف الحق في الحياة وهو الانتهاك المُباشر للإنسانية.

وبُناء على ماسبق ذكره، فإن التعريف الإجرائي للقتل يعتبر على أساس أنه فعل إجرامي يتمثل في إزهاق روح إنسان وتعتلي هذه الجريمة هرم تقسيم الجرائم لأنها تنهي الوجود البيولوجي والوجداني للضحية.

6- الجندر : Gender

يُعرف الجندر في اللغة العربية بأنه النوع الاجتماعي، فقد تم تعريب هذا المصطلح في سياق تاريخي ثقافي، من أجل تكريس وعي التمايز بين الإنتماء البيولوجي للشخص وبين هويته الاجتماعية كرجل وامرأة.[2]

شاع مصطلح Gender أو النوع الاجتماعي في سبعينيات القرن العشرين، في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا لمواجهة التبعية البيولوجية، التي كانت منغرسة حينها والافتراض بأن تبعية المرأة على الصعيد الاجتماعي مُتجذرة في اختلافها الجسدي أي أنها أدنى من الرجل لأنها أنثى. من هذا المنطلق أُعتمد تعريف الجندر بأنه مُعطى اجتماعي يُعبر عن مجموعة من الخصائص والسلوكيات التي بُنيت

[1]-بكة تمرخان سوسن: الجرائم ضد الإنسانية، في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 306.

[2]-بيضون عزة: الشباب الجامعي في لبنان، الهوايات والإتجاهات الجندرية (الثوابت والمتحولات)، المستقبل العربي، بيروت، لبنان، 2004،ص40.

ثقافيا التي يتم اضفاؤها على الإناث والذكور.[1] فيتم التزام كل جنس بأدواره المُشكلة ثقافيا على حسب مكانته الجندرية. ومع صعود الحركات النسوية أصبح الجندر آداة تحليلية مُهمة لتفسير الفروق بين الذكر والأُنثى على أنها اجتماعية وثقافية.

وعليه فإن التعريف الإجرائي للجندر بأنه مُعطى ثقافي يتمثل في الأدوار والتمثلات الثقافية والاجتماعية التي يتوقعها المجتمع من الذكر أو الأُنثى.

7-المرأة القاتلة The female killer:

تُعرف بأنها الأنثى التي تستهدف ازهاق روح شخص عمدا. والقتل العمد عند المرأة يختلف عن الرجل القاتل في الأسلوب والدوافع، حيث تميل النساء إلى ارتكاب القتل بطرق أقل مباشرة تعويضا عن قوتها البدنية، وقد تكون دوافع المرأة أكثر شخصية من الرجل، بحيث يتم دراسة المرأة القاتلة ضمن سياق خاص بالجنس والنوع الاجتماعي.

ثالثا: المُقاربة السوسيوأنثروبولوجية للدراسة.

إن المقاربة التي يتبعها الباحث تُساعده في تحديد مسار بحثه من أجل مقاربتها للواقع. على اعتبار أن المقاربة تُعبر عن مرحلة فكرية معرفية فهي المقاربة والأسلوب والمنهج كأداة الوصل فيما بينهم، وعلى إثره تُرسم الملامح الأساسية للتوجه الفكري والامبريقي، لأن موضوع البنية وعلاقتها بالفاعل تستدعي حضور البُنى الكُبرى والصُغرى النظرية والمفاهيمية التي تقوم عليها الممارسة البحثية، فالمُكون الأساسي لهذا الطرح يستوجب حضور التلاقح المعرفي لحقلي **علم الاجتماع**، و**الأنثروبولوجيا** في إطار المقاربة السوسيوأنثروبولوجية.

ظهرت المُقاربة السوسيوأنثروبولوجية كنتيجة للتكامل الذي أحدثته ضرورة التلاقح الابستيمي بين حقلي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، من أجل الاستفادة العابرة للتخصصات نتيجة لمبدأ أساسي مفاده أن

[1] -Maggie humm: Gender in the dictionary of feminist theory, ohio state university press, u.s.a, 1990, p84.

العلوم الإنسانية يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الأفراد هم كائنات يتصرفون وفقا للقيم والمُعتقدات والتمثلات وبالتالي توجب على عالم الاجتماع إذا أراد فهم أفعال الأفراد في المجتمع الكشف عن المعنى الذي يُعطونه لأفعالهم.[1] وعلى هذا الأساس، فإن المقاربة السوسيوأنثروبولوجية تُساعد على فهم حركية الحياة الإنسانية من خلال الربط بين الأبعاد الاجتماعية والثقافية في سياقات مُتنوعة ودورها في التأثير على سلوك الأفراد بدمج تقنيات المنهج الأنثروبولوجي وتقنيات علم الاجتماع لتحليل علائقية الفاعل الاجرامي بين البناء الاجتماعي والثقافي التي تُشكل الواقع الاجتماعي، فقد تم التبني النظري نتيجة لاعتبارين أن المتغير المستقل "البنية الاجرامية" يتموقع في صلب جدلية البناء والفعل، في حين ارتبط المتغير التابع" المرأة القاتلة" بأدبيات أنثروبولوجيا الجريمة، وعلى إثره جاء الترتيب الكرونولوجي للتأطير النظري على ذلك الأساس فمنهم من يعتقد أن البنية هي التي تُشكل السلوك الإنساني ومن من يرى أن الفاعل هو القائم بالفعل والمُضفي عليه معنى باعتباره المسؤول عن تشكُل البنية وهناك اتجاها تكامليا يسعى إلى فهم السلوك الإنساني من خلال التركيز على علائقية البنية والفعل باعتبارها قضية مركزية داخل السجال السوسيوأنثروبولوجي، فماهي الأُطر النظرية التي انطلقت من هذا الافتراض؟

1-مقاربة التشكيل البنائي عند أنتوني جيدنز Giddens، Structuration Theory

تنوعت الرُؤى حول تحديد المصدر الرئيسي في التأثير على سلوك الأفراد، أهو البُناء الاجتماعي، أم الفاعلية الفردية؟ فمنهم من اتخذ الشق الأول موقفا له ومنهم من تبنى الثاني كأساس تنظيري، أما **أنتوني جيدنز Giddens** (1938-) اتخذ موقفا تكامليا على اعتبار أن المُجتمع يصنع الأفراد في حين يصنع الأفراد المجتمع فهي عملية تأثير وتأثر.

استلهم **جيدنز** المعالم الأساسية لنظريته من رُؤى فكرية مُختلفة منها نظرية الفعل الاجتماعي، التفاعلية الرمزية، الظاهراتية والاثنوميثودولوجيا والماركسية، مُعتبرا أن البنية هي الوسيط التي تُؤثر من خلاله الفاعلية بفضل الذاكرة المنتظمة عبر الزمان والمكان التي يعتمد عليها الفاعل في ممارسات

[1]-مراني حسان: مدخل للسوسيو-أنثروبولوجيا التعريف، الموضوع والمنهج، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2021، ص224.

اجتماعية. وعلى إثره يتخذ **جيدنز** من دوافع الفعل نقطة الانطلاقة للفاعلية، فلكل فاعل دوافع تحتوي على الرغبات التي تحُث على الفعل، إذ تُحدد الدوافع الغايات العامة للفعل.[1]

بُناءً على هذا الأساس، بدل **جيدنز** جهودا حثيثة في سبيل التأطير الجدي لمفهوم البنية في النظرية الاجتماعية، وقد ظل يُحاجج أن على ضرورة اعتبار البُنى ثُنائية، انطلاقا من افتراض أساسي مُؤداه أن البنية آداة للممارسة التي تُشكل البناء الاجتماعي وهي نتيجته في ذات الحين، على اعتبار أن البُنى تُشكل ممارسات الأفراد إذ يقومون بتشكيل البُنى في ذات الوقت وإعادة انتاجها، وعلى هذا الأساس فإن البنية توضع موضع الفعل حسب جيدنز.[2]

في مجال الإجرام النسوي يعتقد **جيدنز** أن الأفعال المُنافية للقواعد الثقافية والقانونية المُرتكبة من قبل النساء إنما تُجرى في سياقات تختلف عن سياقات الرجال، كما أن تجربة النساء مع الجريمة ومجال السجون ترتبط بالبناء الاجتماعي وتتأثر بعدة افتراضات مُتحيزة للنساء من خلال التوقعات والأدوار الخاصة بهن.[3] . فالترابط بين الجريمة والنوع الاجتماعي في إدراك التباين الواضح المُتصل بمكانة المرأة داخل البناء الاجتماعي وقد تطرق جيدنز لمفهوم الاقصاء الاجتماعي كظاهرة مُستحدثة تتخفى بين تيمات الماضي، بحيث يتم تهميش فئات مُعينة من المجتمع بسبب الاختلاف الجندري والتباين الطبقي، الذي يُعزز لجندرة التنشئة الاجتماعية وجندرة السياقات السوسيومجالية، ينغرس على إثرها ظاهرة القهر الاجتماعي، إضافة إلى الهوية والشخصية التي تتشكل نتيجة للتفاعل مع القوى الحديثة للعولمة والتكنولوجيا.

من خلال الطرح السابق، يظهر أن جيدنز قد تجاوز مُعضلة التعارض القائم بين النزعة الذاتوية Subjectivisme والنزعة الموضوعية Objectivisme بفضل احترام الخصائص التي يستوجبها الافراد في تحليل الكيان الاجتماعي باعتبارهم كائنا تأثيريا على البنية، كما راع **غيدنز** الشروط التي تُشكلها البنية كسياق موضوعي يُؤثر بشكل رئيس على توجهات الأفراد، ويتضح ذلك جليا في غاية جيدنز لبلوغ فك

---

[1]–فياض حسام الدين محمود: نظرية التشكيل لدى أنتوني جيدنز (محاولة للتوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد4، العدد7، 2020، ص33.

[2]-سيول ويليام: نظرية في البنية، الثنائية والفاعلية والتحول، ترجمة ثائر ديب، مجلة عمران، العدد28، المجلد 7، 2019، ص221.

[3]-غيدنز أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005، ص305.

التوتر القائم بين الاجتماعي كموضوع والفرداني كذات، وهذا ماأدى به إلى إعادة فحص معمقة لمفاهيم عدة مثل "الفاعل" "النسق الاجتماعي" و"الممارسات الاجتماعية" التي تتفاعل لانتاج البُنى.[1]

2-مقاربة الممارسة السوسيولوجية: بيير بورديو Bourdieu.

في إطار محاولته للكشف عن كيفية اشتغال البنية، انطلق بورديو من تساؤل محوري حول كيفية تجدد البنيات؟ وكيف تُعيد انتاج نفسها؟ وانطلاقا من هذه الحيرة العلمية أبتدع مقاربة البنيوية التكوينية أو التوليدية أو الجنينية القائمة على أساس الممارسة التي ترتكز على علائقية الفاعل بالبناء الاجتماعي وهي علاقة تأثير وتأثر بحيث يقوم البناء بصناعة الفاعل فيما يقوم الفرد ببناء المجتمع وقد يُؤثر الفاعل على تحويل البناء الاجتماعي في صورة هدم، وعلى الرغم من أن البنية تُنتج الفاعل فإنه يُنتج البنية ويُعيد إنتاجها في إطار عجلة ديناميكية آلية.

يُدين موضوع الممارسة الانسانية بالفضل والولاء للرائد **بيير بورديو Bourdieu**(1930-2002) من خلال سد الثغرة المعرفية بين البنية الذاتية والبنية الموضوعية للعالم الاجتماعي مُفترضا في ذلك أن العلاقة بين الذاتي والموضوعي قائمة وتجمعها جدلية ترابطية، وما على عالم الاجتماع إلا الكشف عن تلك العلاقة من خلال توضيح المعادلة القائمة أساسا على كيفية تمثل الذات الفاعلة للشروط البنيوية الموضوعية.[2] مُبتدعا مُصطلح **الهابيتوس** أو السمت حسب التأويل العربي، وكيف تُؤثر تلك الذات الفاعلة في الخصائص الموضوعية، فابتدع مفهوم **المجال** وعلى إثره تنتج الممارسة، انطلاقا من علاقة الهابيتوس بالمجال.

تُعتبر الممارسة حسب الرُؤية البورديووية بأنها نشاط انساني يقوم به فاعل والفاعل عند بورديو هو شخص مُحمل بتراكمات حياتية، ورأسمال رمزي اكتسبه عن طريق التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة كمرحلة أولية والمدرسة عملية تنشئة اجتماعية ثانوية، إذ تُولد تلك العملية لدى الفاعل مجموعة من الاستعدادات تُمكنه من ممارسة أفعال مختلفة في اطار بنية محددة، ولكي عند مستوى علاقة الفاعل بالبناء قام بتفكيك البناء الاجتماعي إلى مجالات مُتنوعة وكل مجال من هذه المجالات يمتلك بالضرورة

[1] -Jean Nizet: la sociologie de anthony giddens, la decouverte, paris, 2007, p16.

[2] -بدوي أحمد موسى: مابين الفعل والبناء الاجتماعي، نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، مجلة إضافات، العدد8، 2009، ص11.

رأسمال نوعي ولكل فاعل داخل ذلك المجال يمتلك استعدادات على حساب رأس المال المُمتلك، وبالتالي يحوز الفاعل على مكانة داخل ذلك المجال على حساب هابيتوس الفاعل المُحمل بمجموعة من الاستعدادات.

يعتمد فهم الممارسة الإنسانية على مُتغير **الهابيتوس** باعتباره بناء ذهني يتشكل لكل فاعل عبر التاريخ بفعل التنشئة الاجتماعية الأسرية والتعليم المدرسي، ويختلف مفهوم الهابيتوس عن العادة، على اعتبار أن العادة تتميز بالحركية وأساسها مُقوم التكرار، أما الهابيتوس طاقة توليدية لا تقف عند مستوى إعادة الإنتاج فقط وانما التشكيل.[1] ويعتقد بورديو أن الهابيتوس يندرج ضمن ثلاث مستويات يُمثل الأول الهابيتوس الفردي، في حين يعتمد المستوى الثاني على هابيتوس الجماعة والبيئة المحلية المُحيطة بالفرد انطلاقا من الأسرة والاقارب والأصدقاء، بحيث تمتلك هذه الجماعة هابيتوس خاص بها ناتج عن التماثل الجمعي وانصهار الفرد في الجمعي من خلال العادات والتقاليد والمعتقدات.[2] أي أن هابيتوس الجماعة مرتبط بالضرورة بثقافة الجماعة ويعمل هذا الهابيتوس الجماعة على التأثير في الفرد من خلال استدماج معتقداتهم وعاداتهم بفعل التماثل والاستئناس البشري كخاصية للوجود البشري. أما المستوى الثالث فهو هابيتوس المجال بحيث يُحاجج أن لكل مجال في المجتمع هابيتوس خاص به بحيث يُعبر عن جُملة المهارات والأساليب الواجب توافرها في عضو هذا المجال دون غيره من المجالات.[3]

يعتمد بورديو في تعريفه للمجال على اعتباره أداة تحليلية وسيطة تربط البناء الاجتماعي بالممارسة الانسانية التي تتم في سياق مُستويات بنائية، باعتبار أن البناء الاجتماعي هو مجموعة من المجالات المُستقلة نسبيا والمتناسقة بنائيا والمجال الواحد يتوسط البناء الاجتماعي العام والممارسة.[4] مُفترضا في ذلك، أن المجال هو الفضاء الذي تتم فيه عملية انتاج واستهلاك واستثمار مُختلف أشكال الموارد الرمزية والمادية، بما معناه أن المجال هو الحقل الذي تتم فيه عملية الصراع للتحكم في الموارد وتحقيق الغاية والمصلحة.[5]

---

[1]–بورديو بيير: أسئلة علم الاجتماع، حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة، 1995، ص199.

[2] -Bourdieu pierre: The logic of practice, translated by richard nice, stanford university press, stanford, ca, 1990, p58.

[3] -Bourdieu pierre: science of science and reflexivity, translated by richard nice, chicago university press, chicago, p43.

[4] -Swartz david: culture and power, the sociology of pierre bourdieu, chicago university press, chicago, 1997, p9.

[5] -Bourdieu pierre : the field of cultural production, Essays on art and literature, edited by ronald johnson, polity press, cambridge, uk, 1993, p6.

كما أن المجال حسب بورديو يعتمد على الرأسمال الذي يحوزه الفاعل، مثال ذلك أن رأسمال هو الجواز الشرعي الذي يُمكن الفاعل من بلوغه ذلك المجال، وتجدر الإشارة أن بورديو صنف الرساميل إلى رأسمال اجتماعي وهو العلاقات الاجتماعية، ورأسمال اقتصادي وهي الثروة المادية ورأسمال الثقافي وهو الرصيد والمخزون الثقافي الذي يمتلكه الفاعل الاجتماعي، وركز الاهتمام على رأسمال الرمزي باعتباره رصيد تراكمي يمتلكه الفاعل الاجتماعي انطلاقا من تمثُلات أفراد المُجتمع، إذ يمتلك المُجتمع ادراكات ونماذج تصورية مُتفق عليها بالجماع تُحدد مبدأ التقابلية والثنائيات حسن/قبيح ذكر/أنثى ايجاب/سلب. هذه الثنائيات وغيرها تُشرعن للمجتمع تصنيف طبقاتها اعتبارا من مبدأ تراكمية المورد الرأسمالي لكل فاعل اجتماعي الذي يحمل جملة من التصورات والتمثُلات داخل المخيال الفردي الذي استلهمه من الجماعة، والتي تُشبه إلى حد ما البرمجة العقلية المُتجذرة ثقافيا.

الهابيتوس+ رأس المال+ الحقل= الممارسة.

3-مقاربة الإنسان المُتعدد برنارد لاييرLahire

ينطلق السوسيولوجي الفرنسي **برنارد لاييرLahire(1963-)** في مقاربته العابرة للتخصصات من زاوية نقد أستاذه بيير بورديو، انطلاقا من أن الهابيتوس الذي وضعه بورديو كأساس محوري ثابت ومستديم في توجيه حياة الأفراد، في حين قد يخضع الفرد للعديد من الظروف والخبرات الحياتية المُفاجئة عبر مراحل حياته والتي قد تُغير مجر سيرورته المبنية على أساس استعداد ثابت، فالتجربة الاجتماعية قد تُغير معالم توجهات الأفراد إضافة إلى السياقات المُختلفة التي تُؤثر على الممارسة لدى الفاعل الاجتماعي. فالهابيتوس حسب لاييرلا يكون ثابت ومستديم بل هو مرهون بالأطر الاجتماعية والتجربة والسياق الذي أهمله بورديو في طرحه لكل فرد إضافة إلى تركيبة المجتمع الذي يفتح المجال لباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أخذ مشعل الأسرة والأمر لا ينطبق على تركيبة المجتمع القبائلي البسيط الذي اسقت فيها ذراسة بورديو باعتباره تندرج تحت المجتمعات الأكثر انسجاما ولُحمة والتي تُعطي الأولوية للنسق الأسري في عملية صقل وبرمجة الأفراد، في حين لا تنطبق معادلة بورديو على المجتمعات الصناعية الأكثر تعقيدا وتباينا.

تتميز استعدادات الفرد في المجتمعات الصناعية أو الحديثة على نوع مُختلف من التطبع، إذ يحمل الفرد رصيدا لابأس به من الاستعدادات المُختلفة التي تختلف باختلاف السياق والأُطر الاجتماعية المُختلفة ، وعلى هذا الأساس، يطرح **لابير** مقاربته انطلاقا من مبدأين أساسيين يعتمد الأول على مراعاة **السياق** وتعددها في التأثير على ممارسات الفاعلين، أما الأساس الثاني فيعتمد على **استعدادات** الفاعل المُتباينة وغير المُتجانسة الذي يحمل معه تركيبة من التجارب المُتنوعة تحت تأثير وتأطير سياقات مختلفة، أذ يتأثر الفاعل وتُصقل استعداداته انطلاقا من عملية التنشئة الاجتماعية التي تمر عبر مُؤسسات اجتماعية مختلفة تحمل توجهات مُتباينة، فالسياق الاجتماعي والاستعدادات هي المسؤول عن تشكيل سلوكيات الأفراد ومن هنا جاءت فكرة الانسان المُتعدد الأبعاد.

تماشيا وتعددية الأبعاد، فإن الفاعل ما إن يوضع في كثرة من السياقات الاجتماعية غير المُتجانسة، فإن مخزونه من الاستعدادات أو العادات أو القدرات لن يكون بالضرورة أحادي البُعد، وسيكون له بالتالي ممارسات مُتباينة وغير مُتجانسة تتباين حسب السياق الاجتماعي. [1] وعلى هذا الأساس تقوم سوسيوسيكولوجيا لابير على التعددية ولا تقبل المنطق الأحادي التفسير في ظل الغزو الثقافي بمعنى أن تأخذ في الاعتبار سياقات مُتمايزة أثناء تفسيرها للممارسة وفق المعادلة التالية:[2]

استعدادات+ السياق = الممارسة

- **<u>كيفية التوظيف المقارباتي على دراسة: البنية الاجرامية للمرأة القاتلة.</u>**

على المُستوى العلمي، الذي يُلزم توظيف المقاربة المُستعان بها في البحث العلمي، فإن المقاربة النظرية هي التي تُثري البحث العلمي في حين يُمول البحث العلمي النظرية بقضايا مُستحدثة نابعة من الواقع، فالعائق أو المنعرج المعرفي الطي يقع فيه الباحث، مُستمد من إشكالية التوظيف المقارباتي أو النظري، اذ تُصبح المقاربة أو النظرية عبارة عن منقولات لا علاقة لها بالسياق الفكري والعلمي، على

[1]– برنارد لابير: <u>الإنسان الجامع</u>، (علم الاجتماع، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات) كتاب جماعي تحرير فيليب كابان جان فرانسوا دوريتيه، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، سوريا، 2010، ص 304.

[2]–برنار لابير: <u>عالم مُتعدد الأبعاد، تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية</u>، ترجمة بشير السباعي، دار الآفاق للنشر والتوزيع، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2015، ص21.

النقيض من ذلك، فإن للنظرية علاقة تفاعلية والبحث العلمي من خلال تطبيقها واسقاطها على البحث العلي، انطلاقا من التركيز على **المفاهيم** المحورية ومقاربتها واسقاطها على الدراسة، على اعتبار أن المفهوم يُمثل فكرة تجريدية لفهم الواقع وتفسيره، أي تفسير الواقع وليس السبب ارتكازا على **المفهوم**. انطلاقا من ثلاث عمليات أساسية:

الاسقاط: اسقاط الظاهرة والقيام بعملية عن علائقية العناصر المُشكلة للظاهرة محل الدراسة.

التحديد: أي تحديد البُنى الداخلية والخارجية والكشف عن الترابط الحاصل بينهما.

التطوير: الكشف عن القاسم المُشترك بين كل العناصر المُترابطة، وكيف يتولد السلوك الفردي من نسق تلك العلاقات.

تأخذ المقاربات النظرية القائمة على التشكيل البنائي ل **جيدنز، بورديو، لايير** في الاعتبار أن السلوك الإنساني يتشكل نتيجة التأثير المُتبادل بين البنية والفعل، بحيث تقوم المرأة بتشكيل البنية الاجرامية عن طريق ممارسة فعل القتل وتحديده عن طريق عناصر الجريمة والقواعد والخصائص العامة لها فالعلاقة بين البنية الاجرامية وفعل القتل جدلية وليست علاقة تأثير وتأثر وذلك من خلال وقوعها في عملية التشكيل والبناء السلوكي والأخذ بعين الاعتبار مسألة إنتاج وإعادة الإنتاج للعناصر الاجرامية، بمعنى آخر فالمرأة القاتلة كفاعل رئيسي داخل البناء الاجرامي تُحدد علاقتها بالمجتمع من خلال ممارسات مُستمرة بحيث يتشكل كل من فعل القتل والنظام الاجرامي في ضوء هذه الممارسات لا الفعل سابق على البناء ولا البناء سابق على الفعل فكلاهما يتضمن الآخر، وكيفية تفسير العلاقة بين هاذين المستويين هو نقطة الارتكاز في كيفية التشكل البنائي لممارسة فعل القتل.

على هذا الأساس، تقوم المرأة بممارسة فعل القتل التي تُنتج بطبيعة الحال البنية الاجرامية، إلا أنه، لابد من مرجعية وأساس لتوجيه أفعالها بما يتوافق واستعداداتها المُكتسبة، على اعتبار أن الاستعداد هو نظام يميل إلى بناء سلوك الفاعل بفرض إطار لفعله، حيث تكون ممارسته داخل الحقل. انطلاقا من هذا التصور يكشف لنا استعدادات المرأة القاتلة عن جملة العلاقات المُؤسسة لبنيتها الاجرامية، باعتباره نسق من العلاقات الذي يسمح لنا بالكشف عن كيفية اشتغال العناصر النسقية المُكونة للبنية الاجرامية للمرأة القاتلة وكيفية ترابطها واتساقها. فالهابيتوس كمنظومة من الاستعدادات على حد تعبير بورديو هي

جملة من التصورات والمبادئ –مُدخلات– والتي تتكيف بشكل موضوعي مع –مُخرجات– في ظل هذه المصادرة فإن:

المدخلات الاستعدادات الاجرامية، الداخلية والخارجية.

المخرجات الممارسة القتل.

وفقا لهذا الطرح، فإن منظومة الاستعدادات الاجرامية الخاصة بالمرأة القاتلة، هي جُملة من القيم الهشة والمبادئ إضافة لأسلوب التفكير وفقا لمخطوطة تاريخية ولدها التاريخ تقوم بإنتاج ممارسة بفعل القتل، بحيث تكتسب المرأة سمة **الهابيتوس** عن طريق التنشئة الأولية أو الأساسية على حد تعبير بورديو، من خلال الأسرة بحيث يتم انتاج هابيتوس أساسي من طرف الوالدين، وكيفما جاءت شُحنة التعبئة خزنت المرأة جملة من المبادئ القيمية الهشة والتصورات السلبية خصوصا في حضور أساليب تنشؤوية خاطئة ومعاملة والدية سلبية، إضافة إلى التوقعات والاستعددات الاجتماعية والثقافية القائمة على الاقصاء والاستبعاد الجندري تنبثق طبقة القهر الاجتماعي عند المرأة، ما يستدعي تشكيل جملة مركبة من السمت والتي تُخزن في الأقران الداخلية العقلية على شكل استعدادات، على إثرها يتم رسم ملامح مخطوطة الادراك والفعل لدى المرأة القاتلة، أما الهابيتوس الثانوي يُبنى على التعليم وشُلة الرفاق. فعند دمج الهابيتوس الأساسي والثانوي يتم هابيتوس خاص بالمرأة، في هذه النقطة بالذات يتم استدماج الموضوعي الخارجي بالبناء الذاتي للمرأة القاتلة بحيث يتكون نسق الشخصية لديها، وفقا لذلك يتم توجيه استراتيجية المواجهة نحو ممارسة فعل القتل، وعلى هذا الأساس يتشكل **الحقل** الاجرامي كنظام خاص تُطبق فيه قواعد وخصائص مُعينة من أجل الحصول على حق الدخول، وكل حقل يحتاج إلى نوعية محددة من الموارد وهي **رأسمال** الذي يُنقل عن طريق الاكتساب أو الوراثة. من هذا المنطلق تتطلب الاستعدادات الموارد والافراد أي أن امتلاك المرأة القاتلة لمورد رأسمال اجرامي مرهون بممارسة فعل القتل الذي يؤدي أوتوماتيكيا إلى الحقل الاجرامي، بعبارة أخرى، التوقعات الناتجة عن الهابيتوس الاجرامي تعتمد على حيازة رأس مال اجرامي. فالاستعدادات الاجرامية لارتكاب الجريمة تظهر بشكل أكثر احتمالا في الأُسر التي يكون لديها رأسمال اجرامي أكبر، بعدها يُنتج الهابيتوس الاجرامي ممارسة فعل القتل في الحقل الاجرامي بما يُقدم من قوى دفع إجرامية.

لذلك يجب الأخذ بالحُسبان، الاستعدادات الاجرامية كأساس محوري لممارسة فعل القتل في ثنائية مدخلات/مخرجات، إلا أن **لايير** شدد على مُتغير في غاية الاهتمام، وهو السياق الذي يُعبر عن الخبرات الحياتية والظروف المُحيطة بالمرأة التي تُؤثر على توجهاتها وتصرفاتها، فلا يُمكن النظر إلى السياقات بشكل مُستقل وانما تتفاعل مع بعضها لتوليد الممارسة، بحيث تُؤثر محطات السياق التاريخي في حياة المرأة على قراراتها وهو ما يُعبر عنه السياق البيولوجي، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية وشذرات العولمة والغزو الثقافي التي أدت إلى ظهور أنماط جديدة من التفكير الأنثوي القائمة على نظرة الحركات النسوية أو التحولات في الأدوار الجندرية، فبعض النساء يملن إلى تبنين أسلوب حياة المرأة الحديثة والمُتحررة في ظل لا تباين ديناميكية المجتمع الجزائري لذا فإن مخزون المرأة من الاستعدادات أو العادات أو القدرات لن يتوحد وسيكون له بالتالي ممارسات غير متجانسة أو متناقضة، تتبدل تبعا للسياق الاجتماعي. والتجارب الخاصة بمنظومة الزواج وافراز معضلة اللاتكيف بين المرأة الوافدة للأسرة المُستقبلة مايُحدث نوعا من اللاتوافق الزواجي وهذا ما نلاحظه (في اس رقم) غالبا حين الدخول في الحياة الزوجية أو بعد ولادة الطفل الأول. إضافة إلى الصدمات النفسية والخبرات السلبية وهذا مانُلاحظه (في س رقم) التي تترك أثرا في صميم الاستعدادات، جميع هذه السياقات تُؤثر على المخزون الاستعدادي للمرأة ما يُنتج ممارسة سلبية تتمثل في القتل.

رابعا: الدراسات السابقة.

تُعد الدراسات السابقة إحدى أهم محطات البحث العلمي، إذ تعتبر نقطة بداية لما توصلت إليه آخر الدراسات، على اعتبار أنها تدخل ضمن الأدبيات النظرية والتراث العلمي، والاتصال بكل ماله علاقة بالموضوع من أجل الاستفادة من نتائج الأبحاث السابقة وحلولها، وعلى إثره تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المُشابهة ذات العلاقة بالموضوع والتي جاءت على النحو الآتي:

1-<u>الدراسات الأجنبية</u>:

- **Felice carabellese and others :** psychopathy in italian female murderers, **2019. "السيكوباتية لدى النساء الإيطاليات القاتلات"**

نُشرت هذه الدراسة بالمجلة الدولية Behavioral Sciences and the law، وقد انطلقت من فرضية أساسية مفادها أن جرائم القتل عند المرأة حول العالم مُنخفضة بالنسبة لجرائم القتل عند الرجال، لأن القتل سلوك غير مُعتاد من الجرائم التي ترتكبها المرأة، وقد افترضت الدراسة أن جريمة القتل عند المرأة قد ترتبط بالاعتلالات النفسية والعقلية. مُستعينة بالتحليل الاكلينيكي ل 9 نساء قاتلات بمساعدة خبير في الطب النفسي الشرعي للتحقيق في الحالة النفسية والعقلية للمرأة القاتلة أثناء ارتكاب جريمة القتل، لتحديد انتشار البُعد السيكوباتي ودوره المُحتمل في هذه الحالات، باستخدام قائمة التحقق من الاعتلال النفسي المُنقحة.

خلُصت الدراسة إلى أن النساء اللائي ارتكبن جرائم القتل قد تم ارتكابها بشكل اندفاعي ومُتهور، وخصوصية مجال ارتكاب الجريمة غالبا ما يكون داخل الأسرة، واستنتاجا لذلك، فإن الدراسة رجحت أن جريمة القتل عند المرأة مُرتبطة بالاعتلال النفسي لديها.

- Kathleen brewer smith and Ann Wolbert burgess : **neurobiological of female homicide perpetrators, 2019. البيولوجيا العصبية للنساء مُرتكبات جرائم القتل**

نُشرت الدراسة بالمجلة الدولية The journal of interpersonal violence. سلطت الدراسة الضوء على البُعد العصبي التي قد تُفسر دوافع المرأة نحو ارتكاب جريمة القتل في الولايات المُتحدة الأمريكية، استنادا إلى السيرة التاريخية للمرأة والتركيز على: التعرض للإيذاء أثناء مرحلة الطفولة، الهرمونات المُرتبطة بالإجهاد، التأثيرات النفسية للإيذاء والادمان. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة بالاعتماد على آداة المقابلة الخاصة ل 9 حالات ارتكبن جريمة القتل العمد.

خلُصت الدراسة إلى أن النساء اللائي ارتكبن جرائم القتل قد تعرضن لأكبر قدر من الإيذاء الجنسي أثناء مرحلة الطفولة، إضافة إلى انخفاض افراز مُستوى الكورتيزول استجابة للإجهاد خصوصا في الفترة الصباحية مقارنة بمدار اليوم، ناهيك عن الإدمان على الكحول لسد ثغرة الايذاء النفسي حسبهن.

- **Angelina stanojoska :** The pathways to crime of female murders in the republic of north macedonia , **2023,** الأساليب الاجرامية للنساء القاتلات في شمال مقدونيا"

جاءت هذه الدراسة في إطار مقال ضمن استكتاب جماعي موسوم ب: The handbook on female criminality in the former yugoslav countries. هدفت الدراسة إلى التحقق من المسارات الحياتية الأكثر شيوعا في حياة المرأة، مما يُجبرهن للاتجاه نحو السلوك العنيف كالقتل، ولبلوغ غاية الدراسة تم اعتماد منهج دراسة الحالة من خلال أداة المقابلة المتعمقة، شملت 9نساء مسجونات ارتكبن جرائم قتل، إذ تم جمع بيانات حول الأحداث التي وقعت في حياتهن والتي أدت إلى سلوك القتل كاستجابة لتلك الأحداث الحياتية.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن النساء في مقدونيا يرتكبن جرائم القتل بنسب أقل من الرجال، وعندما يرتكبنها يكون ذلك مُرتبطا بالعنف بين الشريكين أو داخل الأسرة الواحدة، فقد وجدت الباحثة علاقة بين الضغط المُجتمعي والمعاملة السيئة والتمييز الجنساني والمرأة القاتلة.

2-<u>الدراسات العربية</u>:

- **عائشة بنت عيد السواط:** العوامل الاجتماعية المرتبطة بارتكاب النساء جرائم القتل في المجتمع السعودي، قُدمت الدراسة في إطار أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديمغرافية والعوامل الاجتماعية المُرتبطة بارتكاب المرأة السعودية لجريمة القتل، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي بالاستعانة بتقنية المسح الشامل، واستخدام أداة المقابلة لجمع البيانات من مجتمع بحث قُدر ب 16 مُجرمة قاتلة.

خلُصت الدراسة إلى أن المرأة السعودية القاتلة قد نشأت في أسرة مُتصدعة عاطفيا وأخلاقيا، وتفكك أسري، وقد وجدت الباحثة أن غالبية النساء القاتلات مُتزوجات، وقد تزوجن قاصرات وبالإكراه، إضافة إلى تدني مُستوى المعيشة وضعف الحالة الاقتصادية.

- **ممدوح حسن العدوان:** الاضطرابات النفسية للمرأة بعد الولادة وأثرها على الجريمة والعقاب في التشريع الجزائي الأردني، نُشرت الدراسة بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الأردن، 2015.

تناولت الدراسة أثر الاضطرابات المُصاحبة لفترة النفاس على جريمة قتل الأم رضيعها حديث العهد بالولادة، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الاضطرابات النفسية على السلوك الاجرامي للمرأة بعد عملية الولادة، والتي تُشكل دافعا قويا للمرأة لارتكاب جريمة القتل في حق وليدها.

خلُصت الدراسة إلى أن فترة الولادة لا تكون دائما حدثا فيسيولوجيا طبيعيا، وإنما تُشكل أزمة حقيقية تنبُع من التغيرات الهرمونية، التي تُصاحبها بعض الأعراض المرضية والتقلبات المزاجية التي تُؤثر على اتخاذ القرارات الحياتية للمرأة، انطلاقا من ثلاث مراحل أساسية أولها حُزن وقلق الأمومة، تليها اكتئاب ما بعد الولادة حيث تزداد الحالة سوءا عن المرحلة الأولى وتزداد شدة القلق والحزن إلى الاكتئاب، للوصول إلى المرحلة الثالثة وهي ذهان ما بعد الولادة والتي تُعد من الامراض النفسية الخطيرة مُسببة هلاوس وضلالات فكرية قد تدفع بالأم إلى التخلص من وليدها.

3-<u>الدراسات المحلية:</u>

- **مزوز بركو:** جريمة القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار، قُدمت الدراسة في إطار أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر العوامل الاجتماعية والنفسية لارتكاب المرأة لجريمة القتل، بالاعتماد على المنهج الوصفي والاستعانة بأداة الملاحظة والمقابلة نصف الموجهة وتحليل المحتوى.

توصلت الدراسة إلى أن غالبية النساء القاتلات ينتمين إلى أُسر مُتصدعة ومُفككة، وأن المرأة القاتلة لا تولي أهمية بالقرابة الدموية فعلاقتها مع ضحاياها هي علاقة صراع دائم من أجل الدفاع تارة والهجوم تارة أُخرى، إضافة إلى شعورها بالدونية وسوء تقدير الذات والتعرض للصدمات النفسية كمحاولات الاغتصاب والصدمات الاجتماعية كالتصدع الأسري.

4-تعقيب على الدراسات السابقة:

تُعرف عملية التعقيب على الدراسات السابقة، بأنها عملية أساسية في البحوث العلمية الجدية والأصيلة، إذ تتم في إطار التعليق على مضمون الدراسات السابقة، التي تناولت نفس موضوع الدراسة بحيث يقوم الباحث كخطوة أولى بجمع الدراسات المُشابهة لموضوع بحثه وفهم مضمونها وكشف نتائجها. بعدها يقوم بتقييم نتائج البحث وتوضيح الشبه بين الدراسات السابقة ودراسته ومن ثم توضيح مدى الاستفادة من الدراسات السابقة، إلى مرحلة توضيح الاختلافات بين الدراسات السابقة والبحث وكمرحلة أخيرة يقوم الباحث بنقد الدراسات السابقة.[1]

من خلال الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية، فإن نقطة الاتفاق تتركز حول مُتغير النوع الاجتماعي مُرتكب فعل القتل، وبما أن لكل بحث مركزية اهتمام وغاية ينطلق منها ما جعل من كل دراسة تم الاستعانة بها ساعدت في الكشف عن بُعد مُعين من أبعاد الدراسة، أو تقديم نتائجها كأدلة أثناء تحليل ومُناقشة النتائج، لذا تمثلت أوجه الشبه والاستفادة من الدراسات السابقة على أنه وبالرغم من أن الدراسات السابقة أجريت في بيئات ثقافية مُختلفة وبناءات اجتماعية مُتعددة، الولايات المتحدة الأمريكية، مقدونيا، إيطاليا، السعودية، الأردن، الجزائر إلا أنها تتشابه في مجتمع البحث والعينة المُستهدفة، ويُمكن الإشادة بالدراسات السابقة التي اعتمدت مناهج علمية متينة من أجل الفهم العميق لظاهرة القتل عند المرأة، فقد اعتمدت الدراسات الأجنبية على منهج دراسة حالة، إضافة إلى الاستعانة بأبعاد ومُكونات الدراسة الحالية كمُكون البيولوجيا العصبية وأثرها على سلوك المرأة العنيف، وهذا ما جاءت به دراسة **Kathleen brewer smith and Ann Wolbert burgess**، في تناولهما إشكالية التغيرات الهرمونية وأثرها على البيولوجيا العصبية للمرأة مما ينجر عنه سلوك عنيف كالقتل. فمُنذ سنة م2020 تفطنت الدراسات العلمية في مجال الجريمة النسوية إلى أهمية البيولوجيا العصبية للمرأة مما يُقدم فهما أفضل لجريمة القتل عندها. إضافة إلى الاهتمام بدور الاعتلال النفسي للمرأة في ارتكاب جريمة القتل وهذا ما جاءت به دراسة الإيطالي **Felice carabellese** وزُملائه ما زاد البحث صلابة هو الاستعانة بالخبير النفسي الشرعي، وفي إطار النسق البيولوجي للمرأة فقد بدأت اهتمامات أثر التغيرات الفيزيولوجية للمرأة وعلاقتها بالجريمة تطفو على السطح وهذا ما أكدته دراسة **ممدوح العدوان**، أما دراستي الباحثة **عائشة بنت عيد** و**مزوز بركو** فقد ساهمت في جُزئية مساهمة النسق الاجتماعي في تشكل القتل عند المرأة، من خلال طرحهما العوامل الاجتماعية في ارتكاب المرأة لجريمة القتل.

---

[1]-خالد تقي: التعقيب على الدراسات السابقة، الشروط، الخطوات، نموذج عملي، شبكة المعلومات العربية مكتبتك الالكترونية.
www.maktbtk.com.blog post. تاريخ الاطلاع: 19-10-2023

نستشف من خلال قراءتنا الأولية للدراسات السابقة أنها اتخذت جُزئية وتحليلا أُحادي البُعد، بمعنى أنها قامت بتحليل جريمة القتل عند المرأة من زاوية واحدة عكس ما قامت به الدراسة الحالية التي اعتمدت البُعد التكاملي التوفيقي بين البُعد الاجتماعي الثقافي والبيولوجي، أما الأمر الذي افتقرت إليه الدراسات العربية هو اغفال البنية الثقافية والضغط المُجتمعي للمرأة كنسق محوري لفهم إشكالية الجندر في الوطن العربي نظرا لخصوصية البيئة الثقافية في المنطقة العربية، الأمر الذي جعل من هذه الدراسات ذات طبيعة امبيريقية مُبالغ فيها، تصف العوامل والأسباب وتهمل وقع الديناميكيات التفاعلية الخلاقة لجريمة القتل عند المرأة، لذا نعتقد أن التعامل مع إشكالية المرأة كقضية محورية منذ الأزل ومُرتكبة لفعل عنيف تستدعي جُهدا مُضاعفا يُساعدنا للوصول إلى فهم دقيق لخصوصية الممارسة الاجرامية النسوية ونقطة انطلاقة فعلية تشتغل عليها الجهات الوصية بطرق عملياتية قصد تشخيص العلة والخلل من أجل العلاج وتصحيح مسار هذا النوع من الاستجابات السلوكية.

بالرغم من القيمة العلمية للدراسات السابقة إلا أن السعي لفهم جريمة القتل عند المرأة يستدعي الكشف عن بُنيتها الخفية، الأمر الذي تميزت به الدراسة الحالية في اعتمادها المنهج البنيوي من أجل فهم الدلالات العميقة لفعل القتل عند المرأة وكيفية تشكُله انطلاقا من علائقية العناصر والأنساق فيما بينها، و التحليل الشمولي الذي يجمع بين الأنظمة البيولوجية، الثقافية، والاجتماعية ما يمكن أن يضيف بُعدًا جديدًا لفهم سلوك المرأة القاتلة من خلال النظر إلى جميع هذه الأنساق وتأثيرها المتداخل، الأمر الذي يُشكل لدينا موقفا نقديا تجاه الدراسات السابقة، وتوضيح كيف عالج البحث الحالي الفجوات التي أهملتها الدراسات السابقة من خلال:

- ✓ معظم الدراسات تناولت المرأة القاتلة من خلال التركيز على الأسباب النفسية أو البيولوجية فقط، لكن القليل منها قام بتحليل شامل يجمع بين الأنساق الثلاثة: البيولوجية، الثقافية، والاجتماعية، وكيفية مُساهمة هذه الانساق في بناء ظاهرة القتل وهو الأمر الذي يُميز الدراسة الحالية هو السعي لفهم التفاعل بين هذه الأبعاد، ما قد يملأ فجوة مهمة في الدراسات السابقة التي اعتمدت غالبًا على التحليل الأحادي.

- ✓ الدراسات المتعلقة بالمرأة القاتلة قد تناولت الجانب البيولوجي بشكل جزئي، مثل تأثير الهرمونات أو الاضطرابات العصبية مثل إصابات الدماغ، ومع ذلك، هناك نقص في تناول التأثيرات البيولوجية من منظور أكثر شمولية، مثل دراسة التفاعل بين الدماغ والسلوك

الانساني. وهو تناولته الدراسة في الفصل الثالث الذي يُمكن أن يسهم في إضافة منظور أكثر تكاملًا، يأخذ في الاعتبار تأثير العوامل البيولوجية العصبية على اتخاذ القرارات وارتكاب المرأة لجريمة القتل.

- ✓ تفرض ثقافات العالم المُختلفة مكانات وأدوارا مُتوقعة من المرأة، وغالبًا ما تؤثر في سلوكهن. بعض الدراسات الغربية قد لا تأخذ في الاعتبار تأثير القيم الثقافية على سلوك المرأة القاتلة، وهو ما يفتح المجال للدراسة الحالية التي تناولت كيف تلعب المنظومة الثقافية دورًا مُساهما في دفع المرأة لارتكاب جريمة القتل.

- ✓ الضغوط الاجتماعية مثل ظاهرة التشيُؤ وتسليع المرأة، قد تؤثر بشكل كبير على سلوكها، الدراسات السابقة تناولت هذه الجوانب بشكل جزئي، ولكن من دون تحليل متعمق للتفاعلات المعقدة بين هذه الأنساق. يمكن للبحث الحالي أن يسهم في فهم كيفية تأثير الضغوط الاجتماعية على اختيار المرأة للقتل كوسيلة لحل نزاعاتها أو للتخلص من تلك الضغوط.

- ✓ التكامل بين الانساق هوما يميز البحث الحالي، من خلال تقديم فهم متكامل للتفاعل بين العوامل البيولوجية، الثقافية، والاجتماعية. معظم الدراسات السابقة لم تتناول هذا التكامل بشكل كافٍ، مما يبرز أهمية البحث في تقديم منظور متعدد الأبعاد في إطار أكثر شمولية.

- ✓ إلى جانب منهج دراسة الحالة تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج البنيوي، الذي يُعتبر مُغيبا تماما عن توظيفه في دراسات علوم الجريمة هذه الفجوات في الأدبيات العلمية قد تعتبر فرصة للبحث الحالي لتقديم مساهمة جديدة وفريدة لفهم السلوك الاجرامي بصفة عامة بنية المرأة القاتلة بصفة خاصة.

خامسا: البُعد النقدي للدراسة.

تستخدم العلوم الحديثة الأدبيات النظرية والمصممة بعناية لاختبار الفرضيات، من أجل إعادة وصفها وتجربتها والتي برهنها تفسيريا علماء آخرين، وعلى نفس النمط يُحاول عُلماء آخرين تكرار تجاربهم ونتائجهم التي تتسم بتبني الشك البناء في دراسة النماذج. ولمعرفة الكيفية التي تُساعد في تحقيق فهم يتجاوز نطاق العلم والتعمق أكثر في الأسئلة التي تخرج عن قيود الموقف العلمي، وهو ما يُمثله الحس النقدي للباحث.[1]

شهد القرن التاسع عشر ميلاد مدرسة فلسفية تُسمى البراغماتية والتي لها دور مهم في تشكيل مفهوم التفكير النقدي وصياغة نظريته، ومن المعروف أن النظرية النقدية تنطلق من النقد الأيديولوجي، باعتبار الأيديولوجيا جملة من الادراكات المُشوهة تشويها نظاميا ابستيمولوجيا للواقع الإنساني.[2] ولابد للباحث أن يتسلح "بالاستنارة" بأنها الوصول إلى درجة الوعي الذاتي وإزالة الغطاء عن المعرفة المُشوهة والهيمنة المُؤسسية الطاغية التي تحجب المعرفة الحُرة. وإن كانت الاستنارة أو التنوير مرحلة مُهمة في التاريخ فلابد من التعمق من أجل الفهم أو على حد تعبير **فوكو** لابد من العقلنة، بل ورُبما يكون من الحكمة ألا نبحث في عقلنة المجتمع أو الثقافة ككل واحد، بل تحليلها في عدة مجالات وكل منها مُؤسس على خبرة أساسية كالجريمة. [3]والبحث في روابط أكثر أهمية وقيمة كالرابط البنيوي بين العقلنة والسلطة.

تُعبر المنظومة القانونية عن الصورة الأسمى للمقدس، بحيث تُمثل هذه القداسة أهم رهان أنتجته واخترعته الإنسانية، إذ تجلى مضمونه في الكتابة انطلاقا من الانسان العاقل الذي قام على إثرها في تدوين أهم نشاطاته الحضارية من أجل تنظيم الحياة المجتمعية، فأول نشاط إنساني تجلت وظيفته في تنظيم السلوك الانساني هو النسق القانوني من خلال تخصيص قوانين تتماشى والقواعد المجتمعية. هذا وإن دل على شيء فإنما يدل، على أن القاعدة التجريمية (القانون) ماهي إلا امتداد للقاعدة التحريمية (الثقافة) أي أنها مرحلة تمهيدية لتنظيم الهندسة الاجتماعية.

[1]–هابر جوناثان: التفكير النقدي، ترجمة إبراهيم سند أحمد، مُؤسسة هنداوي للنشر، د.ب.ن، 2022، ص24.

[2]-الصيداوي أحمد: البحث العلمي بنماذجه الأساسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، د.ب.ن، د.س.ن، ص89.

[3]–تشومسكي نعوم وفوكو ميشيل: عن الطبيعة الإنسانية، مُناظرة بين نعوم تشومسكي وميشيل فوكو، ترجمة أمير زكي، دار التنوير للطباعة والنشر، مصر، 2015، ص280.

في عداد ما يمكن أن يُؤكد هذه العلاقة بين المنظومة القانونية والثقافية، فقد اعتبر المُؤرخون أن قانون **حمورابي** أول منظومة تشريعية وظيفتها ترجمة القواعد الاجتماعية إلى قوانين رسمية في الدولة، وهي خلاصة الخبرة الاجتماعية للعراقيين القدامى.[1] اعتبارا من أن المركزية القانونية انبثقت واشتقت من النسق الثقافي ومرحلة العبور هذه جسدت الجسر الواصل من الضوابط غير المكتوبة المُتمثلة في القواعد الاجتماعية إلى الضوابط المكتوبة كبنود قانونية رسمية، فقد دأب ذلك الكائن المُتأنسن لتنظيم حياته وأوجد سُبلا لتنظيمها على أساس الاتفاق والتعاقد الرسمي، وبهذا السعي الدؤوب انتقل الانسان من البربرية إلى المدنية ومن النزعة الفردانية إلى الكليانية، وبطبيعة الحال، فإن انسجام الفرد وتكيفه مع جماعته يحيله إلى سُلطة عُليا تحكمه وتضبط سلوكه التي تستمد شرعيتها من كلمة الجماعة أو سيادة الشعب، وهذا الانسجام نابع من الاتفاق أو ما يعبر عنه بالعقد الاجتماعي والذي يعني أنه اتفاق رمزي بين الدولة والمجتمع.

يُمثل هذه الواجهة الابستيمية أحسن تمثيل فلاسفة العقد الاجتماعي فالمنظومة القانونية حسب **جون جاك روسو Rousseau**(1712-1778م) بناء رسمي للهوية الثقافية الاجتماعية، على اعتبار أن مصدره يتأتى من أعراف ومعايير ثقافة مجتمع مُعين. يستند مبدأ روسو على أطروحة أساسية مفادها أن الإنسان خير بالفطرة، وأن الطبيعة طردته والمجتمع مستمر في اضطهاده، وقد تمثلت بداياته الأولى في قطع أواصر رحمه من الطبيعة وارجاعه إلى مملكة ذات تنظيم اجتماعي يُقوِمُ سلوكه. يسمح لنا هذا الموقف بالتساؤل حول الكيفية التي يكون بها النظام ممكننا؟ ارتبطت هذه المسألة باسم الفيلسوف **توماس هوبز Hobbes** (1588-1679م) هو وإن كان يخالف فكرة زميله روسو، إلا أنه يُؤيده في ضرورة وجود التنظيم الاجتماعي لتهذيب النفس البربرية، والإنسان حسبه كائن قاتل وعنيف فالشر مغروس في فطرة الكائن المتأنسن، فهو منجذب لمغناطيس العنف والقوة إذ يسعى لتحقيق وجوده البيولوجي ويتصرف بما تمليه رغباته، وهي حرب الكل ضد الكل. فهذه النزعة الحيوانية القصوى تحتاج لضرورة كبح جماحها بتنظيم اجتماعي يستند لكلمة الدولة الرسمية، والمتمثلة في المنظومة القانونية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي.

[1]-نوال لصلج: تدوين القانون في العراق، مدونة حمورابي انموذجا، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2023، ص2

تفتتح المنظومة القانونية الجزائرية أول بند في النصوص العقابية بأنه لا جريمة ولا تجريم من دون الأخذ بالنصوص القانونية، هذا مبدأ واضح وصريح على أسبقية وضع القاعدة التجريمية واستشراف الرؤية الحدودية في الامتثال أو التجاوز القاعدي للقانون، في صيغة فرض جملة من الأوامر والنواهي على أفراد المجتمع. وبالفعل، إذا استوجب ذلك الأمر، أن البنود القانونية تخلق الجريمة وتصنعها، وتلك النصوص ماهي إلا تعبير عن رد الفعل عن استجابات الامتثال أو الإذعان عن الأوامر القانونية، مما يعني أن كل سلوك يعتبره القانون غير امتثالي أو غير شرعي يُعتبر جريمة.

وحيث أن الثابت، فإن المنظومة القانونية الجزائرية في مادتها الأولى أوكلت مهام تقديرها، في حالة عدم وجود نص تشريعي، إلى النص المُقدس، وإذا لم يوجد فإلى الأعراف، وإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي للإنسانية. نلاحظ من خلال القراءة الأولية، للمنطق القانوني الجزائري أن المنطق الاجتماعي وكلمة الثقافة هي القُوة العُليا وهي أساس المعيار القانوني، ودلالة ذلك تجنيد أعراف المجتمع، كسُلطة تقديرية في حالة غياب البند القانوني، وهذا وإن دل على الشيء فإنما يدل على أسبقية العلاقة الكامنة خلف الأنساق الخفية، وبالفعل وفي ظل هذا الطرح تُرسم ملامح تفاعلية المعيار الاجتماعي والقانوني، ولذلك ينبغي طرح القاعدة التجريمية اعتبارا من أنها ممارسة اجتماعية ذات علاقة بالنشاط الانساني.

يُلاحظ من خلال القراءة الأولية للمنطق القانوني الجزائري، أن المجتمع الجزائري تحكمه صوت الشعب، فالعلاقة التكاملية بين المجتمع والدولة قائمة، ودلالة ذلك الاستعاضة بأعراف المجتمع –كأحد أهم عناصر الثقافة– في حالة غياب البند القانوني، وهذا وإن دل على الشيء فإن أسبقية العلاقة الكامنة خلف الأنساق، تتجسد حسب القاعدة المجتمعية، فهل ينطبق ذلك على القاعدة المجتمعية التحريمية الجندرية؟

يتطلب هذا التساؤل تنقيبا في مستوى أعمق من الظاهر للكشف عن الأنساق الخفية، وحرصا على هذا المبدأ، نفتتح سجال الطرح في قراءة **المادة 32 من قانون العقوبات الجزائري**، أنه لا يوجد تمييز في منظومة النسق القانوني الجزائري، فجميع المواطنين سواسية ولا فرق بين رجل وامرأة ولا أبيض وأسود ولا قبائلي وشاوي في الحكم الجزائي. موازاة بالتمعن في هذا النص القانوني القائم على المساواة بين الرجل والمرأة في تكييف الوقائع الاجرامية والعقابية، وبالنظر إلى التراتبية الجنسية التي يُنتجها الواقع المعيش، فإن البحث عن المنطق الاجتماعي الذي يحتكم في القاعدة التجريمية ليس بالأمر اليسير، فكيف تتساوى

المرأة والرجل تحت غطاء القانون؟ وتُهمش وتُقصى في علنية المُجتمع؟ ألم يُوكل للعُرف مهمة النيابة القانونية؟ إن هذه الرُؤية المُتناقضة تُحتم علينا طرح المزيد من الأسئلة حول هذا المنطق التقابلي، لقد جاءت هكذا، صياغة مبدأ أن القانون إبن بيئته فالنص القانوني يُبنى من عُمق المجتمع، فوراء ستار التنظيم القانوني جنود الخفاء ذوو عقلية مُنصهرة في شبكة المجتمع الذكورية لها زاوية نظر مُنحصرة في ذلك النمط الذكوري الذي شاب على منطق هامشية المرأة ومركزية الرجل وشب عليه، مما يعني، أن **التمييز الجنساني** يُطال حتى نظام العدالة الجنائية ، وإذا كان لزاما التركيز مع هذه القضية، فيجب علينا، أن لا نُغَيِب حقيقة أنطولوجية في غاية الأهمية، هي أن القانون صناعة بشرية وإذا أحيلت مهمة البناء للكائن المُتأنسن فليس للصعوبة بمكان، أن نستشف أن مضمونه هدام خاصة إذا تعلق الأمر بالعنصر المركزي في المجتمع وهي المرأة تلك الأخت، الابنة، الزوجة والأم، المُربية والصانعة للأجيال والمُنشئة للمورد البشري الفعال في المجتمع.

تُعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول التي سعت إلى تحسين منظومة السياسة الجنائية، فقد قامت مثل العديد من الدول العربية بإعادة النظر في سياساتها الجنائية برفع الحظر النسوي من خلال سن قانون يكفل حظوظه في النجاة من قارب الإقصاء الاجتماعي والعقابي معا، فهل منظومة السياسة الجنائية الجزائري، سعت إلى تحقيق هذا الحلم البعيد المنال؟

رغم التعديلات القانونية، التي أدخلها المشرع الجزائري، بضغط من الأصداء الدولية، والاتفاقيات كاتفاقية سيداو الدولية الرامية إلى حماية حقوق المرأة والمنادية بحقوق الإنسان، فإن الأمر يختلف على إثر ذلك للمفهوم الواسع لمبدأ التمييز الجنساني بشقيه التجريمي والعقابي. إن الرهان المزدوج يتمثل في تحقيق الشرعية القانونية التي تجسدت من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008، ثم تعديل 2016، وهي بنود قانونية تتحلى بالقداسة، إذ تُفسر انطلاقا من إلزامية رفع التمييز الجنساني والاستعاضة بالمساواة والتمييز الايجابي لصالح المرأة، كاستثناء لخصوصية الكيان الأنثوي، وهذا الصرح يظهر بجلاء في تنقيحات التعديل الدستوري، بما في ذلك القانون 15-19 إذ عمد إلى فرض حماية قصوى على المرأة مُقارنة بالرجل. [1]

[1]-عبد الحليم بن مشري: تعزيز الحماية الجنائية للمرأة في ميزان السياسة الجنائية: قراءة في القانون 15-19، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد13، ديسمبر2016، ص175.

[2]-محمد لخضاري وفايزة هوام: المعاملة العقابية للمرأة السجينة في المواثيق الدولية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد4، العدد2، الجزائر،2020، ص160

إن حماية الكيان الأُنثوي مُرتبط بالتركيبة الفطرية والخاصة بالأُنثى، إذ تعتري المرأة تغيرات فيزيولوجية عبر مراحل حياتها تُؤثر على قراراتها وسلوكها، وعلى إثر هذا الطرح اعتد القانون الأردني بالنظر إلى الظروف الخاصة بالمرأة، إذ تنص المادة **331** من قانون العقوبات الأردني أنه إذا قتلت امرأة وليدها الذي لم يتجاوز السنة من عمره استلزم الحكم عليها بالإعدام، ولكن المحكمة اقتنعت بأنها حينما تسببت في الوفاة لم تكن قد استعادت وعيها تماما من تأثير ولادة الولد أو بسبب الرضاعة الناجم عن فترة الوضع، تبدل عقوبة الإعدام بالاعتقال مدة لا تنقص عن خمس سنوات. إن المُتأمل لهذا النص القانوني يستدل بوضوح أن القانون الأردني قد أعاد الاعتبار لخصوصية التركيبة الأنثوية والنظر في الظروف المصاحبة لفترة ما بعد الولادة لما لها من آثار صحية ونفسية على صحة المرأة ووليدها، وعليه كان لزاما التخفيف من الإعدام إلى الخمس سنوات نظرا لخطورة تلك المرحلة على الحالة المزاجية والعقلية، والأخذ بالظروف الشخصية للمرأة فهي في عداد الشخص اللاواعي، فهل نظر القانون الجزائري في الظروف الخاصة بالمرأة؟ لقد ظهر مدى النقص التشريعي في معالجة الأخذ بأسباب التخفيف عند إقرار المسؤولية الجزائية للمرأة عند اقدامها على قتل وليدها حديث العهد بالولادة، في المادة **261** من قانون العقوبات الجزائري: تعاقب الأم سواء أكانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة على ألا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة. إن نظرة المشرع الجزائري صوب الظروف النفسية الخاصة بالأم الواضعة يشوبها نوع من السطحية وعدم الاطلاع الجدي العلمي على خطورة هذا النوع من الاضطرابات النفسية الذي يُصيب المرأة بعد الولادة ويستهدف قواها العقلية وقد يُؤدي حقيقة إلى الجنون، فكما صنف المشرع الجزائري بعض الظروف الخاصة التي تستفيد من الأعذار المُخففة، فلما لا يُصنف الظروف الخاصة بالمرأة خاصة ظرفي الولادة والحمل الواجب أخذ فترة الوحم وما يعتريها من تغيرات نفسية على الحالة المزاجية والعقلية للمرأة.

إن جسر العبور من نص التجريم إلى تنفيذ العقوبة، يُحيلنا إلى إلزامية إدراج المجال الخاص، المُتمثل في المؤسسة العقابية، حيث تولي الدولة الجزائرية اهتماما واضحا، في استهلاك المجال الخاص بالمرأة وأن ما تفرضه النزعة الحصرية للمرأة، ألزمت تمييزا إيجابيا يُحسب لصالحها، وهو ما تفردت به النصوص القانونية التي تتلاءم وما تحتاجه المرأة من خصوصية، الأمر الذي أجهش العديد من الدول للمصادقة على المواثيق العالمية والاتفاقيات الدولية وإصلاح منظومة العقاب الموضوعي وأنظمة

السجون. وقد ظهرت بوادر صحوة السياسات الجنائية العالمية، مع قانون هيئة الأمم المتحدة الرامي إلى ضمان حقوق الإنسان، الذي أقيم في الثلاثي الأخير من سنة 2003، تضمن إيلاء الحماية القصوى بالمرأة السجينة، والاهتمام الضروري بموضوع النساء القابعات في السجون أو النزيلات، وهي حقوق أولت للمرأة الجانية عند دخولها المؤسسة العقابية أو أثناء تواجدها، إضافة إلى بند تأجيل تطبيق العقوبة للمرأة الحامل أو الواضعة، من أجل تحقيق مبدأ حق الجنين ومبدأ شخصية العقوبة.[1] نفتح قوسين أن الجزائر اهتمت بتفعيل عدم إفشاء مكان الولادة، للأطفال المولودين داخل أسوار السجون، إضافة إلى إتيان حق الرضاعة حتى عمر الثلاث سنوات وفصله عن أمه.

تبقى المعارف القانونية للعقوبة السالبة للحرية متمايزة، فقد أوكلت للمُؤسسة العقابية مهمة إعادة التربية والتأهيل لكل من تلقى هشاشة تربوية من قبل النسق الأُسري الذي يُعتبر العمود الفقري للتنشئة والتربية كأساس واصل بالمجتمع، فتم تبني هذه المهمة عن جدارة واستحقاق لاعتبارين اثنين مجال خاص بالضبط الاجتماعي، وسلطة رسمية عُليا تحتكم في مصالح المنطق الاجتماعي. إن مجال السجون كمحطة تجريبية رسمية بعد المُجتمع يمتلك خوارزمية عقابية نفاثة من خلال ثالوث الخوف، الإذعان والامتثال الذاتي باعتبارها مُؤثر أساسي تعمل على تغذية العقاب الذاتي فهذه الميكانيزمات العقابية تعمل كورقة رابحة لسُلطان الهيمنة.[2] وإذا كان من اللازم أن نُظهر نوعا من الانفتاح نحو النصوص القانونية التي يجب تأويلها من أجل فهم معانيها حيث أن البنية الخفية في وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية تقوم على نمط سُلطوي وهي رمزية بغرض الهيمنة باعتبارها لامرئية وليست بمرأى ومسمع القطيع، من أجل فرض الانضباط المُجتمعي ضمن ضروب ثالوث الخضوع، الامتثال و الاستجابة، يُصبح على إثرها جسد الكائن المُتأنسن آلة لتمتين حصن السيطرة والهيمنة والتدليل إلى ما يتجاوزه لكلية المنظومة المجتمعية، فلابد من فهم الأركيولوجي للكشف عن البُنى الخفية لهذا الطرح.

لقد نال موضوع أركيولوجيا العقاب اهتماما منقطع النظير مع رائد مابعد البنيوية **ميشال فوكو Foucault**(1926-1984م)، إذ تكمن الأهمية في التلاقح الذي أحدثه بين إستراتيجيات الضبط والعقاب كميكانيزمات تعسفية في استعمال الحق السلطوي، بل وإن التزاوج المعرفي للمصطلحين هو العلامة المميزة للأركيولوجية الفوكوية. ولقد أثبتت إستراتيجية التفكيك الحفر والتنقيب في المنظومة

[1]-فينولا فارانت: الجريمة والسجون والثقافة، تر أحمد سيف الدين، مجموعة النيل العربية، مصر،2019، ص114.

[2]

العقابية إلى الكشف عن دلالات الممارسة الاجتماعية في التعاطي مع جزيئات السلطة والاستثمار السياسي للجسد. [1]لقد ظهرت فلسفة العقوبة والجسد في النبرة الفوكوية، كرد فعل على التنظير التقليدي، رافضا مبدأ التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، والزاوية العقابية خير موقع للإرتكان الأركيولوجي، حيث يتسنى للمجهر التحليلي الكشف عن الأنساق الخفية وتشفير رموز أن الجسد هو القطب الايجابي لمغناطيس السلطة، وتمت الإشارة في هذه النقطة، إلى أن الجسد تفرضه حدود مجاليته والمتمثلة في النواهي والأوامر المجتمعية من خلال المجال السياسي المُحرك للسيطرة.[2]

لقد تمثلت الكلمة المفتاحية للخطاب الفوكوي، في الرقابة والعقوبة تذرعا بمبدأ ضبط المجتمعات، وهما إحدى ألعاب العقل التي تقوم بها السلطة من أجل ترويض أفرادها وجعلهم أناسا طييعين، يمتثلون للأوامر ويذعنون للنواهي، واستثمار ذلك الخضوع في ديمومة المصالح المُهيمنة واستدامة السُلطة، لأنه وكما هو مُتعارف عليه أن الكائن المُتأنسن تُحركه المصالح. وحيث أن الثابت، ومن البديهي أن السلطة مولودة من رحم الممارسة السياسية.

استنادا إلى ما سبق، وبذكر الممارسة السياسية فإن المُنظرة الألمانية **حنة آرندت Arendt**(1906-1975م) تنطلق من إفتراض أساسي مُؤداه أن الهيمنة تتغذى من التسيس أو الممارسة السياسية على اعتبار أن السلطة هي ميكانزيم مُخذر لها رمزية إقصائية لكل من تحول له نفسه، الإذعان لأوامر الدولة. ولذلك يجب الأخذ في الحسبان أن النبرة النقدية الآرندية، أضفت سمة الرابط السري بين العنف والسياسة. [3] ففي فضاء هذا الطرح يُحال العنف إلى اعتباره إحدى مظاهر السياسة باعتبارها العصب الرئيسي للدولة، إلا أن العنف لا يكمن في هذا القطب بل يُمثل النزعة الآداتية التي تستوجب التبرير والتفسير عند بلوغ الهدف المُرجى، فالنموذج الآداتي للمنظومة السياسية تجعل من العنف وسيلة لتحقيق الأهداف والمصالح السياسية، وماينجر عنه اختزال شمولي للفاعلية الانسانية، ما يفرز تسيُساً معنفا للعلاقات الانسانية.

تتجسد فلسفة آرندت أن الإنسان كائن اجتماعي-سياسي، والممارسة السياسية أهم مُقومات الواقع الإنساني، ولاسيما أن هذا الغرض قائم سعيا منها لابتداع أنثروبولوجيا سياسية. إلا أننا نلاحظ من خلال

---

[1]-ميشيل فوكو: المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، تر علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1990، ص33.

[2]-تالية لوط: الجسد بين الأخلاق والقانون في فلسفة ميشال فوكو، سلسلة الأنوار، المجلد11، العدد02، ديسمبر2021، ص201.

[3]-المعتصم الشارف: السياسة والعنف في فكر حنة آرندت، مؤمنو بلا حدود للدراسات والأبحاث.

القراءة الأولية لفلسفة آرندت، أنها أعادت إحياء تُراث الفيلسوف الإيطالي **نيكولا ميكا فيلي Machiavelli** (1469-1527م) يتجسد المفتاح الموضوعي لفهم مقاربة ميكافيلي من عبارته المأثورة "الغاية تُبرر الوسيلة"، وقد تبنت الجهود الأولى لميكافيلي أن الأمير باستطاعته الوصول لأهدافه وتحقيق رغباته، دونما شروط تُقيده، حيث يُفاضل وسائل دونما أخرى لبلوغ غاياته، ويعتد للأمير باستخدام العنف والقوة، كحق يُشرعن سلطته وهو تعسف في استعمال الحق، من أجل بلوغ الأهداف دون اعتبار لمضمون الوسيلة أو شكلها، فإن السلطة حسبه تتخذ مكانة الأمير الذي يتصرف بمكر الثعالب ورغم أن نداء الميكافيلية وصل صداه مسامع الحس التأويلي الفلسفي، إلا أن **روبرت ميرتون Merton**(1910-2003) قد قام بالتمييز بين الآداء الوظيفي والقصور الوظيفي لمكونات البناء الاجتماعي، ذلك أن القصور الوظيفي آداة تحليلية لتفسير آليات البناء الاجتماعي، وماينجر عن ذلك القصور من اختلال في حالة النسق الكلي. إن حالة التكامل الآداء الوظيفي تتحقق عندما يتوافر تكامل وظيفي بين العناصر البنائية للنسق، مُتخذا من الأهداف المنشودة والوسائل المتاحة أهم مكوناتها، بل وإن أنماط التكيف الاجتماعي، تخلق صنفا يتخذ من الوسائل المتاحة والأهداف المرجوة غاية، فقد حدد ميرتون فئة الميكافيليون وهي فئة أو صنف في المجتمع يُحققون أهدافهم بأي وسيلة كانت، وبما أن السلطة شخص معنوي فإنها تدخل مصاف اللامعيارية من خلال الانعكاس الواعي للسلطة، وقد ساعد تحليل ميرتون للعناصر البنائية على تقديمه، فصلا واضحا بين الوظيفة الظاهرة والوظيفة المستترة.

خلاصة الفصل

تناول الفصل إطار البناء العام للدراسة من خلال وضع المعالم الأساسية للبحث، انطلاقا من تحديد الإشكالية التي تمحورت حول تساؤل مركزي تفرعت عنه ثلاث تساؤلات فرعية، كما تم تحديد المُؤشرات الخاصة بالمُتغير المُستقل " البنية الاجرامية" ومُؤشرات المُتغير التابع "جريمة القتل" إضافة إلى المُتغير الوسيط الذي تُمثله "المرأة" ، كما تم تسليط الضوء على أهمية الدراسة وتوضيح الأسباب التي تسعى الدراسة لبلوغها، كما تم تحديد البناء المفاهيمي للدراسة والتركيز على المفاهيم الأساسية باعتبارها

المفتاح الموضوعي لفك شفرات البحث، كما تم تحديد البناء النظري للدراسة من خلال تبني المُقاربة السوسيوانثروبولوجية التي تدمج بين النسق الاجتماعي والثقافي لفهم البنية الاجرامية في سياقها السوسيوثقافي، وقد وقع الاختيار على نظرية التشكيل البنائي لأنتوني جيدنز، الممارسة السوسيولوجية للأنثروبولوجي بيير بورديو، ومقاربة الانسان مُتعدد الأبعاد لبرنارد لاييير ومن تم توظيفها واسقاطها على واقع بنية القتل عند المرأة، وحتى يتم تقديم إطار نظري امبريقي تم عرض الدراسات السابقة وتقييمها فالتعقيب عليها من خلال تحديد ملامح التشابه والاختلاف نهاية بنقدها لتبيان الفجوة العلمية للدراسة، وفي الأخير تم تقديم البُعد النقدي للدراسة الذي سعى إلى إثارة التحديات والقيود المرتبطة بموضوع الدراسة المُحركة لثُنائية السُلطة والثقافة، ما ينحو بالبحث نحو تسليط الضوء على المنظومة السوسيو ثقافية وكيفية إسهامها في تشكيل جريمة القتل عند المرأة وهو ما يندرج ضمن اهتمامات الفصل القادم.

الفصل الثا

"إن المجرم هو ذلك الإنسان الذي أُصيب في صميم وجدانه" رافاييل جاروفالو

تمهيد الفصل.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا: المكونات البنائية للبنية الموضوعية.

ثالثا: التوجه النظري للفصل.

خلاصة الفصل.

نمذجة الفصل.

تمهيد.

يُضيء هذا الفصل جانبا مُهما من جوانب السجال السوسيوأنثروبولوجي الذي يتموقع ضمن السياق الجندري، وعلى اعتبار أن الجندر يقع بين حدود النسق الاجتماعي والثقافي فهو ظاهرة أنثروبولوجية بامتياز، ترتكز على معنى الأنوثة وتمظهراتها في الأفران الثقافية وفق ما تحمله من تمثلات اجتماعية، بُناء على هذا الأساس، نجد أن الجندر بناء ثقافي يمتلك راهنية قصوى في اليومي المعيش، بحيث يرتبط النسق السوسيوثقافي على الخصائص المؤسسة لتوقعات الذكورة والأنوثة الذي يُعطي الأولوية للجسد كموضوع رئيسي للخطاب الثقافي السائد، على اعتبار أن المقاربة السوسيو أنثروبولوجية تتعامل مع الجسد باعتباره بنية اجتماعية وثقافية بحثة.

بُناء على هذا الأساس، فإن جوهر الترابط البنيوي للجندر قائم أساسا على الجسد الأنثوي الذي يستحضر رُؤية مختلفة لبناء الواقع الاجتماعي، من أجل فهم وضعية المرأة بصورة عامة والمرأة المجرمة بصفة خاصة داخل البناء الاجتماعي، من خلال تفكيك وتجزئة عناصر البنية البانية للكشف عن علاقة المُكونات الموضوعية التي تُساهم في تشكيل جريمة القتل عند المرأة. ومن هنا فإن فهم تمظهرات سلوك المرأة داخل المجتمع الجزائري مرهون بتفكيك جُزئيات البنية الموضوعية وتجزئة مكونات النسق السوسيوثقافي القائمة على ثلاث ظواهر سلبية مُتمثلة في **موضعة** المرأة وتصنيفها تصنيفا تعسفيا في ركن "الآخر"، المُؤدي بالضرورة إلى **تشيُؤها** والتعامل معها من منظور السلعة القابلة للاستهلاك، وبين الموضعة التعسفية للمرأة وتجليات القهر الاجتماعي الذي يُحولها إلى شيء استهلاكي تكمن حدود **الاستدماج** الرامي إلى جندرة التنشئة الاجتماعية والبرمجة العقلية للأُنثى في حدود مُؤسسات التنشئة الاجتماعية وما تُكسبه للأُنثى من رأسمال سلبي مُرتبط أساسا برد الفعل الاجتماعي، وهو الافتراض الأساسي الذي نادت به النظرية النسوية القائمة على أساس مُتغير النسق الثقافي مُعتمدة بالأساس على تفكيك البناء الاجتماعي المُؤسس للذكورية. ففي إطار تفكيك هذه المُكونات وإعادة تركيب الكُل يتجلى القانون العام للبنية الموضوعية للمرأة القاتلة في عُنصر **الاستعداد الاجرامي**. هذه التفاصيل وغيرها سيتم معالجتها في الفصل انطلاقا من الاهتمام بالحدود الواصلة التي تعنينا كمرجعية أساسية للتعاطي مع تجليات الواقع الإنساني وكيفية مساهمة البنية الموضوعية في تشكل جريمة القتل عند المرأة.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

1-الجندر : شاع مصطلح Gendre أو النوع الاجتماعي في سبعينيات القرن العشرين، في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا لمواجهة التبعية البيولوجية، التي كانت منغرسة حينها والافتراض بأن تبعية المرأة على الصعيد الاجتماعي مُتجذرة في اختلافها الجسدي أي أنها أدنى من الرجل لأنها أنثى. من هذا المنطلق أُعتمد تعريف الجندر بأنه مُعطى اجتماعي يُعبر عن مجموعة من الخصائص والسلوكيات التي

بُنيت ثقافيا التي يتم اضفاؤها على الإناث والذكور.[1] فيتم التزام كل جنس بأدواره المُشكلة ثقافيا على حسب مكانته الجندرية.

2-الجسد: يُعرف **أمبرتو إيكو** الجسد بأنه تقنية للتواصل، فالجسد يُعبر عن الذات الأنثوية باعتباره جزء أساسي مُتجذر في كيان المنظومة الثقافية، فمن خلال الجسد تتمكن الأُنثى من التكيف من التوقعات المفروضة عليها.[2] انطلاقا من التصورات والتمثلات التي تُؤسس للمخيال الاجتماعي.

2-التعسف الثقافي: هو التصنيف الجائر وغير العادل للمعايير والقيم الثقافية من قبل المُجتمع، ضد المرأة بُناء على النموذج التصوري الذي عملت على ترسيخه المُعتقدات المغلوطة داخل البنية الدهنية للجماعة، قد يظهر التعسف الثقافي من خلال الطبقية والتمييز، والإقصاء، أو فرض قيود على الخطاب الثقافي، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالهوية النسوية.

3-القهر الاجتماعي: يشير إلى الظروف السلبية التي تشعر بها المرأة بالضعف والعجز، نتيجة المخاوف، الضغوط أو التهديدات الناتجة عن النظام الاجتماعي، والذي يتجلى في شكل التوقعات الاجتماعية. يمكن أن يشمل ذلك العنف البنيوي.

4-التنشئة الاجتماعية: تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، انطلاقا من عملية اكتساب الفرد للقيم والمعايير والأعراف والسلوكيات المطلوبة للاندماج في المجتمع، تعتبر هذه العملية أساسية لتشكيل الهوية الاجتماعية للفرد بحيث يكتسب القواعد الاجتماعية وتوقعات الآخرين من خلال تفاعله مع بيئته الاجتماعية انطلاقا من الأسرة، المدرسة، الأصدقاء، وسائل الإعلام، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ثانيا: المكونات البنائية للبنية الموضوعية.

[1] -Maggie humm: Gender in the dictionary of feminist theory, ohio state university press, u.s.a, 1990, p84.

[2] -آندرو إدجار وبيتر سيد جويك: موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ط2، ترجمة هناء الجوهري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 2014، ص261.

يُمثل الواقع الإنساني من وجهة نظر الأنثروبولوجيا البنيوية ثمرة تفاعل العلاقات المُباشرة بين الظواهر الإنسانية التي ترتسم ملامحها ضمن علائقية الطبيعة والثقافة، وطريقة تأثرها واستجابتها لبعضها البعض من الناحية التزامنية السكونية. انطلاقا من هذا الافتراض قدم **بيتر بيرغر Berger** و**توماس لوكمان Lucman** عملهما الأكثر شهرة والموسوم **بناء الواقع الاجتماعي** سنة 1966م الذي يُعد من بين أهم الأعمال التي قدمت رُؤية مُعاصرة في فهم كيفية بناء الواقع الاجتماعي، فالواقع اليومي حسبهما يُمثل نسقا تم بناؤه اجتماعيا إذ يُضفي عليه الأفراد نظاما مُعينا على الظواهر اليومية، على اعتبار أنه واقع يتضمن كلا من العناصر الذاتية والموضوعية، والمقصود بالذاتي هو المعطى الشخصاني للفرد، أما الموضوعي فهو النظام الاجتماعي باعتباره مُنتجا إنسانيا.[1]

يُعبر الواقع الاجتماعي عن الحياة اليومية أو سوسيولوجيا المعيش التي تكشف عن تعددية الأشكال الاجتماعية في إطارها الرمزي.[2] والاشكال الاجتماعية حسب الفيلسوف النمساوي **لودفيغ فنغنشتاين Wittgenstein** تُشير إلى نمط التفاعلية وأسلوب الفكر الاجتماعي، بل وإن محاولة فهم تلك الأشكال في قالبها السوسيوثقافي يستند على اللغة باعتبارها المحطة البانية للمعيش والمُقوم التكويني للواقع الاجتماعي.[3] وفي هذا الصدد يُجادل رائد المقاربة الإثنوميثودولوجية **هارولد جارفنكل Garfinkel** بأن فهم كيفية بناء الواقع الاجتماعي يستلزم فهم ممارسات الحياة اليومية كنقطة انطلاقة، وجودة هذا الفهم يعتمد على التحقيق الميكروسوسيولوجي لأسلوب حياة الأفراد اليومية.[4] ففي هذا الصدد حدد **بيرغر** و**لوكمان** مفاهيم أساسية تُمثل احداثيات الواقع الانساني وهي:

الموضعة	التشيُؤ	الاستدماج

ومن وجهة نظر بنيوية، لا يبدو الامر صعبا جدا لكي نكشف عن كيفية تفاعل هذه العناصر وتداخل علاقتها ببعضها البعض في تشكيل الهوية الاجرامية للمرأة. إن مسألة فهم كيفية تفاعل العلاقة

---

[1]- والاس رث والسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة الحوراني محمد عبد الكريم، ص460.

[2]-فالنتينا غراسي: مدخل إلى علم الاجتماع، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص91.

[3]–طلال أسد: النظر في الدين مع فنغنشتاين، ترجمة حجاج أبو جبر، مجلة تبين، العدد37، الإصدار 10، 2021، ص173.

[4] -David karp and william yoels : Sociology in everydaylife, 4ed , waveland, united states, 2016, p27.

القائمة بين الموضعة والتشيُؤ والاستدماج من أكثر العلاقات عُمقا، إذ يُمكننا فهم موضعة المرأة على أنها منتوج ثقافي بحث على اعتبار أن التصنيف الذي يستخدمه الافراد في حق المرأة يعكس ثقافة مجتمعهم، انطلاقا من افتراض مُؤداه أن البنية الذهنية تُنتج البُنى الاجتماعية. وهو الأمر الذي يُساعدنا في فهم كيفية مُساهمة البنية الموضوعية القائمة على النسق السوسيوثقافي في تشكل جريمة القتل عند المرأة والعلاقات القائمة بينها تُمثل مفتاحا للتحليل. انطلاقا من هذا الطرح، فإن **الموضعة** تعني كيفية تصنيف الافراد ضمن فئات حسب خصائص مُعينة، وهي الطريقة التي يُنظر بها إلى الأشخاص انطلاقا من المنظومة الرمزية لمجتمعهم، وعُنصر الموضعة يُؤدي إلى **التشيُؤ** الذي يُشير إلى تحويل الفرد إلى شيء بدلا من اعتباره إنسانا، وبين الموضعة والتشيُؤ تحضر عملية الإنتاج وإعادة إنتاج النظام الكلي في ثوب **الاستدماج**. بمعنى آخر، يمكن أن تؤثر طريقة تصنيف الثقافة للمرأة على كيفية رؤية المجتمع ومعاملتهم لها، مما يجعل عملية الاستدماج نتيجة حتمية لبناء الواقع الإنساني داخل مبدأ تقابل الثقافة/المجتمع، التي تُعبر عنها مُستويات النسق الثقافي والاجتماعي والشخصي.

1-المُكون الثقافي:

ارتبط مفهوم الثقافة بعالم الانثروبولوجيا البريطاني **ادوارد تايلور Tylor**(1832-1917) باعتبارها ذلك الكُل المُركب من العادات والتقاليد والقانون والفن التي يكتسبها الفرد كعضو في المجتمع،

في حين ارتبط مفهوم الثقافة عند عالم الانثروبولوجيا الأمريكي **جيلفورد جيرتز Geertz**(1926-2006) بمنظومة الرموز القابلة للتأويل وهو يركز على البعد الثقافي الاجتماعي للرموز، فقد أشار **جيرتز** إلى أن الرموز من حيث هي حاملات للمعنى أو التصور تتخذ معاني تؤلف نصوصا ثقافية تسمح للناس بأن يتواصلوا معا. في نفس السياق فإن الخطاب السوسيوأنثروبولوجي يُعطي الأولوية لمسألة النوع الاجتماعي أو الجندر التي لا تخرج عن إطار التداول الرمزي انطلاقا من عُنصر **الموضعة** الذي يرتبط بتحويل المرأة من كيان إنساني إلى موضوع قابل للتفيئة والتصنيف، والتصنيف العالمي الثقافي للمرأة يتموقع ضمن خطاب "الآخر" فالجنس الآخر على حد تعبير **سيمون دوبوفوار Beauvoir**(1908-1986) هي الوضعية والمكانة الجندرية التي قدمتها الثقافة للأنثى، انطلاقا من هذه الفرضية تولدت

إرهاصات البراديغم الغيري الأنثوي في فهم علاقة الأنثى بالبناء الاجتماعي انطلاقا من دلالات الاستبعاد والإقصاء الثقافي للأنثى، وهي الفرضية التي انطلقت منها البريطانية **لوسي إيريغاري Irigary**(1932-//) في فهم الكيفية التي رسخت منظومة القمع الجندري في بنية الواقع الاجتماعي. فكيف نُفسر هذه الوضعية؟

يُعرف الجندر أو النوع الاجتماعي بأنه بناء ثقافي يستند على التوقعات والأدوار الاجتماعية التي تحددها البنية الاجتماعية لكل من الأنثى والذكر، وتخضع هذه السيرورة الثقافية للتصنيفات التراتبية حسب الأولوية الجنسية انطلاقا من عملية الانتقاء والفرز الجندري بحيث يخضع أفراد الطبقتين الجنسيتين لتنشئة اجتماعية مُتمايزة تتم مُعاملتهم بطرق مختلفة ويكتسبون خبرات وتجارب مختلفة، وتشييد هوية الأُنثى الجندرية تماشيا وما تُمليه المنظومة الثقافية، من هنا تُصبح الثقافة مُنخرطة في المسرحية الجندرية على حد تعبير عالم الاجتماع الكندي **إرفينغ غوفمان Goffman**(1922-1982) الذي انطلق من افتراض مُؤداه أن البنية الاجتماعية يُعاد انتاجها من ممارسات التفاعلات اليومية التي تُعطي الأولوية للقاعدة الذكورية وكل ما عداه يُعتبر انحرافا عن القاعدة الأساسية للمجتمع. يُشير **غوفمان** إلى أن فكرة الأنوثة تُمثل انحرافا عن القاعدة الذكورية التي تقوم عليها معيارية المجتمع، هكذا، شكلت الثقافة القانون الأساسي للتصنيف الجندري، استنادا على مبدأ التقابل القائم على: +/- ذكر/أنثى رجل/امرأة مركز/هامش.

وبُناء عليه، فإن تصنيف الأنثى في زاوية السلب مُؤسس في نظام الأشياء ذاتها، وهو تصنيف قائم على قوة الاتفاق الجمعي وهذه القوة الرمزية تُعبر عن مظاهر من مظاهر السلطة الرمزية حسب **بيير بورديو Bourdieu** (1930-2002) الذي يُؤكد أن هذه النزعة السلطوية تتغلغل ضمنيا في الشبكة العميقة للمجتمع بجواز شرعي من الثقافة. هكذا، اعتقد بورديو بأن السلطة الرمزية ساهمت في غرس وتجذير "التصنيف التعسفي" للجندر، وهذه السلطة الرمزية تتسم بالقوة فليست القوة هنا سوى بُعدا من أبعاد الثقافة، على حد تعبير عالم الاجتماع النرويجي **يوهان غالتونغ Galtung** (1930-2024)الذي حاجج بافتراض مُؤداه أن التعسفية الثقافية ماهي سوى نتاج مصدرين أساسيين القوة وتتمثل في قوة الثقافة والعادة المجتمعية كسيرورة ثقافية تتجلى في اللاوعي.[1] وعلى إثر هذا الافتراض فإن عنصر القوة يرتبط

[1]- باسم علي خريسان: العنف البنيوي، دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، العراق، ص161.

ب"العنف البنيوي" حسب غالتونغ، وهو عنف رمزي مُخاتل يُهيمن بفعل القوة ويستتر وراء العادة، ويعتمد على المسار الممنهج الذي يُخلف أضرارا عميقة على مستوى البُنى الموضوعية والذاتية للأنثى.

واستنادا إلى ما سبق، نُدرك أن محتوى التصنيف السلبي "الهامشي" للأنثى ينبني على مقاييس ومعايير اجتماعية تم تصديرها من الأفران الثقافية، التي تضمن للمجتمع حق "الشرعية"، والشرعية حسب اللكنة البوردوية هو الجواز الشرعي أو الضوء الأخضر الذي تمنحه الثقافة للمجتمع كي يُصنف الموضوعات ويوصم الأشياء كيفما شاء، كما أن هذه الشرعية الممنوحة للمجتمع، تضفي طابع الرساميل على الموضوعات المُصنفة. وفي الواقع، فإن هذا النوع من السلطة يتوافق مع " الرأسمال الرمزي" الذي يضرب بجذوره في النزعة الأنثروبولوجية، فالغالب عادة ما يستمد سُلطته من امتثال المغلوب له، وهذا الامتثال أحد أوجه الشرعية الممنوحة للغالب، فالعنف البنيوي إذن، يتوافق مع الاعتراف بالرأسمال الرمزي الذي يستلزم التبعية والامتثال لحامله.[1] ، لأن امتثال المغلوب يُعزز قوة الرأسمال الرمزي.

وزيادة على ذلك، فإذا كانت كل أنثى تُصنف هامشيا سلبيا، فإن طابع التهميش طابع تراكمي يسمح لنا بالافتراض أن الأنثى تنحصر في الرأسمال السلبي، وإذا كان رأس المال الرمزي يرتبط وجوده بالموضعة السلبية للمرأة، داخل البناء الاجتماعي فإن هذه الموضعة تتطابق والنعت أو الوصم المرتبط بوصم الموضوعات. وعلى هذا الأساس تُمثل الأنثى براديغم الشخص **المنعوت أو الموصوم** حسب **غوفمان.**[2] ترجع إرهاصات براديغم **النعت** أو **الوصم** إلى مدرسة رد الفعل الاجتماعي، **Social reaction school** وللوصم جوهر أساسي يتمحور حوله الطريقة التي يستجيب فيها الناس ويوصم بها الآخرين وعلى هذا الأساس فإن التركيز يتمركز حول المستجيبين **Reactors** و الفرد الموصوم **the labled.**[3]

وفي الواقع، فإن هذا الوصم مصدره القاعدة الثقافية، وعلى رأسها "**المعتقدات**" التي تتحمل وزر التوصيم السلبي للمرأة، وحسب عالم الاجتماع الألماني **ماكس فيبر weber** (1864-1920) فإن للمعتقدات كلمتها البانية للواقع الاجتماعي، على اعتبار أن السياق السوسيوثقافي يتمركز في زاوية نعت الفاعل الاجتماعي وسط مجموعته المُنتمي إليها، والذي تفنن في إضفاء المعنى عليه. فإذا كانت المعتقدات هي الباني الأساسي للواقع الاجتماعي، فلابد لنا من تأطيرها داخل بناءها المفاهيمي. ويبدو

---

[1]- ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري: معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دار الجزائر للنشر، الجزائر، 2013، ص166.

[2]- إرفينغ غوفمان: البناء الاجتماعي للهوية الجنسية، ترجمة هدى كرميلي، مُؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، لبنان، 2019، ص18.

[3]-فرانك ويليامز ومارلين ماكشاين: نظرية علم الجريمة، ترجمة ذياب البداينة وآخرون، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص170.

من الوجيه في هذا الصدد استحضار موقف **غوستاف لوبون Le bon** (1841-1931) الذي يفترض بأن **المعتقدات** هي المُنظم الأساسي للهندسة الاجتماعية، فبتكرار الشيء نفسه يتولد لدى الفرد خاصية الاستئناس حتى يستطيع التكيف ضمن جماعته. انطلاقا من اعتناقه لأفكارهم والتسليم بمبادئهم. ولكن كيف نشأت المُعتقدات؟ إن نشوء المُعتقدات مُرتبط بالعدوى الذهنية، بحيث ينتقل المعتقد عن طريق العدوى الذهنية مُنتشرة بذلك في الجسد البشري، وبفعل العادة والتكرار باعتبارها أهم مقومات الاستئناس البشري، يُصبح الموضوع المُتجلي في المُعتقد موروثا ثقافيا. لقد تم تشريح هذا المبدأ بصرامة من قبل **لوبون** حيث استدعى بهذا الافتراض أن اللاشعور هو المقوم الأساسي للروح الجماعية، على إثره يُصبح الفرد داخل جماعته مُنوما مغناطيسيا، وحالة الشخص المُنوم مَغناطيسيا تعني التعطيل التام لوظيفة المُخ، بحيث يتماثل لأوامر السيالات العصبية اللاشعورية. ومع هذا الافتراض فإن الفضل يعود ل **لوبون** في ريادة مُصطلح الجمهور للدلالة عن الجماعة، فلكي يتشكل الجمهور لابد لوحداته حيازة جواز يسمح لهم بارتياد مجال الاجماع، المُكون من: التماهي، انصهار شخصية الفرد داخل الجماعة، هيمنة اللاشعور، غياب روح النقد، السذاجة، سرعة التصديق. وبالتالي يُبسط الاتفاق الجمعي وتُنتصب روح الجماعة. اعتمادا على هذا الافتراض فإن المُعتقدات هي المُتحكم الرئيسي في بنية المجتمع والتي تتمظهر في الأشكال الرمزية. ينطلق من هذا الموقف رائد فلسفة الأشكال الرمزية الفيلسوف الألماني **آرنست كاسيرر Cassirer(1864-1945) والذي** ينطلق من افتراض أساسي مُؤداه أن الثقافة تنسج شبكة الأشكال

الرمزية التي تؤُسس لمعاني كافة الموضوعات، ومن أجل فهم فحوى ذلك النظام، توجب البحث في المكونات الأساسية للمعتقدات: الدين، الأسطورة، اللغة.[1]

- ✓ **الدين:**

انطلق رائد الأنثروبولوجيا الرمزية **جيرتز** من مبدأ أساسي مُؤداه أن للخطاب الديني بُعد ثقافي، يتجسد في رموز تناقلت تاريخيا انطلاقا من منظومة المعاني المُتوارثة، إذ يتواصل أفراد المجتمع الواحد بواسطة الرموز ففي الخطاب الديني تكتسب روح الاجتماع مُبررا لعُصبتها.[2] يستمد هذا الطرح قُوته من موقف عالم الأنثروبولوجيا العربي **طلال أسد**(1932-/) مُحاججا في ذلك أن الدلالة الرمزية للخطاب الديني تنبثق من وقائع الحياة اليومية، اعتبارا من أن ترميز الوقائع واضفاء المعنى يُعتبر المفتاح الموضوعي

[1]- الزواوي بغورة: مكانة الأنطولوجيا التاريخية في الفلسفة الكانطية، مجلة التدوين، المجلد4، العدد1، 2012، ص18.

[2]-غيلفورد غيرتز : تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص20.

للممارسات الاجتماعية.[1] ويتعلق الأمر بسيرورة الفهم المُتوارث للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، المُتعلقة بصورة المرأة، إذ يتمثل رهانها الأخير في تأويلها وكيفية فهمها. فقد جاء وصف المرأة بالكيد، في ثلاث مواضع من القرآن الكريم، مرتين على لسان يوسف عليه السلام ومرة على لسان العزيز.[2] فصفة الكيد التي وُصفت بها الأُنثى في الكتاب المُقدس، هي السمة التي ميزت المرأة في الحياة، والكيد صفة مذكورة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، بعضها منسوب للمرأة والآخر للشيطان، والكيد صفة مقترنة بالذم، والحيلة وتشترك في معنى إظهار عكس ما تخفيه، والحيلة والمكر والخديعة.

- ✓ **الأُسطورة:**

تُعتبر الأسطورة المُكون الأساسي للمعتقدات بعد الدين تأسيسا لقوانين تُساهم في تنظيم الحياة الاجتماعية، فقد عُرف الإنسان بأنه صانع للأساطير ومُبتدعها لقدرته على اختراع أفكار من نسج خياله لامتلاكه العقل تلك المعجزة الخلاقة. ذلك أن هذه التركيبة المعقدة تستدعي بنية الذهن حتى تُقام وتتأسس. تجدر الإشارة، أن النسيج المُركب للثقافة الإنسانية أساسه الأسطورة، إذ تظهر بجلاء في نسج سرديات الأصل والانتماء، وللأساطير وظيفة ديناميكية، من خلال سبر أغوار النفس البشرية والسعي الخالد، للكشف عن الدلالة التي تربط شعوب الحدود الجغرافية الواحدة. [3]

تتأتى الأسطورة بفعل مُكونين أساسيين الخطاب الديني والسيكولوجي، ولبنية الأسطورة، مجال مفتوح وامتداد تاريخي يستمد شرعيته من الديانات الابراهيمية، قد يكون هذا الطرح مُثيرا للاهتمام، فهل يُمكن ارتباط الدين بالأساطير؟ ارتبط الخطاب الأسطوري للمرأة بالخطيئة الأزلية، وقد استمد هذا الخطاب شرعيته من قصة نزول سيدنا آدم وحواء من الجنة إلى الأرض، فقد وردت قصة النزول في القرآن الكريم في ثلاث سور قرآنية، سورة البقرة، الأعراف، طه. وقد استدل القرآن الكريم في مفهوم الخطيئة من ثلاث أوجه: مُذنب من غير شرك، مُذنب في شرك، والخطأ غير العمدي.[4] والخطأ غير العمدي هو ما ارتبط بقصة الخطيئة، التي ارتبطت بحواء لإغوائها سيدنا آدم لأكله من شجرة الخلد التي منعهما الله للاقتراب

---

[1]- خديجة بغدادي: طلال أسد، جينالوجيا الدين، الضبط وأسباب القوة في المسيحية والإسلام، مجلة إنسانيات، مركز كراسك، الجزائر، 2019.

[2]- أحمد بن محمد الأندلسي: طبائع النساء وماجاء فيها من عجائب وغرائب وأخبار وأسرار، مكتبة القرآن، مصر، د.س، ص158.

[3]- كارين آرمسترونغ: تاريخ الأسطورة، ترجمة وجيه قانصو، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2008، ص18.

[4]– فاطمة المعصار وزهير محمد: خطيئة حواء في الأديان السماوية ومكانة المرأة، أية علاقة؟ مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلد7، العدد27، جوان2018، ص222.

منها، وبهذا تُصبح قضية النزول أول معصية وخطيئة لعبور الآدمي من القداسة إلى الدناسة بفعل الإغواء الأنثوي. إن التأصيل الأزلي لخطيئة الأنثى، هو إغواء آدم للوقوع في شرك المعصية، فحسب الديانات السماوية المُنزلة، فإن حواء ناءت وزر الخطيئة وكانت كبش فداء، وارتبطت على إثره الخطيئة بالجنس الأنثوي وتوصمت رمزيتها بالخطيئة والذنب.[1] وعلى إثره انتقلت هذه الحكمة المُقدسة من السياق الديني إلى الأسطوري بفعل التداعي الحر للتأويلات زال تأثير القصة من منظور الخطاب المقدس.[2] واضحت رموزا سياقية يتم تداولها بين أفراد المجتمع الواحد، وتلك الرموز التي تفنن في صناعتها البشر وأفلحوا في ترسيخ معانيها، باتت قوانين مجتمعية ومعتقدات شعبية تُمثل ثقافة المجتمعات وترسم ملامحها، بل أخذت تلك المعتقدات صبغة القداسة التي لا يتم النقاش في صحتها. وبقدر السلبية المتدنية التي التصقت بالأنثى في مصاف الخطيئة، الحيلة والكيد ونُقصان العقل اعتبرت مُسلمات لا نقاش فيها ولا مجال للعقل من أجل الاستدلال بها، ولا يُسمح فيها بالبحث والتنقيب عن مكنوناتها لارتباطها بالمعتقدات التي استمدت أساسا من الأساطير مُنعتقة بشكل أساسي بالدين، وهذا ما دفع بالروماني **مرتشيا إلياذ Eliade** (1907-1986) للبحث في مكنونات القداسة والتنقيب عن البُنى الخفية للدين إذ تُشكل علاقة الخوف من المقدس والامتثال لقواعده دلالات أكثر عمق للقداسة، لتكوين أسلوب مُعين من التفكير.[3] وهو نفس النسق الذي الخطاب الذي دعا إليه الأنثروبولوجي الفرنسي **روجيه كايوا Caillois** (1913-1978) والذي اعتبر مظاهر الخوف تلك التي تعتري الإنسان بالمقدس ماهي إلا تعبير واضح وصريح عن الصيغة الخفية التي تذخر للإنسان ذخيرة كاملة للتعامل مع المعتقدات كإطار مقدس.

- ✓ **اللغة:**

تعتبر اللغة حسب أب الأنثروبولوجيا البنيوية **كلود ليفي ستروس Lévi-Strauss** (1908-2009) بأنها المفتاح الموضوعي لفهم الواقع الاجتماعي، واللغة حسبه تُمثل جزءا من الثقافة إذ تعمل من أجل الكشف عن حقيقة الشيء وموضعة الدلالات لإضفاء المعنى عليها، فكل واقعة اجتماعية يُمكن

[1]-إيفون يازبيك وجون إستبيتو: بنات إبراهيم، الفكر النسوي في المسيحية واليهودية والإسلام، ترجمة عمر بسيوني وهشام سمير، إبن النديم للنشر، الجزائر، 2018، ص66.

[2]-أبو حامد نصر: دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، ط3، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2004، ص20.

[3]- مارسيا إلياذ: المقدس والمدنس، ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، سوريا، 1988، ص28.

نسبتها للغة التي تحمل بُنى ذهنية.[1] بما لا يدع مجالا للشك فإن عالمنا الواقعي يتشكل بفعل اللغة، فالتواصل في العالم المادي يتم بوساطة المنظومة اللغوية، بل وإن عاداتنا اللغوية تمت برمجتها سلفاً بجملة من تفسيرات الرموز المُشكلَة لعالمنا الواقعي. تماشيا مع ما تم ذكره، فإن الرائد الأول للبنيوية اللغوية **فرديناند دي سوسير** افترض أن اللغة ظاهرة إنسانية تشتمل على جملة من الرموز والتي تُعبر في حد ذاتها عن أفكار والتي تتشكل في عالم الموضوعات. تتجلى دلالة الخطيئة في الشر، ولئن ارتبطت الأنثى في زاوية الشر، وقد استمدت تلك الرمزية مصداقيتها وشرعيتها من اللغة التواصلية المُتداولة في المعيش انطلاقا من الممارسات اليومية التي ترسم المرأة في أبشع صورها، تغنيا بالألحان التي يتداولها الطفل، الشاب، الكهل الذكر منهم والأنثى، نأخذ على سبيل المثال أغاني الراي التي تتمحور كلماتها حول السياق التالي: "**في سوق النسا رد بالك الحاج، دخلوا إبليس في قرعة زجاج**" .أدخلوا إبليس الشيطان في قارورة زجاج نسبة للنساء، وهذا السجال القائم بين معركة الأنثى ضد إبليس التي فازت بها المرأة، ومن يفوز على إبليس فهو أمكر منه أو أكثر دهاء، والمكر والدهاء والحيلة صفات أُلصقت بالشيطان، فما بالك بمن أُلصقت به صفات إبليس. إضافة للأمثال الشعبية والقصص المُحاكية للمرأة في أبشع صُورها مثل: **وراء كل ولية بلية** أي أن أصل مشاكل البشرية أنثى. والقارئ لنص الحياة اليومية يُلاحظ بجلاء، كيفية تداول رمزية المرأة عبر اللغة، مثال **لمرا دخلت الشيطان في قرعة**، وهي خطابات يُحاورها الصوت الذكوري وحتى الأنثوي في حد ذاته، وهي بهكذا ممارسات تُعيد إنتاج ذاتها المستبعدة والمسلوبة، ففي الفضاء العام تتمحور القوالب السوسيولغوية حول البُؤرة الدلالية لمصطلح "**الدار**" والتي لا تعني الفضاء الجغرافي الجامد، وإنما تعني حركتها الثقافية الشعبية المُسندة للمرأة، فأصبحت "الدار" تمرض تغيب تُسافر، وهي مقصيه من الذات المُخاطبة في الذات الغائبة، وهي الغائب وإن ما ينوب عنه هو جماد أو فضاءها الخاص، الذي تستهلكه حد الإدمان، وتتصبغ " الدار" بالدلالات والمعاني السوسيوثقافية فهي ذلك الفضاء المُحرم، وهي الصوت الممنوع السماع. هي جميعها المرأة الغائب والمُستبعد. تتجلى هذه الرموز السلبية في صور سمعية تعتمد على ثنائية الدال والمدلول كمحور أساسي للرمز أو العلامة، مما يعني العلاقة بين الرموز اللغوية والمعاني التي تُشير إليها، وقد حاجج في ذلك، بأن الدلالة اللغوية هي الشكل الصوتي أو البصري، تُقابلها المدلول أي الصورة الذهنية أو المفهوم، بحيث تُعد العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية أي أنها ليست مبنية على علاقة حتمية بين الشكل والمعنى، بحيث تُساعدنا العلاقة

[1]–أحمد بوغفالة: التماثل بين اللغة والأنثروبولوجيا عند كلود ليفي ستروس، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مجلد09، عدد02، فيفري 2020، ص145.

بين الدال والمدلول على فهم كيفية بناء اللغة واستخدام الرموز للتواصل نحو فهم أعمق للثقافة والبناء الاجتماعي :

الدال	صورة سمعية/بصرية	أنثى.
المدلول	الصورة الذهنية/المفهوم	الشر.

ترتبط علاقة الدال والمدلول بالنموذج التصوري للمرأة في المخيال الاجتماعي، ومدى ارتباطه بالقوالب المُنمطة والتمثلات، وبشكل ما، فإن الاشكال الاجتماعية تتجلى في قالب العلامات والاشارات والايماءات المُتجسدة في المعنى. وقد تحولت وانساقت التصنيفات التعسفية حد التنكيل الرمزي، حتى في المنظمات الرسمية فقد تم تصنيفها وتأطيرها ضمن مجال الفئات الهشة، والهشاشة تركيب لفظي اجتماعي لا يمكن التغافل عن التماهي في تسريبه، وللمصطلح انطباع سلبي في العقل الجمعي، إذ يدل على الفئات المُستبعدة والأقل حظا في مختلف مجالات الحياة، فمامعنى أن نمنح المرأة مكانة مُهمشة؟ ألا يجب بالعكس أن نعلن صراحة تضمين المرأة في إطار الفئات الفاضلة، أليست المرأة نصف المُجتمع؟ أليست هي منبع المورد البشري ومصدر إعداد النشء ليُواجه ضروب الحياة، نفهم إذن أن الشروع في إعادة التفكير في موضعة المرأة، يعني أن نضطلع بمهمة عويصة، من أجل رفع تحدً حاسم، لماذا يكون التحدي حاسم؟ إننا فقدنا الثقة في المجتمع.

إن تحليل وتفسير القوى الثلاث المُتحكمة في المعتقدات هي التي تبني الواقع الاجتماعي، والتي ترتبط بالبُنى الذهنية للمجتمع وتُعرف البنية الذهنية حسب **كلود ليفي ستروس** بأنها رصيد من الأفكار المُوجهة والتي تتحكم في تفكير المجتمع وتحديد اتجاهه. [1] والبنية الذهنية أو "إيديولوجيا المجتمع" على حد تعبير الأنثروبولوجي الفرنسي **جورج دوميزيل Dumézil** (1898-1986) هي قوة تحتكم في انتاج البنية الاجتماعية. فمن خلال دراسته حول الشعوب الهندو أوروبية باستخدام منهج المقارنة وتطبيق البنيوية الألسنية على تاريخ الأديان، تمكن **دوميزيل** من ربط الأسطورة والدين بالبناء الاجتماعي، مُستخلصا أن مُقومات الثقافة كالدين والأسطورة ماهي إلا حقائق اجتماعية تتجلى بصورة موضوعية في البنية الذهنية أو " إيديولوجيا المجتمع" التي تتمظهر فيه الثقافة بجميع عناصرها وروابطها، من إقليم جغرافي لآخر والبُنى الذهنية -حسبه- نسبية.

[1]- ياسين اليحياوي: البنية الذهنية ونظرية الوظائف الثلاث عند جورج دوميزيل، مجلة عُمران، المجلد5، العدد19، 2017، ص122.

إن هذا الطرح يُحيلنا إلى اعتبار أن أيديولوجيا المجتمع على حد تعبير دوميزيل، لها المسؤولية الكاملة في بناء الصورة النموذجية عن المرأة، وعلى اعتبار أن نموذج المرأة التصوري مخزون في قالب نمطي مُشبع بما صبغته المُعتقدات التي كونت في أذهاننا موضوع المرأة كذات موضوعية في عالمنا المعيش. وفي الواقع، فإن كافة التصورات والتمثلات ليست اجتماعية بالتأكيد، ولكن يبدو جليا أن بعضا منها، مثل: الخطيئة، الشر، الشيطان، الكيد جميعها تصنيفات ضمن صفة الشر اللصيقة بالمرأة، الذي اتخذتها تجليات الكيان الثقافي العربي وهو الأمر الذي جعل من العقل يُشكل بنية الثقافة ودلالتها، فكيف تُشكل بنية العقل البشري منظومة الثقافة ودلالتها؟ وهل يتموضع العقل العربي وفق الثقافة المجتمعية فقط؟

حاول علماء الأنثروبولوجيا الكشف عن جوهر البنية الدهنية، فإذا افترضنا جدلا أن المنظومة الثقافية تتخذ من البنية الدهنية الإطار المُشكل لها، فإن العقل حينها يُشكل بنية الثقافة ودلالتها، من هنا تتموضع بنية العقل وفق الثقافة المجتمعية فقط. وهنا يرتبط العقل بأساليب التفكير، والعقل من المنظور الأنثروبولوجي مُرتبط بالتصنيفات والأحكام التي تبُثها ثقافة مُجتمع ما. وسيكون من الصعب في هذا المقام تكذيب الأنثروبولوجي العراقي **جواد كاظم** عندما جعل من العقل مُعطى يتضمن عملية التفكير التي تحدث ضمن منظومة مرجعية تتشكل مُكوناتها من مُقومات الثقافة والتي تُشكل نظرتنا للعالم.[1] والحال هذه، أن بنية العقل البشري مُرتبط بالأحكام التي تبُثها ثقافة مُجتمع مُعين، التي تمُد أفرادها بالكثير من الأحكام والتصنيفات وطرائق التفكير، فبنية العقل البشري ترتبط بالقطاع العميق من الطبيعة البشرية على اعتبار أن العقل يُؤسس للثقافة من خلال المدركات الحسية للإنسان في فك شفرات الرموز وتصنيفها. إن

الاعتراف بالوضعية الجوهرية للمنظومة الثقافية، يستدعي استعراض رُؤى **إيمانويل كانط Kant**(1724-1804) حول أساس بنية العقل البشري الذي اعتبرها بنية نسقية ترتكز على ثنائية الحس والذهن، والبنية الذهنية حسب النبرة الكانطية هي الصانع للتمثلات الاجتماعية. [2] التي تُكونها بنية العقل البشري الذي أنتج منظومة التصنيفات الثقافية. وعلى هدي الأب الروحي للفلسفة العقلية **جون روجرز سورل Searle (1932-/)** فإن بنية العقل البشري تتبني أساسا من القصد العقلي باعتباره مُركب ذهني يختص بتوجه

[1]-كاظم جواد علاء: بنية العقل البشري، دراسة تأويلية في الأنثروبولوجيا المعرفية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد16، العدد2، 2013، ص263.

[2]- إيمانويل كانط: الأنثروبولوجيا من وجهة نظر براغماتية، ترجمة فتحي إنقرز، صوفيا للنشر والتوزيع، الكويت، 2021، ص38.

العقل نحو العالم، توجها مُحملا بأفكار ومعتقدات وتمثلات وهو نموذج القصد العقلي الجماعي.[1] الذي ينتقل من الذات إلى الموضوع وهو ما يُؤسس لمبدأ تقابل الطبيعة والثقافة. وفي هذه الفرضية يرتكز جوهر همزة وصل بنية العقل البشري والواقع الاجتماعي، وتفسيرا لذلك فإن الحس هو الجسر الواصل بين العقل والواقع المُنتج للتصنيفات الثقافية، وهي الأطروحة الأساسية التي انطلق منها الفيلسوف البريطاني **برتراند راسل Russel** (1872-1970) فعند تحليله لبنية العقل افترض أن موضعة الأشياء هي مُعطيات ثقافية تُعطي للحس معناه، مما يعني أن الخاصية الكونية للبنية الذهنية تُعطي للعقل الأولوية في ترسيخ معتقدات الثقافة من خلال خاصيتي الذاكرة والعادة.[2] وحيث أن الثابت في العالم البنيوي هو عالم الاستعارة فإن ارتباط الخطيئة كمُعطى ذهني بصورة المرأة مرتبط بالأشكال الرمزية للثقافة، هنا تلعب الذاكرة دورا محوريا في استقطاب هذا الانتخاب الفكري، من خلال الوعي الذاتي بصورة المرأة في العالم المادي ومصطلح الشر المُجسد في الخطيئة في العالم الذهني، وهذه الثنائية بين الوعي الذاتي يصبح لاوعي ضمن قطيع الجماعة بفعل العدوى الذهنية التي أحدثتها المُعتقدات.

علاوة على ذلك، تجذر الإشارة إلى أن منظومة الثقافة تعمل على البرمجة العقلية للإنسان، وهي الأطروحة التي افترضها العلامة الجزائري **مالك بن نبي (1905-1973)** مُنطلقا من مبدأ أساسي مفاده أن فكرة الثقافة تدخل في التعرف على بنائها ومكوناتها وعناصر تركيبها الأولية، باستخدام طرق التشريح والتحليل، والثقافة تبدو في مظهر مزدوج هو المظهر النفسي الفردي والمظهر الاجتماعي الجماعي، فإذا ما تم تضييق حدود الإطار العام للثقافة، فالأمر يتمركز ضمنا بين حدود أسلوب حياة مجتمع معين والسلوك الذي ينسجم معه.[3] مما يعني أن الثقافة هي العلاقة التي تحدد السلوك الاجتماعي لدى الانسان بأسلوب الحياة مع مجتمعه المُنتمي إليه، كما تحدد أسلوب الحياة بسلوك الانسان.

بمعنى أخر، يُمكن القول إن الثقافة تُؤثر في نشاطات الانسان وممارساته منذ لحظة ميلاده، أي أنها مرتبطة بالبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الانسان، فبتبني مبادئ وقواعد مجتمعه تتم برمجة عقله لاشعوريا تماشيا والنظام الثقافي في تلك البيئة الاجتماعية.

---

[1]- جون سورل روجرز: بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة حسنة عبد السميع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2012، ص18.

[2]-برتراند راسل: تحليل العقل، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للنشر والتوزيع، سوريا، 2016، ص305.

[3]-مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، سوريا، 2000، ص42.

يُؤكد هذا الطرح بعض الحدود التأصيلية بشأن أهم المبادئ التي فسر بها مالك بن نبي خصائص العقل العربي، على اعتبار أن الواقع الاجتماعي هو تمثيل لثلاث عوالم أساسية يُمثل العالم الأول الأشخاص، في حين يُمثل الثاني عالم الأشياء، أما الثالث فيُمثل عالم الأفكار. [1] ويُقصد بالعالم الثالث بأنه جملة التصورات والأفكار والمعتقدات التي تتبناها عقول مجتمع معين، وبعبارة أخرى، تمثل أساليب تفكير أفراد المجتمع حسب البيئة الثقافية المنتمي إليها. ذلك أن نظرة المجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة إلى المرأة هي نظرة تشوبها الدونية، وذلك على وجه التحديد هو الذي يُفسر العقلية الجزائرية المبنية على التشبث بالماضي واعتناق معتقدات لم يتم التحقق من مرجعيتها، ترتكن عقلية الفرد الجزائري في زاوية التنميط الجاهز الأفكار المُسبقة وهو عقل مُستكين ازدواجي مُهترئ ومُجتر يتم تنميط قوالب جاهزة للمرأة مبنية على نموذج تصوري قائم على الشر، التي أسست لها عقلية القطيع على حد تعبير **فريديريك نيتشه Nietzsche**(1844-1900) حيث استخدم استخدم مصطلح "القطيع" للإشارة إلى الأغلبية التي تتبع القيم السائدة والتقاليد الاجتماعية دون تفكير نقدي أو تمرد. في فلسفته، كان نيتشه ينتقد بشدة تلك "العقلية الجماعية" أو "عقلية القطيع" التي تؤدي إلى الامتثال والتبعية العمياء، وهو الأمر الذي سُيس إكراها في وضع المرأة في خانة السلبية، وهذا التصنيف إحدى ضروب القهر الاجتماعي الذي ينعكس سلبا على شخصيتها، تصرفاتها وسلوكياتها، ويُمكننا مع ذلك، أن نكتشف أن هذا النعت ما هو إلا إكراه اجتماعي، وتوصيفها وترميزها إذ تخرج من زاوية الموضوع إلى الشيء الذي يتطلب استحضار عُنصري التشيُؤ والاستدماج النابعة من النسق الاجتماعي.

2-المُكون الاجتماعي:

يُعتبر مفهوم النسق الاجتماعي محوريًا في العلوم الاجتماعية والانسانية، فمن خلال دراسة النسق الاجتماعي يمكننا فهم كيفية تنظيم المجتمعات وكيفية تفاعل الافراد مع بعضهم البعض، وكيفية تأثير الهياكل الاجتماعية في سلوك المرأة وتوجهاتها، مما يُعزز فهم وتفسير ظاهرة الجريمة النسوية، وبناء على ذلك، فقد عزز التعسف الثقافي تصنيف المرأة وعلى اعتبار أن الثقافة جوهر المجتمع فإن موضعتها أثرت على رُؤية العالم للمرأة الأمر الذي أدى إلى تشيُؤها في ركن الإطار الاستهلاكي، و تعود البدايات الأولى

لنشأة مصطلح **التشيُؤ** مع **كارل ماركس Marx** (1818-1883)، باعتباره أول من استخدم مفهوم التشيُؤ في سياق الفكر الرأسمالي، فقد أشار في أكثر من موضع أن العلاقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي تتخذ شكل الأشياء والسلع، إذ يُنظر إلى الطبقة العاملة كمجرد آلات إنتاجية بدلا من اعتبارهم أشخاصا يتسمون بالكرامة الإنسانية. يُشيرالتشيُؤ كما تطرحه المدرسة الفرانكفورتية، وخاصة في إطار أعمال منظريها مثل جورج لوكاش، وماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو. في الفلسفة النقدية إلى عملية

[1]- جمال عايدي: خصائص العقل العربي من خلال لأفكار مالك بن نبي، مجلة المحترف، العدد5، المجلد9، 2022، ص140.

تحوّل العلاقات الاجتماعية والمفاهيم الفكرية إلى "أشياء" يتم قياس قيمتها بناءً على المنفعة المادية، متجاهلة أبعاد الذات والإنسانية. أما ظاهرة التشيؤ النسوي فهي مرتبطة بمجريات التغير الاجتماعي وتجليات العولمة، ففي إطار الإنتاج والاستهلاك قدمت الأمريكية **جوديث بتلر Butler** (1956-/)، مضمونا بنيويا حول الجندر والجسد، مُعتبرة أن الجندر مُعطى ثقافي يتم بناءه اجتماعيا والجنس والجسد موضوع حقيقي مبني بيولوجيا إلا أن الجسد أصبح كأساس لبناء الجندر. يُثير هذا النقاش، بشأن منظومة الجسد نقاشا آخر أكثر اتساعا حول الاعتبارات الموضوعية للجسد الأنثوي، وما يتبقى هنا، هو النقطة التي أصبحت تُقدم الجسد كشيء مُجرد ومُستقل عن الذات الأنثوية وهو رأسمال الجسدي. وفي ذات السياق فإن ظاهرة التشيؤ تُؤثر على المرأة ما يُؤثر سلبا على نمط حياتها وسلوكياتها فاعتبار المرأة كسلعة أو شيء موضوعي يُرغمها على تقبل التشيؤ وإعادة إنتاجه من أجل تقبلها كآخر في العالم الاجتماعي، ما يسمح لنا بطرح التساؤل التالي: كيف يُؤثر المجتمع على تشيُؤ المرأة؟ وكيف تُعيد المرأة إنتاج ذاتها كمُعطى مُشيء؟ وكيف يُؤثر هذا التشيؤ على سلوكها؟

يُمكننا القول بأن التشيؤ هو تحويل المرأة الإنسان إلى شيء يُمكن استهلاكه وتسليعه، لتصبح المرأة انطلاقا من هذا الطرح ذات بعد أحادي مُشيء انطلاقا من نقطة كيانها المحوري هو جسدها، ومع استدخال "**الصورة**" كمكون أساسي لبناء الواقع الاجتماعي، أصبحت الصورة تُمثل الواقع، ما خلق مفاهيم ورُؤى حديثة على مستوى خطاب العولمة، التي استنجدت بصورة الجسد الأنثوي كخاصية اغرائية لتسهيل مجريات الاستهلاك وكثرة الطلب مقابل مغريات العرض. وهذا ما أدى بعالم الاجتماع الفرنسي **جون بودريار Baudrillard** (1929-2007) بالقول إن الجندر أضحى ذا نزعة استهلاكية تستهدف جسد المرأة، أو "صنمية السلعة" على حد تعبير بودريار. تُحيلنا هذه الفكرة إلى الفرضية التي قدمها عالم الاجتماع الأمريكي **غوفمان** والتي تقوم أساسا حول كيفية تحويل الجندر الثقافة إلى سلعة، ففي كتابه الموسوم " الجندر في الإشهار" الذي تم نشره سنة 1976م.[1] حاجج غوفمان على أن المواد الاشهارية التي يتم إنتاجها عبر وسائط الإعلام تتضمن رسائل مشفرة، تُقدم المرأة كسلعة قابلة للاستهلاك، وهو ما أطلق عليه " طقسنة الأنوثة" والتي تقوم أساسا على تصدير الهوية الجنسية للجسد انطلاقا من بنيوية التفاعل داخل المسرح الاجتماعي. فأنموذج المرأة المُتحررة، الذي صدره الغرب، في وقتنا الراهن، يُختزل في قضية تسليع المرأة التي تقودها العولمة، وحتى يتحول الجسد الأنثوي إلى سلعة، ظهرت شبكات

[1]-إرفينغ غوفمان: البناء الاجتماعي للهوية الجنسية، ترجمة هدى كرميلي، مُؤمنون بلا حدود للنشر، بيروت، 2019، ص97.

عالمية عابرة للقارات وفرت دور الأزياء والدعايات المصورة والإشهاريات التي تأسر الحواس.[1] وهذه الثقافة الاستهلاكية تُحول المرأة إلى جسد وهو أبعد ما يكون عن الروح الإنسانية الخالصة.

انطلقت بدايات البحث في موضوع جسد المرأة، مع الأنثروبولوجي الفرنسي **مارسيل موس Mausse**(1872-1950) مُنطلقا من مبدأ أساسي مُؤداه أن الجسد وتقنياته، تُمثل النقطة الأساسية لوجودنا.[2] وهذه التقنيات تختلف باختلاف السن والجنس والسياق الثقافي، وتشمل تقنيات الجسد عند المرأة حسب موس: الولادة والوضع، تقنيات المراهقة ثم النضج إضافة إلى تقنيات النشاط والحركة، وهي تقنيات دينامية تتغير وتختلف حسب ثقافة البنية الاجتماعية. ويعني **موس** بتقنيات الجسد للدلالة على دراسة كل ممارسة أو نشاط مُرتبط بالجسد، هذه التقنيات هي المرآة العاكسة أدوات المعرفة والوعي التام بالجسد من خلال الممارسة.

كذلك أشار الأنثروبولوجي الفرنسي **دافيد لبروتون Le Breton** (1953-/) إلى دراسة الجسد على مستوى أرضية الفردانية، ومدى تأثيرها على تكوين المفاهيم الكلاسيكية والممارسات الثقافية المرتبطة بالجسد، وقد حاجج **لبروتون** بافتراض مُؤداه أن جسد المرأة اليوم لم يعد له قيمة وجودية أنطولوجية وإنما قيمة ظرفية، بحيث تحول جسدها إلى مادة أولية أو ما أطلق عليه **لبروتون** تبضيع الجسد وتشكيله، تماشيا وسياق الفردانية و العولمة، التي فتحت الباب على مصراعيه أمام **سوق الديزاين** الجسدي للعثور على النسخة الأحدث والأكثر ابداعا ، انطلاقا من الوشم، وشم الحاجب، وصل الشعر، تكبير الصدر والأرداف، ثقوب الأنف والسُرة، الشفاه الممتلئة و الرموش الصناعية، الأنظمة الغذائية وحتى النشاط البدني الترويح كنمط حياة يومي، إضافة لعمليات الشد والنحت، كل هذه التعديلات في الجسد الأنثوي ليس ابتغاء منها تغيير حياتها وترميم ذاتها كما يُخيل لها، وانما المعنى الضمني هو الرغبة منها في الوصول للجسم المثالي باعتباره معيارا من معايير الجمال الذي يتطلبه زمن الصورة. فقد تغيرت معايير الجمال الأنثوي، فبعد أن كانت البدانة معيارا من معايير جمال الجسد الأنثوي أصبحت البدانة خزيا لابد من طمسه عن طريق عمليات الشفط والتكميم، وصار فقدان الوزن من معالم الجمال. ويمكن القول إن الجسم البشري قد تم تغييره بعدة وسائل ليتلاءم مع المعايير الجمالية السائدة في ثقافة مُعينة والمعايير الجمالية السائدة في الثقافة الجزائرية، إن حب الزينة والتجميل هي مسألة غريزية عند المرأة مُرتبطة

[1]-محمود إبراهيم: الضلع الأعوج، المرأة وهويتها الجنسية الضائعة، رياض ريس للكتب والنشر، بيروت، 2004، ص185.

[2]- مارسيل موس: تقنيات الجسد ومقالات إناسية أخرى، ترجمة سالم محمد الحاج، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2019، ص75.

بنرجسيتها، ويُمكن أن يتم التجميل بصور مُتعددة كوشم الحاجبين، ووشم الخانة من أجل إبراز المفاتن والوصول إلى المعيار الأعلى للجمال، وهذا الجسد الموشوم سُمي عند **رولان بارت Barth** (1915-1980) بالجسد "الفُرجة " وهو كيان جسدي يكون دوما في حالة فرجة تجاه الآخر. حيث تُصبح الزينة وظيفة دفاعية رغبة منها في إغراء الآخر وبلوغ المثالية الجسدية تحت مسمى صناعة الأنوثة وتشيء الجسد.

خلقت صورة الجسد المثالي أو الجسم المُطابق لمعايير الجمال موضوعا للاستهلاك، مما عزز الحداثة الافتراضية للجسد التي جعلت من الجمال هاجسا وطريقة للوجود.[1] وهذا النسق المُوظف لمصلحة سيرورة الاستغلال يعود بالسلب على المرأة إذ يدفعها إلى السقوط براثين التشيؤ القيمي والأخلاقي، ويُغريها بالاستهلاك وحملها على تحويل جسدها إلى بضاعة قابلة للاستهلاك.[2] وقد تحولت المرأة إلى سلعة يبقى فيها الرجل صاحب المتعة والامتياز والسيطرة في اطار عالم تطورت فيه تكنولوجيات الاتصال أكثر من ذي قبل، لتجعل المرأة أكثر اضطهادا من ذي قبل، والتي انخرطت في لعبة مُضطهديها فولجت في استعراض مهاراتها لرأسمالها الجسدي.[3] بل وإن المُتأمل للواقع اليومي قد يُدرك أن المرأة اليوم تعيش أزمة بنيوية تأثيرها خارجي وصراعها داخلي، وقد باتت تعيش صراعا داخليا حول تمثلاتها حول ذاتها ومخاوفها من عدم تقبلها في جماعتها ما يعمل على تأزيم وضعيتها ليأخذ التأثير أبعادا كثيرة قد تكون سلبية على مستوى اتجاهاتها أو شخصيتها وحتى سلوكها، مما يُؤدي في نهاية الأمر إلى تشيُؤها، ما يُؤدي إلى الاضطهاد والقهر المبني على أساس الجندر وهو الأساس النظري الذي جادلت فيه معرفيا عالمة الاجتماع الأمريكية **باتريشيا هيل كولينز** .

إن مُساهمة المرأة في العملية الاستهلاكية وسعيها لبلوغ المعايير الجمالية ما هو إلا دلالة على حاجتها إلى القبول الاجتماعي، والشعور بالانتماء لروح الاجتماع على حد تعبير الفرنسي **غوستاف لوبون Le Bon** الذي جادل بافتراضه على أن ما تمتاز به الجماعة هي وجود روح عامة تجعل جميع

---

[1]–مروة محمد تهامي: أثر الإعلام المرئي على تشيؤ المرأة، دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، العدد 53، 2021، ص1075.

[2]- مصطفى الولي: المرأة والحداثة، من الاضطهاد إلى الاستلاب، كتاب جماعي المرأة وقضاياها، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008، ص153.

[3]- بيير داكو: المرأة، بحث في سيكولوجية الأعماق، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983، ص17.

أفرادها يشعرون ويفكرون بنفس الطريقة.[1] وعلة ذلك أنه مجرد انضمامهم للجماعة يضمن لهم حق التماثل والتكيف. وسعي المرأة لبلوغ المعايير الجمالية التي وضعتها الجماعة يضمن لها حق الانتماء، وقد تُؤدي الحاجة للقبول الاجتماعي إلى التنازل عن القيم والمبادئ الذاتية، والرغبة في القبول هو مُؤشر دال على عدم ثقتها بنفسها، وعدم الثقة بالنفس مرآة عاكسة لانخفاض تقدير الذات، والمرأة التي تُعاني من انخفاض تقدير الذات غالبا ما تجعلها عرضة لتبني قيم ومبادئ الآخرين دون تحليلها وحتى التأكد من توافقها مع قيمها الشخصية، فمع التطور الراهن أصبح التمثل بالمرأة الغربية مثال يُحتذى به، مع الغزو الثقافي الحاصل وسمات التحرر تبدلت جملة الأهداف والطموح التي تستهوي المرأة بحيث أضحت تستهوي السفر لوحدها الظهور على شاشات الانترنت هذه الطموح والاهداف تجعل منها مرأة مُتحررة تتعارض مع قيم المجتمع الجزائري الذي تعتبر حالة من اللامعيارية أو الأنوميا، تتبنى من خلالها المرأة قيما أخرى، تتجلى في ثوب الهشاشة القيمية، في ظل العولمة والغزو الثقافي الذي يتم بطريقة مُخاتلة وغير مُباشرة، عبر وسائل الإعلام التي تُروج لتحسين صورة المرأة الغربية والحياة الغربية والترويج لاستهلاك جسد المرأة بمنطق تسليعي مُخاتل، فإذا أخذنا في الحسبان كيفية تحول التصورات الاجتماعية المُجردة حول المرأة إلى مُكونات أساسية في عقل المرأة ذاتها وسلوكها، يُمكننا بسهولة أن نفهم عملية تحويل المعايير والمعتقدات من الخارج إلى الداخل، بحيث تُصبح جُزءا من تفكير المرأة وسلوكها ويتم ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية والخبرة الحياتية، وهو ما يُطلق عليه " الاستدماج"، فعندما نبحث عن معنى **الاستدماج** فنحن مُجبرين على استحضار النسق الشخصي.

3-المُكون الشخصي:

يُشير مفهوم النسق الشخصي إلى مجموعة القيم والمعتقدات والمعايير والسلوكيات التي يتبناها الفرد ويستخدمها كمرجعية شخصية في حياته اليومية، إذ يعد إطارًا داخليًا يوجه الفرد في اتخاذ قراراته وتقييم الأحداث والتعامل مع الآخرين، مما يعكس هويته وتصوراته الخاصة للعالم. بحيث يُبنى بشكل تدريجي من خلال التنشئة الاجتماعية والخبرات الشخصية والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والثقافي. ويتأثر بالبيئة العائلية، والتعليم، والدين، والثقافة السائدة، لكن كل فرد يطوره بطريقة فردية ومتميزة تتناسب مع تجاربه وأهدافه وقيمه، يُحيلنا هذا الطرح إلى التفكير في مبدأ أن "الإنسان صنيعة المجتمع"، وقد تم توضيح هذه الفكرة بشكل أساسي من طرف علم الاجتماع البنائي **Structural Sociologyأي**

[1]-غوستاف لوبون: روح الاجتماع، دار المجدد للنشر والتوزيع، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2019، ص17.

الانطلاق من الماكروسوسيولوجي أي الجماعات الاجتماعية الكُبرى، وعلى هذا تبدأ النظريات الكُبرى بالمجتمع مُعتبرة إياه المُحدد لأفعال الأفراد وسلوكياتهم، بحيث يتم استدخال معايير وقواعد المجتمع داخل البناء الذاتي للفرد. وعندما يعمل المجتمع على تلقين أفراده الأدوار الاجتماعية والمبادئ القيمية والأخلاقية فإن هذه العملية تُؤكد ضرورة النقل الثقافي الخارجي للداخل. لقد تم مناقشة هذه الفكرة بشكل كبير من قبل عالم الاجتماع **إيميل دوركايم Durkheim** (1858-1917) مُؤكدا أن الفرد يتشكل من المجتمع، مُشيرا إلى أن منظومة القيم والمبادئ والأعراف التي تلعب دورا حاسما في تكوين شخصية الفرد وتشكيل اتجاهاتهم. إن مبدأ دور المُؤسسات الاجتماعية في تشكيل شخصية الفرد مُرتبط بالدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا، فبالرغم من الأهمية التي يُمثلها التُراث الأنثروبولوجي في هذا المجال لازالت دراسات عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية **روث بنديكت Benedict** (1887-1948) تُؤثر تأثيرا عميقا في ميدان علاقة الثقافة بالشخصية، وهو الميدان الذي وظفت فيه مُركز أعمالها الذي يُعطي أهمية فائقة للثقافة باعتبارها بناءات كُلية من العناصر العقلية والعقيدية والجمالية التي تمتزج جميعها لتُشكل الشخصية الإنسانية، مُعتبرة في هذا الصدد أن الشخصية الإنسانية تتشكل بفعل ثقافة المجتمع وتأثيره.[1] وهو نفس الاتجاه الذي سارت على نهجه تلميذتها **مارجريت ميد Mead** (1901-1978) التي أكدت على الدور الحيوي الذي تلعبه البيئة والثقافة في العمليات الاجتماعية المختلفة، وهو ما عززته في دراستها الموسومة : الجنس والمزاج في ثلاث مجتمعات بدائية سنة 1935م والتي أبرزت فيها أن الاختلافات الثقافية التي ترتبط بالجنس مردها الاختلاف في التنشئة الاجتماعية لكلا الجنسين.[2] يحق لنا في هذا المقام التساؤل عن الفيصل في عملية الاختلاف المُرتبط بالجندر، فماذا نقصد بالتنشئة الاجتماعية كمفتاح موضوعي لهذا الطرح؟

يُطلق على عملية التنشئة الاجتماعية عملية التطبيع والتشكيل الاجتماعي، باعتبارها الجسر الواصل لإستدماج ثقافة المجتمع في بناء شخصية الفرد بحيث يتعلم الفرد مجموع القيم والمعايير والأدوار المنوطة به، والتي تُشكل شخصيته وتعمل على اندماجه في مجتمعه.[3] وهي العملية التي تُحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي وأي دور وظيفة اجتماعية يتقلدها الفرد تدخل في إطار التنشئة الاجتماعية والاستدماج الاجتماعي. بحيث يتعلم الطفل سلوكه عبر مراحل نموه الاجتماعي والتي تصقل شخصياته

[1]– محمد أبوزيد: أعلام الفكر الاجتماعي والأنثروبولوجي الغربي المُعاصر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.ن، ص105.

[2]- محمد أبوزيد: أعلام الفكر الاجتماعي والانثروبولوجي الغربي المُعاصر، الجزء الثاني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص143

[3]- صالح أبوجادو: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص19.

واتجاهاته وسلوكياته.، ويهتم بهذا المبدأ فرع علم النفس الاجتماعي وهو في الواقع وحسب وجهة نظر عالم النفس الكندي **والاس لامبرت Lambert** (1922–2008) فإن علم النفس الاجتماعي هو النسخة المُصغرة من علم الاجتماع أو علم الأنثروبولوجيا المُصغرة باعتباره يُلقي الضوء على الشبكة المُصغرة لعلاقة الفرد بمُحيطه الاجتماعي، التي لا تظهر للعيان عن طريق الملاحظة المجردة وإنما بفعل التنقيب عن ثنايا تنشئة الفرد منذ لحظة خروجه للحياة إلى آخر لحظة في حياته، كما هو الحال مع التنشئة الجندرية واختلاف الوالدين في تربية أولادهم الخاصة بكل من الذكر والأنثى.

انطلقت **موريل دارمون Darmon** مديرة CESSPالمركز الأوروبي لعلم الاجتماع والعلوم السياسية بباريس، في دراستها الموسومة **The Socialization** التنشئة الاجتماعية، من تساؤُل مركزي مُؤداه: **هل يتعرض الإخوة والأخوات لنفس أسلوب التربية دون اختلافات ملحوظة في طريقة تربيتهم؟** Are Brothers and Sisters Born into the same family at the same time period not raised differently ? يرتكن فحوى هذا التساؤل حول كينونة اختلاف أسلوب التربية بين الاخوة الذكور والاخوات الإناث، في نفس النسق الأسري وفي نفس البنية الزمنية. وقد افترضت **دارمون** أن الأمر مُتعلق: ب**استدماج الجندر** أو **جندرة التنشئة الاجتماعية**. تعتمد صحة هذه الحجة على ما إذا كانت عملية استدماج الهوية الجنسية أو الأدوار الاجتماعية القائمة على أساس الجنس مُرتبطة بالتطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية. وماذا تعني التنشئة الاجتماعية الجندرية؟ هل هي محطة تشكيل الجندر؟ فمن أين نبدأ؟

يلعب النسق الأسري دورا هاما في عملية برمجة الاختلافات التربوية للجندر، فهي العملية التي يتم فيها التمييز بين الأفراد الذكور والاناث في المنزل اعتبارا من المكانة والدور الخاص بكل جنس، إلا أن هذه التقنيات تُفرض بطريقة لا واعية وبديهية أو كما أطلقت عليه **دارمون** " الاستدماج الصامت" فلا يتطابق الجنس البيولوجي مع الجنس الاجتماعي، بل يتم بناءُه انطلاقا من البنية الاجتماعية، هذا الطرح يسمح لنا باستحضار موقف المُنظرة الاجتماعية **سيمون دو بوفوار De Beauvoir** (1908–1986) ينطلق موقفها من افتراض أساسي مُؤداه أن المرء لا يولد امرأة وإنما يُصبح كذلك، بما معناه أن للمجتمع ومُؤسساته دور في تنميط مكانة ودور الأُنثى، لقى هذا الطرح اهتماما بالغ النظير من قبل عالم الاجتماع الأمريكي رائد البنيوية الوظيفية **تالكوت بارسونز Parsons** (1902–1979) بأن المُؤسسات الاجتماعية تُساهم بشكل كبير في بناء الأدوار الاجتماعية للجندر واستدماجها، إلى أن تُصبح عادات

جندرية، وهي "لا واعية تماما" حسب بارسونز، بحيث يضمن تحديد أدوار الجنسين اندماج الأفراد داخل البنية الاجتماعية، وتكيفهم المُبكر مع تقسيم الأدوار المُنمطة مُسبقا والتي تُفرق بشكل حازم بين الدور الذكوري المُشكل في إطار الانضباط، القيادة والحماية والدور الأنثوي كقائدة تعبيرية تُوفر الحب والعطف والرعاية، وهب أدوار يتعلمها الجنسين منذ الصغر.[1]

في الحقيقة، أثبت الكثير من الدراسات على أساس عدم المساواة في المكانة بين الذكور والإناث في عملية التنشئة الاجتماعية، وتأثير هذه العملية على سلوكهم أثناء فترة المُراهقة.[2]وكما هو مُتعارف عليه فإن المكانة تتغير بتغير الدور، انطلاقا من الأسرة كأول مُؤسسة اجتماعية بحيث يتم تنشئة الأُنثى وفقا لدورها في المجتمع والأسرة بصفة خاصة، إذ تُمنح مكانة الأُنثى وفقا لما تُمليه ثقافة المُجتمع الواحد، والنظام الاجتماعي الجزائري يُفرق في تربية الذكر والأنثى ومحتواها تمييزي لصالح الذكر، إذ تلعب الأُم داخل الأُسرة دورا هاما في ترسيخ قواعد الامتثال الحرفي لقواعد المجتمع، إذ يجعل الأمر أكثر تعقيدا من تنشئة الذكر، بحيث تُلقن الأُم ابنتها جملة لامُتناهية من الأُسس والمبادئ القيمية التي يجدر بالأُنثى اتباعها حرفيا، انطلاقا من ضبط النفس والحشمة والحياء. ليندمجن في الحياة الاجتماعية ولا يفوتها التشديد للمحافظة على شرفها ذلك أن شرف الفتاة مُرتبط بشرف العائلة. وانطلاقا من هذا الطرح يحق لنا استعراض موقف **بيير بورديو** الذي شدد على طريقة جلوس الفتاة وتقنيات تحركها في مجال مُفعم بالتحريم والمحرمات كطريقة الجلوس وطأطأة الرأس وخفض الصوت أثناء الحديث أو الضحك، جميعها مواقف وسلوكيات تختص بالأنثى فقط.

وتنطلق تنشئة الفتاة إلى تهيئتها للمحافظة على جسدها وشرفها وشرف العائلة بأكملها، لأن شرف العائلة مرهون بفتاة العائلة، إذ تنطلق هذه العملية انطلاقا من إيتيكات الجلوس ووضعية الجسد ويرتكز الأمر حول الآداب المُتعلقة بالجسد، ففي حين لايُبالي الأبناء بطريقة جلوس أبنائهم من الذكور إلا أن

الأمر مُختلف بالنسبة للإناث، وقد تقترن هذه المبادئ بنوع من الصرامة في توجيه الجسد الأُنثوي.[3] من أجل المحافظة على شرف الأُنثى، فالشرف داخل المجتمع الجزائري مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحافظة على

[1] -Muriel Darmon : Socialization, polity press, united kingdom, 2024, p85.

[2] -Rhoda Unger: Male is grater than female, the socialization of status inequality, sage social science, vol6, n2, 1976,

[3]- فاطمة أحلام لجلط وعبد الناصر عزوز: دور التنشئة الاجتماعية الأُسرية في تنميط دور الفتاة داخل الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد10، العدد1، 2020، ص496.

عذرية الفتاة. فالشرف ثنائي مُرتبط بالذات الفردية للأنثى والذات الجماعية التي تخص جماعتها عائلتها ومجتمعها، وشرف الذات هو شرف مُرتبط بالطهارة والصفاء ونقاء الأنثى. ذلك أن القانون المجتمعي يعتبر أن جسد المرأة عورة لابد أن تُصان وتُستر وتُحمى، فهو ليس ملكية لمالكته وإنما ملك للأسرة ثم المجتمع، فليس للمرأة سلطة على جسدها اطلاقا. فجسد المرأة مُقيد تاريخيا مُؤسس من قوانين التحريم والمنع، التي تحتوي هذه الجسدانية. من خلال هذا الطرح يتمظهر الجسد الأنثوي من خلال شقين أساسيين: –مُعطى طبيعي تُحترم فيه المقدسات –مُعطى ثقافي تُحترم فيه القوانين العرفية المُؤسسة على الحفاظ على عذرية الفتاة وإثبات ذلك يوم زفافها. [1] يُعتبر موضوع عُذرية الفتاة العربية من التابوهات، فمازالت مُجتمعاتنا اليوم تُقدس عُذرية الفتاة كتعبير عن شرفها وشرف العائلة وعفتها، فهل تُعبر العذرية عن الشرف؟

يرتبط موضوع العذرية بالمُكون الثقافي والديني، إذ يشمل الحفاظ عليها جانبا أخلاقيا دينيا، في حين يرتبط المُكون الثقافي بعادات المجتمع وتقاليده وارتباطه بشرف العائلة وحُرمتها، وسواء تعلق الأمر بالمناطق العربية أم الأجنبية فإن الموضوع يتعلق دائما، بالمقومات الثقافية للمجتمع. في هذا الإطار تُجادل **ميلاني بلانك** في دراستها الموسومة: العذراء، التاريخ المُقدس أن مضمون العذرية يرتبط بظروف تاريخية وثقافية تتغير باستمرار، فلم تعد العذرية ترتبط بالفهم العام للجنس أو النشاط الجنسي والهوية الجنسية، فقط، وإنما ترمز دائما للنقاء والطهارة، وحتى في التاريخ الأمريكي، ومنذ الأيام الأولى للعبودية الافريقية في الولايات المتحدة الامريكية إلى الهجرات المكسيكية والآسيوية في وقت لاحق من التاريخ الأمريكي، فإن الأمريكيون المسيحيون البيض اعتبروا أنهم وحدهم يستطيعون الاحتفاظ بالأخلاق الجنسية، فالعذرية هي رمزهم إلى النقاء والقداسة.[2]

جعلت المُجتمعات العربية من عذرية الفتاة رأسمالا رمزيا خالصا للعائلة، فذلك الرأسمال الرمزي ضروري لكل أسرة عربية، يُمثل عفة الأسرة لكنه يُلغي حاملته ويُقصيها، لذلك تلجأ الأسرة لفرض الرقابة الجنسية على الفتاة منذ خطواتها الأولى وتلقينها أسس محظورة الدخول في علاقة مع الجنس الآخر. فقد أصبح موضوعها هو ممارسة تنظيمية للنوع الاجتماعي، تلعب فيه الفتاة دور الوسيط الصامت، ففي

[1]- سُلاف بوزيدي: إشكالية الشرف لدى المرأة، رُؤية نقدية للطالبة الجامعية الداخلية بوهران، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، 2014، ص 113.

[2] -Sarah abboud :Understanding virginity from the perspectives of arab american women, a phenomenological approach, partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, university of pennsylvania, united states, 2014.

دراسة لعالمة الاجتماع المغربية **فاطمة المرنيسي** (1940-2015) حول العذرية والبنية البطريركية سنة 1982، افترضت أن مسألة العذرية هي مظهر من مظاهر الانشغال الذكوري، حيث الخضوع التام والهيمنة الذكورية المحضة، فمن خلالها يضمن الرجل مكانته، انطلاقا من التحكم في تحركاتها ومنع أي اتصال مع الذكر.[1]

وتأسيسا على ذلك، فإن مسألة حفاظ الفتاة على عُذريتها تتعلق أساسا بالتربية الجنسية للفتاة، إذ يقوم هذا النوع من التربية على أساس تثقيفي وقائي، وعلى هذا الركن جعلها أحد أهم الوحدات العلمية الرئيسية في نظام التربية والتعليم، في العقدين الأخيرين.[2] ويتمثل ذلك في احتواء المقرر التعليمي على عناصر من التربية الوقائية لتهيئة الأفراد في مواجهة التحديات التي تُفرزها الحداثة، والذي يندرج تحت مضمون التربية الوقائية: التربية البيئية والتربية الصحية التي تتضمن التربية الجنسية. انطلاقا من هذا المبدأ تكمن أهمية التربية الجنسية. تنطوي وجهة النظر هذه على ارتباط مسألة الجنس بالقواعد التي تُنظمه، وتضبطه، فهل الأسرة الجزائرية تغرس الضوابط الجنسية في تنشئة فتياتها؟ للإجابة عن هذا التساؤل لابد لنا من ضبط مفهوم التربية الجنسية، يعتبر **حامد زهران** بأن التربية الجنسية هي تنشئة اجتماعية تختص بالمسائل الجنسية، بقدر ما يسمح به النمو الجنسي للذكر أو الأنثى، في إطار التعاليم الدينية والأخلاقية السائدة في ثقافة مُجتمعية مُعينة، وعلى اعتبار أن المجتمع العربي على وجه العموم والجزائري بوجه الخصوص، يمتاز بالخصوصية في تنشئة الفتاة تندرج في مُجملها حول محورية "**الحشمة**" "**الحياء**" ومن هذا المُنطلق، يُعتبر حفاظ الفتاة على عذريتها مرآة لتنشئتها وتربيتها التي تلقتها منذ نعومة أظافرها انطلاقا من جملة من التصرفات والسلوكيات في وضعية الجلوس والحث على عدم التواصل مع الآخر الغريب ،وبالتالي تنشأ الفتاة بفكرة امتلاكها لغشاء البكارة كشيء مُقدس لا تحمل ملكيته هي فقط، وإنما الأسرة وجماعتها الممتدة ككل، تحمل ملكية ذلك المُعطى المُقدس، ولابد من الحفاظ عليه. ووقايته لأن أي خطأ قد يمس بشرفها وشرف عائلتها، لذا يُصبح الحفاظ عليه هاجسا يمس عملية

نموها الذاتي، والتي تبرز من خلال خوفها الشديد والقلق الدائم على ذلك المُعطى المُقدس. ما أدى بالأم الجزائري ممارسة **الوشم كطقس تطهيري ضد الدنس، كدلالة وقائية.** ففي ذات السياق تعتقد الباحثة التونسية **صوفيا السحيري بن حتيرة** بإن للوشم وظيفة وقائية تتمثل في الخوف من الوقوع في المحظور،

[1] -Fatima Marnissi: virginity and patriarchy, Womens studies international forum, vol5, iss2, 1982, p183.

[2] - فاطمة الزهراء سي الطيب: واقع التربية الجنسية للفتاة في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد12، العدد1، 2019، ص49.

على اعتبار أن الجسد في المجتمع العربي عامة والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص هو منظومة تحريمية، وعلى إثره أن النساء يقُمن بوشم بناتهن اعتقادا منهن في مفعولها السحري والعلاجي، حيث يتم وشم الفتاة في سن صغيرة خوفا عليها من فقدان شرفها وشرف العائلة، حيث تعتقد الأم أن الوشم هو درع واقٍ ضد الآخر. فسحر " **التصفاح**" أو " **الربيط**" هو ممارسة تُستغل عند سكان شمال إفريقيا منذ القدم، وهي ممارسة تهدف للمحافظة على عذرية الفتاة، والخوف عليها إن سولت لها نفسها وتجرأت للممارسة الجنس مع الرجل وتلويث شرف عائلتها. وقد تُقابل إخفاقات الأُنثى في المحافظة على المحظور، وهو ما يُستدل عليه بالمُقومات الأولى للجسد الأُنثوي كإحدى أهم القوالب الضابطة التي تفرض على الفتاة الامتثال لهذه الضوابط المُجندرة من خلال التلقين، التقليد والمحاكاة والضبط، فإن تجاوزت الانثى مجالاتها المجندرة تعتبر أولى علامات الانحراف عن القاعدة المُجتمعية، الذي يتمأسس من الضبط القيمي للأسرة، ويتعلق الأمر باستدماج المنظومة القيمية، في هذا المقام لايسعنا سوى توضيح استدماج المنظومة القيمية من الخارج إلى الداخل عند المرأة. انطلاقا من التساؤل عن آليات استدماج المنظومة القيمية؟ وتأطيرها. إذن كيف نُعرف المنظومة القيمية؟

تُمثل المنظومة القيمية الإطار العام والشامل لجملة المبادئ والمعايير التي تُوجه سلوك الأفراد في المجتمع، وتحديد ما هو مسموح وما هو ممنوع داخل الجماعة الاجتماعية الواحدة. والتي تُمثل ركنا أساسيا من ثقافة أي مُجتمع، بل ترتكن في مركزية الثقافة وجوهرها، إذ تُحدد القيم النشاط الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع. وقد اختلفت رُؤى علماء النفس الاجتماعي في محاولة إيجاد إجابة لتساؤل مركزي، يتمحور حول: هل تُحدد القيم سلوك الفرد وأفعاله؟ يُجيب موريس في هذا الصدد بأن القيم هي التوجه أو السلوك المرغوب فيه من بين جملة التوجهات المُتاحة. فالقيم يتم تصورها على أنها تُساوي أو تُكافئ الفعل أو السلوك.[1] انطلاقا من هذا الطرح ماهي مكونات القيم؟

ينطلق "**روكيتش**" في تصنيفه للقيم من ثلاث مُكونات رئيسية: [2]

أ-المكون المعرفي: إدراك موضعة القيمة، والذي يُمثل أفكار الفرد ومعتقداته، حول موضوع القيمة.

[1]- محمود فتحي عكاشة وزكي شفيق محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، د.س.ن، ص241.

[2]- نفس المرجع، ص240.

ب–المكون الوجداني: يتضمن الانفعال بموضوع القيمة، وكل ما يُثير المشاعر الوجدانية، من استحسان واستهجان نحو موضوع القيمة.

ج–المكون السلوكي: يتضمن استعدادات الفرد وميوله للاستجابة، وإخراج المضامين السلوكية للتعبير عن القيمة، في إطار التفاعل الاجتماعي.

وعلى اعتبار أن القيم هي حكم عقلي على المواضيع المادية، فإن عملية بناءها تتم عن طريق البنية العقلية، فإنها مجموعة المبادئ والمعتقدات التي توجه السلوك كما سبق ذكرها، ولابد لها من معايير تحكمها وترسم ملامح القواعد الاجتماعية للجماعة، نذكر منها قيمتين أساسيتين.

- ✓ **القيم الدينية:**

يُقدم الدين الإسلامي نظاما شاملا للحياة، يشمل الجوانب الروحية، الأخلاقية، الاجتماعية والسياسية. فقد اهتم الدين الإسلامي بترسيخ المكون المعنوي للإنسان، ألا وهو المكون الوجداني، وما يستقر في القلب، والتي تنبني على أُسسه ممارسات الفرد اليومية وسلوكياته، فلم يهتم الدين الإسلامي باتباع تعاليمه من أجل الفوز بالآخرة، وإنما إتباع تعاليم الدين الإسلامي يُجير الفرد من الانزلاق في براثين الانحرافات.[1] فقد حثنا الله تعالى ورسوله على الثبات والطاعة، الصدق والأمانة، الاستقامة والثبات جميعها قيم دينية تُكوَن للوازع الديني التي تقوم وظيفته بالضبط الذاتي للإنسان، والحصن المنيع ضد الخطيئة والمعصية، وعلى هذا الأساس يُقصد بالوازع الديني الضابط الداخلي الخفي للإنسان. الاخلاق أسمى ضابط ذاتي للإنسان فقد جاءنا الرسول الكريم ليُتمم مكارم الاخلاق. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الاخلاق أساس الدين الإسلامي.

- ✓ **القيم الأخلاقية:**

تعتبر الأخلاق عنصرا أساسيا في الحياة الاجتماعية، باعتبارها المقياس الأساسي لمدى سلامة الحياة الاجتماعية إذ تأخذ مكان القوانين الوضعية.[2] ذلك أنها الضابط الرئيسي الخفي للفرد، فالقيم الأخلاقية تحول دون سقوط ماثلها في براثين المفاسد والانحرافات، فالمناعة الأخلاقية تُكسب صاحبها

---

[1]- حسين محمد: دور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ضد الجريمة، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر دولي حول دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2014. ص10.

[2]– ميلود مخلوفي: مُؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في التربية الأخلاقية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد12، المجلد2، 2021، ص 178.

سلامة الحياة بامتثاله للقواعد والأصول الأخلاقية، أما فقدان المناعة الأخلاقية يُحيل صاحبه إلى بُؤرة المهالك الاجتماعية. لكن يبقى التساؤل المطروح، كيف يتم اكتساب مناعة القيم الأخلاقية؟ لا يخفانا القول إن اكتساب المناعة القيمية يتم عن طريق التنشئة الاجتماعية، من خلال مُؤسساتها، لكن السؤال المطروح كيف تتشكل عملية البناء، ما هو العنصر الأساسي في عملية بناء القيم الأخلاقية والدينية للمرأة؟

إن العنصر الرئيسي في العملية البنيوية للقيم الأخلاقية والدينية للفرد، هو عنصر **الهابيتوس Habitus**، تعود جذور هذا المُصطلح إلى عهد بعيد من التاريخ، مُنذ المُعلم الأول **أرسطوطاليس**، مرورا بفلاسفة القرون الوُسطى أمثال **ليبنتز**، **هوسرل**، **ميرلوبونتي**. ومع التوسع في الطرح السوسيولوجي النقدي تم تطوير آفاق واسعة من المفاهيم، وقد كان لمُقاربة المُمارسة حصة الأسد في ذلك. إذ يُعد **بيير بورديو Bourdieu**(1930-2002) من بين القلائل الذين استحدثوا مفاهيما إجرائية في القاموس السوسيولوجي. وعلى إثره أعطى **للهابيتوس** مقام البنية البانية، باعتباره نسق من الاستعدادات الدائمة، والتي تشتغل كمبادئ مُولدة للأفعال.[1] فالهابيتوس بنية بانية ومبنية في ذات الحين، إذ يُنتج أفعال وهو في الوقت نفسه نتاج للتكيفات التاريخية والاجتماعية. وهو يُولد سلوكيات مُكيفة موضوعيا مع منطق الحقل الاجتماعي. على هذا الأساس فإن الهابيتوس وجود موضوعي بالقوة.[2] ويُشدد **بورديو** على الخاصية المُدمجة للهابيتوس التي تترسخ في الأجساد والحركات والوضعيات كسمة للتكيف الاجتماعي، والتي تبدو طبيعية بالنسبة للفاعلين أنفسهم.

وبما أن الهابيتوس منظومة دائمة من الاستعدادات القابلة للتحول، فإن جملة القيم والمبادئ التي يتبناها الفرد وحتى طريقة التفكير تتم بالاستدماج. فإذا كانت القيم الأخلاقية والدينية التي تتبناها المرأة تُبنى بالاكتساب من خلال الهابيتوس الخاص بكل أنثى، فكيف يتم إكتسابه؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل يستحضر العملية المحورية في حياة كل فاعل اجتماعي في المجتمع، ألا وهي عملية التنشئة الاجتماعية. وقد قسم **بورديو** على خلاف باقي السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين عملية التنشئة الاجتماعية إلى نوعين، يُمثل النوع الأول التنشئة الاجتماعية الأولية أي الأساسية يعمل فيها النسق الأسري الدور الرئيسي في عملية الاستدماج، ويتم من خلاله إنتاج هابيتوس أساسي، في حين يُمثل النوع الثاني التنشئة الاجتماعية

[1]- شوفالييه ستيفان وشوفيري كريستيان: معجم بورديو، ترجمة إبراهيم الزهرة، دار الجزائر للدراسات والنشر، الجزائر، 2013، ص287.
[2]نفس المرجع، ص287.

الثانوية التي تُبنى على التعليم في المدرسة إضافة إلى الخبرات الحياتية التي اكتسبها المرأة عبر مراحل تاريخية من حياتها.

على هذا الأساس، وبدمج الهابيتوس الأساسي والثانوي يُخلق آليا هابيتوس خاص بالمرأة، وفقا لذلك يتم توجيه ميكانيزمات الهابيتوس نحو الممارسة والفعل، اعتمادا على نقطة البناء هذه يتكون النسق الذاتي للفاعل الاجتماعي، عندها يتم تصنيفها إلى مجال معين، أو على حد تعبير بورديو **الحقل Le champ** باعتباره مجالا أو فضاءا تتفاعل فيه علاقات القوة أو السلطة والتنافس على الرساميل المُختلفة (اجتماعي، ثقافي، رمزي..). ويُعطي الحقل الأولوية لمن تتوفر فيهم قواعد وقوانين مُعينة تتأقلم وذلك الحقل، كما أن لكل حقل شكله من رأس المال الذي يُعتبر ذا قيمة في ذلك الحقل، وعلى هذا الأساس فإن الهابيتوس يبني الحقل كمجال خاص تُطبق فيه خصائص وقواعد مُعينة من أجل إعطاء جواز الدخول للفاعل الاجتماعي ناهيك عن نوعية رأس المال التي تتماشى والحقل. على هذا الأساس فإن الاستعدادات رهينة رأس المال الذي يُنقل بالوراثة أو الاكتساب. وعليه فإن معادلة **بورديو** حول الممارسة جاءت على النحو التالي: **رأس المال+ هابيتوس= القابلية للممارسة.**

مثال ذلك: أن الاستعدادات الاجرامية للميل للجريمة، تظهر في الأُسر التي يتوفر لديها رأسمال اجرامي، والتي يتشكل على إثره الهابيتوس من خلال رأس المال المُتاح في الأُسرة، بعدها يُولد الهابيتوس الممارسة في الحقل الاجرامي الذي تتحكم فيه القواعد والقوانين الخاص، باعتبار أن الجريمة هي تجاوز القواعد الاجتماعية، وأنه لا جريمة بدون نص قانوني، فالفاعل الذي تتوفر فيه هذه الخصائص، يُسمح له بالانتماء للحقل الاجرامي، وعلى اعتبار أن القتل جريمة يُعاقب عليها القانون فإن الفاعلة المُرتكبة لهذه الجريمة تحمل رأسمال إجرامي بفعل الهشاشة القيمية التي اكتسبتها من الأُسرة وشلة الرفاق سمحت لها بالاستعداد التام لارتكاب الجريمة مع أول فرصة سانحة لها، وأهم خلية صانعة للهابيتوس هي:

- ✓ **<u>الأسرة</u>:**

إن الأُسرة هي الخلية الأولى التي تُواجه الإنسان بعد ولادته، فهي المُؤسسة الاجتماعية الأولى التي تصقل شخصية الفرد وتُؤثر على سلوكه طوال حياته، فإما يكون إنسانا صالحا وإما العكس، وعليه، فإن للأُسرة الدور الأول في ميل الفرد أو عزوفه عن السلوك الاجرامي الذي ينتج عن سبب عائلي واحد أو عدة أسباب، إلا أن السبب الرئيسي هو درجة استقرار الأسرة. فالمرأة التي تعيش في أجواء عائلية غير مستقرة تعيش في حالة صراع ذاتي دائم، وترجع درجة عدم الاستقرار إلى التفكك الأُسري وقد يكون التفكك

الأُسري إما مادياً، وإما تفككا معنويا.[1] فالتفكك المادي يرجع إلى غياب أحد الأبوين في الأُسرة إما الأُم أو الأب، أو غيابهما معا إما طلاق، هجرة، موت أو سجن. أما التفكك الأُسري المعنوي فيعني أن تسود الأُسرة علاقات سيئة بسبب الشجار المُستمر بين الوالدين وتذبذب وتوتر العلاقات الأُسرية، إذ يُصبح الجو السائد داخل الأُسرة مشحون بالخلافات، ويُمسي العنف ماديا كان أم معنويا السمة الأساسية للتعامل داخل الأُسرة، فقد تعود الخلافات بين الوالدين بسبب الظروف المادية للأُسرة، أو تباين المستوى الثقافي بين الوالدين، أو سلوكيات أحدهما وقد تكون اختلاف حول تربية الأبناء، إلا أن طريقة التعامل مع الخلافات الوالدية تختلف من عائلة لأخرى فمنها من يعتمد على النقاش والحوار ومنها من يعتمد على العنف لحل مشكلاته. فقد أثبتت الأبحاث والدراسات أن أغلب المُجرمين ينتمون إلى أسر تفتقر إلى **خاصية الحوار** والتفاهم، فالحوار عموما يتطلب تفهما لنفسية وعقلية الطرف الآخر وفق ذلك احترام رأي الطرف الآخر والانصات وعدم التذمر.[2] بحيث يُؤكد الباحثون في علم الاجتماع التربوي أن الحوار داخل الأسرة يجذب اهتمام الطفل ويجعله مُتوافقا نفسيا واجتماعيا، أما الطفل الذي يحي في أسرة لا تفُعل خاصية الحوار داخلها. إذ تتأثر كيفية اتصال الطفل داخل أُسرته وطريقته في الاتصال وطبيعة الخطاب داخل المنظومة الثقافية التي تتم فيها التربية، إذ تتنوع أنماط التربية الوالدية حسب الأُسلوب التربوي الصادر عن الوالدين.[3] وطبيعة الخطاب داخل الأُسرة تعتمد على خاصية التواصل الاجتماعي والتي عبر عنها **دوركايم** بميكانزيم التفاعل داخل بيئة مُعينة تتشارك وتتبادل نفس التصورات الاجتماعية، وعلى اعتبار أن التواصل الاجتماعي يتعلق بآلية التأثير والتأثر، فإنها تعتمد داخل الأُسرة وفي المقام الأول بالمعاملة الوالدية وأساليب التربية الوالدية، وتختلف باختلاف نمط التنشئة الأُسرية فقد أنجز **شيفار** وآخرون سنة 1959م، نموذج رُباعي الأبعاد يحتوي زوجين مُتقابلين من أساليب التنشئة:

الاستقلال/الضبط. الحب/العداء. التسامح/التقييد. القبول/الرفض.[4] بحيث يُؤدي أسلوب التربية السليم إلى سلوك سوي حاضر ومُستقبلا، في حين يعمل الأسلوب التربوي غير السليم الذي يعتمد على القسوة، التسلط، الإهمال واللامبالاة على ضعف شخصية الطفل وعدم تقديره لذاته، مما يدفعه إلى عدم التوافق النفسي والاجتماعي وبالتالي ضعف مواجهة مشكلاته ما ينتج عنه تأثير على سلوكه

[1]– محمد أحمد المشهداني: أُصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأُردن، 2008، ص92.

[2]-محمد نصر محمد: الوسيط في علم الاجرام والعقاب، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص163.

[3] -Beaudichon janine: la communication, processus formes et applications, armand collin, paris, 1999,p103.

[4]-الشربيني زكرياء وصادق يُسرية: تنشئة الطفل وسُبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص2018.

انطلاقا من هذا الأساس، فإن الأفراد طوال حياتهم يتأثرون في المقام الأول بأُسرهم وبيئتهم، ونتيجة لذلك تم إدماج فحص العوامل الاجتماعية والبيئية في برامج مكافحة الجريمة في البُلدان المُتقدمة، بحيث تم التركيز على تأثيرات البيئة السامة على ميل الأفراد نحو الجريمة.[1]

✓ **جماعة الرفاق:**

إلى جانب الدور الهام والرئيسي التي تقوم به الأُسرة في تنشئة الفرد وتصديره للمجتمع، أثبتت الدراسات أن لجماعة الرفاق وزن في التأثير الشخصي على الفرد، إذ تعتبر جماعة الرفاق أحد أهم مُؤسسات التنشئة الاجتماعية، كعامل مُؤثر في شخصية الفرد من جهة وناقل لثقافة المجتمع، فعند ضعف الأُسرة عن آداء مهامها تأخذ جماعة الرفاق مشعل الدور من خلال الاهتمام والتقبل والاحتواء الذي فقده في الأُسرة، فتقوم الشُلة بالاستلاء اللاشعوري على شخصية الفرد والتأثير على آراء وأفكار ومواقف أعضائها، والقيام بأدوار اجتماعية ومواقف لا تسنح له الفرصة للقيام بها خارج جماعته، ما يُشعره بالتكيف والثقة بالنفس وتعزيز روح الانتماء.

وتُعد جماعة الرفاق من أكثر مُؤسسات التنشئة الاجتماعية تأثيرا على شخصية الفرد، فتسوقه في تيارها ويُقلد ما يفعله أعضائها بفعل الإيحاء، فإذا ما كانت الجماعة سوية صدر وانعكس على سلوك أعضائها سلوكيات سليمة، وإذا ما كانت الجماعة غير سليمة صار الفرد مُنحرفا. فقد أثبتت الدراسات في العلوم الجنائية أن الصحبة الاجرامية تُمثل عامل جذب وخير بديل عن الأسرة والمدرسة، لأنها تعطي الضوء الأخضر لكل المحظورات انطلاقا من مبدأ اللذة والتمرد والمعاداة للمجتمع.[2]

✓ **الحياة الزوجية:**

يُعتبر الزواج طقسا هاما من طقوس العبور حسب السجال الأنثروبولوجي، إذ يرتبط بالتحولات الكُبرى التي تطبع المحطات الأساسية في حياة الانسان وانتقاله من وضع معين إلى وضع، وبين الوضع والوضع توجد فترة انتقالية يمر فيها الانسان.[3]

---

[1] -Delik Baysal: Criminal Behavior and Toxic Environment, Criminal Behavior - The Underlyings, and Contemporary Applications, august 2023, p

[2] -رشوان حسين عبد الحميد أحمد: علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص161.

[3] –تولرا لابورت فيليب وفارنييه جان بيار: إثنولوجيا أنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، مجد المُؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2004، ص 178.

إن الزواج هو المرحلة الانتقالية من حياة العزوبية إلى الحياة الزوجية، فبالنسبة للفتاة فإنها ترغب في الزواج لكنها تهابه في ذات الحين، ويرجع ذلك الخوف إلى محطة الانفصال عن الماضي وقطع علاقاتها مع مُحيطها أسرتها وذويها، وهاجس الحياة الجديدة التي تنتظرها. إذ يُمثل الزواج اليوم عملية سيكولوجية مُعقدة.[1] فقد أثبت علماء النفس أنه عند دخول المرأة والرجل قفص الزوجية يبدو التوافق الزواجي والتكيف الجنسي والعاطفي عسيرا بعض الشيء، فينتاب المرأة مشاعر مختلطة ومزدوجة بين الأمان والخوف، وسبب ذلك اللاتوافق هو مشاعر الخوف والعدوان، إذ تنطوي العلاقة على العدوان والهجوم من جهة، وعلى الدفاع والاستسلام بدرجات متفاوتة من الرضا. فمن المعلوم أن العدوان كثيرا ما يصحب مشاعر الخوف لدفع مصدر الخوف أو لتجنبه.[2] تحدث هذه المشاعر المزدوجة والمُختلطة عندما تتعارض أفكار الزوجة أو الزوجة مع رغباتها، على اعتبار أن الزواج يُؤثر في هذه المعادلة بدخول عنصر جديد، فأصبحت هناك رغبات وأفكار قد تتعارض مع أفكار يجب أن توضع في الاعتبار ويكون لها حساب، من هنا يُصبح الزواج دوامة من الصراع والتوتر الدائم وتُصبح الازمة قائمة على الصراع من أجل السلطة في بيت الزوجية.[3]

يُجادل في إطار علاقة الرجل بالمرأة، باعتبارها علاقة صراع من أجل السلطة، الأنثروبولوجي الفرنسي **موريس غودلييه Godelier** (1934-/) ففي دراسته لمجتمعات الباروبا، استخلص مقولة تحولت إلى مُسلمات وأصبحت مبدأ مُتأصل في علاقة الرجل والمرأة أن علاقة السيطرة بينهما سابقة الظهور على الطبقات الاجتماعية، وحسب نبرة غودلييه فإن السيطرة الذكورية تُمثل المفتاح الموضوعي

لفهم المُؤسسات الاجتماعية. [4]فالسيطرة الذكورية ظاهرة عالمية وهي نتاج ميكانيزمات المُتخيل والرمزي في تعظيم شأن الرجل على حساب المرأة، بل وحتى السيطرة الاجتماعية للرجال على النساء ظهرت في البداية على المستوى الرمزي والجنسي وتوزيع الأدوار بين الجنسين.

يفترض **غودلييه** أن السيطرة الذكورية تحمل في طياتها عنفا فكريا يُعاد انتاجه باستمرار يعمل على ازدراء المرأة والحط من قيمتها، وهذا العُنف يُمارس بالفكر وداخل الفكر، إلى جانب العنف الاجتماعي كإجبار المرأة على الزواج من رجل لا تُريده إلى وصولها للحالة التي يُصبح فيها نزاعها مع

---

[1]-إبراهيم زكرياء: سيكولوجية المرأة، مكتبة مصر، مصر، د.س، ص96.

[2]-مراد يوسف: سيكولوجية الجنس، مُؤسسة هنداوي للنشر، مصر، 2020، ص54.

[3]-إسحاق مجدي: واقع المرأة، قضايا الحب والزواج، دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2020، 217.

[4] -Maurice Godelier: Anthropologie et recherches féministes, perspectives et rétrospectives, le travail du genre, les sciences sociales a l'épreuve des différences de sexe, la Découverte, paris, 2003, p26.

زوجها إلى ذروته وعلى إثره يرى غودلييه أن الضلع الأول للسيطرة الذكورية يُمثله عنف الرجل في حين يُمثل الضلع الثاني موافقة النساء على هذا العنف، وعليه فإن موافقة المرأة على عنف الرجل حسب غودلييه تُعد من أهم مصادر السيطرة الذكورية أو كما يُطلق عليه براديغم المشروعية.[1]

في هذا المسعى تنطلق عالمة الأنثروبولوجيا **نيكول كلود ماثيو Mathieu** من خلال مقالتها الصادرة سنة 1985م الموسومة: " عندما يختلف الرضوخ عن الموافقة "، بحيث تُمثل الموافقة جزءا لا يتجزأ من المجال البنيوي للسيطرة، وتُعبر الموافقة في مضمونها عن عدة مظاهر كقبول الوضعية المعيشية والتعاون. في هذا الصدد، لا تكتفي ماثيو بمفهوم الموافقة وإنما الأصح هو رضوخ وخضوع المرأة لعنف الرجل من أجل إعادة إنتاج هيمنته، إذ يتعلق الأمر بنوع من الغزو على مستوى لاوعي النساء، كنتاج طبيعي لعلاقات السلطة، فهذا الخضوع نابع من اللاوعي الأنثوي نتيجة الخطاب الثقافي السائد.

إن هذا التواطُؤ والموافقة على السيطرة من قبل الزوجة للزوج أو الأم تجاه الأب، ماهي إلا خوف غريزي للمرأة من فقدان ضلعها وحمايتها، وهذا الامتثال باللغة النقدية ما هو إلا تعبير عن ميكانزيم دفاعي من النبذ والاقصاء، ففي صُلب هذه الحركة الاجتماعية الدفاعية قد تنشأ عند بعض النسوة خاصية التمرد على التبعية الذكورية مما يُحيلها إلى الميكانزيم الهجومي وأفضل مثال على ذلك هي المُشاحنات التي تحدث بين الرجل والمرأة وقد تُؤدي في بعض الأحيان إلى القتل.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول أن سُلطة الرجل على المرأة لا تكمن في السيطرة الفيزيقية بقدر ما تُفندها قبول المرأة وامتثالها لهذه السيطرة، إذ لا يظهر هذا الامتثال دون اشتراك الرجل والمرأة المُعتقدات

والتمثُلات نفسها التي تُشرعن السيطرة الذكورية وتُنتجها وتُعد انتاجها، بحيث يتغذى هذا النظام على خضوع ضحاياه من النساء إذ تعتمد هذه السيطرة أو الهيمنة على خطاب ثقافي يُضفي عليها صفة المشروعية، على إثره تُكرس الأُم أو الزوجة من خلال التربية عبر منح سلطات مطلقة للذكر على حساب الأُنثى، ففي إطار هذه المنظومة الرمزية المُتوارثة عبر الأجيال ونقلها بين الجنسين تلعب المرأة دورا حيويا في إنتاج وإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية واستمراريتها عبر التاريخ،

الجدير بالذكر أن العلاقة الزواجية تسعى منذ اليوم الأول لتحقيق التوافق الزواجي، إذ تعتمد بشكل أساسي على التفاهم والانسجام المُتبادل بين الطرفين، الذي يقوم أساسا على المودة والحب والرحمة

[1] -Maurice Godelier: Réflexions sur les paradigmes et les paradoxes de la légitimité des rapports de domination et d'oppression, revue communications, vol28, n1,1978, p24.

التي تنطلق من الحب والاحترام بين الزوجين، في حين قد يحدث اللاتوافق الزواجي ويضحى الجو السائد في بيت الزوجية مشحون بالخلافات لعدة أسباب قد تكون بسبب الحالة المادية للزوج، أو تفاوت المستوى الثقافي بينهما، المعاناة من الحرمان العاطفي أو عنف أحدهما.

إن العلاقة التفاعلية بين عناصر مكونات النسق الثقافي والاجتماعي والشخصي تعمل على استجلاء عنصر الاستعداد الاجرامي الذي يستمد من البنية الموضوعية الشاملة، بحيث يتم من خلالها تفكيك وتجزئة العناصر الجزئية وتشخيص مكمن الخلل، بعدها يتم تركيب الكل في إطار بنيوية جريمة القتل عند المرأة. ويعتبر الاستعداد الاجرامي حالة سكونية كامنة في ذات المرأة، لا تُؤدي بالضرورة لارتكاب الجريمة وإنما تخلق لدى المرأة ميلا تجاه العنف والجريمة، ثم إن هذا الميل لا يتحول إلى تنفيذ فوري للجريمة، إلا إذا اقترن بمُثيرات خارجية نتيجة لتفاعل عوامل داخلية تتمثل في التكوين الذاتي للمرأة وعوامل البيئة الخارجية، فمتى تهيأت الظروف متى تم إيقاظ ذلك الاستعداد الذي يُؤدي إلى حدوث خلل على مستوى البنية الذهنية ما يُؤدي بالمرأة لارتكاب الجريمة.

ثالثا: التوجه النظري للفصل.

إن نظرية علم الجريمة التكويني تفترض أن الجريمة ظاهرة ديناميكية ديالكتيكية مُتداخلة ومغروسة ثقافيا في قلب العلاقات الاجتماعية، فالمبدأ الذي يقوم عليه علم الجريمة التكويني يقوم على فرضية مُؤداها أنه لا يُمكن فصل الجريمة من نظامها ومُحتواها الكُلي إضافة للإطار البنيوي المُنتج للجريمة، فالطبيعة الإنسانية مسؤولة عن إنتاج الواقع وإعادة إنتاجه وذلك بربط الجريمة بالواقع والخيال والرموز.[1]

تقوم المُقاربة التكوينية على مبدأ أساسي مُؤداه أن الجريمة مهما كان نوعها تتكون وتتشكل بفعل ديناميكية البناء الاجتماعي، فالمرأة على سبيل المثال في صراع بنيوي دائم مع مُحيطها الاجتماعي لبلوغ وإثبات مكانتها التي أضاعتها معالم العنف الرمزي بفعل البنية الثقافية للمجتمع، فمكانة المرأة في المجتمع

[1]-الوريكات عايد عواد: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص246.

العربي عامة والمجتمع الجزائري خاصة ترتبط في الأساس بموقعها في البناء الاجتماعي العام ودورها وتوقعات المُجتمع منها، ووضعها الهامشي هو جزء من النظام العام الذي يقوم على السيطرة الذكورية، التي عملت على ترسيخها المعتقدات التي تقوم على الدين، اللغة والأسطورة وجعلت من المرأة موضوع مُستقل يشتغل في كيان السلب والشر، الأمر الذي وضعها في رُكن المُستبعد وخطاب الآخر، بموضعة المرأة المبني ثقافيا أدى إلى تشيُؤها وتسليعها بفعل مآثر التغير الاجتماعي الأمر الذي قزم مكانتها وحفظها في أفران التعسف الثقافي والعُنف البنيوي، فالتعسف الثقافي ضد المرأة له أهمية في تشكيل القيم المُجتمعية، فمكون الثقافة والمجتمع يُساهمان بشكل أساسي في تشكيل الجريمة النسوية من خلال فرض الضغط والقهر الاجتماعي الذي يُهيأ المرأة إلى الميل إلى السلوكيات المُنحرفة إذا ما اقترنت بهشاشتها القيمية المُرتبطة بانخفاض ضبطها لذاتها.

تُفسر **النظرية النسوية** إجرام المرأة على أساس الجنس كمتغير رئيسي للدراسة، من خلال التركيز على البناء الاجتماعي والثقافي وكيفية تأثير حركيتها على المرأة، فقد تعددت الرُؤى النسوية واختلفت المفاهيم حول إجرام المرأة، إلا أن نظرية **مسرشمدت Messerschmidt** تعتبر الجريمة النسوية كفعل بنيوي بحيث يفترض أن القوة والعرق والطبقية هي نتاج البناء الاجتماعي، الذي يُحدد ادراكنا وتعريفنا لهذه المفاهيم الثلاثة في المجتمع، وبعد أن تتم عملية التعريف هذه يأتي دور هؤلاء الناس في كيفية

قيامهم بأدوارهم المعرفة اجتماعيا.[1] لقد عالجت نظرية القوة والتحكم أيضا بزعامة **هاجن Hagan**الأثر داخل ثنائية البناء والفعل، وقد وُضعت النظرية لتُفسر فروق النوع الاجتماعي والجريمة انطلاقا من النسق الأسري وجندرة التنشئة الاجتماعية.[2] ينحو **سذرلاند** نحو هذا الافتراض في اعتبار أن يتم تلقينها منذ الصغر على الامتثال والطاعة والخضوع وهي ممارسات يُمليها عليها المجتمع، أي أن مكانتها مرتبطة بالدور المعطى إليها من المجتمع. بحيث يعزز المجتمع صورًا نمطية ضاغطة حول أدوار النساء، وتوقعات تتعلق بالطاعة والالتزام، مما قد يؤدي إلى حدوث ردود فعل انتقامية ضد هذه الضغوط، فتواجه بعض النساء تلك الضغوط إلى الجريمة كشكل من أشكال المقاومة أو الهروب من القيود الاجتماعية، بوجه عام، تعتبر النظرية النسوية أن إجرام المرأة ناتج عن عدم التوازن في القوى بين الجنسين والضغوط

[1] – عايد عواد الوريكات: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص273.

[2] - جمال معتوق: المرأة والجريمة، النظريات المفسرة للجرائم النسوية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017، ص201.

الاجتماعية، وترى أن هذه العوامل مجتمعة تسهم في خلق بيئة تجعل بعض النساء عرضة للانخراط في السلوك الإجرامي.

تقوم الثقافة العربية بصفة عامة والجزائرية على وجه الخصوص على التمييز الذكوري، اعمالا بالعادات والتقاليد التي تُعلي من شأن الرجل في شتى المجالات، كما ينعكس ذلك في العلاقات والروابط الاجتماعية والأنشطة، وتشترك الثقافة الذكورية في إعطاء الأولوية ومركز القوة المطلقة للرجل، في حين تتمتع المرأة بالمركز الهامشي والمُستبعد على الدوام، بحيث تتم هذه البرمجة العقلية منذ السنوات الأولى للطفولة داخل الأسرة القائمة على جندرة التنشئة الاجتماعية والتفرقة بين الذكر والأُنثى، وتمتد هذه البرمجة انطلاقا من النسق الثقافي والاجتماعي الذي يُعبران عن المفتاح الموضوعي لبناء الشخصية وصقلها. والواقع أن هذا التمييز الجندري يتجلى في شتى صوره القائمة على العنف البنيوي الذي يشتمل في طياته اكراها اجتماعيا على المرأة وقهرا يتولد منذ المراحل الأولى للطفولة. ويبدو أن النظرية النسوية في تفسيرها للجرائم النسوية ركزت على مُتغيري الجندر والبناء الاجتماعي القائم على الذكورية والتمييز الجندري، مما يُتيح للمرأة المجال باليقين التام أن الخضوع والامتثال للرجل طبيعة فطرية أنثوية تجعل منها مع الوقت كائنا مُتمردا، خاصة بالنسبة للفئة المناوئة لعقلية القطيع والمتمتعة بالحس النقدي، على إثره يُعطي الاكراه الجمعي للامتثال قهرا اجتماعيا عميقا في الذات الأنثوية، الأمر الذي يجعل في ذات المرأة طاقة نفسية كامنة تُرسم ملامحها في صورة الاستعداد الاجرامي.

خلاصة:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن المفتاح الموضوعي للكشف عن مساهمة البنية الموضوعية في ارتكاب المرأة لجريمة القتل تتمثل في تفكيك النسق الثقافي، الاجتماعي والشخصي إلى أنساق جُزئية، وتجزئتها إلى مكونات رئيسية والتي تُعد بمثابة عامل مشترك للبنية الاجرامية، والتي جاءت كالتالي الموضعة داخل النسق الثقافي، التشيُؤ داخل النسق الاجتماعي والاستدماج داخل النسق الاسري، تعمل هذه الانساق الجزئية في إطار تفاعلي شامل يستجلي بالضرورة ثلاث قوانين العنف البنيوي، القهر الاجتماعي، المعاملة الوالدية السلبية تعمل هذه العناصر على خلخلة البنية الموضوعية والتي تُؤثر بالضرورة على النظام الاجرامي الكلي، بعد ذلك تم استخراج القانون الكامن للبنية الموضوعية المُتمثل في عنصر **الاستعداد الاجرامي** الذي يعمل كميكانزيم مُنشط للقابلية الاجرامية، إلا أن هذا القانون لا يُنتج

بالضرورة ممارسة إجرامية وإنما يتحد مع مُحفزات داخلية تُحفزها البنية الذاتية، الأمر الذي يصب في فحوى الفصل القادم.

الفصل الثالث

البنية الذاتية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة

"في كل مكان في العالم، تبدأ الذات بالجسد" روي باوميستر

تمهيد الفصل.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا: المُكونات البنائية للبنية الذاتية.

ثالثا: التوجه النظري للفصل.

خلاصة الفصل.

نمذجة الفصل

تمهيد.

تُمثل البنية الذاتية للمرأة كيانا داخليا مُتكاملا من النفس، الروح، العقل والوجدان، وذلك من خلال السيرورة الواصلة بين الجسم كمُعطى طبيعي بيولوجي له دلالات حسية والجسد كمُعطى ثقافي يرتبط بالمخيال الاجتماعي والمنظومة الثقافية، الأمر الذي يمكننا من الحديث عن البناء الذاتي للمرأة انطلاقا من المكونات الداخلية المُتأصلة في الطبيعة الفطرية الأنثوية والتي لا تُمثل بالضرورة مكونات داخلية بناءة بل قد تكون هدامة للذات الأنثوية إذا اقترنت بمُحفزات سلبية، فإذا قام النسق الجسدي للمرأة بآداء وظائفه على نهج متناسق بين مكوناته العضوية، الفيزيولوجية والوجدانية والعصبية أثر إيجابا على حالتها المزاجية فتمتعت بالتوافق النفسي والاجتماعي والتكيف الذاتي الشامل، اما إذا اختلت إحدى مكوناته الفرعية عن أداء وظائفها تشكلت أزمة ذاتية مرتبطة أساسا بسيرورة الحالة المزاجية ومعضلة

اتخاذ القرارات الخاطئة والوقوع في براثين الفعل الاجرامي العنيف المُتعلق بنمط الاستجابة التي تشمل التغيرات على مستوى ميكانزيم الجسد كبنية شاملة من خلال ديناميكية الشحن والتفريغ (مدخلات-مخرجات) وهو الافتراض الذي تبنته النظرية البيولوجية المُعتمدة في هذا الفصل. هذه التفاصيل وغيرها سيتم شرح كيفية تشكُلها من خلال الكشف عن القانون العام والمُؤشر الأساسي للبنية الذاتية للمرأة القاتلة المُتمثل في **المُحفز الداخلي**، وهذا ما سيوضحه هذا الفصل إعمالا بالمبدأ البنيوي القائم على التفكيك، التجزئة وإعادة تركيب الكل.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

1-الذات: تُعرف الذات في العلوم الاجتماعية بأنها نتاج التفاعل الاجتماعي، بحيث يعتبرها **جورج هربرت ميد Mead** بأنها مُنتج اجتماعي تتكون من خلال تفاعلية الذات بالموضوع، بينما يُعرفها **إرفينغ غوفمان Goffman**بأن الذات عملية ديناميكية تُعبر عن التفاعل الرمزي مع الآخر، فهي ليست ثابتة وإنما تتغير بتغير السياقات الاجتماعية والأدوار التي يلعبها كل فرد إزاء كل موقف. أما علم النفس فيُعرف الذات بأنها بُعد من أبعاد الشخصية والعامل الأساسي المُحرك للسلوك بحيث يعتبرها **كارل روجرز**

Rogersتكوين معرفي مُنظم ومُتناسب من إدراكات الشخص لخصائص ذاته وعلاقته مع الآخرين.[1] في حين يُعرف **حامد زهران** الذات بأنها نظام معرفي موحد للمدركات الشعورية والتمثلات الذاتية المُنظمة والمُحددة للسلوك.[2] وعلى هذا الأساس يُمكن القول بأن الذات بنية داخلية ديناميكية مُعقدة تتأثر بالمكونات العضوية والسياقات الشخصية والتفاعلات الاجتماعية التي تُؤثر بشكل أساسي في توجيه السلوك وتكوين شخصية الفرد.

2-الوجدان: يُعرف الوجدان أولا بأنه كل إحساس أولي باللذة والألم، وثانيا يُعبر عن ضرب من ضروب الحالة النفسية من حيث تأثرها باللذة والألم، ويتداخل الوجدان مع مفاهيم أخرى مثل المشاعر، الانفعال، المزاج والحالة النفسية للفرد، إلا أنه يُستخدم حسب **نيتشنر Netchner** للتعبير عن بعد من أبعاد المشاعر مُرتبط بالإيجاب وما يُقابله بالسلب، مثل السرور مقابل عدم السرور.[3] فالوجدان الإيجابي والوجدان السلبي من أهم أبعاد الحالات النفسية الوجدانية، والتي يشعر الفرد من خلالها بالحب، الكره، الغضب، الانفعال، الحزن والسعادة.

3-التغيرات الفيزيولوجية للمرأة : تعني الشذوذ أو الانحراف الذي يستهدف عمل الأعضاء الحيوية لجسم المرأة، والتي ترتبط بمراحل معينة خاصة بالمرأة، كالطمث، الحمل، النفاس وله دلالات مادية ظاهرية وعميقة، إذ تُؤدي إلى اختلال بنيتها العقلية والوجدانية، مما يُؤدي إلى فقدان إدراكها أو اتخاذ قراراتها.[4]

4-التركيب الهرموني للمرأة: يُمثل هرموني الاستروجين والبروجيسترون دورا حاسما في تكوين البنية الهرمونية للمرأة وتشكيل البيولوجيا العصبية لديها، وقد تحدث عدة تغيرات على مستوى الهرمونات الأنثوية خلال المراحل المختلفة في دورة حياتها مثل مرحلة الطمث، الحمل، النفاس، سن اليأس التي تُؤثر هذه الهرمونات على الحالة المزاجية والعقلية للمرأة. وقد استحدثت بعض العلاجات الهرمونية في إدارة الحالة المزاجية لدى النساء خاصة في مرحلة انقطاع الطمث.[5]

---

[1]-بطرس حافظ بطرس: التكيف والصحة النفسية للطفل، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص 479.

[2]-حامد عبد السلام زهران: الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص69.

[3]- عبد الخالق أحمد: الوجدان الإيجابي والسلبي وعلاقته بالشخصية، مجلة علم النفس، العدد117، 2018، ص68.

[4]-صالح جابر أحمد: أثر الاضطرابات الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة في مسؤوليتها الجزائية، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2016، ص55.

[5] -Joann V pinkerton :Hormone therapy for postmenopausal women, the new england journal of medicine, vol382, n5, january 2020.

ثانيا: المُكونات البنائية للبنية الذاتية.

يندرج مفهوم الذات إلى وعي الفرد بذاته التي تتضمن صفاته الجسدية والنفسية والاجتماعية، ويُشير إلى وصف الذات من خلال تكوين الصورة الشخصية مُتعددة الجوانب. انطلاقا من هدا المبدأ فإن الذات تتحكم في سلوك الفرد وتُوجهاته وباكتساب جل الاتجاهات النفسية التي عملت على أن تكون مصدرا رئيسيا للذات.[1] جدير بالدكر أن البنية الذاتية ترتبط بالترابط البنيوي، بما معناه تنظيم المكونات الذاتية في جوانب ذاتية متصلة[2]

من المسلم به في جميع الأحوال، أن تحديد جنس الجنين ذكرا كان أم أنثى، مُنذ فترة الإخصاب وتلاقح الحيوان المنوي بالبويضة ما يؤدي إلى تكوين خلية مُخصبة، والتي تنمو لتُصبح جنينا في رحم المرأة لتظهر الاختلافات الأساسية لتحديد جنس الجنين بالبروز، بحيث تُعبر تركيبة كروموسومات **(XX)** إلى أن الجنين أنثى، أما تركيبة الكروموسومات **(XY)** علامة للجنين الذكر.[3] و يُؤثر وجود الكروموسوم **(Y)** على التحديد الجنسي للجنين، وفي هذا الصدد يُؤكد **وليم غاردنر Gardner** في دراسته حول النسق الأُسري، أن الفارق بين امتلاك كروموسوم **XX** أو كروموسوم **XY** في المكان 23 من الكروموسوم هو فارق حاسم للغاية، بما معناه أن امتلاك كروموسوم **Y** يُؤدي إلى تطور الأعضاء الجنسية الذكرية بسبب وجود جين يُسمى **SRY**، الذي يُحفز تطوير الخصائص الذكرية. أما في حالة غياب كروموزوم **Y** كما في حالة التركيبة **XX** تتطور الأعضاء الجنسية الأنثوية، مما يعني أن هذا الفارق في الكروموسومات ليس مُجرد اختلاف بسيط، بل هو الذي يُحدد ما إذا كان الفرد سيُطور الخصائص الجنسية الذكرية أم الأنثوية، وعلى إثر التأصيل الأنثوي تتدخل الهرمونات الجنسية في مرحلة حمل الأم والنفاس مُباشرة في طريقة بناء وتركيب الدماغ المُرتبط أساسا بغدة **الهايبوثلاموس Hypothalamus**، أو غدة تحت المهاد وهي الغدة المسؤولة عن إفراز الهرمونات الأنثوية ما يؤسس لولادة أنثى وخروجها للحياة بعد اكتمال حدود الشهر 38. في تلك اللحظة تنطلق مرحلة بداية حياة الأنثى، انطلاقا من جسدها ككيان فيزيقي معنوي مُرتبط بمُكونات حصرية خلافا للرجل، مرورا بمراحل حياتية مختلفة تندرج تحت طابع " مراحل العبور" على حد تعبير الأنثروبولوجي الفرنسي **آرنولد فان جينيب Gennep**(1873-

---

[1]-محمد عبد الرحمان العيسوي: علاج العنف المدرسي والمشاكل السلوكية، الإسكندرية، مصر، 2000.

[2]- Virgil Zeigler and Caroline showers: Self structure and self esteem stability, Personality and social psychology bulletin, iss2, vol33,2007.

[3]-فريبا علاسوند: المرأة في الإسلام، تر أحمد الموسوي وعباس جواد، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2017، ص67.

1957م). فجسد الأُنثى وتركيبته الفطرية هو القُوة المُحركة لمشاعرها توجهاتها وسلوكيتها، على اعتبار أن المُكونات البنائية للذات الأُنثوية تقوم على الترابط البنيوي، فإذا قامت القوة المُحركة للذات الأنثوية وهي الجسد بآداء وظائفها على نهج متناسق بين مكوناته الجزئية الوجداني، البيولوجي، الفيزيولوجي والعصبي تمتعت الأنثى بالتوافق النفسي والاجتماعي والتكيف الذاتي الكلي، اما إذا اختلت إحدى مكوناته الفرعية عن أداء وظائفه على أكمل وجه اختل البناء الذاتي الكلي للمرأة ما سينجر عنه خلخلة في بنيتها الذاتية. وبمعنى آخر، فإن التركيب الجسدي للمرأة يمتاز بالترابط الوثيق ووحدة البناء، بفضل مجموع الوظائف التي يقوم بها الجهاز الجسمي، وعلاقة التأثير والتأثر قائمة بين الأساس الجسدي ومحركات أجزاءه النفسية، الوجدانية والعصبية، إلا أن هده المُحركات تمتاز بضعف استقرارها نظرا للتغير السريع الدي تتعرض له المرأة أثناء المراحل التي تجتازها في حياتها، وأي تغير في العنصر العقلي مثلا يُؤثر على الفيزيولوجي فالنفسي، والحالة هكذا، انطلاقا من مرحلة الطفولة إلى الأمومة.

1-المُكون البيولوجي:

يُمثل الجسد نقطة الانطلاق الأساسية لمعرفة الذات الأنثوية، على اعتبار أن البُعد الأساسي للذات هو الإحساس بملكية الجسد، والشعور بأن "جسدي ينتمي إلي، وأن جسدي ملكي".[1] بما معناه أن ملكية الجسد تُشير إلى الحالة الإدراكية الخاصة بالأُنثى والتي تجعل كل ما يدور في الجسد هو الشعور بالانتماء لذات الجسد، وجعل الذات الجسدية نقطة البداية للذات، فالصورة الجسمية للمرأة هي جزء بنيوي لذاتها باعتبار أن جسدها هو الوسيط بينها وبين عالمها المحيط. فأول ما تكتشفه الفتاة الصغيرة في سنواتها الأولى حسب عالمة النفس البولندية **هيلين دويتش Deutsch** (1834-1982) هو جسدها وعضوها التناسلي، وهكذا، تنطلق أولى شذرات الاكتشاف الجسدي المُتمحور حول ذاتها والتي تتعلق بثلاث عناصر أساسية: تخطيط الجسد، صورة الجسم، صورة الذات.

- ✓ **<u>المخطط الجسدي</u>:** يُعد الجسد غلافا للجسم، ويتأتى إدراك هذا الغلاف بواسطة الجلد والمعطيات الحسية البصرية، إذ يظهر الكيان الجسدي من توازن الحركة والنشاط البدني باعتبارهما مهمان في تشكيل وصيانة وحفظ صورة الجسد في مخطط الدماغ. انطلاقا من هذا المبدأ فإن المخطط الجسمي هو بنية عصبية تحتوي على مكونات وأعضاء الجسم، بُناء عليه تقوم المدخلات العصبية الحسية المستمدة من المنظومة الحسية بتوجيه النشاط الحركي لموضع الجسم في

[1] -Manos Tsakiris : <u>The multisensory basis of the self, from body to identity to others,</u> Quarterly journal of experimental psychology, iss4, vol77, 2017.

المجال العام، إذ يتم إسقاط الكيان الجسدي المادي وتمثيله في الدماغ عن طريق الخلايا العصبية في القشرة الحسية الأولية.[1] رسم بياني حول تمثيل الجسم في الدماغ/ رسم بياني حول الباحات المتعلقة بالمخطط الجسمي

تتكون القشرة الحسية الجسدية الأولية من أربع باحات برودمان، ولكل باحة داخل القشرة الحسية خواص استجابية على أساس العصبونات الموجودة بها. والقشرة الحسية الجسدية هي الجزء الأمامي للفص الجداري، والمتمثلة في:[2]

*المنطقة الجدارية الأمامية: مُهتمة بالأحاسيس الجسدية وإدراك جميع أجزاء جسمنا بواسطة حاسة اللمس.

*القشرة الجدارية الخلفية: مُهتمة بعلاقة المدخلات الحسية من المناطق البصرية والمناطق اللمسية بهدف ضبط الحركة والنشاط البدني.

يتطور المخطط الجسدي، تماشيا والنزعة الفطرية، عند كل طفل انطلاقا من كونه جنينا في بطن أمه، فحركة جسمه في فضاء الرحم والمعطيات التي يتلقاها من خلال الحواس تتطور بشكل مبكر انطلاقا من مراحل الحمل، وتحسبا بالمعطيات التي أجريت في المرحلة الجنينية فان المخطط الجسمي ينطلق بدءا حول التنسيق بين اليد والفم عند الأجنة داخل الرحم باستخدام الموجات رباعية الأبعاد، بل وإن الجنين الدي يبلغ من 19 إلى 35 أسبوعا من الحمل يبدأ بفتح الفم أولا قبل تحريك اليدين، بعدها يقوم بتحريك يده وإيصالها إلى الفم. انطلاقا من هذا الافتراض فإن المخطط الجسمي هو مخطط لاشعوري عصبي، بحيث تقوم القشرة الحسية الجسدية بتمثيله أحسن تمثيل، ويقوم بتسجيل كل المعلومات المُتعارف عليها من قبل، والتي تُرسخ في ذاكرة الدماغ، ثم تُصبح هذه المعطيات المُسجلة في الذاكرة، صورة للمخطط الجسدي.

استخلاصا لما سبق فإن المخطط الجسدي يعني بناء صورة واضحة عن الشكل الحقيقي المُدرك للجسد في الدماغ، يَمُر هذا المخطط الواقعي بعدة مراحل أثناء مرحلة الطفولة، من خلال الجهاز الحسي الحركي والمعرفي، فقاعدته عصبية وأساسه شعوري. أما إدا كانت هده القاعدة وجدانية

[1] -james hedgecock : pain fiber nerve conduction study, evidence based medicine, textbook of pain electrodiagnosis,

[2] محمد عبد الرحمان شقيرات: مقدمة في علم النفس العصبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

وأساسها لاشعورية، هنا يرتكز مفهوم صورة الجسم، فهنا تكمن أهمية الفرق بين المخطط الجسدي وصورة الجسم، فما معنى صورة الجسم؟

- ✓ **صورة الجسم:** هي مجموعة من التصورات والتمثلات الذهنية التي يُكونها الفرد في ذهنه لشكل جسمه وتركيبه تماشيا والمشاعر التي تتعلق بهذه الصورة الخيالية، وتتحدد هذه الصورة من خلال شكل أعضاء الجسم، تناسق هذه الأعضاء، البنيان العام للجسم، الكفاءة الوظيفية، إضافة للجانب الاجتماعي لصورة الجسد، الأمر الذي يجعل الجسم وسيطا في علاقة الفرد مع الآخر. ومن زاوية أُخرى ترتبط صورة الجسم، انطلاقا من ثلاث مُكونات رئيسية: يُمثل المكون الأول المُكون المعرفي أو الإدراكي الذي يرتبط بالشكل المفهومي للجسم، وكل ما يتعلق بالوزن الطول والمظهر. في حين يُعبر المُكون الوجداني عن الأفكار والمشاعر واتجاهات الفرد نحو جسده. أما المُكون السلوكي: فيُمثل الفحص الذاتي المُتكرر للجسد، ورغبة الفرد في تجنب المواقف التي تجعلنا نشعر بعدم الراحة عن الجسد. وعند استحضار الفرد لصورة جسده في ذهنه فإن الطريقة التي يتناول بها المعلومات تتطلب تفاعل تلك المكونات الثلاثة.[1]

ومن هذا المنطلق فإن صورة الجسد تُعد جزءا حيويا من إحساس المرأة بذاتها، فهي ترتبط بتقديرها لذاتها التي تُأثر على رغباتها في الانتماء للمجتمع، وأن تكون مقبولة اجتماعيا، ويدعم هذا الافتراض فكرة أن صورة الجسد تُؤثر معرفيا وانفعاليا على تفاعلاتها الاجتماعية، إذ نجد في معظم الثقافات أهمية كبيرة للهيئة الخارجية لجسد المرأة بحيث يستند تقديرها لذاتها على صورة الجسد لديها، وعندما تُعاني من تغيرات جسدية أو تشوهات فإنه يحدث تأثير سلبي على الاتجاه الانفعالي ونوعية الحياة لديها، إذ أثبتت أحدث الدراسات إلى أن تقدير الذات لدى الأنثى يعتمد على المرغوبية والجاذبية، كما أن تقدير الذات عند الأنثى يرتبط بصورة الجسد، وفي هذا الإطار فإن اضطراب صورة الجسم عند المرأة هو ناجم عن الفرق في مدركات المرأة بين الذات الجسدية الواقعية والذات المثالية بل وإن هذه الهوة بين إدراك الجسد الواقعي وتخيل صورة الجسد المثالي هي الأساس الرئيسي للاضطرابات النفسية التي يكون فيها عدم الرضا عن المظهر الجسمي هو السمة الأساسية لتقدير الذات المُنخفض، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، يُعتبر الجسم المثالي

[1]-الدخيل مي سُليمان: صورة الجسم وعلاقتها بفقدان الشهية العصبي والشره العصبي لدى طالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

الوسيط والمعيار الداخلي الذي تحكم به المرأة على نفسها والآخرين، إذ ترتبط بصورة الجسد المُبتغاة أو المطلوبة في مجتمع ما، ويرتبط الجسم المثالي عند المرأة بتناسق الأطراف، القوام والأرداف، رسم الحواجب وإلى ما غير ذلك من "الديزاين الجسدي " على حد تعبير الأنثروبولوجي الفرنسي **دافيد لبروتون**، ومن زاوية أخرى فقد اقترن الجسد الحداثي بممارسات طقوسية تتعلق بالعلامات والتغييرات التي تقع على الجسد، وسنأخذ على سبيل الحصر **الوشم كدلالة تجميلية** باعتباره طقس العبور من الجسم العادي إلى المثالي، ويُمكن أن يتم التجميل بصور مُتعددة كوشم الحاجبين، ووشم الخانة من أجل إبراز المفاتن والوصول إلى المعيار الأعلى للجمال، وهذا الجسد الموشوم حسب الفيلسوف الفرنسي **رولان بارث**Barthes ب"الجسد الفُرجة" وهو كيان جسدي يكون دوما في حالة فرجة تجاه الآخر، حيث تُصبح الزينة وظيفة دفاعية رغبة منها في إغراء الآخر وبلوغ المثالية الجسدية.

وبطبيعة الحال فإن صورة الجسد الأنثوي مُرتبط بالبُعد النفس اجتماعي، ويعتمد مضمونها إلى حد ما، على التوافق النفسي والاجتماعي للأنثى إذ تُعد صورة الجسد السلبية ذي علاقة بتقدير الذات المُنخفض، وأن صورة الجسد تتوسط العلاقة بين تقدير الذات ومخاوف الاجتماعية للأنثى من عدم التقبل الاجتماعي. وجدير بالذكر أن الجسد كأساس بنيوي للتركيبة الأُنثوية يُؤثر على التركيبة المزاجية والنفسية فالعصبية للمرأة وبالتالي على مُخرجات سلوكها.

2-المُكون الوجداني:

من المُفيد في هذا المقام أن نُشير إلى معنى الوجدان، على اعتبار أنه يرتبط بالطبيعة الداخلية للإنسان، ويُمكن القول أن الوجدان يتعلق بعواطف ومشاعر المرأة والتي تُؤثر على حالتها المزاجية وتفكيرها وبالتالي سلوكها، على هذا الأساس تنطلق **هيلين دويتش** في دراساتها المستفيضة حول سيكولوجية المرأة، من قاعدة أساسية مفادها أن الذات الأنثوية تتسم بالخصوصية المُؤسسة على التكوينات الفطرية للأنثى والتي تتكون من الوجدان وبسبب ذلك تظهر المرأة بسلوكيات شديدة التعقيد، والتي تجعل من سلوكها يبدو مُتنافرا أحيانا مع ما يجب عليها فعله. إذ تتميز الطبيعة الأنثوية بتركيبة حصرية حثها عليها قدرها الوجداني: كالمازوشية، النرجسية والعاطفة. وتعني المازوشية الأنثوية البحث عن اللذة في الألم، والتي تُشكل جزءا لا يتجزأ من السير البيولوجي للمرأة انطلاقا من ألم الحيض إلى النفاس. ووفقا **لدويتش** فإن الفتاة تُنمي أوهاما عن رغبة جنسية تتمثل في وهم الاغتصاب، بحيث يُمثل هذا الوهم جزءا أساسيا من

اختلال وظيفة المشاعر الجنسية للأنثى، وتتأسس المازوشية على الانهزام الذاتي ولتفادي هذا الاختلال تقوم النرجسية بحماية الأنا من الوقوع في المازوشية المفرطة والوقوع في براثين الانهزام الذاتي، وعلى هذا الأساس تقوم ثنائية المازوشية والنرجسية بآداء وظائفهما المُكونة للمرأة.[1] جدير بالذكر استحضار موقف رائد مدرسة التحليل النفسي **سيغموند فرويد Freud** (1856-1939م) الذي ينطلق من مبدأ أساسي مُؤداه أن الأنثى نرجسية بطبعها، فالتركيز على جسدها وإظهار مفاتنها وحب إثارة اهتمام الآخر ماهي إلا عملية تعويضية عن النقص الداخلي الذي يعتريها، فتتباهى الأنثى بجسدها وتُصبح رغبتها المُحرك الأساسي لرغبة الرجل في امتلاكها، وفي هدا الامتلاك تكمن رغبتها بالرجل.[2] إن اهتمام المرأة بجمالها وجسدها لدلالة على نزعتها النرجسية، إن حب الزينة والتجميل هي مسألة غريزية عند المرأة مُرتبطة بنرجسيتها، وذلك الاهتمام بجمال جسدها وملامحها عن طريق الإغواء والدلال، فتباهي المرأة بجسدها هو سمة الأنوثة الأساسية، وإن نزوعها للتجميل والتكلف في التبرج والتصنع الجمالي، ما هو إلا دلالة لعقدة النقص لديها، ولهذه الدلالة الوجدانية علاقة تفاعلية مع فيزيولوجيا المرأة.

3-المُكون الفيزيولوجي:

تُحيي المرأة حسب **هيلين دويتش Deutsch** الصراع الذاتي والتعارض بين الأنثوي والأمومي في المراحل الخمسة من حياتها، انطلاقا من مرحلة الفتاة الرضيعة، تليها مرحلة الفتاة الأوديبية الصغيرة، مرحلة المراهقة، فمرحلة المرأة الناضجة الراشدة، ثم مرحلة المرأة في سن اليأس. بل وإن المرحلتين الأخيرتين هما التي تعيش فيهما المرأة حالة الصراع الذاتي بين حياتها كعشيقة وحبيبة وبين حياتها الأمومية، ذلك الصراع الذاتي يُعبر عن الفرار من رقابة أناها تحت وطأة الحيض، الحمل، النفاس، الرضاعة، فسن اليأس. هذه المراحل التي تُنظم مسار حياتها وتُؤدي وظائف من أجل التركيب التناسقي لبنائها الذاتي قد تُحدث عواصف وأزمات ذاتية على المستوى الأنثوي، يُسمى "**القلق الأنثوي**".

تعتبر مرحلة عبور الفتاة من مرحلة الطفولة إلى مرحلة ما قبل البلوغ نقلة نوعية، الأمر الذي يُؤشر للتزايد في السلبية أو هبة النشاط على حد تعبير **دويتش** إذ تتميز هذه السمة الأساسية لمرحلة ماقبل البلوغ عند الأنثى بتنام حاد للعدوانية.[3] فتظهر الفتاة عدائية تجاه عالمها المُحيط،

---

[1] Eliane Lecarme: Simone de beauvoir et helene deutsch, dans l homme et la societe, paris, 2011.

[2]-عدنان حب الله: التحليل النفسي للذكورة والأنوثة، من فرويد إلى لاكان، دار الفرابي للنشر، بيروت، لبنان، 2004، ص236.

[3]-دويتش هيلين: علم النفس المرأة، الطفولة والمراهقة، تر إسكندر جرجي معصب، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2007.

فتبحث بحثا نشطا عن تأكيد أناها وبحث هويتها. خلال هده المرحلة تُرسم ملامح المُراهقة التي تُؤسس لنرجسية مُفرطة تحمل شقين أحدهما إيجابي يتمثل في تثمين الثقة في النفس والآخر سلبي يُمارس تأثيره على الأنا، في ازدواجية السلب والإيجاب تتمخض نفسية الأنثى المُراهقة. تُصاحب هذه المرحلة تغيرات فيزيولوجية تلعب فيها الهرمونات الأنثوية دورا محوريا في تنظيم وتوازن طاقة الجسد الأنثوي، والذي يُحدث صراعا حادا لاستقبال الجسد لمرحلة البلوغ. الأمر الذي يسمح لنا بالتساؤل عن كيفية حدوث مرحلة البلوغ؟ تحدث مرحلة البلوغ عند الأنثى عادة عند عمر 10 سنوات إلى 14 سنة، والتي ترتبط أساسا بالنضوج الجنسي الكامل وهي الوظيفة الأساسية للغدة النُخامية، فمن أجل فهم كيفية البلوغ، لابد لنا من عرض وظيفة الغدد التناسلية، التي تُشكل جزءا هاما من نظام التغذية الراجعة الهرمونية، التي تعمل بالشكل التالي: تقوم الغدد التناسلية النُخامية بتحفيز النمو وإنتاج الستيرويد، التي تشمل الهرمونات الأنثوي والتي تعمل على إفراز هرمون الغدة التناسلية عبر تأثيراتها المُباشرة على الغدة النخامية وأيضا عبر تأثيراتها العصبية.[1] فماذا نقصد بالهرمونات؟ إن هذا المصطلح يوناني الأصل والنشأة –Hormanino Hormao والتي تعني التحفيز، وهي مواد نشطة بيولوجيا تنتشر في جميع أنحاء الجسم وتتحكم في نشاط الأعضاء والأنسجة المختلفة، بحيث يتم إنتاج الهرمونات بواسطة الغدد الصماء. كلمة "صماء" تعني الإفراز الداخلي للغدة، تُعرف أيضًا بالغدد عديمة القنوات لأنها تفرز إفرازاتها مباشرة في الدم وليس في الشعيرات الدموية، وبالإضافة إلى الغدد الصماء يتم إنتاج الهرمونات أيضًا بواسطة بعض الأعضاء الداخلية مثل الكبد والكلى.[2] ومع ذلك، فإن معظم الهرمونات في الجسم تُنتَج بواسطة الغدد الصماء، ومن بين الأعضاء الداخلية التي تُنتج الهرمونات الأنثوية هي المبايض التي تُؤدي وظيفة أساسية في تنظيم الدورة الشهرية عند المرأة وتنظيم الحمل، فالغدد التناسلية عند المرأة تُنتج هرمونا الإستروجين Estrogenوالبروجسترون Progestronبنسب مختلفة خلال دورة الطمث:

[1] - Bruce Goldman PUBERTY Neuroendocrinologie of reproduction physiology and behavior, spring,u.s.a,1981.

[2] -Ikromova Sitora Acbarovna: Neurophysiology basis of hormons ,technical science research in uzbekistan, vol1,iss5, 2023,p68.

- ✓ **الإستروجين** Estrogen :يُنتج بشكل رئيسي في المرحلة الجريبية من الدورة الشهرية (قبل الإباضة)، وهو مسؤول عن تطوير وصيانة الخصائص الجنسية الثانوية لدى الإناث وتنظيم الدورة الشهرية.
- ✓ **البروجسترون** Progestron :يُنتج بكميات كبيرة بعد الإباضة في المرحلة الأصفرية من الدورة الشهرية، وهو مهم لتجهيز الرحم لعملية الزرع ودعم الحمل المبكر.

بالإضافة إلى المبايض، يمكن أن تُنتَج كميات صغيرة من هذه الهرمونات في الغدد الكظرية والمشيمة أثناء الحمل. إلا أن ارتفاع أو انخفاض انتاج هذه الهرمونات قد يُحدث انحرافا غير طبيعي على مستوى البناء الذاتي للمرأة. يؤدي انخفاض مستوى الإستروجين بعد سن 45 أي بعد انقطاع الطمث عن المرأة إلى تراكم الخلايا الدهنية في منطقة البطن. كما أن انخفاض مستوى البروجسترون يجبر الجسم على الاحتفاظ بمزيد من السوائل، ونتيجة لذلك، يزداد حجم الجسم.

وليس للصعوبة بمكان، في فهم الدور الذي تلعبه الهرمونات الجنسية في تحفيز السلوكيات الجنسية والعدوانية للأنثى أثناء فترة البلوغ. فخلال فترة البلوغ تبدأ مستويات الغدد التناسلية بالارتفاع، تُعبر عملية اكتمال البلوغ على انطلاقة دورة الطمث والتي تُصاحبها دورة الحيض. إلا أنه لابد لنا من التمييز بحذر بين دورة الطمث باعتبارها عملية بيولوجية يمر بها الجهاز التناسلي الأنثوي شهريا لإطلاق بويضة وتهيء الأنثى للخصوبة والانجاب، وتنسلخ على إثر هذه العملية بطانة الرحم مُفرزة دم أو نزيف دموي يُطلق عليه دورة الحيض والتي تُشير إلى العملية البيولوجية الدالة على وصول الأنثى إلى مرحلة الخصوبة، إذ تقوم وظيفتها الأساسية على إعادة التوازن الهرموني للجسم وتجديد الخلايا الأنثوية.

تُصاحب دورة الحيض مرحلة البلوغ، وتحدث دورة الحيض نتيجة علائقية هرموني المبيض الإيستروجين والبروجيسترون من جهة، وبين الهرمون المُنشط لحويصلة البويضة والهرمون المنشط للجسم الأصفر من جهة أُخرى، انطلاقا من الهرمون المُنشط للتناسل الذي يتم انتاجه من **الهيبوثالاموس**.

في الواقع، تمر كل أنثى أثناء دورة الحيض بثلاث مراحل أساسية وهي زملة ما قبل الحيض، وأثناءه، وزملة ما بعد الحيض. بحيث تُؤثر أعراض زملة ماقبل الحيض أو **المُتلازمة السابقة للحيض**، على مختلف أعضاء الجسم وأجهزته، مُتبعة نمطا مُتسقا يبدأ قبل تدفق الدم

بأيام ثم يأتي بعده مُباشرة. فماهي هذه الأعراض؟ الاكتئاب والعاطفة السلبية، تغير المزاج مع إحساس باليأس والقلق النفسي، الشعور بالحزن ورغبة في البكاء، القابلية للاستثارة وتزايد الصراعات الشخصية انخفاض الاهتمام بالأنشطة اليومية، صعوبة التركيز، فقدان الطاقة إضافة للوهن والكسل والصداع وآلام المفاصل.[1] انطلاقا من هذا السجال الوجداني السلبي، أُجريت العديد من الدراسات لإلقاء الضوء حول سلوك المرأة في فترة الحيض، ومن أبرزها دراسة الطبيبة البريطانية **كاثرينا دالتون Dalton** سنة 1953م، تمحورت أبحاثها الرائدة حول المُتلازمة السابقة للحيض في أن القلق الأنثوي الذي يحدث في تلك المرحلة، سببه الانخفاض في هرمون البروجيسترون أثناء المُتلازمة السابقة للحيض. خلُصت **دالتون** بافتراض مُؤداه أن المتلازمة السابقة للحيض هي اضطراب هرموني يحدث في اليوم 14 للإباضة، والتي تُؤثر على القوى العقلية للمرأة مما يُؤثر سلبا على سلوكها. تُدين هذه الفرضيات الرائدة في علم الجريمة بالفضل والولاء ل**دالتون** في افتراض أن المتلازمة السابقة للحيض قد تُغذي القابلية لميكانيزمات الهجوم في الظروف المُستثيرة للمرأة، والذي قد يرتبط بأفعال عنيفة كالقتل ومحاولات الانتحار.

بُناء على ما تم ذكره، فإن دورة الطمث تلعب دورا هاما في الجهاز التناسلي، التي تُحدث تغيرات جمة على مستوى المبيضين المُحفزة لإنتاج بويضة ناضجة قابلة للتخصيب بواسطة الحيوان المنوي الذكوري، وإذا اكتملت هذه العملية حدث الحمل، وتزداد سماكة بطانة الرحم تحت تأثير هرمون الاستروجين والبروجيسترون الذي يُساعد على تهيئة البيئة المناسبة لزرع البويضة المُخصبة ونمو الجنين، أما في حال عدم حدوث الحمل تنخفض مستويات هرمون الاستروجين والبروجيسترون مما يؤدي إلى تساقط بطانة الرحم وبدء الحيض.[2]

ولعله من المُفيد أن نُؤكد، أنه في حالة حدوث الحمل تدخل المرأة مرحلة الأمومة أو على حد تعبير **دويتش** " الروح الأمومية" ، وهي مرحلة عبور جديدة مُحملة بهالة وجدانية سلبية كالشعور بالذنب، والحاجة للعقاب الذاتي المازوشي.[3] بحيث تنطلق هذه المرحلة بجملة من الصراعات الداخلية الكامنة، والتي تلتمس تهيجات ومُثيرات وجدانية تتأتى من النهايات العصبية إلى الجهاز التناسلي، الأمر الذي يُؤثر على قواها العصبية واستجاباتها السلوكية، إلى أن يحدث

---

[1]-النيال مايسة: في سيكولوجية المرأة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص

[2] -Paula j. Adams Hillard Puberty,menarche, and the menstrual cycle, what do we know and what do we teach, journal of pediatric and adolescent gynecology, vol31, iss4, 2018.p 331.

[3]-هيلين دويتش: علم النفس المرأة- الأمومة-، تر إسكندر جورجي معصب، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.

الوضع وتعبر المرأة مرحلة أخرى ألا وهي مرحلة النفاس، باعتباره حدث بيولوجي وجداني يرتبط بذات الجسد مُعبرا عن وجود تغيرات فيسيولوجية خلال الوضع، منها تغيرات في الجهاز التناسلي، تغيرات في الغدد الصماء، تغيرات في نظام القلب والأوعية الدموية. [1] تُصاحب هذه التغيرات اضطرابات نفسية مختلفة في اليوم الثالث من الوضع، أو اليوم الرابع عشر، إذ تُصاب 80 % من النساء بالكآبة البسيطة. [2] بعدها قد تأتي اضطرابات الاكتئاب الحاد بعد الولادة ويكون خلال الأشهر الست التي تلي الوضع، وهو من أشد وأخطر أنواع الاضطرابات وتُعرف في الطب النفسي باضطراب ذهاني ما بعد الولادة والذي يستلزم تدخلا علاجيا عاجلا، نظرا لما يُخلفه من مشكلات صحية على المرأة في حد ذاتها ورضيعها حديث العهد بالولادة، بحيث تتمثل هذه الاضطرابات في التفكير السلبي، التوتر والقلق، مع شعور دائم بالخيبة والقنوط وفقدان المتعة بالحياة، مع البكاء الشديد أو عدم القدرة على البكاء، سرعة الغضب والاستثارة الانفعالية، وعدم الاهتمام بالنظافة الشخصية. بما معناه أن لهذه المكونات تبعات وخيمة على الطفل ورضيعها حديث العهد بالولادة قد يتوصل الأمر إلى حد قتل الوليد.

- ✓ **حزن ما بعد الولادة:** تبدأ أعراض الحزن بالظهور في اليوم الثاني بعد الوضع، لتصل ذروتها في اليوم الرابع والخامس، وتتميز هذه المرحلة بالقابلة الشديدة للبكاء والقلق على الوليد بشكل عام وعلى الرضاعة بشكل خاص، وارتباك وحساسية تجاه المُحيطين وملاحظات الناس، غير أن هذه الأعراض ما تلبث أن تزول تلقائيا خلال الأسبوعين التاليين للوضع.
- ✓ **اكتئاب ما بعد الولادة:** تبدأ أعراض الاكتئاب خلال الثلاثة أشهر أو الأربعة أشهر التي تلي الوضع، تتميز هذه الحالة بالكآبة واعتلال المزاج، وسرعة البكاء، والشعور بالتعب والقلق، وعدم الاهتمام بالوليد إضافة للشعور بالذنب والوسواس، وأفكار الانتحار. أما إذا تفاقمت هذه الأعراض، تُصبح اضطرابا ذهاني.
- ✓ **ذهان ما بعد الولادة:** حاول الأطباء النفسانيين تحديد فترة النفاس على أنها فترة أربعة أسابيع فقط، بعد الولادة ويكون بذلك الاضطراب هو النوبة الإكتئابية التي تحدث في تلك

[1] -Christian Martin and others : The physiological changes in the postpartum period after childbird, Asian journal of social and humanities, vol1, no3, 2022.

[2] - العدوان ممدوح: الاضطرابات النفسية للمرأة بعد الولادة وأثرها على الجريمة، والعقاب في التشريع الأردني، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الأردن، المجلد 42، العدد2، 2015.

الفترة، وقد يكون له في بعض الأحيان بداية مفاجئة، تبدأ بالظهور خلال اليومين الأولين، من الوضع، حيث تُصيب الأم الواضعة أعراضا خطيرة كالتخيلات والهلوسة والأوهام والتصريح بأمور غير عقلانية، وأخطر تلك التوهمات هي اعتقادها بأن وليدها شيطان ولابد من قتله.

تجدر الإشارة في هذا المقام، بأن الهرمونات الأنثوية يُصيبها نوع من الاختلالات، بين مرحلة الحمل والنفاس، إذ يرتفع مستوى هرمون الأستروجين والبروجيسترون إلى عشرة أضعاف عن مُتوسطه العادي، لتثبيت الحمل، خاصة الأسابيع الأخيرة من الحمل، لكن وفي ظرف 72 ساعة من النفاس تنخفض مستوى الهرمونات الأنثوية بشكل كبير إلى أن يصل كما كان قبل الحمل. إضافة إلى ارتفاع مستوى الأندروفين الذي يفرزه الجسم خلال فترة الحمل من أجل تحسين المزاج، في حين تنخفض نسبته خلال الوضع مباشرة.

ومع التقدم في السن تتضاءل الوظيفة الإنجابية للمبيض، فقبل دخول المرأة سن اليأس بما يقارب 4سنوات من فترة الحيض الأخيرة، تُصاحب المرأة تقلبات مزاجية، قلق، اضطراب النوم، الاكتئاب، ضعف الوظيفة الادراكية، جفاف المهبل وتبلد العظام، وبعد عامين من انقطاع الطمث تصل المستويات الهرمونية إلى حالة من التقلبات البسيطة أو المعدوم.

واستخلاصا لما سبق، فإن هرمون الأستروجين هو المسؤول المحوري عن تنظيم وتوازن طاقة الجسد الأنثوي، وتوجد له ثلاث أشكال رئيسية: استرون E2 E1، استريول E3. وإن المصدر الرئيسي لهرمون الإستروجين هو المبيض وتحديدا الجريبات النامية التي تُنتج خلال الإنجاب، إضافة إلى المشيمة المسؤولة عن ارتفاع مستويات هرمون الاستروجين أثناء الحمل، وفي الغالب يتمتع الشكل الثاني من الإستروجين E2، بقدرة حيوية عالية.[1] وقد تُؤثر سيرورة الهرمونات من خلال عملية الارتفاع، الانخفاض أول الاختلال على صحة المرأة ما يؤثر على نفسيتها، وهو ما يمثله المُكون السيكوسوماتي.

4-المُكون السيكوسوماتي:

أن الهرمونات الأنثوية لها تأثير على صحة المرأة، وانتشار الأمراض المرتبطة بالهرمونات الجنسية، كمرض جفاف العين، وهو مرض عضوي يُصيب سطح العين وقد يُتلفها، ففي دراسة حديثة

[1] -Meguel lopez and Mnuel sempere : Estrogens and the control of energy homeostasis, a brain perspective, Trends in Endocrinologie and metabolism, vol 26, iss8, 2015.

للباحثة **Rajendra Prakash** 2021 انطلقت من أطروحة أساسية مفادها أن الهرمونات خلال سنوات الإنجاب وانقطاع الطمث تُؤثر بشكل كبير على شدة جفاف العين، بحيث يُؤدي انخفاض هرموني الهيدروجين والاستروجين خلال فترة انقطاع الطمث إلى تفاقم أعراض جفاف العين وعدم استقرار سطح العين.[1] على اعتبار أن للهرمونات تأثير على الغدد الدمعية مما يُؤثر على المكون المائي للفيلم الدمعي المسؤول عن إنتاجية الدموع، كيف يحدث ذلك؟ تلعب الهرمونات الجنسية خاصة الإستروجين والأندروجين دورا حيويا في إنتاج الغدد الدمعية الطبقة المائية، الطبقة الذهنية وطبقة المُخاط التي تقوم بإنتاج الدموع من خلال آليات مختلفة من أهمها انخفاض مستويات هرمون الإستروجين والأندروجين مما يُؤثر على إنتاج واستقرار الدموع في العين.

إن للغدد الصماء دور محوري في حدوث مرض الروماتيزم والتشنجات المفصلية التي تُصيب النساء، ففي دراسة **شوديكلوفا 2022** انطلقت من افتراض مُؤداه أن إعادة هيكلة الغدد الصماء التي تحدث أثناء فترة البلوغ وانقطاع الطمث والحمل والولادة، تُهيئ لأرضية صالحة لحدوث أمراض الأنسجة عند المرأة، إضافة إلى التحول الذي تُحدثه الغدد الصماء باعتبارها جزءا لا يتجزأ من ظهور أمراض الروماتيزم، بالإضافة لذلك فإن أكبر قابلية للإصابة بالتهاب المفاصل الروماتويدي لدى النساء يظهر في سن الإنجاب، والتي تكون فيها الهرمونات الجنسية مسؤولة عن ذلك.[2]

وفي دراسة للأمريكية **ماريانا غارسيا** 2016، أثبتت أن متوسط خطر الإصابة بالأمراض القلبية الوعائية في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 40% في متوسط عمر 50سنة لدى النساء، وقد ترتفع هذه النسبة إلى 60% مع ارتفاع عوامل الخطورة بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم، السكري، الخمول، التدخين والسمنة. وتتزايد هذه الأمراض بشدة عند النساء الشابات مع ارتفاع عوامل الخطر الخاصة بالأنثى التي يُمكن تحديدها أثناء المرحلة الانجابية كاضطرابات الحمل المرتبطة بارتفاع ضغط الدم، ومرض السكري المُرتبط بالحمل، وانقطاع الطمث والولادة المُبكرة PTD. [3]

ويعتبر مرض السكري من أكثر عوامل الخطر المُسببة لأمراض الأوعية الدموية، فقد أثبتت دراسة حديثة **ريانيكي Rianneke de Ritter** سنة 2020، بأن الخطر النسبي لأمراض الأوعية

[1] -Rajundra prakash maurya and others: sex hormones and dry eye disease: current update, journal of Ocular oncology and oculoplasty, vol7, iss2, 2021, p140.
[2] -Shodikluva Gulandom Zikriyana : Pathology of the thyroid gland in women rheumatoid Arthritis, Texas journal of medicale science, vol15, 2022, p74.
[3] -Mariana Garcia and others : Cardiovascular disease in women, clinical perspectives, Circulation research, vol 118, n8, 2016, p1274.

الدموية المُرتبطة بمرض السُكري أعلى بكثير عند النساء مقارنة بالرجال ويعود السبب للاختلافات البيولوجية الجنسية في كتلة الجسم و الأنماط التفاضلية لتخزين الدهون في الأنسجة الدهنية، بحيث تكون مُؤشر كتلة جسم المرأة أعلى بحوالي 2 كلغ من مُؤشر كتلة جسم الرجل إضافة إلى أن الدهون تكون أكثر تركيزا في منطقة الأرداف والفخدين لدى النساء.[1] مما يُؤثر على توزيع الأنسولين في الجسم، في حين تتجمع الدهون في منطقة البطن عند الرجال. مرض السرطان والغدة الدرقية وترتبط الأمراض الجسدية عند المرأة بالجانب النفسي الذي يُؤثر على البيولوجيا العصبية بشكل كبير.

5-المُكون العصبي:

إن التغيرات الهرمونية الأُنثوية حسب الباحثة النمساوية **بيليندا بلاتزر Belinda Platze** لا تُؤثر على جسد المرأة فقط وإنما يمتد التأثير إلى دماغها أيضا خلال مراحل حياتها وهذا ما يهتم به علم البيولوجيا العصبية.[2] حيث أثبتت الدراسات مُؤخرا بأن التغيرات التي تحدث في وظائف المخ، تُحدثه ذروة هرمون الإستراديول **Estradiol**، ماقبل مرحلة التبويض التي تُؤثر بشكل خاص على الوظائف المعرفية المعتمدة على الدوبامين **Dopamine** وهو أحد أهم النواقل العصبية التي تقوم بنقل الإشارات بين الخلايا العصبية في الدماغ والجهاز العصبي المركزي، يلعب دورا هاما في الحالات المزاجية، التحفيز، التعلم، المكافأة والذاكرة، من هنا تُرسم ملامح علائقية الهرمونات الجنسية الأنثوية والناقلات العصبية من أجل معرفة الوظائف المعرفية والعاطفية التي تُساهم فيها هذه الناقلات العصبية، وتأثيرات الهرمونات الجنسية على الاستجابات السلوكية للمرأة، وقد أظهرت الدراسات التشريحية اختلاف بنية دماغ المرأة عن الرجل.[3] وهذا ما يُوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 01: اختلاف بنية دماغ الأنثى عن الذكر.

بنية الدماغ	دماغ الأُنثى	دماغ الذكر
وزن الدماغ	1250غ	1400غ
الجهاز الحوفي	نجد أن هذا الجهاز أكبر عند المرأة من الرجل، وهو المسؤول	يُؤدي هذا الاختلاف عند الذكور إلى عدم التحدث عن مشاعرهم

[1] -Rianneke de ritter and others: sex differences in the risk of vascular disease associated with diabetes, biology of sex Differences, vol11, n1, 2020.

[2] -Belinda Pletzer :From sex diffirences in neuroscience to a neuroscience of sex diffirences : new directions and perspectives, sec neuroendocrine science, vol9, 2015.

[3] -صالح علي عبد الرحيم: علم النفس الوراثي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص144.

	عن العواطف والغرائز، لذلك نجد أن المرأة أكثر عاطفية من الرجل.	مقارنة بالإناث.
اللوز الدماغية	تحتوي كثافة عصبية عند الإناث، مع اتصالات عصبية قوية مع اللوزة الدماغية المقابلة مما يفسر الانفعالات عند المرأة.	
الألياف العصبية	تربط بين الفص الايسر والأيمن 4 أضعاف العدد الذي فصي الدماغ عند الرجل، هذا الاختلاف إلى قدرة الانثى على التفكير في أكثر من موضوع في الوقت نفسه.	الفص الايسر مسؤول عن التحليل يعمل بدون أن يتصل بالفص الأيمن، وما يرسله له من انطباعات ومشاعر، لذا لا يستطيع الرجل التفكير في أكثر من موضوع واحد.
الميزة الأساسية للدماغ	الهيبوكامبوس عند المرأة كبير.	الهيبوثلاموس عند الرجل كبير.

المصدر: صالح علي عبد الرحيم: علم النفس الوراثي

وفي دراسة حديثة أجريت سنة 2024م للأمريكية **غلوريا مات Gloria matte** أثبتت من خلالها أن احتمالية إصابة النساء بالاكتئاب والقلق طوال فترة حياتهن تتضاعف مقارنة بالرجال، فقد بحثت الدراسة في أن الاختلافات البيولوجية بين الجنسين على مستوى بنية الدماغ تُساهم في هذه الاضطرابات النفسية، انطلاقا من الاختلافات الموجودة في الهياكل المسؤولة عن التنظيم العاطفي واضطرابات المزاج وهو الجهاز الحوفي المُتضمن اللوزة الدماغية **Amygdala** والحصين **Hippocampus**.[1] وهذا ما ارتكزت عليه قبل ذلك دراسة الباحثة الألمانية **كلوديا بارث Claudia Barth** وزملائها سنة 2015، انطلاقا من فرضية علمية مُؤداها أن العديد من مناطق الدماغ تُعبر عن كثافات عالية لمستقبلات هرمون الاستروجين والبروجيسترون مثل اللوزة

[1] Gloria matte bon : Modeling brain sex in the limbic system as phenotype for female prevalent mental disorders, biology of sex diffirences, 42, 2022.

الدماغية، منطقة ما تحت المهاد والحصين، وتتأثر بنية الحصين بالبيئة الهرمونية المتغيرة وفترات التحول الهرموني لدى المرأة، وبالتالي يُؤَثر على الأنماط الكيميائية العصبية.[21]

ففي دراسة مستفيضة أُجريت سنة 2018 حول أثر الهرمونات الأنثوية على المناطق المركزية للدماغ، انطلق الباحث الشيلي **خوان بابلو دل ريو Juan Pablo del rio** وزملائه من أطروحة أساسية مفادها أن هرمون الستيرويد Steroid المسؤول الرئيسي عن الهرمونات الأنثوية الاستروجين Estrogen والبروجيسترون Progestron يُؤثر بشكل كبير على الخلايا العصبية لدماغ الأنثى والصحة النفسية والمزاجية لها. إذ تُؤثر التقلبات الهرمونية على جسم المرأة وطوال حياتها خاصة هرموني البروجيسترون والإستراديول Estradiol هو الهرمون الأساسي للأستروجين يتم انتاجه في المبيض وتقوم وظيفته الأساسية على تنظيم الدورة الشهرية، ففي الجهاز العصبي تنشط الهرمونات الجنسية عبر مستقبلات الستروبد Steroidإذ يتم إنتاج الهرمونات الستروبدية في الغدة التناسلية والغدة الكظرية والمخ.[3] التي تُظهر تأثيرا على الناقلات العصبية المختلفة مثل السيروتونين والدوبامين.

فمن خلال وظائفها التنظيمية والتنشيطية على مستوى الجهاز العصبي المركزي، تقوم الستريودات العصبية بتنظيم مناطق الدماغ المختلفة، التي تُساهم في تعديل المزاج والسلوك والإدراك، وعلى إثره فإن التقلبات الهرمونية الجنسية الداخلية خلال حياة المرأة كفترة الطمث والحمل والوضع وانقطاع الطمث ترتبط بارتفاع التقلبات المزاجية عند المرأة. وقد أثبتت ذات الدراسة أن ارتفاع نسبة البروجيسترون والاستراديول خلال فترة الدورة الشهرية تُؤثر على الذاكرة المكانية وانخفاض القدرة البصرية المكانية والإدراك واتخاذ القرارات.

يرتكز هرمون الإستروجين بكميات هائلة في القشرة الجبهية الأمامية للدماغ PFC PreFrontal Cortex. وهي جزء من الفص الجبهي الأمامي للدماغ، وظيفتها الأساسية هي الأوامر التنفيذية والمعرفية العُليا. بحيث يقوم هرمون الإستروجين بالتأثير على الدوبامين Dopamine وهو أحد أهم النواقل العصبية التي تقوم بنقل الإشارات بين الخلايا العصبية في

[1]

[2]-Claudia barth and others : Sex hormons affect neurotransmitters and shape the adult female brain during hormonal transition periods, sec Neuroendocrine science ,vol9, 2015.

[3] -Juan pablo del rio and others : Streoid hormones and their action in womans brains,the importance of hormonal balance, front public health, vol6, 2018.

الدماغ والجهاز العصبي المركزي، يلعب دورا هاما في الحالات المزاجية، التحفيز، التعلم، المكافأة والذاكرة. وعندما يرتفع هرمون البروجيسترون خلال الدورة الشهرية أو الطمث فقد يُؤثر على تنظيم الدوبامين وسلوك المرأة ككل. فبمجرد سريان التوازن الوظيفي العادي لهرمون الستروبد العصبي أثر بشكل إيجابي على باقي الأعضاء، أما إذا اختل التوازن فقد يُؤثر على مستوى الهرمونات الجنسية فإن ذلك يُؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدوبامين ما ينتج عنه تدهور في المزاج، التهيج، والاكتئاب إضافة للإحباط، هذه المُثيرات السلبية تُؤثر على النفس والجسد فالمرأة ككيان شامل.

مما سبق يُمكننا استخلاص أثر الهرمونات الأنثوية على وظيفة الدماغ وآداه المعرفي وبجانب الهرمونات الطبيعية فإن للهرمونات الاصطناعية الموجودة في حبوب منع الحمل آثار على بنية الدماغ ووظيفته وتأثيرها على القوى الادراكية والعاطفية للمرأة، فقد أثبت الدراسات الحديثة أنه توجد حوالي 100مليون امرأة حول العالم تستخدم حبوب منع الحمل لتنظيم الحمل وتثبيط التبويض.[1] وتجمع حبوب منع الحمل بين البروجيستين نسبة إلى البروجيسترون الاصطناعي مع أحد أنواع الأستروجين كالاثينيل والاستراديول، وتشتق هذه البروجيستينات الصناعية من هرمون التستوستيرون وهو هرمون الذكورة، إذ تتميز هذه الهرمونات الصناعية بتأثيرها البروجيستيني القوي، إضافة إلى التأثيرات المُضادة للأستروجين ومضادة للغدة التناسلية مع تقليل النشاط الأندروجين. ففي الوقت التي تكون فيه الهرمونات الطبيعية لها بنية تنظيمية على بنية الدماغ، تأتي هذه الهرمونات الصناعية بخلخلة الوظيفة النظامية لها. وبوجود حبوب منع الحمل في الأسواق منذ 50عاما فإن هناك ثلاث تركيبات رئيسية لموانع الحمل الهرمونية، تركيبات الجرعة الثابتة المركبة، تركيبات الجرعة المتعددة المركبة وتركيبات البروجيستين فقط، ويُمكن تناول هذه التركيبات عن طريق الفم أو عن طريق الحقن العضلي أو الزرع الجلدي أو من خلال أجهزة توضع في الرحم لها نفس التأثير. وفي دراسة دنماركية حديثة أُجريت على 1.061.997 امرأة تم العثور على علاقة وثيقة بين استخدام مانعات الحمل الهرمونية والاكتئاب بحيث كان المكون الرئيسي للإكتئاب هو المكون الهرموني الاصطناعي **ليفونورجستريل**، وقد أظهرت دراسة أُخرى لنفس الفريق بأن مستخدمي حبوب منع الحمل المأكولة تُؤدي للإنتحار.

[1] -Belinda Pletrez and Hubert Kerschbaum :50 years of hormonal contraception -time to find out, what it does to our brain, Sec neuroendocrine Science, vol8, 2014.

إن القلق الأنثوي الذي تُعانيه شهريا يُؤثر على حالتها النفسية مُسببا لها قلقا مُضاعفا واجهادا احتراقا نفسي لامثيل له، إذ تُرسل هذه الضغوطات عبر النواقل العصبية كالدوبامين **Dopamine** إشارات خطر للوزة الدماغية باعتبارها جهاز انذار واستشعار، للجسم من أجل انتاج الاستجابة السلوكية، إذن فإن اللوزة الدماغية هي الرابط الأساسي بين الوجدان والتفكير والاستجابات السلوكية فعند حدوث مواقف مُستثيرة في الحياة كالهلع، الفزع، القلق والخوف، ففي تلك الحالة يتوقف الجزء الأمامي للدماغ عن العمل ويأتي دور اللوزة الدماغية المسؤول الأساسي عن الاستجابات السلوكية. فما معنى اللوزة الدماغية؟

اللوزة الدماغية أو **Amygdala** هي جزء من النظام الحوفي في الدماغ، تلعب دورا رئيسيا في مُعالجة وتنظيم العواطف، وهي الجزء المسؤول عن القلق الخوف السلوك الدفاعي، أو العدواني، إذ تُساهم في انتاج الاستجابات السلوكية والتكيف مع المواقف المُختلفة، يتم تنشيطها في حالات القلق والخوف والفزع، مما يؤدي إلى استجابات سلوكية للتكيف مع المواقف المُثيرة، وسُميت باللوزة لأن شكلها يُشبه حبة اللوز.[1]

وهي مجموعة من الأنواء تقع في الجزء الأمامي من القرن السُفلي للبطين الجانبي من الفص الصدغي للدماغ، لها اتصالاتها العصبية بالوظائف الحركية والحسية في الجسم، مما يجعل لها دورا في نوعية وأهمية المواد المُختزنة في الذاكرة، لاقترابها من **الحصين Hippocampus** والذي يُسمى في بعض الأدبيات بحصان البحر أو قرن آمون وهو الجزء المسؤول عن الذاكرة.[2]

في دراسة علمية حديثة سنة 2024، أجراها جملة من الأطباء وعلى رأسهم الإيطالي **لويزيتو Luisetto** أُثبت من خلالها علاقة السلوكيات العدوانية والجريمة بالاختلالات الوظيفية للوزة الدماغية، وقد أظهرت الدراسة العصبية التصويرية أن اللوزة الدماغية لديها مستوى مُعين من النشاط الجابائي Gabaergic وإفرازه للسيروتونين **Serotonin**بصفته ناقل عصبي

[1]-شهد سدر: ماهي اللوزة الدماغية؟، موقع صحة الجهاز العصبي، تم النشر يوم 13 جويلية 2023، www.neuroarabia.com تم الإطلاع يوم: 29 نوفمبر 2023.

[2]-أحمد عكاشة وطارق عكاشة: علم النفس الفيسيولوجي ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب س ن، ص63.

كيميائي يلعب دورا مُهما في تنظيم المزاج عند الإنسان، مما يُؤثر تأثيرا مُباشرا على الاستجابة السلوكية والعنيفة.[1]

ويرتبط صغر حجم اللوزة الدماغية وانخفاض القشرة الحسية الحركية وتجعدات النصف الأيمن للدماغ بنشأة الطفل في بيئة عنيفة.[2] وفي دراسة مُشابهة ارتبط انخفاض حجم اللوزة بالاعتلالات النفسية للمجرمين الخطيرين. ويتم الاهتمام بهذا المجال من قبل علم الأعصاب الإجرامي، وقد أثبتت دراسة **داونر Dawnerبجامعة** كولدج لندن البريطانية، أن اللوزة الدماغية هي المُسبب الرئيسي للاستجابات العدوانية، وقد أشارت نتائج الدراسة النفسية العصبية والتصوير العصبي، إلى أن منطقة اللوزة الدماغية تفرز السيروتونين **Serotonin 5.7** ثنائي هيدروكسي تربتامين DHT-5.7.[3] في حين أظهرت دراسة الجمعية النفسية الأمريكية **APA** عند دراستها للعقل الإجرامي أن اللوزة الدماغية هي المُسبب الرئيسي للأفعال العنيفة.

يتحكم الهيبوثالاموس في الجهاز العصبي اللاإرادي بجُزئيه السمبثاوي والباراسمبثاوي من خلال اتصالات الهيبوثالاموس باللوزة الدماغية، بحيث أن كل سلوك انفعالي ما هو إلا إثارة للأعصاب السمباثاوية والباراسمباثاوية والذي يتحكم فيها الهيبوثالاموس، والسلوك الانفعالي هو ما يظهره الفرد أثناء الانفعال من سرعة ضربات القلب، احمرار الوجه، التعرق. إلخ وهذا التعبير هو من وظائف الهيبوثالاموس من خلال نفوذه على الجهاز اللاإرادي. والهيبوثالاموس مسؤول عن الناقلات العصبية الادرينالين الدوبامين السيروتونين.

نجد أن الحواس الخارجية تصل عن طريق المسارات الصاعدة المختلفة إلى القشرة المخية، التي بينها وبين التكوين الشبكي تغذية راجعة مستمرة ومن التكوين الشبكي تمر السيالات العصبية إلى اللوزة وهي مُهيأة على عمليات الدفاع والهروب والعنف، وهذه المُثيرات تتجه إلى الهيبوثالاموس والذي يُعطي الأوامر للجهاز السامباثاوي أو الباراسمباثاوي.

ويرتبط المُكون العصبي بالجينات، فقد أثبتت أحدث الدراسات أنه قد تُساهم الجينات في ظهور السمات والصفات السيكوبيولوجية للكائن الحي، والتي تتشكل بفعل الوراثة إذ تعمل

[1] -M Luisetto and others :Amygdala pharmacology and crime behaviour, dysfunctions to be considred as disease !,international archives of biomedical and clinical research,, vol2, iss2, 2016.
[2] - S Thijssen and others :Brain morphology of childhood aggressive behaviour, cogn affect behav neurosci, vol 15, iss3,2015, p564.
[3] -M Luisetto, the same, p 3.

الجينات على إصدار الأوامر لصناعة البروتينات والهرمونات والانزيمات، فالصفات والسلوكيات تُحددها الجينات بوضوح مثل السلوك الإجرامي. وبتأثير هذه الانفعالات تندرج استجابة الفرد للمواقف انطلاقا من عوامل الاستعداد الوراثي وذكريات الطفولة، استعدادات البيئة.

6-الاستعداد الوراثي:

يُقصد بالوراثة انتقال خصائص وسمات الأصل إلى الفرع عن طريق التناسل، وليس المقصود هنا وراثة الجريمة وإنما المقصود وراثة خصائص شخصية مُعينة.[1] وقد توصل علماء الوراثة بزعامة النمساوي **جريجور مندل Mendel**، إلى تفسير قوانين انتقال الخصائص من السلف إلى الخلف عن طريق الوراثة وقد عُرفت بقوانين مندل، وهذه الخصائص تنتقل من الأصل إلى الفرع عن طريق الإخصاب لحظة تكوين الجنين.[2]

وبتوضيح أكثر فإن الإنسان يترعرع في رحم الأم بعد تلاقح الحيوان المنوي من الأب مع البويضة الموجودة في الأم، ينتج عن ذلك تكوين الخلية الأولى وهي البويضة المخصبة التي تضم المحتوى الوراثي الكامل لتكوين الإنسان، عندها تبدأ رحلة البويضة المُخصبة لتكوين الجنين من خلال الانقسام المُتوالي حتى تتم عملية التكوين التي تحوي حوالي 75 ترليون خلية. إذ تتألف خلية الإنسان من ثلاثة أجزاء مُتميزة، وهم غلاف الخلية الذي يحمي الخلية ويُحدد شكلها والجزء الثاني وهو الأكبر يُسمى السيتوبلازم الذي يحتوي على عضيات كثيرة تُعنى بوظائف الخلية، أما الجزء الثالث وهو النواة التي تعتبر مركز قيادة الخلية، والتي تتشكل بفعل العناصر الوراثية بل إنها تترتب بشكل خيوط رفيعة تُدعى الكروموسومات، وكل خلية في الجسم تمتلك 23 زوجا من الكروموسومات أي 46 كروموسوم حيث أن 23 كروموسوم قادم من الأب و23 كروموسوم قادم من الأم، تترتب الكروموسومات بهيئة ازواج لأن كل زوج يكون مُتماثل بالشكل والطول باستثناء الزوج الأخير الذي هو كروموسومات الجنس فهو إما يكون زوجا مُتماثلا من كروموسومات X، ويكون ذلك في الأنثى أو يكون زوجا غير مُتماثلا يتألف من كروموسومات X Y ويكون ذلك في الذكر.

---

[1]-عبيد حسنين: الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ب س ن، ص66.

[2]- الوريكات محمد: مبادئ علم الإجرام، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص182.

على إثر هذا الطرح يُؤكد العالم فرانكلين أن الشر مُتجذر بين لفائف كروموسومات الإنسان وينتقل من الآباء إلى الأبناء، فقد أثبتت الدراسات أن العامل الوراثي له دور كبير في ظهور السلوك الإجرامي. [1]في حين أثبتت أول محاكمة لجريمة قتل على الدور الهام الذي تلعبه العوامل الوراثية في تهيئة الفرد للممارسة الجريمة سنة 1968م، وقد أثبت الدفاع أن فقدان العاطفة يُفهم على أنه حالة تكوينية أو وراثية.

فيُمكن تصنيف المُكونات الوراثية التي تُساهم في إتيان الجريمة، إلى صنفين من المُكونات أولها المكونات الكروموسومية التي تعتمد على ارتفاع أو انخفاض كروموسوم أو جزء منه والمُكونات الجينية التي تشمل التغيرات الجزيئية التي تحدث في جين مُعين مما تُؤدي إلى توقف أو قلة انتاجه أو فقدانه أو إلى زيادة إنتاجه. وفي دراسة أُجريت لكشف علاقة الجينات بالإجرام، تم فيها مُتابعة 442 فرد لمدة 26 عام من وقت الولادة حتى سن الرشد، خلُصت إلى نتيجة مفادها أن الأفراد الذين لديهم انخفاض في إفراز إنزيمات تنظيم المزاج والانفعال تحت تأثير الجين المُسمى **MAOA** قد يُصبحوا أكثر عرضة لأن يكونوا مُجرمين.[2] فإنزيم الانفعال وتنظيم المزاج عند المرأة يُسبب بعض المُشكلات التي تُؤدي إلى تعطيل الارسالات العصبية أو الناقلات العصبية، للدماغ ما ينجر عنه جملة من المُشكلات على مستوى اتخاذ القرار ومُخرجات السلوك.

وينتج عن اختلال بعض الجينات استجابات سلوكية غير اجتماعية كالقتل، مثل:

- ✓ جين **Androgen Receptor : AR** وهو الجين الذي يرمز لمستقبلات الأندروجين وهو بروتين يعمل كعامل نسخي يتم تفعيله بواسطة الأندروجينات (الهرمونات الأنثوية مثل الاستروجين) تلعب مستقبلات الأندروجين دورا حاسما في تطوير الخصائص الجنسية الأنثوية خلال فترة البلوغ والصحة الإنجابية.
- ✓ جين **Cytochrome p450 :CYPS** وهو مجموعة من الجينات التي تُشفر إنزيمات السيتوكروم p450، تلعب هذه الإنزيمات دورا حاسما في استقلاب مجموعة متنوعة من المركبات الكيميائية في الجسم بما في ذلك الهرمونات والدهون.

[1]-الفتلاوي صلاح: الدور القانوني في دراسة علاقة الجينات بالعنف والسلوك وعواقبهما، Iraqi journal of cancer and medical genetics، المجلد10، العدد1، 2017، ص158.

[2]-صالح علي: علم النفس الوراثي، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص198.

- ✓ جين **HTR2B:** وهو الجين المسؤول عن مستقبلات السيروتونين، والذي يُؤثر على تنظيم العديد من العمليات العصبية بما في ذلك المزاج والنوم، وتنظيم السلوك العاطفي والاستجابة للتوتر.
- ✓ جين :**MAOA** هو الجين المسؤول عن ترميز إنزيم أوكسيداز أحادي الأمين من النوع **A**، هذا النوع من الإنزيم يلعب دورا مُهما في تحطيم الناقلات العصبية مثل السيروتونين، النورإبينفيرين، والدوبامين في الدماغ، مما يُؤدي إلى اختلال التوازن العصبي الذي يُمكن أن يُؤدي إلى اضطرابات في المزاج والسلوك. بل وإن انخفاض نشاط إنزيم **MAOA** يزيد من احتمالية السلوك العدواني خاصة عند الأفراد الذين تعرضوا لصدمات نفسية في الطفولة.

لا يُعد تأثير الجينات عاملا أساسيا في إتيان الجريمة وإنما أثبتت أحدث الدراسات أن نسبة 85 %من الإناث ممن تعرضن لسوء المعاملة الوالدية في الطفولة وهم يحملون اختلالا وظيفيا للجينات قد يكونون أكثر عرضة لارتكاب الجريمة في المستقبل، إذا ما صادفتها ظروف مُلائمة وتفاعلت معها تكون المرأة في تلك الحالة ذات استعداد إجرامي أو مُهيأة لارتكاب الجريمة.

ثالثا- التوجه النظري للفصل:

يعتمد الحديث عن تنظيرات البنية الذاتية بالأساس على المكونات الداخلية للمرأة التي تُساهم في تشكيل جريمة القتل، إذ تتفاعل هذه المُكونات البيولوجية، الوجدانية، الفيزيولوجية والعصبية تفاعل مُتبادلا مُعقدا انطلاقا من الجسم الذي يُمثل القوة المحركة وأن أي خلل وظيفي على مستوى المكونات الفرعية يُمثل خللا على النظام الذاتي الأنثوي الشامل، ما يُمثل استجابة سلوكية عنيفة تتمثل في القتل تنطلق من اتخاذ قرار خاطئ وتنتهي بتنفيذه. فبعد تفكيك المكونات الجزئية للبنية الذاتية وإعادة تركيبها إعمالا بالمبدأ البنيوي تبين أن القانون العام للبنية الذاتية للمرأة يتمثل في عنصر **المُحفزات الداخلية** كنسق مُساهم في سيرورة نظام القتل بحيث يُمثل هذا العُنصر الفرعي المرحلة الثانية من السيرورة البنيوية لجريمة القتل عند المرأة. على إثر هذا الأساس، حاولت النظرية البيولوجية تفسير السلوك الاجرامي على أساس التكوين الداخلي للمجرم سواء تعلق التكوين البيولوجي لأعضاء جسمه، أم بأداء أعضائه الداخلية لوظائفها، ويُعتبر الطبيب الإيطالي **سيزار لومبروزو Lombroso** (1835-1909م) رائد النظرية البيولوجية التي ركزت على البنية العضوية للفرد المُجرم كعوامل مُساهمة في ارتكاب السلوك الاجرامي.

تركز المقاربة اللومبروزوية على الحتمية البيولوجية كأحد مسببات الجريمة على اعتبار أن المجرم يتسم بالارتداد الوراثي أي أنه ينتمي لفصيلة الانسان الأول الهمجي، والذي افترض تصميم نموذج مجرم يتسم بالشذوذ العضوي القائمة على فكرة الارتداد الوراثي أو الردة، ففي تشريحه لثلة من المجرمين وجد أن جماجمهم تحوي غورا يُشبه تلك التي في القردة، تم تبني هذا المبدأ بالأساس من علم فراسة الدماغ أو الفرينولوجيا التي تربط علاقة السلوك الاجرامي بشكل الجمجمة أو بنية الدماغ، رغم ذلك استمرت أبحاث المقاربة اللومبروزوية في ربط السلوك الاجرامي بكل ماله علاقة بالبنية الجسمية مُفترضا بذلك علاقة الصرع بالسلوك الاجرامي، بحيث صنف هذا النوع بالمجرم المجنون مُضيفا إليه المجرم بالولادة، المجرم بالعادة، المجرم بالعاطفة والمجرم بالصُدفة. وقد صمم **لومبروزو** نموذج للرجل المجرم إضافة إلى نموذج المرأة المُجرمة، من خلال تواجد سمات جسمية معينة كالمظهر الذكوري، بروز الفكين، الشفاه الدقيقة، أسنان غير سوية، حوَل العينين، إضافة لذلك فإن المرأة المُجرمة تتميز بغزارة الشعر مُقارنة بالمرأة العادية، وهذا ما يُقربها للمظهر الذكوري.[1]

توالت الدراسات حول التكوين العضوي الاجرامي، خاصة الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية التي قام بها **آرنست هوتون Hootoon** التي عالجت مسألة السمات المورفولوجية وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، في حين افترض **ويليام شيلدون Sheldon** نمذجة التركيب الجسمي للمجرم وعلاقته بالبناء المزاجي والعقلي. ارتكزت هذه الدراسات في مجملها على الحتمية البيولوجية والاهتمام بالسمات العضوية والتشريحية مثل طول القامة واليدين والرأس. وبتعرض المقاربة البيولوجية للعديد من الانتقادات جاءت الفيزيولوجيا الجنائية لتسد ثغرة النقص وتهتم بوظيفة الأعضاء والأجهزة الحيوية للإنسان وعلاقته بالجريمة، بحيث افترض العالم **ماكس شلاب Schlapp**وإدوارد **سميث Smith** أن المجرم يُعاني من اضطرابات في الغدد الصماء مُؤكدا بذلك علاقة الهرمونات بالجريمة، في حين أرجع بعض العلماء أسباب الجريمة إلى اختلال الغدة الدرقية أو النخامية. أما العالم الإيطالي **نيكولاي بندا Panda** فقد أرجع أسباب الجريمة إلى التهيج العدواني والحيواني الذي يُحدثه اختلال افرازات الغدد.[2] يعتمد هذا الطرح على الخلل الوظيفي للمكونات الحيوية للإنسان وعلاقتها بالجريمة، فقد تُحدث بعض الأمراض الجسمية أو العقلية وحتى النفسية خللا يُؤثر على اتخاذ القرارات وبواعث السلوك. أما الدراسات الحديثة المرتبطة بالباثولوجيا الجنائية فقد تناولت موضوع العاهات والتشوهات الخلقية والأمراض وعلاقتها بالسلوك

[1]–بوخريسة بوبكر: أنثروبولوجيا الجريمة من أُسطورة قابيل إلى المجرم بالولادة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص122.

[2]–الدوري عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص146.

الاجرامي، فقد اهتم **فيكتور نيلسون Nelson** بدراسة التشوهات الجسمية وقبح الوجه وعلاقته بالجريمة، وقد افترض جراء ذلك أن قبح الوجه وتشوه الخلقة قد يُؤدي إلى تكوين مُركب النقص أو عقدة النقص لدى صاحبها، ما يُؤدي به إلى سد فجوة النقص والتماس وسائل التعويض بالسلوك الانحرافي والجريمة.[1]

تم الأخذ بالمقاربات البيولوجية بجدية أكثر منذ بداية القرن العشرين، بحيث انتقل الاهتمام من تفسير السمات الجسمانية والبناء التكويني للمجرم إلى الاهتمام بالكيمياء الحيوية المُتمثل في النظام الهرموني، التركيب الوراثي، وظائف البيولوجيا العصبية، مستوى الاثارة الفيسيولوجية والجينات. وقد وجدت هذه الأبحاث علاقة ارتباطية بين العوامل المتعلقة بالجينات، الهرمونات والبيولوجيا العصبية والسلوك الاجرامي، إذ تعمل ضمن نظام ديناميكي اجتماعي مُعقد.[2]

وفي إطار تأثير العوامل البيولوجية على السلوك الاجرامي، افترض عالم الجريمة الأمريكي **سي راي جيفري Jeffrey** أن إنتاج السلوك الاجرامي يقوم على أساسا ثلاثة أنظمة أساسية وهي الجينات الوراثية وبنية الدماغ ووظيفته.[3] إن الافتراض العام للمقاربة البيولوجية يعتمد بالأساس على البنية العضوية للمجرم، بحيث تُركز على العوامل الوراثية والبيولوجية التي قد تؤثر في ميل الشخص للانخراط في السلوك الإجرامي، إذ يُظهر الأفراد الذين يمتلكون سمات بيولوجية معينة بأن يكونون أكثر عرضة لارتكاب الجرائم، ويرجع ذلك إلى أن بعض الصفات الجسدية أو البيولوجية، مثل اضطرابات الجهاز العصبي المركزي، أو انخفاض نشاط بعض الهرمونات، أو وجود طفرات جينية معينة، قد ترتبط بميول إجرامية أو عدم القدرة على ضبط النفس. مع تطور العلم، تفرعت هذه النظرية لتشمل دراسات في علم الوراثة، وعلم الأعصاب، والنظريات المتعلقة بوظائف الدماغ. إذ أكدت الأبحاث الحديثة على أن بعض العوامل البيولوجية مثل الاختلالات في بعض النواقل العصبية كالدوبامين والسيروتونين أو التأثيرات الجينية يمكن أن تزيد من احتمالية السلوك الانحرافي.

---

[1]– المرجع نفسه، ص149.

3–رونالد آكرز وكريستين سيللرز: نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات، ترجمة ذياب البداينة ورافع الخريشة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013، ص84.

[3]-فرانك ويليامز ومارلين ماكشاين: نظرية علم الجريمة، ترجمة ذياب البداينة وآخرون، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص74.

خلاصة:

قام هذا الفصل بعرض مكونات البنية الذاتية لنظام القتل عند المرأة، انطلاقا من تفكيك العناصر الجُزئية للبناء الذاتي الأنثوي وتشخيص العلة أو الخلل لأي عُضو كان، إعمالا بالمبدأ القائم على أن أي خلل يُصيب أي نسق جُزئي فبالضرورة سيُؤثر على النظام الكُلي، وتم إدراج النسق الجسمي للمرأة كأساس للبناء الذاتي المُكون من النسق البيولوجي، الوجداني، الفيزيولوجي، الصحي والعصبي بالإضافة إلى العامل الجيني والوراثي إذ مثلت هذه العناصر مكونات داخلية مُتأصلة في الذات الأنثوية تفاعلت بفعل الرابط البنيوي في إطار الشمولية، لتكشف عن مكامن العلة والخلل الوظيفي لأحد العناصر الذي قد يُؤدي إلى اختلال الحالة المزاجية أو العقلية للمرأة وبالتالي خطأ تصويب إدارة القرارات. ولقد وجد فحوى هذا الفصل بأن هذه المكونات البنائية الذاتية ليست بمُؤثرات مُباشرة تُؤدي بالضرورة للاستجابة الاجرامية،

وإنما قامت هذه المكونات في تفاعلها مع بعضها بإنتاج قانون **المُحفزات الداخلية** المُساهمة في تشكيل سيرورة القتل عند المرأة، إلى جانب القوة الدافعة والمُثيرات الخارجية المُساهمة في تشكيل نظام القتل وهو ما سيصُب في فحوى اهتمامات الفصل القادم.

الفصل الرابع

البنية الرمزية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

"إن الجريمة نابعة من رغبة المجرم لتلبية حاجاته الخاصة وتحقيقا لهدف مُعين" جيتفردسون وهيرشي.

تمهيد الفصل.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

ثانيا: المُكونات البنائية للبنية الرمزية.

ثالثا: التوجه النظري للفصل.

خلاصة الفصل.

نمذجة الفصل.

تمهيد.

ينطلق هذا الفصل من افتراض أساسي مُؤداه أن الذات الأنثوية تندمج ضمن نظام رمزي شامل انطلاقا من اكتساب ملكة اللغة، فلكل ظاهرة لغة دالة أو قانون الدلالة المُتصل بشيء جوهري رمزي، فلكل بنية لغة كما أن للجريمة لغة، فإذا كانت الجريمة استجابة سلوكية تُعبر عن لحظة اتخاذ القرار في المواقف الخطرة واختيار الجريمة كحل بديل لإدارة الأزمات الشخصية، من هذه النقطة ستنبثق الغاية الجوهرية للفصل، من أجل فهم طبيعة القتل عند المرأة باعتباره نموذج عن الاختيار اللاعقلاني القائم

على اللذة دون احتساب للألم والتكلفة، هذه العملية تخص المرأة المرتكبة لجريمة القتل كمُحلل مُعالج للمشكلات وكيفية إدارتها، بحيث تتم عملية معالجة المشكلات هذه، عبر سيرورة عملياتية في صنع القرار انطلاقا من الموقف الضاغط الذي يتفاعل مع الدوافع الداخلية للمرأة مما يُحفزها على التفكير في الجريمة والرغبة في إزاحة الضغط، ويتعزز التفكير في القتل في عنصري التفكير الاجرامي الاستباقي والردائي وكلاهما يعتمد بالأساس على شخصية صانعة القرار المُتسمة بالاندفاع والتهور وهي السمات التي تم تشكيلها أساسا منذ التنشئة الاجتماعية الخاطئة للمرأة، بحيث تعمل تلك البرمجة العقلية السلبية على تبني نموذج الجريمة والعنف كاستجابة للمواجهة. وبتحفيز من الباعث الخارجي الذي تخلقُه الضحية المُساهمة يتم اتخاذ قرار القتل وتنفيذه كمرحلة نهائية، إضافة إلى رد الفعل بعد الجريمة.

هذه الحدود البنيوية الواصلة تشمل المكونات البنائية لنظام القتل، ناتجة عن عملية صُنع القرار وانهاء عملية التخطيط والتفكير الشخصي للبقاء على بديل واحد والذي يُمثله القرار بازهاق الروح وانهاء حياة الآخر، التي تصدر عن شخصية اجرامية تتسم بالاندفاعية والتهور حسب مقاربة الضبط الذاتي، بحيث تجعل مُتخذة القرار الاجرامي من القتل استجابة سلوكية من أجل التكيف مع الضغط وهو الأمر الذي نادت به نظرية الضغوط، ولئن يعتمد القتل على الرُكن المادي القائم على العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة والركن المعنوي الذي يتمثل في القصد الجنائي والنية، فإن القتل يُعتبر فعلا لاعقلانيا يرتبط بالنبرة العاطفية والتقليدية وهو الأمر الذي أسست له نظرية الفعل الاجتماعي. هذه التفاصيل وغيرها سيتم مُعالجتها في هذا الفصل.

أولا: المفاهيم القاعدية للفصل.

1- القرار الاجرامي: يُعبر اتخاذ القرار عن اختيار بديل مُعين لبلوغ الهدف، وتتمثل مرحلة اتخاذ القرار المرحلة الأخيرة من عملية صنع القرار التي تُعبر عن سيرورة تفاعلية تبدأ بتحديد المُشكلة، فمعالجتها إضافة للتخطيط انتهاء باتخاذ القرار فالتنفيذ، وتشمل هذه العملية القرار الاجرامي وهو نوع من القرارات تحت المخاطرة.

إن القرار تحت المُخاطرة، هو ذلك القرار الذي تتضمن نتائجه قدرا من النتائج الوخيمة، نتيجة لضعف الضبط والكبح الذاتي، وترتبط المخاطرة بعدم اليقين والتي تعني محدودية البدائل المتاحة لمعالجة المشكلات، إذ يترتب على تنفيذ القرار الاجرامي عدة أضرارا وعواقب وخيمة اجتماعية، قانونية ونفسية، ومُتخذ القرار في هذه الحالة يكون على درجة عالية من الاندفاعية والتهور، لذا يكون صاحب القرار غير مُحتسب للتكلفة وإنما يسعى لتحقيق المنفعة.

2-الضحية: يتأتى مفهوم الضحية من الحضارات القديمة، فقد ارتبطت فكرة تقديم القرابين وانهاء حياة الآخر كقربان هدية للآلهة، وخلال عدة قرون اكتسبت الضحية معنى الخسارة والإيذاء. وقد اعتبر المهتمون بعلم الضحايا أن فترة المجتمعات البدائية مثلت العصر الذهبي لبراديغم ضحايا الجريمة، ومع تطور السياسات الجنائية المعاصرة تم اعتبار حقوق الضحية موضع الاهتمام.[1] وقد تباينت الرُؤى واختلفت الاتجاهات حول تبني علم ضحايا الجريمة، بحيث ارتبط في بادئ الأمر بالجمعية الدولية لعلم الضحايا التي تأسست رسميا في ميونيخ سنة 1979م التي لعبت دورا كبيرا في بلورة مفاهيم علم الضحايا.[2]

على هذا الأساس، تُعرف الضحية بأنها الشخص الذي يتعرض لأذى جسدي أو نفسي أو مادي نتيجة لفعل إجرامي ويقوم علم الضحايا بدراسة هذه الفئة لفهم تأثير الجريمة عليهم وتحليل علاقتهم مع المجرم والسياق الاجتماعي الذي حدثت فيه الجريمة، إضافة لتحديد أنماط ضحايا الجريمة وتصنيفهم، سواء بالنظر إلى نمط الجريمة المرتكبة أو بالنظر إلى الخصائص أو الدوافع، أو بالنظر إلى مدى مساهمة الضحايا في خلق الجريمة ولقد تم تصنيف الضحايا إلى: ضحية ليس لديها دور في ارتكاب الجريمة، ضحية يتمتع بخصائص مُهيئة للوقوع ضحية في الجريمة، ضحية يتمتع بسمات استفزازية لاستهدافه والضحية المساهم في الجريمة.

ثانيا: المكونات البنائية للبنية الرمزية.

[1]-مريم فلكاوي: التأصيل القانوني لمصطلح الضحية، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد2، العدد5، ص160.
[2]- محمد البشري: علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2005.

قد تتعرض الأنثى عبر مراحل حياتها لمُثيرات سلبية تدخل في إطار الضغوط العامة، إذ تجد الأُنثى نفسها في مواجهة هذا الموقف بارتكاب فعل عنيف كالقتل، فهذه الاستجابة السلوكية أو استجابة المواجهة تنتج عن عدم قدرة المرأة على التعامل مع المواقف بشكل إيجابي وقد يرجع للعديد من المُسببات الداخلية والخارجية لذات المرأة. يتعلق الأمر إذا، برد الفعل الاجرامي في إطار علائقية السبب والنتيجة التي تندرج ضمنها جريمة القتل العمد، فيُعد سلوك المرأة المرتكبة لجريمة القتل في هذه الحالة، سببا لتلك النتيجة الاجرامية وهي إزهاق الروح حتى لو ساهمت في إحداث تلك النتيجة ظروف مُحفزة أو مُهيئة لارتكاب فعل القتل.

تُعتبر العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة العنصر الثالث والأهم للركن المادي في جريمة القتل، فلا تُسأل المرأة المُرتكبة لجريمة القتل عن المسببات والعوامل والمثيرات المُسببة لتلك النتيجة، بقدر سُؤالها عن النتيجة التي أحدثها فعلها، فمهما تكاثفت المُسببات والعوامل يبقى للنسق الخفي الغائب عن السؤال دور ريادي وهام في ارتكاب المرأة لهذه الجريمة المُصنفة في إطار الجرائم ضد الإنسانية، والنسق الخفي في هذه المرحلة يُمثله الركن المعنوي باعتباره النية والقصد في إتيان الفعل المادي الصادر عن إرادة وعلم المرأة لعواقبه ونتائجه، فالركن المعنوي هو الجسر الواصل بين المكنون الداخلي للأنثى ومظهرها الخارجي. بُناء على هذا الأساس، فإنه من أجل فهم ديناميات فعل القتل عند المرأة لابد من طرح الأبعاد البنيوية القائمة على الركن المادي والمعنوي لحدوثها.

1-المُثير السلبي:

يعتبر رائد نظرية الضغوط العامة **روبرت آجنيو Agnew**، أن الجريمة ناتجة عن مشاعر سلبية كالعدوان، الإحباط، الخوف والغضب الناجمة عن الضغوط العامة مثل عدم القدرة على تحقيق الأهداف، وجود مُثير سلبي وإزاحة مُثير ذي قيمة إيجابية. فوجود المُثير السلبي يُؤدي بالمُجرم إلى التفكير في إزاحة هذا المُثير السلبي ودفعه، بحيث ينتج منه ردة فعل مُنحرفة، فالإستراتيجية السلوكية حسب **آجنيو** من بين

إستراتيجيات التكيف، إذ تُركز هذه الاستراتيجية على مصدر الضغط من خلال إبعاده أو التخلص منه، فيُمكن للمجرم أن يسعى للتخلص من المُثير السلبي وإزاحته. [1]

[1]- ذياب البداينة وخشمان محمد العتيبي: اختبار نظرية الضغوط العامة لآجنيو في ضحايا العنف والجُناة، دراسات في علم النفس الصحة، المجلد8، العدد2، 2023، ص10.

تنطلق نظرية **آجنيو** من افتراض أساسي مُؤداه أن السلوك الاجرامي ناجم عن مشاعر سلبية كالإحباط والعدوان الناتجة عن خبرة الضغوط باعتبارها جملة من الحوادث أو الظروف التي لا يرغبها الفرد، بحيث تزيد تلك الضغوط من احتمالية أن يقع الفرد في شبكة المشاعر السلبية التي تقود إلى خلق ضغط للانخراط إلى العنف والجريمة باعتبارها استراتيجية تكيفية مع المشاعر السلبية والضغوط، كالاستجابة السلوكية التي تُعبر عن محاولة خفض، إزالة أو الانتقام من مصدر الضغط، فيمكن أن يكون مصدر هذه الضغوط وجود مُثير سلبي قد سعت المرأة في إزالته، ويحدث القتل في هذه الحالة كفعل تصحيحي محاولة منها للخلاص أو محاولة تجنبه، ويتمثل المُثير السلبي في هذه الحالة **الضحية**. من هذا المُنطلق، فإن ضحية المرأة المُرتكبة لجريمة القتل يُمثل عُنصرا بُنيويا هاما في تشكلها، باعتباره عُنصرا حاسما للجسر الواصل بين الفكرة في القتل والتنفيذ والمُعبر عنه بالهدف، بحيث يُمثل الضحية في هذه الحالة إشارات سلبية تكون بمثابة المُهيج لحدوث القتل وتوفير الفرصة لتحقيق الهدف.

وضع علم ضحايا الجريمة تصنيفا خاصا للضحايا، ومنهم نوع **الضحية المُساهمة contributory victim**، افترضت الدراسات الأولى في علم ضحايا الجريمة أن الضحية يجعلها بمثابة المسؤول المُشارك، وفي هذا الصدد قدم عالم الجريمة الألماني **هانز فون هانتيج Hentig** (1887-1974م) فهما شاملا لعلم الضحايا مُؤكدا في مُؤلفه الشهير The criminal and his victim سنة 1948م من خلال شرح العلاقة الديناميكية والمعقدة للعلاقة السببية بين الضحية والمجرم باستخدام بيانات القتل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. مُؤكدا من خلال استنتاجاته الامبيريقية بأن الضحية عُنصر مُساهم في الجريمة، من خلال قيامه بتناول الكيفية الذي ينشأ منها الشرارة الأولى قبل تنفيذ الجريمة، مُكتشفا على إثر ذلك أن الضحية تقوم بفعل الاستفزاز وإثارة المجرم لتتلقى على إثر ذلك رد فعل عنيف مُرتبط بخصائص المجرم.[1] وقد افترض **هانتيج** أنه لفهم الجريمة لابد لنا من تسليط الضوء على الضحية، فمن خلال هذه المعرفة يُمكن فهم الجريمة فهما عميقا وشاملا إضافة إلى محاولة منع وقوعها في المقام الأول. في حين افترض **بنيامين مندلسون Mendelson** (1900-1998م) أن الضحية عضو فعال في العملية الاجرامية.[2] وقد قدم عدة تصنيفات منها نوع الضحية الجانية أي الضحية المُساهمة في الجريمة، مُؤكدا على أهمية الدور الذي تلعبه الضحية في تحفيز مرحلة العبور إلى الفعل

[1]-جمال معتوق ونور الهدى قدوح: مساهمة الضحايا في السلوكات الاجرامية والعنيفة الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد2، 2015، ص.

[2] -Bouayad agha nadia nihel: Le role de la victime dans le passage a l acte, Mémoire de magister en science criminelle et criminologie, université aboubakeur belkaid, telemcen, alger, 2004/2005, p30.

الاجرامي، من خلال ظروفها وسلوكياتها ومواقفها المُستفزة والتي تُؤثر بشكل كبير على المُجرم وتدفعه لارتكاب الجريمة. وقد وجد عالم الاجتماع الأمريكي **مارفن ولفجانج Walfgang** (1924-1998م) في دراسته حول ضحايا جرائم القتل أن المسؤولية مُشتركة بين القاتل والمقتول بحيث يضع الضحية نفسه في موقف خطورة للتعرض للقتل.[1] تحقيقا لهذا الافتراض، فقد تكون الضحية في جرائم القتل المُرتكبة من قبل المرأة، عُنصرا مُثيرا أو مُهيجا للمجرمة إذ تعتبر كعامل مُحفز ودافع للجريمة، انطلاقا من خصائص ترتبط بالعلاقة السببية بالمقام الأول كخصائص جنس الضحية، والصلة الرابطة بين الضحية والفاعلة. على إثره قدمت الأدبيات العلمية المهتمة بجرائم القتل عند المرأة، أن الضحية عادة ما يكون من جنس ذكر والتي تجمعه بالضحية علاقة. بحيث تميل المرأة القاتلة إلى اختيار ضحاياها من بين دائرة الأشخاص التي تكون قريبة منهم، وغالبا ما يشمل ذلك أحد أفراد الأسرة أو صديقا مقربا أو عشيقا أو حبيبا.[2] وجدير بالذكر، أن الشخص المُسيء داخل إطار الرابط البنيوي بين المرأة المرتكبة لجريمة القتل والضحية، يتموقع في سياق **الضحية المُساهمة**، فالصورة السلبية والمُستفزة للشخص المسيء هي الخاصية الأساسية التي قد تتوفر في الضحية المُساهمة حتى يثبتُ عنصر المشاركة والمساهمة في الهدف الاجرامي.

إن صلة الضحية بالمرأة المرتكبة لجريمة القتل عادة ما تتسم بالصراع الذي قد يجمع بين المجرمة والضحية تنشأ عن هذا الصراع علاقات سُمية، فإذا كان للعلاقة السامة جزء في تكوين الرابط البنيوي لجريمة القتل عند المرأة، فماذا تعني **العلاقات السامة؟**

2-العلاقة السامة:

تُعرف العلاقة السامة بأنها علاقة اجتماعية أو عاطفية غير صحية، بحيث تتسم بأنماط متكررة من السلوك السلبي مثل التلاعب، السيطرة، الإهانة، أو الإساءة العاطفية والجسدية. إذ يشعر أحد

[1]-عبد الموجود صابر: دور الضحية في الاعتداء الجنسي، بين المشكلة وآليات المواجهة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد51، العدد2، ماي 2014، ص21.

[2] -Morgan cassady: what makes a woman to be a serial killer ?, thesis submitted in partial fullfilment of requirements of the degree of master of science in criminal justice, the departement of sociology, anthropology, and criminal justice, college of arts and sciences, valdosta state university , 2017, p18.

الأطراف في هذه العلاقة أو كلاهما بالتوتر، الاستنزاف، وعدم الأمان بشكل مستمر، مما يؤثر سلبًا على الصحة النفسية والجسدية والتسبب في الضغوط العامة كالإحباط والغضب، وبصفة عامة، فإن أي علاقة تجعل الإنسان يشعر بالسوء يمكن أن تصبح سامة بمرور الوقت، وقد يتطور الأمر وتتعرض صحة الانسان للخطر بطريقة ما، ويمكن أن توجد العلاقات السامة في أي سياق تقريباً، في العلاقات العاطفية، المهنية العمل، أو حتى داخل جدران البيت الواحد بين أفراد الأسرة والأخوة والاخوات.

من وجهة النظر هذه، فإن صفة «**السُمية**» تنطبق على المواقف أو العلاقة والأشخاص الذي لديهم كمّ كبير من المشاعر والاتجاهات السلبية بصفة مستمرة، وتجد لديهم القدرة على التأثير في أي شخص وتكدير حياته، خاصة إذا كان الجانب السلبي والسيئ في العلاقة يفوق الجانب الإيجابي، وبالطبع فالعلاقات التي تنطوي على الإساءة الجسدية أو اللفظية تصنف بالتأكيد على أنها سامة.

وبحسب موقع **Very Well Mind** هناك علامات للعلاقة السامة مثل الأخذ دون عطاء، الاستنزاف المعنوي، الاجهاد النفسي، تصيد الأخطاء، عدم الاعتراف بالذنب، التحكم والسيطرة، التلاعب والاستغلال العاطفي والتهديد، والشكل التالي يُوضح ذلك.

الشكل رقم 03: يوضح علامات العلاقات السامة.

أثبتت دراسة حديثة أُجريت سنة 2021م للباحثة **آديل فورث Forth**وفريقها، ألقت الضوء حول أثر العلاقات السامة على السلامة النفسية لأفراد على عينة مُكونة من 457 مُفردة، أكدت من خلالها أن العلاقات السامة تُؤدي إلى الاستنزاف النفسي الذي يُؤثر في ذات الحين على شدة الضغوط وأعراض الاكتئاب، فالتجارب الاجتماعية والعاطفية السلبية المُسيئة تنطوي على عواقب عاطفية وبيولوجية وسلوكية وشخصية من شدة الاعتلال النفسي الذي تُحدثه العلاقة السامة.[1] وعلى هذا الأساس، فإن العلاقات السامة تترك آثارًا نفسية عميقة على المرأة، ما ينتج عنه ضغوط عامة، كالتوتر والإحباط أو بسبب التلاعب والضغط من الشخص المسيء، تتداخل هذه العلاقة مع الصحة النفسية للمرأة، مما يجعلها أكثر عرضة لاتخاذ قرارات خاطئة والوقوع في براثين الجريمة. ليس من السهل إذن، أن نقيم افتراضا يتعلق بسُمية العلاقة وجريمة القتل إلا باقترانها بالدافع أو الدافعية لتنفيذ القتل، والدافع مُرتبط بقوة دافعة للفرد لارتكاب فعل، قصد تحقيق هدف مُعين وغالبا ما ترتبط القوة بالحركة. وحيث ما توجد قوة

[1] -Adelle forth and others : Toxic Relationships: The Experiences and Effects of Psychopathy in Romantic Relationships, international journal of offender therapy and comparative criminology, vol66, iss15, 2021.

فهناك بالضرورة حركة تحمل في طياتها قوة، فلكل فعل قوة وحركة تتجه من الماضي نحو المستقبل، ولكل فعل وحركة يمتلكان في داخل ذاتهما تيارين مُختلفين أحدهما موجه نحو البناء والآخر نحو الهدم والتدمير.[1]

3-قوة الدافع:

يُعرف الدافع بأنه الطاقة النفسية المُحركة للإرادة، والنشاط السيكولوجي المُتعلق بالغاية، وهو العامل الداخلي الذي يدفع إلى ارتكاب الجريمة وتُحركه المُنبهات الداخلية أو الخارجية، ويدل على حاجة المرأة الدفينة لإشباعها. ويُعرف رجال القانون الدافع بأنه عامل كامن يصعب الوصول إليه وهو القوة الداخلية الخفية، ويرجع الدافع أساسا إلى الحالة الذهنية والطبيعية والنفسية للإنسان، فهو يقوم على الميل والعاطفة والتصور والتمثل، وهو اتحاد ظواهر نفسية وذهنية مُؤثرة، أي اتحاد التصور والشعور.[2] والتصور هو الجزء الذهني المُرتبط بالغاية، بينما الشعور هو الجزء النفسي وهو العنصر الحاسم في الاعداد للفعل، وتُشكل **الانفعالات** نوع أساسي من الدوافع، والتي بينها صلة وثيقة وأغلب الدوافع الأساسية تُصاحبها انفعالات قبلية، فالانفعال في هذه الحالة هو قوة مُحركة للدافع. يُثير هذا النقاش، بشأن القوة الدافعة للقتل، نقاشا آخر أكثر شمولا حول القوى الدافعة للرجل والمرأة نحو الفعل الاجرامي. وما تبقى هنا، هو الإشارة للتركيز على أن الرجل يتسم بالحركة المادية الظاهرية، بينما تتمتع المرأة بالقوة الداخلية والحركة اللامادية، بحيث تتموقع حركية المرأة حول المشاعر، الأحاسيس والعاطفة، وإذا ما تم العبث والاستهتار بهذه الحركية فإن المرأة عندئذ تكتسب الصلابة وتعتمد القسوة والتدمير في كل مخرجاتها.[3] يُمكننا بسهولة أن نفهم بأن القوة الدافعة للمرأة نحو فعل القتل ترتبط بالحركة الداخلية المُتمثلة في:

أ-الحب:

[1]- فلاديمير جيكارنتسيف: حركة الحب، الرجل والمرأة، ترجمة إبراهيم استنبولي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2018، ص278.

[2]- سرور عبد الوهاب : الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيزية، بحث مقدم لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص التشريع الجنائي، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2004، ص.

[3]- فلاديمير جيكارنتسيف : اكتساب القوة، الرجل والمرأة، ترجمة حسان ميخائيل اسحق، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2020، ص169

يُعتبر الحب عاطفة جياشة عميقة وعظيمة في حياة المرأة، فهي العاطفة والإحساس الذي تربط حركة حياتها به، فحركة الحُب حسب عالم النفس **ناتانيل براندن Brandon** (1930-2014م) تُشير إلى حالة الارتباط الروحي والعاطفي بين الرجل والمرأة، وقد أثبت علماء النفس أن للحب أعراض نذكر منها:[1]

- الانشغال التمركزي حول الطرف الآخر، لدرجة أن يُصبح مركز الحياة.
- الاهتمام المُبالغ فيه والتفكير في الطرف الآخر وكل ما يخص تفاصيل حياته.
- سيطرة المحبوب على واقع الطرف الآخر، مما يُكسبه معنى لوجوده في حياته.
- قد تُصيب المحبوب حالة من القلق والانفعالات السلبية في حالة البُعد والفراق.
- يُؤدي الحب إلى رغبة المُحب في تملك المحبوب ووجوده يُمثل مركز حياته.

ولهذا السبب، افترضت الدراسات النفسية الحديثة بأن حركة الحب تُعبر عن الحاجة، فالحاجة إلى الحُب هي دافع عاطفي وحاجة فطرية في الرجل والمرأة، يولد بها الانسان وليس لها مُسببات فيسيولوجية، والحاجة إلى الحُب هي تعبير وجداني عن الإشباع العاطفي.[2] والتي تحدث مُنذ المراحل الأولى للإنسان في حاجته للتعلق بأُمه وحبه اللامتناهي بها، وفي خضم الُرؤى المُتباينة حول الحب برز موقف عالم الاجتماع البولندي **زيغمونت باومان Baumann**(1925-2017م) انطلاقا من فكرة أساسية مُؤداها أن الحب يرتبط ارتباطا وثيقا بالرغبة، فالحي يتعلق بكينونة الذات عبر وجود الذات الغيرية، فإذا كانت الرغبة تستهدف الاستهلاك فإن الحب يميل للسيطرة والتملك، وإذا كان تحقيق الرغبة يعني تدمير موضوعها، فإن الحب ينمو ببقاء موضوعه واستمراريته.[3] لكن الحب يُماثل الرغبة في التدمير في بعض الأحيان، إذ يُمثل تهديدا لموضوعه وتدميرا لذاته في نفس الوقت.

في الحقيقة يسمح هذا الموقف، بالنظر إلى وضعية المرأة في حركة الحب، على اعتبار أن المرأة كائن عاطفي بحث، فإن حركة الحب تُمثل قوة دافعة ومُحركة في كيان علاقاتها العاطفية والاجتماعية،

---

[1]-إسحاق مجدي: واقع المرأة، قضايا الحُب والزواج، دار المصورات للطباعة النشر والتوزيع، الخرطوم، 2020، ص149.

[2]- كايد الشايب: سيكولوجيا الحب والحرمان، دار فضاءات، عمان، 2003، ص10.

[3]-زيغمونت باومان: الحب السائل، عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2016، ص 47.

فالمرأة إذا أحبت أخلصت وإذا ما استنزفت طاقة حُبها واستُغلت أهلكت ودمرت الذات الغيرية، هذه هي الطبيعة العاطفية للمرأة تُعطي للمُحب بلا هوادة، وتجعلها مركز اهتمامها نظرا لطبيعة عاطفتها الجياشة أما إذا انتهكت عاطفتها فإن التدمير من قبلها أتَّ بمخلفات سلبية لامحالة. انطلاقا من هذه الدافعية المركزية يمكن أن يؤثر الحب بشكل سلبي على حياة المرأة في عدة جوانب، ومنها:

- **التعلق المفرط:** قد يؤدي الحب القوي إلى التعلق المفرط بالشريك، مما يجعل المرأة تعتمد بشكل كامل على هذا الشخص عاطفيًا ونفسيًا، مما قد يتسبب في ضعف استقلاليتها.
- **فقدان الهوية:** في بعض الأحيان، قد تضحي المرأة بهويتها الشخصية واهتماماتها من أجل إرضاء شريكها، مما يؤدي إلى شعورها بعدم الرضا أو الفراغ.
- **الضغوط النفسية:** يمكن أن يسبب الحب ضغطًا نفسيًا، خاصة إذا كانت هناك توقعات عالية أو صراعات في العلاقة، بحيث تؤدي هذه الضغوط إلى القلق والاكتئاب.
- **العلاقات السامة:** يمكن أن يورط الحب المرأة في علاقات سامة أو مسيئة، حيث قد تعاني من سوء المعاملة العاطفية أو الجسدية، ما يُؤثر سلبا على حالتها النفسية.
- **الغيرة وعدم الثقة:** يمكن أن تؤدي مشاعر الغيرة أو عدم الثقة في العلاقة إلى توتر دائم، مما يؤثر سلبًا على سلامة العلاقة وسعادة المرأة.
- **فقدان الأصدقاء:** قد تؤدي العلاقات العاطفية إلى تراجع الروابط مع الأصدقاء والعائلة والأخذ بمكيال حب التملك الشخصي، مما يحد من الدعم الاجتماعي الضروري.
- **الإجهاد العاطفي:** قد يسبب الحب إجهادًا عاطفيًا مستمرًا واستنزافا على مستوى الطاقة النفسية، خاصة إذا كانت العلاقة غير مستقرة أو مليئة بالمشكلات.
- **تأجيل الأهداف الشخصية:** قد تضحي المرأة بأهدافها الشخصية أو المهنية لتحقيق توازن في العلاقة، مما قد يؤدي إلى شعور بعدم الرضا.

إن العبرة التي يُمكن استخلاصها من الجوانب السلبية للحب في حياة المرأة تُفيد بأنه طاقة مُدمرة للذات الأنثوية، إذا أخذنا في الاعتبار أن الأُنثى ذات طبيعة عاطفية فطرية، بحيث تُحب وعندما تُحب تتعلق بكل وجدانها، الأمر الذي يجعلها عُرضة للانهيار العاطفي في حالة بُعد المحبوب أو فقدانه، وفي ذات الصدد قد أثبتت أحدث الدراسات التي سلطت الضوء على جرائم العاطفة أن الحب **والخوف من الهجر** يلعب دورا في نوع السلوك الذي يرغب الفرد في إتباعه، للحفاظ على علاقتهم الرومانسية، وقد استعانت

الدراسة بوجهة نظر المُجرمين بأن الحب دائما ما يتوسطه الخوف من هجر الحبيب.[1] أما في حالة نقص الاهتمام أو الشعور بخطر الفقدان أو اهتمام الشريك بطرف ثالث في العلاقة، فإن باب الغيرة يُفتح على مصراعيه، ولا تتمركز الغيرة حول العلاقات العاطفية فقط بل توجد الغيرة عند المرأة في العلاقات الاجتماعية أيضا، فماذا تعني الغيرة في حياة المرأة؟

ب–الغيرة:

تُعتبر الغيرة في حياة المرأة من المشاعر المعقدة التي تنبع من خوف فقدان شيء مهم، سواء كان ذلك في العلاقات العاطفية أو الاجتماعية أو حتى المهنية. تتأثر الغيرة بعوامل نفسية واجتماعية مختلفة، وتلعب دورًا كبيرًا في تشكيل سلوك المرأة تجاه الآخرين، في عداد ما يُمكن أن يُؤكد هذه العلاقة بين الغيرة والعلاقة العاطفية، فإن الغيرة هي استجابة غريزية تهدف لحماية العلاقات من التهديدات، حيث تُفعّل عند وجود تهديد لفقدان شريك مهم، ففُقدان الشريك قد يتأتى من خلال الانفصال أو بالخيانة.[2] وبما أن عواقب الخيانة تختلف بين الرجال والنساء، فقد توقع علماء النفس أن يكون لديهم سمات نفسية متشابهة في بعض الجوانب ومختلفة في جوانب أخرى، كلا الجنسين يشعران بالغيرة كرد فعل تجاه الخيانة الجنسية والعاطفية، لكن الاختلاف يكمن في درجة التأثر: الرجال يغضبون أكثر بسبب الخيانة الجنسية التي تهدد الأبوة والموارد الإنجابية، بينما النساء يتأثرن أكثر بالخيانة العاطفية التي تهدد التزام الشريك. والغيرة في العلاقات العاطفية تعتبر من أكثر الأشكال شيوعًا، بحيث تنشأ عندما تشعر المرأة بتهديد من وجود طرف ثالث قد يأخذ مكانها أو يحظى باهتمام شريكها، تختلف الغيرة من امرأة لأخرى بناءً على الثقة بالنفس وطبيعة العلاقة. فقد أظهرت الدراسات أن النساء أكثر عرضة للشعور بالغيرة العاطفية مقارنة بالغيرة الجنسية، إذ يشعرن بالتهديد عندما يخسرن التزام الشريك العاطفي، بينما يغضب الرجال أكثر عند الخيانة الجنسية، في حين يمكن أن تنشأ الغيرة في العلاقات الاجتماعية، كعلاقات الصداقة أو العمل، حيث تشعر المرأة بالتهديد من نجاح أو شعبية صديقتها الأُخرى أو شعبيتها، فهذا النوع من الغيرة يرتبط بالتنافسية والمقارنة الاجتماعية، ويُمكن أن تُؤثر الغيرة على نفسية المرأة، مثل القلق، التوتر، وانخفاض تقدير الذات. وقد ترتبط الغيرة بالشك في بعض الأحيان، **فالشك** حركة وجدانية تتردد معها البنية الذهنية والقلب بين الإثبات والنفي فيتوقف عن الحكم أو القطع فيه، وهو من الارتياب والالتباس أي

[1] -Belanger Jocelyn and others : Crimes of passion: When romantic obsession leads to abusive relationships, journal of personality, journal of personality, vol89, iss6, december 2021, p1159.

[2] -David Buss and Martie Haselton: The evolution of jalousy, Trends in cognitive sciences, volxxn nxx, 2005, p

نقيض اليقين والجزم.[1] فقد تختلط معالم الغيرة والشك على المرأة، الأمر الذي يُملي عليها قرارات طارئة ومُتسرعة، فقد تقوم بسلوكيات لا اجتماعية في سبيل شكها بأن أمرا مُريب قد اختلج وجدانها، وفي هذا الصدد تُعتبر عمليات القتل بدافع الغيرة من الجرائم العاطفية، ففي علم العواطف الحديث تُعتبر الغيرة بشكل مُتزايد حالة مرضية، والغيرة تُعبر عن غضب إنتقامي وأمل خائب، وهي جزء من التجربة الإنسانية.[2] ومن السهل أن تشعر المرأة بالغيرة والشك لكنها قد تُبتلى بالكراهية أيضا، فماذا تعني الكراهية عند المرأة؟

ج- الكراهية:

هي شعور عاطفي سلبي قوي قد يتولد نتيجة مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية. فشعور الكراهية مثله مثل أي عاطفة إنسانية يمكن أن تظهر بأشكال وأسباب متعددة، وتؤثر على حياة المرأة بطرق مختلفة، ويرتبط فهم دوافع هذا الشعور والتعامل معه بشكل صحيح يمكن أن يساعد في تخفيف التوتر وتحسين العلاقات، فقد تنشأ الكراهية في العلاقات العاطفية نتيجة تجارب سلبية مثل الخيانة، الإهمال، أو سوء المعاملة، إذ تشعر المرأة بالكراهية تجاه شريكها إذا كانت هناك انتهاكات لثقتها أو احترامها، ويمكن أن تؤدي إلى انفصال عاطفي أو حتى اتخاذ قرارات مثل الانفصال أو الطلاق قد تسبب أيضًا مشاعر الغضب أو الرغبة في الانتقام. أما الكراهية في العلاقات الاجتماعية فقد تشعر المرأة بالكراهية تجاه أشخاص في حياتها الاجتماعية مثل زملاء العمل، الأصدقاء، أو أفراد الأسرة، خصوصًا إذا شعرت بالظلم أو الخيانة أو الحسد، المنافسة، سوء التفاهم، أو الشعور بالخيانة من الأصدقاء أو العائلة. قد تؤدي إلى القطيعة، العزلة الاجتماعية، أو حتى النزاعات المستمرة مع الآخرين. أما الكراهية بسبب التجارب السلبية فتتدرج في إطار تجارب المرأة مع الظلم، العنف، أو الاستغلال قد تدفعها إلى تطوير مشاعر كراهية تجاه الأشخاص أو المؤسسات التي تسببت في تلك التجارب، وتحدث بسبب التمييز ضد المرأة، التعرض للتحرش أو العنف الجسدي أو العاطفي، الإقصاء أو التهميش .هذه الكراهية قد تؤدي إلى فقدان الثقة في الآخرين أو في المجتمع، وتدفع المرأة للانعزال أو الشعور بالإحباط والغضب.

[1]-حمايدة برودي عبد الرحمان الحسني: أنت امرأة..إذا أن أكرهك، منشورات دار الأديب، 2015، ص 216.

[2] -Mulllen paul: The crime of passion and the changing cultural construction of jealousy, criminal behaviour and mental health, vol3, iss1, 1993, p11.

د- الانتقام:

إن مسألة تشكُل بنية القتل على أساس دافع الانتقام ذو أهمية مطلقة، على اعتبار أن القتل المُرتكب في حالة من الانفعال هو أحد المكونات الأساسية للنسق الخفي لجريمة خطيرة تستهدف إنهاء حياة الغير، وترتبط أساسا بالحالة العاطفية من أجل إشباع الحاجة في حرمان الضحية من الحياة.[1] بشكل أكثر توضيح، فإن القتل بدافع الانتقام ليس مفهوما جديدا وإنما يعود للتقاليد الدينية المُندرجة في الديانة اليهودية والإسلامية التي تقول بمبدأ "العين بالعين"، فمن المُثير للاهتمام أن وسائل الاعلام ربطت على الدوام صورة القتل بالانتقام، حيث تُركز بعض الأفلام على انتقام النساء خاصة، وهو دافع شائع في تصنيفات القتلة من النساء.[2] لم يتوقف أمر رسم صورة المرأة القاتلة بالانتقام عند وسائل الاعلام فقط، بل تعدى الأمر إلى أدب الجريمة والروايات البوليسية، نذكر على سبيل المثال الرائدة في المجال **أجاثا كريستي Christy** ففي روايتها الشهيرة **جريمة في قطار الشرق السريع**، حيث تطرح الرواية مسألة العدالة الشخصية والقتل بدافع الانتقام، إذ تدور حيثيات القضية داخل قطار يجمع بين خطي إسطنبول ولندن، تنطلق حيثياتها بوجود جثة السيد كاسيتي داخل مقطورته غارق في دمائه تحت تأثير اثنتا عشر طعنة، وبعد التحقيقات المتعمقة يتبين في نهاية الرواية أن السيدة ليندا اردن هي القاتلة بدافع الانتقام لروح حفيدتها ديزي ارمسترونغ التي اختطفت وقُتلت على يد كاسيتي، يتضح من خلال هذه الرواية البوليسية أن دافع القتل عند المرأة قد يرتبط غالبا بدافع الانتقام وهو مُؤشر قائم على تصنيف الاجرام المرتبط بالعاطفة، فغالبا ما يُستشف الغضب عند المرأة برد اعتبارها بيدها لحفظ عاطفتها. ففي دراسة أجريت في فيكتوريا، أستراليا بين عام 1997 و2005م أجريت على مجموعة من مرتكبي جرائم القتل من النساء، لتُظهر نتائج الدراسة أن تعرض المرأة للظلم بطريقة ما هو مُؤشر على عوامل الخطورة، وبُعد مُحتمل للتخطيط للجريمة وارتكابها.[3] في حين أُجريت دراسة أخرى تبحث في الدوافع الداخلية لجريمة القتل عند المرأة، أوجدت على إثرها الباحثة من خلال تحليل 250 حكما على مرتكبي جرائم القتل من الإناث في دولة روسيا بأن الدافع الداخلي الأكثر شيوعا هو الانتقام أي القتل الناجم عن الإهانة من طرف المقتول ما يُؤدي بهن إلى الانتقام لإهانتهن، ثم يأتي دافع الكراهية، أما دافع الحماية من التحرش

[1] -Sergeeeva Anzhelika: Jealousy and revenge as accompanying elements of the motivation of a murder committed in a state of passion, aurora group, security issues, n02, 2022, p17.

[2] -Arnon Edelstein: Revenge, the messing category in serial murder typologies, Psychology, vol15, n07, july2024.

[3] -Henning Hachtel and others: Motives, Offending Behavior, and Gender Differences in Murder Perpetrators With or Without Psychosis, journal of interpersonal violence, issue7, vol36, May 2018.

الجنسي أو الاغتصاب فصُنف بالمرتبة الثالثة.[1] يتعلق الأمر إذن، في اعتبار أن الانتقام يُمثل الدافع الرئيسي للقتل عند المرأة، إلا أنه لا يُمكن اعتباره الدافع الوحيد وإنما يُشكل جُزءا لا يتجزأ من الدوافع الداخلية الخاصة بذات المرأة، فليس من الممكن إذن، أن نفصل بين دافع الحب، الغيرة، الكراهية أو الانتقام بل تعمل جميعها في إطار سيرورة تفاعلية تُكمل إحداهما الآخر والتي تعيش المرأة في سياقها.

هـ – الإحباط:

هو نتيجة إدراك الفرد ما ينطوي عليه الموقف المحيط به، من شروط تقف في وجه إشباع الدافع الموجود لديه، ويأخذ الاحباط عددا من الأشكال التي فيما بينها من حيث الشدة ومقدار التهديد الذي يصيب الذات، كما تختلف في المولد الذي خلقها.[2] ويرتبط الإحباط عند المرأة عادة بالعاطفة أو الانفعال لتحديد نبرة الخذلان أو خيبة الأمل لديها، على اعتبار أن خيبة الأمل أو الخذلان الانفعالي تُصنف ضمن اللوم العاطفي كاستجابة لإدانة الطرف الآخر المسؤول عن خيبة الأمل تلك.[3] ينتهي الإحباط في كثير من الأحيان بالعدوان والجريمة كاستجابة سلوكية تندرج ضمن استراتيجيات التكيف مع الموقف.

و – الشرف:

إن القتل عند المرأة بدافع الشرف يرتبط غالبا بالتركيز على السلوك الاجتماعي العام والسلوك الجنسي الخاص لدى المرأة، فبالرغم من أن جرائم القتل بدافع الشرف تتعلق بجنس الذكر، إلا أن الأنثى أخذت حصة من ذلك التصنيف. كما وأن جرائم القتل بدافع الشرف أضحت الجانب المظلم للحداثة، إن قواعد الشرف والقيم المُتجذرة في الحس الجمعي المُشترك هي الرابط الأساسي للظاهرة بحيث يشمل التعسف القاعدي للقواعد والقيم المجتمعية المختلفة التي تعتمد على أساليبها الخاصة في البقاء والسيطرة الاجتماعية غير الرسمية عندما تفشل الدولة وسلطاتها في توفير الأمن والرفاهية لأفراد المجتمع. وتساهم سلطات الدولة في انتشار هذه الظاهرة بدلاً من السيطرة عليها من خلال فشلها في توفير الأمن للأقليات والمجتمعات الصغيرة، وإذا كانت سلطة الدولة قادرة على توفير السيطرة الاجتماعية المناسبة لجميع أفرادها، فقد تفقد

[1] -Ilya Mosechkin : why women kill, studying motives for commiting crimes, journal of woman and criminal justice,iss3, vol 33, 2021.

[2] – أحمد عياش: نماذج حية لمسائل لم تُحسم بعد، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص100.

[3] -Daniel Telech and Leora Dahan katz : Condemnatory Disappointment, Ethics, the university of chicago press, vol132, number 4, july 2022.

السيطرة الاجتماعية غير الرسمية أهميتها.[1] على هذا الأساس فإن فهم السياق الثقافي والاجتماعي لهذا الدافع يسمح بالفهم الأشمل للظاهرة، وخاصة المجتمعات التقليدية المحافظة، فقد تتخذ المرأة القتل دفاعا عن شرفها حفاظا على سُمعتها المُرتبطة بسمعة العائلة فالجماعة المحلية والمجتمع، وبالتالي فإن أي اعتداء عليها قد يُعرض المعتدي للقتل، وهو رد فعل للحفاظ علن الشرف بأي وسيلة، إضافة إلى الخوف من العار والفضيحة والنبذ الاجتماعي، مما يعكس التحديات التي تُواجهها المرأة داخل المجتمع وهي تفاعلات مُرتبطة بعضها بالأخر. في الغالب قد تبدو الدوافع المرتبطة بالطاقة الداخلية النفسية، كما لو أنها خاصية مُتجذرة في المرأة وهو ما يجعل منها وبشكل جوهري مسألة بنيوية لارتكانها في زاوية النسق الخفي الواجب التنقيب بين ثناياه، انطلاقا من اعتبارات مُتعددة ترتبط بالسياقات الاجتماعية والثقافية وتنعكس على البنى العقلية والطاقة النفسية للمرأة، على هذا الأساس، وجب إضاءة الأنساق المظلمة والخفية المرتبطة بالقوى الدافعة والمحركة للقتل عند المرأة، وفي هذا المُستوى تتموقع قوة **الرغبة** مع الدافع عندما تقود وتُوجه الفعل نحو التدمير، انطلاقا من التفكير الاجرامي.

4-التفكير الاجرامي:

توجه اهتمام علماء الجريمة في الآونة الأخيرة، إلى الاهتمام بالبحث عما يسبق السلوك الاجرامي، والاهتمام بالفكرة التي يتولد منها السلوك، وينبع هذا الاهتمام من الادراك المنطقي بأن السلوك الاجرامي ما هو إلا نتيجة حتمية لطريقة التفكير الاجرامية، على اعتبار أن لكل سلوك انفعالي بناء معرفي سابق لظهوره. انطلاقا من هذه الفكرة فإن الجريمة لا تقام دفعة واحدة بل يستلزم قيامها مراحل، خاصة الجرائم التي تعتلي الهرم الجُرمي كجرائم الدم أو جرائم القتل، باعتبارها من أخطر الجرائم والتي يُركز فيها المشرع الجزائري على الركن المعنوي -النية والقصد-. وهذا النوع من الجرائم بالذات لا يقع دفعة واحدة، وإنما يمر بثلاث مراحل أساسية: مرحلة الرغبة والتفكير في القتل. مرحلة المداولات الشخصية والتحضير. ثم مرحلة اتخاذ القرار، التنفيذ والشروع في القتل. فقد ميز قاموس علم النفس، مراحل السلوك الإجرامي كالتالي:[2]

[1] -Arash Heydari and others : Honor killing as a dark side of modernity: Prevalence, common discourses, and a critical view, social science information, issue01, vol60, march 2021, p89.

[2]- خليل وديع شكور: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1997، ص23.

- ✓ **مرحلة الموافقة المُخففة:** ولادة فكرة الجريمة في ذهن المجرم.
- ✓ **مرحلة الموافقة المتأرجحة:** حيث يتأرجح المجرم بين الرغبة في الفعل والعزوف عن ارتكابه.
- ✓ **مرحلة المُخاطرة:** تتم الموافقة على تنفيذ المُخطط الإجرامي.
- ✓ **مرحلة التنفيذ:** وهي مرحلة اتخاذ القرار والشروع في الجريمة وتنفيذها. في هذه المرحلة يتولد مراحل نفسية أخرى: الأنانية، العدوانية واللامبالاة.

انطلاقا من هذا الطرح، فإن التفكير في القتل هو أول ما يخطر بذهن المُجرمة، والتفكير في الجريمة، ما يتموقع في زاوية البنية الذهنية للمجرمة القاتلة. على هذا الأساس، يُعرف التفكير الإجرامي **Criminal Thinking** بأنه بناء معرفي مُصمم لبدء أو مواصلة تجاوز القواعد العامة، إذ يرتبط بالمجتمع الذي تحدث فيه المُخالفة الاجتماعية، فلا يُمكن الحُكم بأنه سلوك إجرامي دون وضعه في سياقه.[1] جُملة المواقف والمعتقدات التي يتبناها المُجرم، والمُرتبطة بالسوك الاجرامي المُنفذ، كما يُعرف بأنه المحتوى الفكري والعمليات التي تُساهم في سيرورة السلوك الاجرامي، فقد يتبنى البعض تفكيرا إجراميا لكنهم لا يُنفذونه، فالتفكير الاجرامي شرط ضروري لكنه غير كافً لقيام السلوك الاجرامي. ونخص بالذكر جريمة القتل، وتشتمل التركيز حول:

- ✓ **ما الذي تفكر فيه المرأة المرتكبة لجريمة القتل؟**
- ✓ **كيف تُفكر المرأة المرتكبة لجريمة القتل؟**

فالشق الأول المُرتبط بالبحث في مكامن عقل المرأة المُرتكبة لجريمة القتل، يُعنى بعُنصر إقصاء الآخر، أما البحث في كيفية تفكير المرأة المرتكبة لجريمة القتل، فهو العُنصر الأساسي لسيرورة البنية الذهنية لها وكيفية تفكيرها الاجرامي، ويُعتبر التفكير الاجرامي عاملا تنبُؤيا، حيث تتسلل الأفكار إلى عقل المُجرم. والعقل البشري "**يُبنى**" أي أنه بنية مبنية. فقد أثبت الطبيب النفسي **نورمان دويدج Doidge**أن التعديل الأهم في نظرة الطب للعقل البشري، هو فكرة أن بنية الدماغ تتغير من خلال التفكير والنشاط.[2] إضافة إلى فهم الكيفية التي يُغير العلاقات الاجتماعية والثقافة والتجارب الحياتية بنية العقل البشري. فحسب علماء النفس التطوري فإن الوحدة الأساسية لتحليل السلوك الإنساني هي وحدة نظرية العقل، اذ تعمل انطلاقا من موقف أساسي مُؤداه: البحث في كيفية عمل العقل البشري، فالرغبة

[1]- حسام الدين الوسيمي: التفكير الاجرامي والسلوك اللاتوافقي لدى الأحداث الجانحين، مجلة الخدمة النفسية، كلية الآداب عين شمس، مصر. المجلد11.

[2]– نورمان دويدج: الدماغ وكيف يُطور بنيته وآداءه، ترجمة رفيف غدار، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2009، ص12.

تعمل على تحويل الأفعال من عملية عقلية إلى عمليات مادية.[1] بُناء على هذه الفكرة، فقد جادلت عالمة النفس الكندية **كاثلين تايلور Taylor** انطلاقا من تساؤُلها المحوري حول كيفية الوصول إلى مرحلة الفعل؟[2] أن العقل البشري هو المسؤول عن عملية تحويل الفكرة إلى فعل، فالقوة الهائلة لمُخ الإنسان وما يُمكن أن يكشفه عن كيمياء نقل الحس إلى المراكز العصبية باستطاعتها تحويل فكرة شريرة إلى فعل شرير. على اعتبار أن الأجهزة العصبية هي الأجهزة التي تُحول الأفكار إلى مؤشرات حركية واستجابات سلوكية، فمن مادة **اللدونة العصبية Neuroplasticity** تنشأ الرأفة ومنها ينشأ الشر والقسوة. إذا كانت الأجهزة العصبية هي الجسر الواصل بين الفكرة والفعل، كيف نُفسر هذه الوضعية؟

بعد أن ارتبط البحث بالدماغ وعلاقته بالسلوك الاجرامي، مع علم الإجرام العصبي **Neurocriminologie** والذي سبقه قبل ذلك الطبيب الإيطالي **لومبروزو** في تكييف السلوك الاجرامي إلى اعتلالات بدماغ المجرم، أضحت اليوم الحاجة ضرورية، للاعتراف بأن الجوهر الحقيقي للذات الإجرامية، هي البنية العقلية التي تعتبر الجسر الواصل للنظام البيولوجي، على اعتبار أن هذه الذات البيولوجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحياة الاجتماعية للمجرمة، وتُؤثر حياتها الاجتماعية وخبراتها الحياتية، وتُشكلُ وتُغير الذات البيولوجية.[3] على هذا الأساس، فإن الذات العقلية أو العقل القابع أساسا في النظام البيولوجي، هو في حقيقة الأمر كيان معنوي وهو القدرة العقلية على التخطيط، الإدراك، التعلم والتفكير الذاتي. وهذه الملكة الربانية ترتكن بين مبدأ تقابل الطبيعة والثقافة، على اعتبار أن العقل مُعطى بيولوجي وملكات التخطيط والتعلم والتفكير تُبنى من خلال التجربة الإنسانية والخبرات الحياتية الاجتماعية. على إثره يحق لنا القول إن العقل الإجرامي هو المُحرك الرئيسي للتفكير الاجرامي، وعقل المجرمة هو الفرن التي تنضج فيه فكرة القتل إلى أن تُصبح استجابة سلوكية وممارسة إجرامية. فقد أثبتت الدراسات الحديثة أن التفكير الاجرامي يلعب دورا أساسيا في بدء استمرارية السلوك الاجرامي.

ففي دراسة أجراها الهولندي **إيريك بولتن** Bulten على عينة من المجرمين باستخدام**PICTS** الجرد النفسي لأنماط التفكير الإجرامي، Psychological Inventory of Criminal Thinking Styles. وهي آداة تقييم نفسي تهدف إلى قياس وتحليل أنماط التفكير الإجرامي لدى المُجرمين، تُستخدم

---

[1]- إيفانز ديلان وزاريت أوسكار: علم النفس التطوري، دليل مُصور يحكي قصة تطور العقل البشري، ترجمة أحمد موسى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص109.

[2]- كاثلين تايلور: القسوة، شرور الإنسان والعقل البشري، ترجمة فردوس البهنساوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص171.

[3] -Benjamin Nordstorm and others: Neurocriminologie, advences in genitics book deries, vol75, 2011, p280.

في مجال علم الإجرام، وقد خلُصت الدراسة إلى وجود العديد من أنماط التفكير الإجرامي مثل التبرير،التلاعب، اللامبالاة، اللاأخلاقي. وقد تم التوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن: التفكير الإجرامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ الاجرامي للأسرة والسوابق الإجرامية للمجرم نفسه.[1]

إن التاريخ الاجرامي للأسرة قد يُطابق إلى حد ما، قيماً ايجابية أو سلبية والتي يكتسبها المُجرم بفعل التقليد، ويقوم من خلالها بتكوين قيم ومعتقدات خاطئة، بحيث تلعب دورا رئيسيا في التفكير التلقائي السلبي وارتكاب المُخالفات. وحسب مقاربة نمط الحياة الإجرامي **The Criminal Lifestyle** فمهما بدا السلوك الإجرامي مُندفعا ومُتهورا فإن المعرفة الاجرامية تسبق في بعض الأحيان السلوك الاجرامي. على هذا الأساس فإن أنماط التفكير الاجرامي إحدى أهم أركان عوامل الخطورة الاجرامية، وقد اعتبر **يوشيلسون وساميو Yochelson and Samenaw** بأنه لدى المُجرمين طريقة مُختلفة للتفكير، إذ يدفعهم تفكيرهم الذي يبدو لهم منطقيا والمُتسق أساسا مع بنائَهم المعرفي إلى الاعتقاد بأن تفكيرهم صائب وله مُبرراته لدعم سلوكهم الاجرامي.[2] في هذا المستوى يُعبر التفكير الاجرامي عن جملة من المواقف والاتجاهات المعرفية التي تتبناها المجرمة، فإن لهذا التفكير جملة من الأنماط والأساليب، وتتمثل هذه الأنماط الاجرامية [3]:

- ✓ **التهدئة Mollification: خلق الأعذار Making Excuses**: يقوم المجرم بإلقاء اللوم على المحيط الخارجي، ويستخدم العقلنة في تبرير سلوكه الاجرامي لتجنب تحمله المسؤولية نتيجة أفعاله. يُحاجج بالحديث عن عدم المساواة والعدالة الاجتماعية، وأنه ضحية للمجتمع، لكي يُقنع نفسه ويقنع الآخرين بأنه ليس لدي أي خيار آخر غير لاقترافه لهذا الجُرم.
- ✓ **القطع Cutoff**: إن الالتزام بنمط إجرامي أو تبني أسلوب حياة إجرامي، يستوجب على المجرم تجاوز جميع القواعد والقوانين والأعراف السائدة في مجتمعه، أي أنه يقطع النظر عن كل فعل مسؤول وممارسة أخلاقية، مما يُحتم عليه التخلص من العوائق الأخلاقية والروادع التي تقف في وجه السلوك الاجرامي.

[1] -Bulten Eric and others: measuring criminal thinking styles the construct validity and utility of the picts in a deutch prison sample, vol14, iss1, 2009, p35.

[2] –طرفة بنت صالح بن عبد الرحمان الدويس: فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي لتعديل التفكير الاجرامي لدى السجينات، دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم النفس الجنائي، كلية العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2020.

[3] -walters gleen : understanding and targeting general criminal thinking, the psycological inventory of criminal thinking styles, 2013.

- ✓ **الكسل المعرفي Congitive indolence، الخمول الفكريLazy Thinking** : يتخذ المُجرم أسهل الطرق للوصول إلى مُبتغاه، على الرغم من أن هذا الطريق مليء بالمخاطر والأزمات فيتعمد

- ✓ سلكه. فالمجرم لديه خمول عقلي في إدارة وتسيير رغباته وأي الطرق يسلكها، ولا يتعب نفسه بالبحث عن الحلول الأكثر عقلانية ورشدا.
- ✓ **الانقطاع، الفجوة Discontinuity، عكس التيار Getting Sidetracked:** لديهم تشتت في التفكير، ويتأثرون بالمحيطين بهم بسهولة، مايُؤدي إلى عدم إتساق الفكر والسلوك، إذ يُفكرون بطريقة ويُنفذون بطريقة مخالفة لتلك الفكرة.
- ✓ **العاطفية Sentimantality:** إعتقاد المجرم بأن سلوكه غير ضار، بتشويه حقيقة ذلك وتلفيق السلب بالأشياء الإيجابية، من أجل تجنب الاعتقاد بأن السلوك الذي يُمارسه ضار ولاأخلاقي.
- ✓ **الإستحقاق Entitlement:** إعتقاد المجرم بأنه مُطالب بارتكاب فعل مُخالف للقانون والقواعد الاجتماعية، وأنه يستحق التفرد والامتياز لمايفعله.
- ✓ **التفاؤل Super Optimism:** اعتقاد المُجرم المجرم، بأنه لن يدفع أي ثمن جزائي جراء سلوكه الاجرامي، وأنه سيخرج بأقل التكاليف وأضعف الأضرار، وباستطاعته الإفلات من العقاب وتجنب النتائج السلبية.
- ✓ **التوجه نحو السلطة Power Orientation:** يُحاول المُجرم أن يُمارس القوة والسيطرة على مُحيطه والآخرين، بدافع إثبات الذات والرضا الشخصي، فمن خلال إذلال الآخرين والسيطرة عليهم، تتحسن حالة المُجرم وتتعزز لديه شعور بالثقة في النفس والأهمية.

بالإضافة إلى أنماط التفكير الاجرامي، فقد قام الأمريكي **جلين والترز Walters** بالتوصية التامة على تركيز الاهتمام على الماقبلية الاجرامية أي قبل حدوث الأزمة، وذلك بالتركيز على التفكير الاجرامي كخاصية تنبُؤية للجريمة ومحاولة تشخيص الخلل ومعالجته من أجل مكافحة الجريمة، وقد اهتدى إلى تطوير آداة **PICTS** من أجل فهم أفضل للسلوك الاجرامي، وفهم كيفية نشوء فكرة الجريمة وتطورها في حياة المجرم. على إثره توالت دراسات الدكتور **جلين والترز** حول التفكير الاجرامي على عينة من المساجين، المُدمنين، وقد تركزت أحدث الأبحاث بأن للتفكير الإجرامي مكونين أساسيين:

- **التفكير الاجرامي الاستباقي:** وهو تفكير اجرامي مُخطط له ونشط، من خلال إدراك مُوجه نحو هدف مُعين وتخطيط مُسبق.
- **التفكير الاجرامي الردائي:** وهو تفكير اجرامي تفاعلي أي أنه رد فعل واستجابة لمُثير.

وعلى هذا الأساس تقترح نظرية نمط الحياة الاجرامية **Criminal lifestyle** أن التفكير الاجرامي الاستباقي والردائي، تنبع من البُعد العدواني المُبنى أساسا في مرحلة الطفولة.[1]

5- الباعث الخارجي:

يُعرف الباعث بأنه مُثير خارجي يُحرك الدوافع داخل الفرد، مما يُتيح ويسمح له بالقيام بسلوكيات مُعينة، والباعث نوع من المُنبهات والمُثيرات الخارجية، يُثير الدافع ويُشبعه في آن واحد، فالباعث إذن قوة خارج الكيان الإنساني لا تُؤثر على الفرد إلا بوجود الدافع الذي يستجيب له ويُوجه سلوكه.[2] والباعث وحده لا يُثير السلوك إن لم تتجاوب معه عوامل داخلية، ويعني الباعث الإثارة والتهيج ويتميز ب:

-الباعث قوة خارج الكيان الإنساني.

-الباعث موقف خارجي مادي أو اجتماعي.

-لا يُؤثر الباعث في الفرد إلا بوجود دافع يُحفزه.

-الباعث يُرضي الدافع ويُشبعه في آن واحد.

وترتبط البواعث بالدوافع التي تُحركها، والتي تتأتى في صورة أسباب وعوامل تُؤثر على إتيان المرأة للسلوك الاجرامي، ومن أهمها المُسببات الاجتماعية والاقتصادية التي تُعبر عن الظروف والعوامل التي تتعلق بالوسط الذي تعيش فيه المجرمة، ويُطلق عليها بالبيئة الاجتماعية الاجرامية، بحيث تكون المرأة عُرضة لمعاملة والدية سيئة وأساليب تنشئة اجتماعية خاطئة، إضافة للقهر العائلي والعنف والظلم والحرمان، وقد تكون البواعث اقتصادية كالفقر والبطالة والحاجة الضرورية للأموال. يعتمد الباعث الخارجي والدافع الداخلي إضافة للرغبة في القتل على الفرصة الاجرامية التي تتحدد بمسرح الجريمة.

[1] -walters gleen : criminal thinking, theory and practice, the wiley international handbook of correctional psychology, u.s.a, 2019.

[2] -سرور بن محمد العبد الوهاب: مرجع سبق ذكره.

6-مسرح جريمة القتل.

يُعتبر مسرح الجريمة الشاهد الصامت والكاشف عن الحقيقة، فهو ذلك المكان الذي تنبثق منه غالبية الأدلة ويكشف النقاب عن الأدلة وهو المكان الذي يمكن فيه إعادة بناء الجريمة وتمثيل أحداثها كما وقعت لإعادة تركيب حيثيات الوقائع وفك ألغاز القضية.[1] وتنبثق عن مسرح الجريمة كافة الأدلة الجنائية التي قد تُجرم فعل المُجرم أو تُبرئه، فقد يُعد البنية المكانية أو الرقعة الجغرافية التي حدثت بين أركانها الجريمة من جهة، ومن جهة أخرى، تُعتبر المكان الذي انتهت فيه أدوار النشاط الاجرامي وينطلق منه نشاط التحقيق الجنائي.[2] على هذا الأساس، يُمكن اعتبار مسرح الجريمة بأنه المكان الشاهد على تنفيذ الجريمة ومراحلها، إضافة إلى الآثار المُتخلفة المتعلقة بالوسائل والأدوات المُساهمة في ارتكاب الجريمة، والتي لها أهمية في فك لغز الجريمة انطلاقا من الإجابة على الأسئلة التالية[3]:

ماذا وقع؟ ? What Happened

أين وقع؟? Where

كيف وقع؟?How

إن التحقيق الجنائي ومحاولة إيجاد الإجابة لهذه الأسئلة يُمكن من الفهم العميق للظاهرة من جهة، ومن جهة أخرى تُساهم عملية ربط الدلالات الظاهرة في مسرح الجريمة من فهم النسق الخفي للمرأة القاتلة. يُثير هذا النقاش، نقاشا آخر أكثر اتساعا، على اعتبار أن جريمة القتل العمد تعتمد بشكل أساسي على مسرح الجريمة، وتحليل آثارها والأدوات المستعملة في القتل وتلك الآثار ماهي إلا مفاتيح موضوعية للجريمة، إذ تعتبر الوسائل المستعملة لتنفيذ جريمة القتل عنصرا من العناصر الناسجة للنص الإجرامي، ذلك أن القاتلة والضحية لا يدخلان "إجراميا" في علاقة مباشرة إلا من خلال هذه الأدوات، وهي علاقة انتمائية تقوم بعملية الربط بينهما.فإذا كان المشرع الجزائري يعتبر أدوات جريمة القتل أدلة إقناع. فإنه لا يولي أهمية بالأدوات والوسائل المستعملة في جريمة القتل، ولا فرق لقانون العقوبات الجزائري بين أدوات

---

[1]-عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة: إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص21.

[2]- محمد حماد الهيتي: الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي، الأدلة الجنائية المادية، مصادرها، أنواعها، أصول التعامل معها، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008، ص 76.

[3] - Ross Gardner and Tom Bevel: Pratical crime scene analysis and reconstruction, Taylor & Francis group, New York, 2005, P 06.

الجريمة، بل إن ما يهم هو حدوث الوفاة فقط[1] إن المشرع الجزائري يعتبر أدوات جريمة القتل أدلة إقناع، يُؤكد هذا الجدل، بشأن أدوات جريمة القتل العمد ووسائلها، على أن جريمة القتل العمد من الجرائم التي تختص بالوسائل المطلقة، بمعنى استعمال أي آداة لتنفيذ القتل، أي أن للوسيلة المُستعملة في جريمة القتل دور هام في استخلاص القصد الجنائي لدى الفاعلة، الذي يصعب الوصول إلى اثباته إلا بالاستعانة بدلائل بعينها كالوسيلة الإجرامية، ومع هذا فإن جماعة الفقهاء يستعينون بالوسيلة الاجرامية في استنتاج القصد.[2] اذ اعتمد بعض الفقهاء بأن ما يدلل على قصد القتل هو استعمال وسيلة تقتل غالبا، انطلاقا من مبدأ أن إثبات القصد الجرمي اعتمادا على الوسيلة المستعملة أقوى من سواه من أدلة وقرائن، بل إن دور الوسيلة لا يقف عند استجلاء القصد الجرمي، إنما يتعداه إلى حيث تكون الوسيلة أساسا لبيان درجة هذا القصد، إضافة إلى فهم الأساليب الاجرامية عند المجرمين، فقد ارتبط مجال العلوم الجنائية الحديث بمبدأ "**التنميط الجنائي**" باعتباره براديغم حديث، يهتم بالدلالات الرمزية التي تُخلفها آثار مسرح الجريمة.[3] تستهدف فكرة التنميط الجنائي البحث في الملمح الكريمينولوجي للمرأة القاتلة، انطلاقا من تحليل الشخصية وأساليب التفكير الاجرامية، بحيث ينطلق ينطلق التنميط من فضاء المسرح الاجرامي، بالدراسة الاستطلاعية المادية والمعاينة، لجمع الآثار والأدلة التي تركها المجرم، ثم دراسة نوع الجريمة ومقارنتها بالجرائم المماثلة، ثم بعد ذلك تقوم عملية تنميط الجريمة. ومن هذه النقطة، تنبثق علاقة وطيدة تجمع بين مسرح الجريمة والفرصة الاجرامية.

7-الفرصة الاجرامية:

تُعتبر نظرية الأنشطة الروتينية Routine Activity Theory أحد أهم نظريات الفرصة في الإجرام، التي تم تطويرها سنة1979م من قبل **كوهين لورانس وماركوس فيلسون**، وقد تم تطبيق النظرية على نطاق واسع لفهم والتنبُؤ بالجريمة، وترتكز النظرية على وجود ثلاث عناصر أساسية لتوافر الفرصة لقيام الجريمة:[4]

---

[1]-محمد أحمد لريد: الوسيلة المستعملة وأثرها على الجريمة، في قانون العقوبات الجزائري، والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة الحضارة الاسلامية، المجلد16، العدد27، 2015، ص256.

[2]-باسم محمد شهاب ومحمد مروان: رؤية قانونية للمادة المُشعة كوسيلة إجرامية في جريمة القتل العمد، مجلة انسانيات، 10، 2000، ص100.

[3]-صليحة يحياوي بوقادوم: التنميط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟ مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد37، العدد1، 2023، ص 63.

[4]-مروة سليمان علي: إسهام نظرية الأنشطة الروتينية في فهم الجرائم السيبيرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد6، العدد6، أكتوبر 2022، ص114.

- **المُجرم المُحتمل Motivated Criminal:** وهو الشخص الذي يمتلك القدرة والإرادة على ارتكاب جريمة القتل.
- **الهدف المُناسب Suitable Target:** وهو الضحية الذي يُعتبر هدفا مُناسبا للمُجرم، هذا يتضمن أن يكون الهدف مُتاحا في تلك اللحظة، في مكان مُنعزل وبدون حماية.
- **غياب الحارس القادر Absence of a capable guardian:** غياب الرقابة ووسائل المُراقبة، ونُقص الحماية في مكان حدوث الجريمة.

بحيث تعمل هذه العناصر الثلاثة بطريقة تفاعلية فيما بينها، فالنشاط الروتيني يجمع بين المُجرم والضحية في زمان ومكان مُعين، وهذا يعني وجود المُجرم الذي يملك الرغبة والإرادة في القتل مع توافر الضحية وهو الهدف المُناسب، إضافة لغياب الرقابة، فإذا اجتمعت هذه العناصر الأساسية زادت احتمالية وقوع جريمة القتل.[1] في الأصل، وفي هذا السياق المُتولد عن الفرصة في جريمة القتل عند المرأة، فإن خصوصية التموقع الزماني والمكاني يلعب دورا هاما للمساهمة في عنصر التنفيذ، وعلى إثره جاءت كالتالي:

❖ **البنية المكانية.**

ينطلق الأنثروبولوجي الفرنسي **مارك أوجيه Auget**(1935-2023) في تحليله للبنية المكانية، من مبدأ أساسي مُؤداه أن المكان يتسم بالطابع التاريخي والهوياتي والعلائقي، إذ يتشكل المكان من خلال تلك السمات، فأي مكان لاتتوفر فيه تلك السمات يُعتبر لا مكانا.[2] وبهذا المعنى، فإن المكان في إطاره الأنثروبولوجي يُؤسس للدلالة على البنية المادية والرمزية للحيز، فهو إطار رمزي لمُستهلكيه ومادي لمراقبيه. وفي هذا السياق، ومن خلال الطرح التركيبي، اعتمد أوجيه ثنائية الطرح المكاني، كحيز مادي/رمزي، وذلك الكائن المُتأنسن تربطه بمكانه خيمياء روحية، ففيه تُصقل ذكرياته وبها يُصاغ مجرى حياته، وداخل هذا النسيج العلائقي المركب يتموقع بناء الهوية، واستنادا عليه فإن الفضاء الواقعي حسب **يوري لوتمان Lutman**(1922-1993) هو تمثيل أيقوني لسيمياء الكون، وهو لغة يُستدل بها للدلالات المكانية، وعليه يُعد المكان فضاء كونيا رمزيا ويأخذ موقعا مُتميزا داخل ثقافة محددة.[3] في حين يعتبر **مارتن هايدغر** بأنه جوهر الانسان وهو الانتماء، والمكان حسبه عالم يسكننا ونسكنه. أما الممثل الشرعي

---

[1]- سالي مُراد: ضحايا الجريمة من منظور سوسيولوجي، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 4، العدد2، 2015، ص22.

[2]-منى سويلمي: المكان كآداة للوصل والفصل، مجلة أنثروبولوجيا، المجلد8، العدد1، 2022، ص46.

[3]- جميل حمداوي: سيميوطيقا الثقافة، يوري لوتمان نموذجا، مجلة تمثلات، العدد2، المجلد 1، 2017، ص72.

للجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت **يورغن هابرماس Habermas** (1929-/)، فقد تبنى تحليلا بنيويا تكوينيا في دراسته للمجال العام، مُعرفا إياه بأنه الإطار الكوني للحياة الاجتماعية، بجميع أشكالها السياسية، الاقتصادية والثقافية والتي تقوم أساسا على التواصل.[1] أما ما يندرج تحت المجال العام يتميز بخصوصية أكثر، ما أطلق عليه المجال الخاص وهو ما يتطلب درجة قصوى من الخصوصية، تُختزل في الحياة الخاصة، وعلى هذا الأساس، ميز هابرماس بين المجال العام التي تندرج تحته كل مجريات الفضاء الاجتماعي، أما المجال الخاص يرتبط بالدرجة الأولى بالأسرة، والمرأة هي المستهلك الرئيسي لهذا الفضاء المسكون. تتكون ذاتية الإنسان داخل إطار مكاني محدد، تربطه علاقة روحية تصقل ذاكرته السوسيوثقافية، انطلاقا من البُعد الفردي والجماعي المُبنى ثقافيا واجتماعيا للفضاء المكاني، تستدعي هذه العلاقة اعتبار المنزل بنية مكانية تُعبر عن الفضاء الوجودي والرمزي في ذات الحين. بل وإن خطاب المنزل أو دعنا نقول "الدار"، ما هو إلا خط تواصلي للمُعطى الثقافي المُؤسس على جملة مُركبة من العلاقات والدلالات التي تُنتجها المرأة داخل "الدار"، ورمزيتها مرتبطة بالخطاب الثقافي والتاريخي فيه.[2] بل وإن العواطف والذكريات التي غُرِست في ذلك المجال عبر تاريخيته، بكل تفاصيله وحيثياته، تُعزز ارتباط المرأة بدارها، وتُثمن بناء هويتها وانتمائها، وفي هذا السياق، فإن استهلاك المرأة لفضائها الخاص "الدار" ما هو إلا دلالة عن انتاج نفسها، لِتُشكل لنفسها إطارا رمزيا ثقافيا، تربطها به علائقية الهوية.

هذه الفكرة تُعزز من بيئة المنزل مساحة أساسية للمرأة، فغالبا ما تربط المُجرمة بالضحية رابطة اجتماعية قوية، تستدعي الوصل بين تلك الرابطة الاجتماعية المُبناة والمكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، فمن الممكن أن يكون لارتكاب المرأة لجريمة القتل في المنزل نتيجة لتفاعل معقد بين العوامل النفسية، العاطفية، الاجتماعية، والثقافية، فغالبًا ما يكون المنزل هو المكان الكاتم للأسرار والشاهد على جميع الظروف، تتعرض فيه المرأة لضغوط متعددة، سواء كان ذلك في إطار الزواج أو العائلة. الظروف التي تواجهها المرأة داخل المنزل قد تؤدي إلى تصاعد الصراعات، خاصة إذا كانت تتعرض للعنف أو الاضطهاد، مما يجعلها أكثر عرضة لارتكاب جرائم القتل كرد فعل يائس أو عنيف.

❖ **البنية الزمانية.**

[1]- أشرف منصور: نظرية هابرماس في المجال العام، مجلة أوراق فلسفية، العدد07، ديسمبر، 2002، ص251.

[2]- محمد سعيدي: الدار-المرأة، رمزية بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية، مجلة إنسانيات، العدد2، 1997، ص13.

إن الدراسات الحديثة في مجال العلوم الجنائية، ابتدعت "علم الإجرام الرياضي" ينطلق من نمذجة الجريمة والتنبؤ بها، باعتباره حقلا معرفيا حديثا، يعتمد على الخوارزميات الرياضية، لفهم الجريمة والتنبؤ لوقوعها. [1] بحيث يتم اعتماد في سياق نماذج المعادلات التفاضلية لتطور الجريمة. تربط المعادلات التفاضلية الخصائص ومعدلات تغيرها في مواضع مكانية و/أو زمنية مختلفة، وهو أمر مفيد بشكل خاص لوصف النمو أو الانخفاض في الحوادث، والتدفقات بين الأجزاء، والانتشار، وما إلى ذلك.ليس من السهل إذن، أن نقيم تمييزا واضحا بين الفعل الإنساني والبنية الزمانية، مثلما تشهد على ذلك الإشكالية التي كانت في صلب عمل **مارتن هايدغر Heidegger**(1889–1976) تحت مسمى الكينونة والزمان. لقد انشغل هابرماس في الواقع، بتوصيف الزمان اعتبارا، من أنه سيرورة تتابعية للأنا، فلا يُمكن بحال من الأحوال، فهم الزمان بمنأى عن المكان. ولهذا الغرض، فقد تناول مشكلة الوجود الانساني والزمان، مُفترضا أن الوجود هو الزمان بالفعل باعتباره معطى انساني، فكل ممارسة انسانية ماتنفك تنفصل عن بنية الزمن، هكذا، كان هايدغر يعتقد أنه عثر على المفتاح الموضوعي لكينونة الإنسان، من خلال تقديم تأويلي للزمان، على هذا الأساس، فإن المقياس الهايدغري لبنية الزما ن، يرسم ملامح كيان الإنسان الشامل، فما هو ماضً يُؤسس لماهوية المُستقبل، وماهو حاضر يضمحل في الماضي، والوجود يضحى إحتماليا في الحاضر. في الحقيقة، يتموقع التفسير البنيوي للزمان، في منظور علم النفس الاجتماعي، باعتباره نسيجا مُركبا من العمليات السوسيوسيكولوجية، والتي يستند الأفراد من خلال هذه العمليات بالشعور الإيجابي أو السلبي على الماضي، الحاضر والمستقبل، ويتم فهم هذه العناصر المُتكاملة انطلاقا من منظور الزمان.[2]

فإذا أخذنا في الحسبان، الزمن الذي ارتكبت فيه المرأة جريمة القتل، ليلا أو نهارا، فيمكننا بسهولة أن نفهم الدلالات الرمزية التي ترتبط بالفرصة في ارتكاب جريمة القتل والعلاقة بالضحية. والحقيقة، أن المشرع الجزائري قد سن ظروفا قد تُشدد العقوبة أو تخففها، ومن الظروف المشددة للعقوبات، جريمة السرقة المقترنة بظرف الليل، إذ تزداد خطورتها عند ارتكابها ليلا، ففترة الظلام تلك تتوفر فيها علة تشديد

[1] -Julia catayud and athors : Spatio-temporal stochastic differentialequations for crime incidence modeling, stochastic envirenmental research and risk assessment revue, vol37, 2023, p1841.

[2] -Olivera figueroa and athors : A time to get vaccinated, the role of time perspective. IJERPH revue, vo20, iss4, 2023, switzerland.

العقاب لوقوع الجريمة ليلا، مُخصصة جرائم بعينها دون الأخرى. والحجة في ذلك أن الركن المادي للجريمة قد تم في الليل، فلو تم في النهار فلا حرج في ذلك، إلا أن رمزية الليل مرتبطة بالخفاء، والسواد، واختيار المجرم لزمن الليل هو قصدي لامحالة لما فيه من سكينة وهدوء.[1] بل لما في الليل من اعتبارات تُؤخذ في الحسبان، كسهولة الاستحواذ على الضحية إن كان في حالة النوم أو الراحة، واستغلال الجاني لتلك السكينة والهدوء، حتى يتبجل بضحيته، فإذا كان المشرع الجزائري لم يُعطي تعريفا قانونيا لليل، فالحال كذلك، أنه لم يُسند ظرف الليل في جريمة القتل، ولم يولي لهذه البنية الزمنية اهتماما كظرف استثنائي. يُثير هذا النقاش، بشأن ظرف الليل أو النهار المُساهم في نسج الفرصة المُكونة للجريمة.

8-إتخاذ القرار بالقتل.

تعتمد عملية اتخاذ القرار باختيار بديل من بين مجموعة من البدائل للتصرف تجاه مُشكلة مُعينة، والقرار هو نهاية مرحلة المُداولات النفسية والتخطيط إضافة إلى التركيز مع الهدف وطريقة الوصول إليه، وعملية اتخاذ القرار بارتكاب جريمة مُعينة تتسم بعدم تقييم العواقب المُتأتية جراءه، كما تشمُل هذه العملية السيرورة القائمة على قوة الدافع وتحديات الباعث إضافة إلى النسق الشخصي للمرأة المرتكبة لجريمة القتل، وتتأثر عملية اتخاذ قرار القتل، بالتكوين الشخصي والداخلي للمجرمة مُتخذة القرار، الظروف الاجتماعية والثقافية، المُؤثرة في شخصية وعقلية المُجرمة مُتخذة القرار الخبرات الحياتية، والظروف النفسية والاجتماعية، إضافة لتوقيت اتخاذ القرار. وفي الأخير فإن عملية اتخاذ القرار هي ناتج عملية صنع القرار، وهي اللحظة البانية بتنفيذ القتل دون الرجوع إلى الوراء والنظر في العواقب، وهي المرحلة المُتعلقة بإنهاء عملية اختيار البدائل والاستقرار على قرار واحد وهي ازهاق روح الضحية، فاتخاذ القرار بالقتل هو جسر العبور بين التفكير في القتل والتنفيذ أي لحظة ارتكاب فعل القتل. ولقد جاءت هكذا، مقاربة الاختيار العقلاني بحيث يُستند في اتخاذ قرار ارتكاب الجريمة عملية المنفعة والمكاسب المُتوقعة جراء ارتكاب الجريمة، انطلاقا من مبدأ اللذة مُقابل الألم.[2] فعملية صُنع القرار في جريمة القتل عند المرأة ليست مسألة تقييم أو حساب عقلاني للمكاسب أو المخاطر، بقدر اللذة في إزاحة المُثير السلبي، فالمخاطر انطلاقا من هذه الفرضية لا يتم التفكير فيها وهي خارج دائرة تفكيرهن. فإذا كان أسلوب

[1]- لزهر صالحي: ظرف الليل وأثره في الجريمة والعقوبة، المجلة الدولية للبحوث القانونية والدولية، المجلد4، العدد1، 2020، ص190.

[2]- رونالد آكرز وكريستين سيليرز: نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات، ترجمة ذياب البداينة ورافع الخرابشة، مرجع سبق ذكره، ص56.

التفكير يختص بالطريقة التي تنتهجها المرأة المرتكبة لجريمة القتل في توجيه وتوظيف بنيتها الذهنية لإدارة وتسيير مشكلاتها وظروفها اليومية من أجل التوافق والتكيف في حياتها اليومية واستجاباتها السلوكية، والذي ينتج عنه اتخاذ القرار الاقدام أو الامتناع عن الفعل المُحتمل الحدوث. على هذا الأساس، فإن اتخاذ قرار القتل عند المرأة، يُعبر عن عملية تفكير مُعقدة، تهدف إلى اختيار فعل القتل كحل مُتاح واستراتيجية تكيف سلوكية بهدف ازاحة المُثير السلبي مصدر الضغوط، واتخاذ القرار مرادف لعقد العزم، وهو العنصر الحاسم لجريمة القتل مع سبق الإصرار

والترصد. هذا الافتراض يُشير بشكل مُباشر إلى تنفيذ قرار القتل، غير أن هذه العملية ترتبط بالبنية المادية والمعنوية للقتل من خلال:

أ-الركن المادي: يُشير إلى الفعل الذي ينتج عنه وفاة شخص آخر، وللركن المادي عناصر تُكونه، هي:

- ✓ الفعل الاجرامي:أي قيام الجاني بعمل يؤدي إلى قتل شخص آخر، سواء كان هذا العمل بإطلاق النار، الطعن، الضرب، أو أي وسيلة أخرى تؤدي إلى الوفاة.
- ✓ النتيجة: وفاة الضحية نتيجة الفعل الاجرامي.
- ✓ العلاقة السببية: يجب أن تكون هناك علاقة مُباشرة بين الفعل الذي ارتكبه الجاني والوفاة المُحدثة.

ب-الركن المعنوي: يُعتبر الركن المعنوي ضروري لقيام الجريمة قانونا، على اعتبار أن الجريمة كيان مُركب بين ثُنائية المادي الذي يعتمد على الفعل والأثر، والمعنوي المُعتمد أساسا على المُكونات النفسية المُكونة له، وهو ما اصطلح على تسميته بالركن المعنوي، الذي يرتبط أساسا **بالقصد الجنائي** باعتباره توجيه الإرادة الى ارتكاب فعل يهدف إلى احداث نتيجة إجرامية، وتجدر الإشارة أن القصد هو تعمد ارتكاب فعل يتجاوز القواعد الاجتماعية والقانونية.

في البداية، لقد اعتبر القانون الجنائي الدولي أن جريمة القتل العمد من بين الجرائم ضد الإنسانية، ومن أخطر الجرائم على الإطلاق، لماذا؟ لأن القصد الجنائي، أو نية الفاعلة تكون نقطة محورية في تكييف الجريمة، وعلى اعتبار أن النية الإجرامية هي القصد الذي يُمثله العنصر المعنوي في الجريمة،

فإنها لا تُعبر عن المستوى السطحي والظاهري، وإنما تعبر عن المستوى الباطني والخفي.[1] إن الموت والفناء هي نتيجة مترتبة عن جريمة القتل، وعلى هذا الأساس، واعتناقا لمبدأ القانون الجنائي الدولي، فإن للجريمة وجهين إثنين يختص الأول بجرائم السلوك، والذي يعبر عن انتهاك قاعة قانونية بغض النظر عن النتيجة، في حين يُعبر الثاني عن جرائم النتيجة وهي تجاوز القواعد الاجتماعية والقانونية، التي تفترض بالضرورة تحقيق **غاية معينة**. والتي تُركز على الضرر الذي يُخلفه السلوك الإنساني، وجريمة القتل من جرائم النتيجة، فقد اجتهد المشرع الجزائري، على تكميمها في باب الجنايات ضد الأفراد، إذ يولي المشرع الجزائري أهمية قصوى بحياة الإنسان، باعتبارها تمثل المحور الأساسي للفصل الأول من قانون العقوبات الجزائري يحيل هذه الجناية أنها ضد الأشخاص، وفي الحقيقة. تنص المادة **254** من قانون العقوبات الجزائري، بصيغته المعدلة، أن جريمة القتل هي إزهاقُ مُتعمدٌ لروح الإنسان، والملاحظ لهذا النص القانوني، الإدلاء صراحة، بأن يكون فعل القتل مُتعمدا، والتعمد في معاجم اللغة العربية، معناه القصد، أما الإزهاق فيعني الإماتة، الهلاك، الخروج وفيما يُسمى بمصطلحات العلوم الروحية استعاضة عن العلوم الانسانية على حد تعبير دلتاي، فإن الروح هي الإنسان في صورته الشاملة، والإزهاق في هذا المقام يعني الإقصاء من الوجود، يتموقع **القصد**. والقصد في جريمة القتل يقع بين حدود الركن المعنوي وظرفي سبق الإصرار والترصد، فكيف نُفسر هذه الوضعية؟

إن القصد هو اتجاه الذهن نحو موضوع معين، ويسمى إدراك الذهن للموضوع مباشرة " القصد الأول" بينما يُسمى تفكيره في هذا الإدراك " القصد الثاني"، والقصدية هي العلاقة النشيطة التي تربط الفكر بموضوع ما، وحسب الفيلسوف النمساوي **فرانز برنتانو** Brentano(1838-1917) فالقصد يعني العلاقة النفسية القائمة بين الوعي وموضوع ما، في حين اتخذ القصد عند تلميذه **إدموند هوسرل Hussrel** (1859-1938) منحى آخر إذ يعني الوعي الذي يخلق ذاته بخلقه لمعنى لموضوعه. يرتبط القصد على هذا الأساس بالإدراك والوعي.

إن القانون الجنائي الدولي، يولي أهمية بالعنصر المعنوي في باب الجرائم ضد الإنسانية، باعتباره منبعا للمسؤولية الجنائية، فلمجرد قيام شخص بفعل يُعاقب عليه القانون ويُناوؤُه المجتمع، فهو في تلك اللحظة يتصرف وفقا لحالته الذهنية. وهذا هو الركن المعنوي الذي يستوجب وجوده لاكتمال جريمة القتل العمد.[2] والجدير بالذكر، أن العنصر المعنوي حسب القانون الجنائي الدولي يُسمى القصد الجنائي، والذي

[1]- محمد علي فينو: شرح جريمة القتل في قانون العقوبات العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص199.

[2]- أنطونيو كاسيزي: القانون الجنائي الدولي، تر مكتبة صادر ناشرون، لبنان، 2015، ص99.

يشتمل مفهوم سبق الإصرار، بما معناه أن المجرم قد تعمَد الفعل بكامل وعيه وإدراكه لمخرجات الفعل ونتائجه. وفي نفس السياق فإن القصد الجنائي يتكون من عنصري العلم والإرادة.[1]

القصد الجنائي: الإرادة ← العلم

فإذا كان القصد الجنائي هو إرادة المرأة في الاعتداء على حق الآخر في الحياة، فإن هذه الإرادة تتطلب العلم بأن من شأن الفعل احداث هذا الاعتداء الذي يتطلب علما بالخطورة والنتائج المُحتملة لفعل القتل، أما عُنصر الإرادة فيُعتبر العنصر الثاني للقصد الجنائي، وهو عبارة عن قوة نفسية أو نشاط نفسي يُوجه كل أعضاء الجسم نحو تحقيق هدف مُعين، وبعبارة أُخرى فإن الإرادة هي المُحرك الأساسي في اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة، وهي العصب الرئيسي في تحقيق النتيجة الاجرامية.

إن الحالة الذهنية تتجلى بوضوح في عنصر القصد الجنائي، الذي يستلزم من المجرمة علمها الكامل بإتيان الفعل أو الامتناع عنه، قد يتسبب بنتيجة الموت، فإن القصد يعني الإدراك أن التورط في فعل معين سيؤدي بالضرورة إلى نتيجة معينة، إلا أن القصد بعينه غير كافي لإثبات ظرف العمد، بل وإن شرط الرغبة في تحقيق تلك النتيجة أي الرغبة في إقصاء فلان من الوجود، أساسي في إتيان النسق الخفي، وتستلزم جريمة القتل العمد توفر القصد الخاص باعتباره رغبة من الدرجة الأولى في إقصاء شخص معين من الوجود. وفي نفس السياق، فإن القصد الجنائي في جرائم القتل، يشتمل، على القصد المباشر هو العلم واتجاه الإرادة علة نحوٍ يقيني لإحداث النتيجة الجرمية، أما القصد الاحتمالي فيعني علم الشخص بما سيؤدي إليه فعله، وبالرغم من ذلك فضل المخاطرة.

من المُؤكد، أن أغلبية الأنظمة القانونية الدولية، تنتهج المحور الأساسي ذاته المحدد لكافة أوجه القصد الجنائي، وآثاره، لاعتبار القاتلة مسؤولة جنائيا، انطلاقا من جملة من الحالات الذهنية التي تعبر عن المسؤولية الجنائية، وغالبا مال اتُحدد بعض الدول الخيط الرفيع، الذي يُفرق بين الدرجات الآتية على سلم المسؤولية الجنائية.

الجدول رقم02: يُوضح درجات النية الجنائية.

[1]– سوسن تمرخان بكة: الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص225.

النية	الإدراك	الإستهتار	عدم إحترام المعايير الاج
إرادة إزهاق روح الضحية.	العزم على القيام بفعل القتل، بالرغم من إدراك نتائجه وآثاره.	القصد الاحتمالي، التغاضي عن خطر ممكن حدوثه، أو تعمد المخاطرة.	عدم إيلاء الأهمية بمُخلفات فعل القتل ونتائجه على المجتمع.

المصدر: معلومات تجميعية.

وللقصد الجنائي صلة وثيقة بظرفي سبق الإصرار والترصد، وقد يقترن القتل حسب نص المادة **255** بسبق الإصرار والترصد. وقد يتساءل القارئ، عن جدوى هذا التأكيد، حول أهمية الركن المعنوي وسبق الإصرار، والتي تلعب دورا كبيرا في رأينا، إذ يتعلق الأمر بالحالة الذهنية للقاتل، فيما يتعلق بمستوى البنية العميقة المُرتبطة بالتفكير في القتل من خلال دلالات سبق الإصرار والترصد.

أ-**سبق الإصرار** _**Premeditated**: يعبر نص المادة **256** من قانون العقوبات الجزائري، أن سبق الإصرار هو عقد العزم، والعزم في اللغة العربية يعني النية والقصد، والنية لا تُبنى إلا على مستوى الفكر، على اعتبار أن القصد هو أمر خفي لا يُدرك ظاهريا. إذ يتعلق الأمر هنا، بالبنية الذهنية للمجرم، والعبرة من سبق الإصرار هو ما يقع في زمن معين من تدبير وتخطيط.[1] وبمجرد تفكير المجرم وتدبيره في خطته الإجرامية في حالة الهدوء والروية. هو بحد ذاته قصد ونية، إلا أن القاضي لا يتسنى له استنتاج هذه النية بسهولة، بل بعد التمحيص في الوقائع وحيثياتها، وسبق الإصرار من الظروف المشددة الخاصة بالقتل والتي نص عليها قانون العقوبات الجزائري. من العبث، إذن، أنت نتصور التخطيط دون التدبير والتفكير والنية، وعليه، فإن العلاقة تكاملية، لا تصلح دون توافر عنصر دون الآخر. على هذا الأساس، فإن سبق الإصرار هو إحدى أشكال القصد الجنائي، أي أنه قصد مُصمم عليه، لأنه يُعبر عن مدى عُمق الفكرة الإجرامية التي انتابت المجرم أول مرة، وذاعت في النمو والتغلغل في ذهن القاتل، حتى تجاوزت بذلك مرحلة التصميم انتهاء بالتنفيذ.[2] وهو قصد محدود انطلاقا من صفة الإرادة، والعزيمة على قتل شخص معين دون غيره. والقصد الجنائي المحدود، حسب هذا الطرح، يتطلب سيرورة زمنية من

[1]-عادل الشهاوي: القتل العمد، فقها وقضاءً، دار النهضة العربية، مصر،2009، ص200.

[2]-عمر الشريف: درجات القصد الجنائي، دار النهضة العربية، مصر، د.س.ن، ص281.

التفكير والتخطيط، في تنفيذ المشروع الإجرامي. حسب أساسيات القانون الجنائي الجزائري، فإن، جريمة القتل إذا اقترنت بالدفاع عن النفس، عن الشرف، أو عن الممتلكات الخاصة، فتُعنى بالإستفادة من الأعذار المخففة، وهي ما نصت عليها المواد، **277، 278، 279**. نص الأعذار في الجنح والجنايات من الباب الثاني الخاص بالجنايات والجنح ضد الأفراد، لقانون العقوبات الجزائري.

إن التشديد على عنصر سبق الإصرار، هو دلالة على خطورة المجرم، الذي ارتكب جريمته بعد راحة بالٍ والمدة الزمنية التي تربط بين الفكرة الإجرامية والتنفيذ هي مدة زمنية كافية للتراجع عن قرار القتل، بحيث يتموضع التصميم على القتل، أو سبق الإصرار على عُنصرين أساسيين لتأسيسها، عنصر زمني يقتضي التفكير في الجريمة والتخطيط لتنفيذها بوقتٍ كافٍ، وعنصر نفسي هو حالة الهدوء والروية وراحة البال التي تتوفر في المجرمة لحظة القتل. والجدير بالملاحظة، أن المُشرع الجزائري، لم يُدلي صراحة بعُنصري الزمن والروية، وإنما تبدو الدلالة ضمنيا عليهما، في تعريفه لسبق الإصرار، في المادة **256** من قانون العقوبات الجزائري، وهو عقد العزم قبل ارتكاب الفعل، وتستعمل كلمة "قبل" في هذا المقام، للدلالة على زمان وقوع الفعل، وقبل في اللغة العربية، اسم يدل عن ظرف زمان، لأن عنصر الزمن يتوقف على اللحظة البانية لتنفيذ القتل، ولا ضرار في القول أن العنصر النفسي، يمثل العصب الأساسي، لقيام ظرف سبق الإصرار، وهو العُنصر المُكوِن للتصميم للقتل، بمعية عنصر الزمن، الذي يُعبر عن الوقت الكافي بين التخطيط والتنفيذ، وهو ما يُوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: يُوضح ظرفي العنصر الزمني والنفسي.

العنصر الزمني	العنصر النفسي
وجود مدة زمنية بين التفكير في القتل وإتخاذ القرار، أي إستغراق زمن من التفكير العميق بين التخطيط للقتل إلى التنفيذ.	هدوء البال، التفكير بروية وتدبر في التحضير لجريمة القتل.

المصدر: معلومات تجميعية.

ب-الترصد: Lurking_يعبر نص المادة **257** من قانون العقوبات الجزائري، بشرح معنى الترصد، بأنه انتظار لشخص معين، لفترة زمنية محددة، في مكان ما بهدف إزهاق روحه، وعنصر الترصد من الظروف المشددة الخاصة بالقتل، وذلك لاعتبارين أولهما الانتظار وهو دلالة على الإدراك والوعي التام لما سيُقدم على فعله، وثانيهما هو مباغتة الضحية فجأة في ظرف مكاني وزماني مُلائم

وتنفيذ الجريمة، حتى لا يتسنى للضحية الدفاع أو تفادي الاعتداء، وهذا، وإن دل على شيء، فإنما يدل على أسلوب التأكيد على ظروف تضمن نجاح خطته. يرتبط الترصد، إذن، بشرطي الزمان والمكان، والترصد هو تربص بذات الضحية لمدة زمنية معينة طالت أم قصرت.

يشترط لاكتمال جريمة القتل العمد، توافر ظرف سبق الإصرار والترصد، فبالرغم من ارتباط بعضهما بالآخر، إلا أنهما يختلفان في أمور ويتفقان في أخرى. إذ يتفق ظرف سبق الإصرار مع ظرف الترصد في أن كليهما ظرفا تشديد، متى توافرت نية إزهاق روح الضحية، في حين يختلفان في الطبيعة القانونية من حيث ركن الجريمة، إذ يتعلق الترصد بالركن المادي للجريمة، في حين يتعلق سبق الإصرار بالركن المعنوي، وقد يقترن القتل بظرف الترصد دون ظرف سبق الإصرار والعكس صحيح. [1] قد يحدث القتل عادة، نتيجة لرعونة، أو إهمالٍ غير مُتعمد من المجرم، يُسمى هذا النوع قتلا خطأً، في هذه الحالة يسقط الركن المعنوي المُتمثل في القصد الجنائي أو النية، وعلى هذا الأساس، يجتهد القاضي الجنائي، في تكييف القتل، إن كان عمدا أو خطأ. ويتموقع فعل القتل العمدي في جوهر النية القصدية، بمعنى أن الفعل قصدي، يجب أن يكون مقصودا لإنهاء حياة الآخر، وقد تشكل هذا القصد بنية إجرامية سابقة. [2]. وتجدر الإشارة أيضا، أن عنصر الزمن هو القاسم المشترك، لظرفي سبق الإصرار والترصد، التفكير والقرار.

في الحقيقة فإن عُنصري الإصرار والترصد ترتبط بخصوصية قرار القتل التي تقع ما بين صُنعها واتخاذها، على اعتبار أن صُنع القرار يُعبر عن العملية التي تبحث في ركن إيجاد الحلول لمُشكلة ما، والبحث من بين قائمة البدائل عن الاختيار الأفضل لمواجهتها، وبذلك فعملية صُنع القرار الاجرامي تشمل عدة مراحل: وجود الضغط أو المثير السلبي، تليها عملية المُداولات النفسية والتفكير في الجريمة، بعدها

[1]–عادل الشهاوي : مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] -Sukadana sukadana and Elza qorina pangestika : application of the law in the crime of murder with premeditation of the death. Al tasyrih journal, vol9, n2, 2023.

يتم ربط الدافع والباعث ومن ثم البدء في تقويم الهدف بغض النظر عن التكلفة، وصولا إلى المرحلة الأخيرة والمُتمثلة في عقد العزم بالقتل والتي تُعبر عنها فحوى مرحلة اتخاذ القرار.

من وجهة النظر هذه، يُحيل الفرق بين صُنع قرار القتل واتخاذه أن الأول يعني العملية التي تمر عبرها مراحل قرار الاختيار الاجرامي، في حين يُمثل اتخاذ القرار المرحلة الأخيرة والتي تُترجم تنفيذ الجريمة ضمن المراحل النهائية لعملية صُنع القرار الاجرامي. على هذا الأساس، فإن اتخاذ المرأة قرار القتل هو سلوك مُرتبط بمعالجة البيانات والمعلومات البشرية ذي صلة بصانعة القرار الاجرامي باعتبارها معالجة للمعلومات ذي معرفة محدودة، والتي تعتمد أساسا على الحلول البسيطة والتركيز على المنفعة دون التكلفة، بحيث يرتبط هذا الأمر بالتمثيلات الداخلية التي تشتمل صانعة القرار والدافعة لسلوك الاختيار الاجرامي.[1] وعن طريق هذا الافتراض، يُعالج نموذج المنفعة المتوقعة لاتخاذ القرار في حالة عدم اليقين على بديل الاختيار الاجرامي في المواقف الخطرة Under Risk.[2] إذن، وبمعنى مُعين فإن مُتخذة القرار بالقتل هي المعالج البشري للبيانات والمعلومات المُساهمة في خلق جريمة القتل، إذ تعتمد في عملية التحليل على إتيان اللذة مُقابل الألم أي التركيز مع الهدف دون احتساب التكلفة وهو الافتراض الذي قامت عليه مقاربة **هيرتشي وجيتفردسون** القائمة على مبدأ أساسي مُؤداه أن الفرد المُتخذ لقرار الجريمة غالب ما يُركز على المكاسب الفورية التي يُمكن تحقيقها دون اعتبار للعواقب الاجتماعية والقانونية، إذ يميل إلى الاختيار الاندفاعي دون التفكير العميق أو تقييم المخاطر، ويعتبر **جيتفردسون** أن مستوى انخفاض الضبط الذاتي هو العامل الأساسي لاتخاذ القرارات الاجرامية.

وفي ضوء ما أسفر عنه الرابط البنيوي بين المكونات البنائية للقتل التي تتموقع بين صنع القرار واتخاذه، فإن رد فعل المرأة بعد جريمة القتل ترتبط بشخصيتها والتي قد تتسم بالبرود وعدم الندم واللامبالاة بعد ارتكابها للقتل. فقد أثبتت أبحاث المدرسة الوضعية أن المجرم الرجل أو المرأة، تتسم بالكسل، غياب الضمير، عدم الندم والحس الأخلاقي، الاندفاعية والتهور.[3] على هذا الأساس فإن عملية الاختيار الاجرامي مُرتبطة بذات المرأة في الأساس، منذ لحظة تأثير البنيات الداخلية والخارجية إلى الاختيار اللاعقلاني في اتخاذ القرارات في مواقف المخاطرة، ويُمكننا القول في هذا الصدد أن رد الفعل بعد ارتكاب

[1] -Eric johnson and John payne : The decision to commit a crime, an information processing analysis, the reasoning criminal, rational choice perspectives on offending, routledge, New york, 2017, p16.
[2] -Pamella Lttimore and ann witte : Model of Decision making under uncentairty, the criminal choice, , the reasoning criminal, rational choice perspectives on offending, routledge, New york, 2017, p27.

[3]- ذياب البداينة وآخرون: نظرية علم الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص65.

جريمة القتل، يعتمد في الأساس على دلالات وإشارات قد تُنبؤ بإنتاج السلوك الاجرامي على المدى البعيد.

ثالثا–التوجه النظري للفصل:

يتمثل البراديغم البنائي القائم على أساس الفهم والتفسير لفعل القتل عند المرأة، الذي يُخفي من ورائه غاية يطمح تطمح الفاعلة إلى تحقيقها وهي إزهاق الروح والقضاء على حياة الضحية. يُشكل الفعل الاجتماعي المحور الرئيسي في سوسيولوجيا **ماكس فيبر Weber(1864-1920م)** الذي انطلق من مقاربة أساسية مُؤداها أن صورة السلوك الإنساني الذي يشمل على البنية الداخلية والخارجية يتم التعبير عنه من خلال الفعل أو الامتناع عنه، بحيث يقوم الفرد بالفعل عندما يضع معنى ذاتي لسلوكه المرتبط بالرموز والمعاني المُتعلقة بسلوك الآخرين، القائمة على التفاعل الرمزي داخل الجماعة. [1]

من خلال النبرة الفيبرية فإن الفعل الاجتماعي يُمكن أن يتجه حسب سلوك ماض أو سلوك يحدث في الحاضر أو في المستقبل، على هذا الأساس، فالاستراتيجية حسبه هي فعل ضد عدوان حاضر أو عدوان مُحتمل. تندرج جريمة القتل حسب مقاربة الفعل الاجتماعي ضمن الأفعال غير العقلانية، على اعتبار أن الفعل غير العقلاني هو ذلك الفعل الذي لا يعتمد على حسابات منطقية للأهداف والأدوات

المستعملة في تحقيقه والنتائج، ويندرج تحت هذا التصنيف الفعل العاطفي الذي يتجه بدافع الانتقام أو الحب أو الكراهية، والدافع التقليدي الذي يتجه بدافع قيود عادات الجماعة دون وعي نقدي، وفعل القتل عند المرأة

مُرتبط بعدة دوافع يُمكن اعتبار بعضها أنها مرتبطة بالعاطفة بدافع الحب والانتقام مثل قتل الزوجة لزوجها بسبب الخيانة، أو أنها أفعال تقليدية مرتبطة بحتمية تقاليد الجماعة، مثل قتل الأم لطفل حديث العهد بالولادة جراء ثمرة علاقة غير شرعية، إذ تقوم بالقتل طمسا للعار والفضيحة التي ستلاحقها. وهكذا،

[1] –Weber max : Economie et societe les categories de la sociology, poket, paris, 1995, p28.

فإن جريمة القتل عند المرأة تُصنف ضمن الأفعال غير العقلانية التي توضح طبيعة القرارات الخاطئة للمرأة في اختيار حلول مجابهة للمشكلة.

إن اختيار المرأة للقتل كحل بديل للمشكلة أو للتكيف مع الضغط هو قرار صنعته واتخذته، كحل غير عقلاني بالإضافة إلى توافر سمة انخفاض الضبط الذاتي في شخصية المرأة المرتكبة لجريمة القتل. إن الجريمة حسب هي مظهر من مظاهر ضبط الذات المُنخفض، بحيث تنطلق مقاربة **هيرتشي وجيتفردسون** من مبدأ أساسي مُؤداه أن الجريمة محكومة بالرغبة في الحصول على اللذة وتحقيق الهدف دون النظر إلى التكلفة المُتوقعة لتجنب الألم، بحيث يكون تقييم الناس الذاتي للمنفعة المتوقعة يفوق التكلفة المتوقعة المحتمل دفعها. يفترض **هيرتشي وجيتفردسون** أن المجرم يتسم بضبط ذاتي مُنخفض الذي تظهر لديه صفة التهور والاندفاعية، وتجد بأنه غير حساس وجسماني وغير عقلاني في اتخاذ قراراته إضافة إلى حب المغامرة وقصر النظر للمدى البعيد وتجنب النظر للعواقب، فإن من يمتلك الضبط الذاتي المرتفع أو المنخفض يعتبرون للفائدة والتكلفة، إن الفرد ذو ضبط الذات المنخفض يربط قيمة موجبة أعظم إلى الفائدة الآنية وقيمة سلبية أقل للتكلفة طويلة الأمد، بينما الفرد ذو ضبط الذات المرتفع يعطي قيمة موجبة وحسابات أكثر للكلفة بعيدة المدى.[1] وعليه، فإن الاختيار التفاضلي لدى الفرد ذو ضبط الذات المنخفض يجعل الجريمة خيارا مُناسبا، لأن هذا السلوك مع أنه مكلف على المدى البعيد، إلى أنه يُوفر راحة آنية من خلال ضبط الذات المنخفض كسمة تُؤثر في حسابات التفاضل عند اتخاذ القرارات.

يرتبط ضبط الذات المنخفض بالتنشئة الاجتماعية الناقصة، إن نقص ضبط الذات قوة طبيعية تُبنى وتُعزز انطلاقا من مراحل التنشئة الاجتماعية الخاطئة، أو يتسم إحدى الوالدية بسمات ضعف الضبط الذاتي فيكبر الفرد المجرم دون كابح لسلوكياته الطائشة وغير مُحتسب لنتائج قراراته الخاطئة. تلتقي هذه النقطة مع مقاربة الضغوط العامة، تعود نظرية الضغوط العامة إلى النظرية اللامعيارية لدوركايم وميرتون، ليأتي **آجنيو** ويقدم نظريته في الضغوط العامة، بحيث تُركز على محورين أساسيين واعتبار أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان والإحباط، والعدوان الإحباط ناتجة أصلا من الضغوط،

[1] – ذياب البداينة وآخرون: العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش، لدى طلبة المدارس في المجتمع الأردني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد8، العدد2، جوان 2011، ص24.

على هذا الأساس عرف **آجنيو** الضغوط بأنها مجموعة من الحوادث أو الظروف غير المرغوبة.[1] انطلاقا من هذا الطرح تفترض نظرية الضغوط العامة، أن الضغوط قد تتشكل في صورة عدم قدرة المرأة على تحقيق الأهداف الإيجابية أو وجود مثير سلبي في حياتها أو إزاحة مثير ذي قيمة إيجابية، التي تُمثل ضغوطا مُحفزة للسلوك الاجرامي، من خلال انتاج مشاعر سلبية كالغضب، الخوف والإحباط إذ تتأقلم سلبيا مع استراتيجيات التكيف لتُفرز استجابة سلوكية ترسم ملامحها جريمة القتل.

خلاصة:

عالجت مُكونات هذا الفصل تفسير الخصوصية التي يقوم عليها فعل القتل عند المرأة كخيار من الخيارات السلوكية البديلة، وجملة الخيارات البديلة في مواقف الخطر تتعلق أساسا بشخصية مُتخذ قرار القتل، التي شملت سيرورة عملياتية في صنع قرار القتل. بحيث انطلقت عملية صنع القرار هذه من التحفيز السلبي وانتهت بقرار تنفيذ القتل إلى رد الفعل بعد القتل، الأمر الذي عزز الكيفية التفاعلية للمكونات البنائية لتشكيل قرار القتل.

من خلال هذا التحليل أبرز الفصل أهمية فهم الأبعاد السياقية التي تدفع المرأة لاتخاذ القرار الاجرامي في المواقف الخطرة في ظل حالة عدم اليقين القائمة على أساس التركيز على اللذة على حساب الألم، الأمر الذي يجعل من مُسلمات التأصيل الطفولي للشخصية والعقلية قوة لا يُستهان بها، في إبراز دور الضغوط لإدارة الأزمات نحو خيارات الخطر، وهو المبدأ المُساهم في فهم السلسلة العملياتية التي نظرت لها مقاربة الضغوط العامة انطلاقا من الشخصية الاندفاعية والمُتهورة، وهي مُسلمات نظرية

[1]–ذياب البداينة وخشمان العتيبي: اختبار نظرية الضغوط العامة لآجنيو في ضحايا العنف والجناة، مجلة دراسات في علم النفس الصحة، المجلد08، العدد2، 2023، ص10.

الضبط الذاتي، وفي إطار هذا الطرح تم اعتبار القتل خيار لاعقلاني يرتبط بالدوافع العاطفية أو التقليدية وهي مسلمات نظرية الفعل الاجتماعي.

إن هذا المشروع البنائي لفعل القتل عند المرأة يُحيلنا إلى فهم العلاقة الثلاثية التفاعلية التي اعتمدها **بول ريكور Ricord** والقائمة على أساس هرمية النفس، الآخر والمجتمع. من أجل محاولة فهم فعل القتل عند المرأة في إطار الاستجابة السلوكية التي لا تتوقف في إطار الفهم والتفسير فقط، وإنما تأويله والبحث عن المعنى ومغزى له، الأمر الذي يسمح بتلاقي المقاربة السيميولوجية والتأويلية لفهم فعل القتل عند المرأة، والتركيز على مختلف مُركبات الخطاب الاجرامي العابرة للتخصصات، انطلاقا من القراءة السوسيوأنثروبولوجية للقتل إلى البعد السيميولوجي والتأويلي له من أجل تركيب خطاطة دلالاته وفهم معانيه، انطلاقا من الإجراءات المنهجية والميدانية وهو الأمر الذي سيتم مناقشته بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الخامس.

الإجراءات المنهجية والميدانية للدراسة.

"..تُبنى الظاهرة الاجتماعية تدريجيا.."غاستون باشلار

تمهيد الفصل.

أولا: نوع الدراسة.

ثانيا: الدراسة الاستطلاعية.

ثالثا: منهج الدراسة.

رابعا: مجتمع الدراسة.

خامسا: مجالات الدراسة.

سادسا: أدوات جمع البيانات.

سابعا: سياق الدراسة.

ثامنا: المعالجة التركيبية للبيانات.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إن الأبستمولوجيا المُعاصرة التي نادى بها الفرنسي **غاستون باشلار Bachelard**تستند إلى بنية الفكر الإنساني ذاته، فالفكر الإنساني المُعاصر لا يبحث في الأشياء المُتماثلة النمطية، وإنما يضعنا وجها إلى وجه أمام جملة من العلاقات البانية للظاهرة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس، سيتم تسليط

الضوء على الإجراءات المنهجية والميدانية المستخدمة في الدراسة. باعتبارها إجراءات ضرورية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها، حيث تعكس الأساليب والتقنيات التي تم اتباعها لتحقيق أهداف البحث.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض تفصيلي للإجراءات المنهجية التي تم تبنيها بدءًا من الدراسة الاستكشافية من أجل فهم الظاهرة بشكل أعمق وتقديم رؤى جديدة حول الموضوع المدروس لاستكشاف الجوانب غير المعروفة أو غير المدروسة بشكل كافٍ، ولا يتم الكشف عن المستوى الأعمق لفهم بنية القتل عند المرأة إلا بالاعتماد على البحث المختلط بهدف دمج البيانات الكمية والنوعية لتقديم رؤية أكثر شمولاً واستكشاف التفاصيل الدقيقة والسياقات المحيطة بالظاهرة، مما يعزز من دقة النتائج تماشيا مع تبني المنهج البنيوي من أجل تقديم رُؤية شاملة لفهم علائقية العناصر وكيفية مُساهمة الأنساق الاجتماعية والثقافية والوجدانية في تشكيل سلوك المرأة وتوجهاتها، والاستعانة بمنهج دراسة الحالة باعتباره الأمثل في تشخيص ومعالجة هكذا ظواهر، لذا يقوم التركيز على علاقة المكونات البنائية للبحث في دور البنية الاجرامية في تشكل فعل القتل عند المرأة.

تُعد الإجراءات المنهجية والميدانية خطوة جوهرية في فهم الأسس العلمية التي قامت عليها الدراسة، والمبررات التي دعت لاختيار هذه الأساليب دون غيرها، لذا يقوم التركيز على العينة المستهدفة في البحث وسيتم عرض تقنيات جمع البيانات مع توضيح الأدوات المستخدمة في البحث كما سيُقدَّم هذا الفصل شرح لعملية تحليل البيانات وكيفية استنتاج النتائج اعتمادًا على هذه البيانات.

أولا: نوع الدراسة.

يتحدد نوع الدراسة في البحوث العلمية، وفقا لنوع البيانات المُراد جمعها التي تُمكن الباحث من اختبار فروضه والاجابة على تساؤلات بحثه.[1] فإذا اتبع الباحث دراسة البحث الكمي فلا بد له من وصف وقياس الظاهرة المُجتمعية المُراد دراستها بواسطة أدوات مضبوطة وتحويل ما تم جمعه إلى أرقام، وبما أن السلوك الإنساني يمتاز بالحركية، فإن البحث الكمي قد يقوم بتجريد السلوك الإنساني من ديناميكيته وبالتالي فقدان جوانب أساسية من الموضوع. وبالتالي يتوجب على الباحث الغوص والحفر لمستويات

[1]-ماتيوز بوب وروس ليز: الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص304.

أكثر دلالة والبحث في المعاني التي يُضفيها الفاعل أو الذوات الاجتماعية، وهو ما يمليه البحث الكيفي الذي يتمثل في الفهم التأويلي وفهم المعاني التي يحملها الأفراد من خلال أفعالهم الاجتماعية في حياتهم اليومية.[1] وعلى هذا الأساس، وتماشيا واشكالية الدراسة وما تتضمنه من تساؤل رئيس وأسئلة فرعية، التي تبحث في البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، أي بحث الكيفية التي يتشكل بها النظام البنائي لجريمة القتل عند المرأة، فلابد من ربط الوصف، القياس، الفهم، التأويل والتفسير وهدف البحث، وبُناء على هذه الأُسس تم الاعتماد على **البحث المُختلط Mixed Methods Research** وهو نوع من البحوث الذي يجمع بين البيانات الكمية والكيفية وتحليلها بهدف فهم الظاهرة المُراد دراستها وشرحها وتفسيرها بشكل أعمق، ويقوم البحث المُختلط على الفلسفة البراغماتية التي ترى بضرورة الاستفادة من إيجابيات المنهج الكمي والكيفي.[2]

فمن خلال دمج بيانات البحوث الكيفية والكمية، يكتسب الباحث فهما أعمق لموضوعه، مع تعويض نقاط الضعف في استخدام كل منهج منهما في حد ذاته، ومن بين أكثر المزايا لإجراء البحوث المُختلطة، هي استخدام **التثليث Triangulation** أي الاستعانة بعدة أدوات ووسائل وطرق جمع البيانات لدراسة ظاهرة بحد ذاتها.[3] وقد حدد **دنزن** أربعة أنواع **للتثليث** وهي تثليث البيانات أي استخدام عدة أنواع من البيانات، والتثليث المنهجي بما معناه استخدام أنواع مُختلفة من مناهج البحث.[4] وبالرغم من وجود العديد من نماذج تصاميم البحوث المُختلطة، فإن البحث **المُختلط الاستكشافي** يعتمد على الدراسة الاستكشافية التي تهدف إلى توضيح مُشكلة بالكاد تم تحديدها مُسبقا، والتي تسمح بتحديد الموضوع المُراد دراسته، واختيار المنهج وأدوات جمع البيانات الأكثر مُلائمة، لتأثيث الموضوع المُراد دراسته واختيار مصادر البيانات القادرة على تقديم معلومات عن هذه الجوانب.

ينطلق الباحث في البحث المُختلط الاستكشافي من الميدان لجمع البيانات الكيفية وتحليلها، ليُوظفها في المرحلة الثانية التي تم فيها جمع البيانات الكمية وتحليلها، بحيث تساعد المُعطيات الكيفية في بناء أداة جمع البيانات الكمية، انطلاقا من استكشاف المُجتمع المُراد دراسته، والاستفادة منها في

---

[1] محمد المهدي بن عيسى وبغدادي خيرة: المنهج الكيفي في المعرفة السوسيولوجية، الفهم والتأويل بين الفلسفة وعلم الاجتماع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد33، مارس 2018.

[2] -Creswell John: Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research, 5th edition, pearson, Boston, 2015,

[3] -السعيد رضا مسعد: المنهج المُختلط، مدخل تكاملي لدمج البيانات الكمية والنوعية في البحث التربوي، مجلة تربويات الرياضيات، مصر، المجلد 24، العدد5، 2021.

[4] -دانييل جوني: أساسيات إختيار العينة في البحوث العلمية، ترجمة طارق عبد الرحمان، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2015، ص289.

تصميم الأداة المُناسبة لمرحلة البحث الكمي.[1] أي أن الباحث يبدأ بجمع البيانات الكيفية لغرض استكشاف الظاهرة، ثم ينتقل إلى البيانات الكمية وتفسير العلاقة ومُقارنتها بالبيانات الكيفية، وهذا هو المسعى الأساسي للدراسة حيث تمت الانطلاقة بجمع المعلومات من الميدان بأداة المُلاحظة من خلال الدراسة الاستطلاعية على مستوى مجلس قضاء عنابة، ثم بناء نموذج وتجريبه والذي ساهم في بناء أداة الاستمارة وهي عملية عامودية من الكيف إلى الكم.

ثانيا: الدراسة الاستطلاعية.

تُعتبر كل خطوة أولى في البحث العلمي دراسة استطلاعية أو استكشافية، أي استكشاف توجهات البحث والظروف الذي يُجرى فيها البحث مُنذ البداية، حتى تكون صحيحة ومُلائمة.[2] بحيث تسمح بصياغة مُشكلة البحث صياغة دقيقة تمهيدا لبحثها بحثا مُتعمقا في مرحلة الدراسة الميدانية، وتُساعد الباحث في رسم ملامح بحثه من خلال حصوله على المعطيات الأولية حول موضوع دراسته، ووضع الفروض المُتعلقة بمُشكلة البحث والتي يتم اخضاعها للبحث العلمي وضبط تساؤلات الدراسة، وزيادة معرفته بموضوع بحثه.

تمت الدراسة الاستطلاعية على مُستوى مجلس قضاء عنابة، من أجل ملامسة الميدان بالاعتماد على المُلاحظة المباشرة من خلال التصريح لنا بحضور الجلسات القضائية لمحكمة الجنايات بغُرفتيها الابتدائية والاستئنافية (أنظر ملحق رقم1) والاطلاع على الوثائق القضائية الصادرة عن غُرفة الاتهام على مُستوى مجلس قضاء عنابة، للفترة الممتدة من أكتوبر 2020م إلى غاية 2024م.

1: مجالات الدراسة الاستطلاعية.

1.1. المجال المكاني: أجريت الدراسة الاستطلاعية بمحكمة الجنايات لدى مجلس قضاء عنابة، الكائن مقره بنهج بن زعيم عبد العزيز ولاية عنابة.

تُعرف محكمة الجنايات الابتدائية والاستئنافية حسب المادة 248 من قانون الإجراءات الجزائية، على أنها محكمة توجد بكل مقر مجلس قضائي، وتُحاكم البالغين سن الرُشد الجزائي فقط، تقضي في

[1]–الزايدي ضيف الله عواض: مُتطلبات وتحديات توظيف أعضاء هيئة التدريس للمنهج المُختلط في بحوث الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، مصر، المجلد38، العدد2، أفريل 2023، ص124.

[2]–تمار يوسف: الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام، المجلد6، العدد1، جوان 2023.

الدرجة الأولى بحكم ابتدائي قابل للاستئناف، إذ تنظر في جميع الجرائم المُحالة إليها من غُرفة الاتهام، وتختلف تشكيلتها عن تشكيلة الغُرف الجزائية الأُخرى، كما أن المسائل المطروحة على مُستواها مُحقق فيها على درجتين قاضي التحقيق وغُرفة الاتهام، ويمتد اختصاصها الإقليمي إلى دائرة اختصاص المجلس سواء في الدرجة الأولى او الثانية. [1]

تنفرد محكمة الجنايات مُقارنة بالمحاكمة الجزائية الأخرى بالطابع الشعبي، فبجانب القضاة المهنيين حدد المُشرع الجزائري قُضاة شعبيين أو ما يُسمى بهيئة المُحلفين، وقد استثنى المُشرع الجزائري ثلاث أنواع من الجرائم هي الإرهاب، المُخدرات والتهريب من مُشاركة المُحلفين، إذ يفصل في الحكم القُضاة المُحترفون وحدهم، ووفقا للمادة 258 من قانون الإجراءات الجزائية المُعدل فإن المحكمة تتشكل من قاض برتبة مُستشار بالمجلس القضائي على الأقل والذي يتعين عليه رئاسة المحكمة، يُساعده قاضيان دون تحديد الرُتبة، وأربعة مُحلفين إذ تتولى النيابة العامة النائب العام أو مُمثله، ويتم تدوين بيانات جلسة المُحاكمة أمين ضبط، وقد استحدث المُشرع وظيفة جديدة هي عون الجلسة يكون تحت تصرف الرئيس في سير المُحاكمة.

2.1. المجال الزماني:

أجريت الدراسة الاستطلاعية من شهر أكتوبر 2020 إلى غاية 2024، ولقد أجريت الدراسة بالتزامن مع فتح محكمة الجنايات، التي تُعين دورات انعقادها كل ثلاثة أشهر حسب المادة 253 من قانون الإجراءات الجزائية، ومع ذلك يجوز لرئيس المجلس القضائي عقد دورة استثنائية إذا تطلب الأمر أهمية القضايا المعروضة، ويُحدد تاريخ افتتاح الدورات بأمر من رئيس المجلس القضائي بناء على طلب النائب العام حسب نص المادة 254 من قانون الإجراءات الجزائية، ويقوم رئيس محكمة الجنايات بضبط جدول قضايا كل دورة بناء على اقتراح النيابة العامة حسب نص المادة 255 من قانون الإجراءات الجزائية. وبعد اطلاعنا على جدول قضايا دورة الجنايات بغرفتيها الابتدائية والاستئنافية، قُمنا بحصر حضورنا لجلسات المُحاكمات الخاصة بجرائم المرأة وجرائم القتل على وجه الخصوص.

2: أدوات جمع بيانات الدراسة الاستطلاعية.

1.2. الوثائق القضائية:

[1]–بوسقيعة احسن: قانون الإجراءات الجزائية في ضوء الممارسة القضائية، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر، 2002، ص80.

تُعتبر الوثائق من المصادر الأساسية في البحث العلمي، لكونها تشتمل على بيانات ومعلومات يتم الاعتماد عليها في البحث العلمي، والوثيقة هي الشاهد الحي الذي يعتمد عليها في كافة مجالات المعرفة، وتُعد الوثائق مصدر قوة للبحث العلمي، لأنها تُساعد في الوصول للحقيقة والكشف عن ظاهرة ما أو قضية مُعينة.[1] وتُقسم الوثائق حسب طبيعة البحث وخصوصيته، وقد تم الاستعانة **بوثيقة الاتهام** أو **قرار الإحالة** الصادرة عن قرار غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء عنابة، فقد نصت المادة 250 من قانون الإجراءات الجزائية أن محكمة الجنايات لا تختص بالنظر في أي إتهام غير وارد في قرار غرفة الاتهام. وعلى هذا الأساس، تُعرف وثيقة الاتهام أو قرار الاحالة بأنه القرار الصادر عن المُحقق، متى توافرت أدلة كافية تُدين المُتهم، مما يكفي لرفع الدعوى الجنائية إلى الجهة المُختصة.[2]

وثيقة الاتهام أو قرار الإحالة ذو طبيعة قضائية، يصدر في ختام مرحلة التحقيق الابتدائي، متى تعين على المُحقق بأن الواقعة التي انتهى إليه التحقيق هي جناية، وأنه قرار ينقُل الدعوى الجنائية من مرحلة التحقيق إلى مرحلة سُلطة المُحاكمة، وتستند وثيقة الاتهام إلى شرط توافر الأدلة التي تُدين المُتهم وتُثبت عليه التُهمة.[3] وتتقيد وثيقة الاتهام بالوقائع محل الجريمة وحيثياتها، وتلخيص أهم الأحداث الفاصلة التي مرت في حياة المُتهمة والتي فصلت في جريمة القتل، فقد تم الاستفادة من قرار الإحالة في تحليل محتوى القرار والاستفادة به في تحليل ومناقشة البيانات. (أنظر الملحق رقم02)

2.2. المُلاحظة:

يستدعي البحث الأنثروبولوجي النزول إلى حقل الدراسة الذي اختاره الباحث مجالا لدراسته، حتى يُكوَن فكرة شاملة عن موضوع بحثه، على اعتبار أن عالم الأنثروبولوجيا هو اثنوجرافي وجامع للمعلومات، إذ يُحلل المعلومات ويربطها ببعضها عند رجوعه للميدان.[4] الأمر الذي يجعل من الملاحظة أداة هامة يعتمدها الباحث من أجل جمع المعلومات والمعطيات من ميدان البحث، من خلال ما يُشاهد ويسمع من ميدان بحثه فباتباعه منهجا مُعينا يجعل من مُلاحظاته أساسا لمعرفة واعية، وفهم دقيق للظاهرة المُراد

---

[1]-الحويج عبد المجيد محمد: الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب، مصر، العدد 29، الجزء 02، جوان 2022.

[2]-سرور أحمد فتحي: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ط7، 1993، ص633.

[3]–قودة حنان وبن بوعبدالله وردة: قرار الإحالة في ظل مبدأ التقيد بحدود الدعوى الجزائية، مجلة المُفكر، المُجلد17، العدد2، 2022.

[4]- هرسكوفيتز ميلفيل: أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، ترجمة رباح النفاخ، وزارة الثقافة، دمشق، 1974، ص85.

دراستها.[1] ويُمكن تصنيف المُلاحظة حسب هدف الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة أداة **المُلاحظة المُباشرة بالمُشاهدة** وهي نوع المُلاحظة التي تقوم على مُراقبة أو مُعاينة مجتمع الدراسة، بحيث يقوم الباحث بمُعايشة ظروفهم وسلوكياتهم اليومية، وعليه أن يتشبه بالحرباء أي قدرته على تغيير سلوكه حسب متطلبات الجماعة المُراد دراستها، والتكيف والاعتماد التدريجي لأساليبهم. [2] واعتماد الدراسة على المُلاحظة يُمثل المفتاح الموضوعي للبحث منذ انطلاقه، على اعتبار أن الدراسات الانثروبولوجية تنطلق من الميدان، من أجل معرفة ما تم مُلاحظته وكيف تم توظيفه في الدراسة والاستعانة بدليل الملاحظة أو شبكة المُلاحظة القائم على مبادئ أساسية: تاريخ الملاحظة، زمن المُلاحظة، مكان الملاحظة، ما يجب ملاحظته، وما تم ملاحظته. (أنظر الملحق رقم 03)

وبالاعتماد مجلس قضاء عنابة مسرحا سيميولوجيا، سعينا كباحث (متفرج) عند حضورنا لغرفة الجنايات بمحكمتيها الإبتدائية والاستئنافية على حضور جميع الجلسات خاصة جريمة القتل عند المرأة بصفة خاصة، والباحث في ميدان أنثروبولوجيا الجريمة انطلاقا من التحليل السيميولوجي هو متفرج من نوع خاص نظرا للدور الذي يؤديه في ترجمة دلالات الممثلين على خشبة مسرح غرفة الجنايات والمتمثلة حصرا في القاضي والمتهمة (القاتلة)، وهذا ماستوجب ضرورة اليقظة والبداهة في البحث في العلامات السمعية والبصرية انطلاقا من الكشف عن لغة الجسد، الإيماءات، واستخلاص المعلومة للوصول إلى المعنى. وقد تمت محاولة إستقاء البنية الدلالية لأهم عناصر العرض السمعية والبصرية لكشف المعنى المنتج من خلال لغة الجسد الذي ساعدنا في فهم وتفسير المعطيات الميدانية، على اعتبار أن مسرح المحاكمة المتمثل في مجلس قضاء عنابة غرفة الجنايات قد ساهم في فهم العلاقة بين القاضي والمتهمة (القاتلة) فعلى مستوى العلامات السمعية والبصرية الصادرة عن المتهمة التي تشكل بنية الحوار مع القاضي من العديد من الثنائيات: (الخضوع–الترفع) (المقدس–المدنس) (التمرد–الامتثال)

3.2. المقابلة:

تُعتبر أداة المُقابلة من بين أهم أدوات جمع البيانات في البحث العلمي، إذ تُعرف بأنها تفاعل لفظي مُباشر يقوم به فرد مع فرد آخر أو أفراد آخرين، هدفه جمع بيانات ومعلومات لأغراض علمية أو

[1]-عبيدات ذوقان وآخرون: البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015، ص123.

[2]–خواني خالد: المنهج الأنثروبولوجي بين النظري والتطبيق، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد4، العدد2، 2021، ص383.

الاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج والتقويم.[1] وتُصنف المُقابلة وأنواعها حسب خصوصية الدراسة وهدفها، وقد تم الاعتماد على **المقابلة غير المُنظمة:** التي تُعتبر امتدادا للمُلاحظة، لأنها تُستخدم كجزء هام من العمل الميداني لمُراقبة المبحوثين، والباحث في هذا النوع من المُقابلات لا يعتمد على إطار نظري مُحدد مُسبقا، بل يعتمد على التوليد التلقائي للأسئلة في التدفق الطبيعي للتفاعل الاجتماعي بين الباحث والمُخبر في ميدان البحث.[2] فقد تمت مُقابلة القُضاة الشعبيين (أعضاء هيئة المُحلفين)، المُحامين، أمناء الضبط، ضُباط بمُؤسسات إعادة التربية، أعوان أمن بمُؤسسات إعادة التربية، أُسر المُجرمين وأُسر الضحايا. من أجل جمع المعلومات والمُعطيات التي من شأنها مساعدتنا في تكميم بحثنا وتحديد مُجتمع الدراسة وعينة البحث، وهي الخُطوة الأساسية التي ساعدتنا على تحديد التوجهات الأبستمولوجيا والميدانية بدقة.

ثالثا: منهج الدراسة.

يشتمل المنهج المُختلط على عدة آليات وتقنيات منهجية وابستيمولوجية، يستنعين بها الباحث لتوجيه مسار بحثه، ويقع اختيار الباحث على المنهج المُناسب لدراسته وفق ما تقتضيه أهداف الدراسة وطبيعة الموضوع والاشكالية المُتبناة، ووفقا لخصوصية دراسة جريمة القتل عند المرأة اعتمدت الدراسة على:

1: المنهج البنيوي Structurale Methods

تعتمد الضرورة المنهجية للدراسة على اختيار منهج **التحليل البنيوي** الذي يُعد من انسب المناهج التي تُساعد على الإجابة عن تساؤلات الدراسة، يندرج المنهج البنيوي ضمن المقاربة الاستقرائية في العلوم الإنسانية، ويُعد **كلود ليفي ستروس Claude Levi-Strauss** أول من أسس للمنهج البنيوي في حقل الأنثروبولوجيا، بحيث اعتبر أن المنهج البنيوي هو المنهج الوحيد الذي يسمح لعلم الأناسة أن يتطور ويكتسب صفة العلم.[3] فقد ركز في بادئ الأمر على البُنى أكثر من تركيزه على الذات الفاعلة، فقد ضم صوته في لحظة ما إلى **لويس ألتو سير** و**رولان بارث وميشيل فوكو** في الإعلان عن موت الذات

[1]-مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل العلمية، مؤسسة الورق، الأردن، 2000، ص172.

[2]– داوسون كاثرين: المُقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية، ترجمة بلال بوترعة، سامي للطباعة والنشر، الوادي، الجزائر، 2018، ص40.

[3] -Claude levi-strauss: l analyse structurale en linguistique et en anthropology, word journal of the linguistic circle of new york, vol1, n2, aout 1945.

الفاعلة، إلا أن فترة ثمانينيات القرن العشرين قد أعلنت عودة الذات الفاعلة للبنيوية، وهي عودة مُلحة وضرورية لكون الذات الفاعلة هي صانعة تاريخها. فانتقل الاهتمام بالفرد بوصفه ذاتا فاعلة. [1]

ووفقا ل**ستروس** فقد استلهم التحليل البنيوي من اللسانيات الحديثة، وهو التيار الذي أسسه **فرديناند دي سوسير Ferdinand De Saussure**، كما أنه طبق المنهج البنيوي على علم الأصوات أو الفونولوجيا، وحاجج بإمكانية تطبيقها على كافة الظواهر الاجتماعية:

1-يستلزم في دراسة الظواهر اللسانية، الانتقال من الظواهر الشعورية إلى بنيتها التحتية اللاشعورية.

2-التركيز على تحليل العلاقات بين العناصر، وألا يتم معالجة العناصر ككيانات مستقلة.

3-الظواهر الإنسانية تُعبر عن نظام.

4-يهدف التحليل البنيوي إلى اكتشاف القوانين العامة، إما بالاستقراء أو بالاستنتاج العلمي.[2]

على هذا الأساس فإن أي ظاهرة تُشكل نظاما وهذا النظام يتميز ببُنيته الكلية، التي تشترط منطقيا أسبقية الكل على الأجزاء، فلا يُمكن فهم الظاهرة إلى في إطار الكُل، لذا فإن ما يهم المنهج البنيوي ليس الحدث وإنما العلاقة القائمة بين الأجزاء، وعليه فإن العلاقة هي أساس المبدأ البنيوي لفهم الظواهر المُجتمعية، وعلى حد تعبير **روجيه غارودي** فإن المبدأ الأساسي للمنهج البنيوي ليس الكينونة وإنما العلاقة، والأطروحة الأساسية للبنيوي تقوم على افتراض مُؤداه أسبقية **الكل على الأجزاء** وأولوية **العلاقة على الكينونة.**[3] من هنا تُصبح وظيفة الأجزاء في علاقتها مع بعضها هي المفتاح الموضوعي لمُعاينة الكُل، فعلى اعتبار أن كل بنية توجد ضمن نسق أعم، فالبنية على هذا الأساس تُشكل جزءا من الكل، ولا يُمكن معرفة مكانتها إلا من خلال علاقتها مع الأجزاء الأخرى، هذا المبدأ المنهجي مُلازم لمبدأ السياقية، ففي إطار المبدأ القائل بأسبقية الكل على الأجزاء، وأولوية العلاقة على الأجزاء، تُصبح الأجزاء في هذا المقام لا تحمل أي معنى ولا أي دلالة، إلا في إطار سياقها العام، فمن أجل فهم المعنى والكشف عن البنية، وجب وضع الحدث في إطار سياقه العام.[4]

---

[1]-موريس غودلييه: ليفي ستروس، ترجمة نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.

[2] -Claude levi-strauss: Anthropology structurale, paris, 1958, p40.

[3]-غارودي روجيه: البنيوية فلسفة موت الإنسان، ترجمة جورج طرابيشي، ط4، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1979، ص13.

[4] -Claude levi-strauss : Anthropology structurale, op-cit, p237.

في الواقع، فإن المنهج البنيوي يستدعي الاستنجاد بالمنهجين الإثنولوجي والتاريخي، ذلك أن التاريخ يُتيح دون غيره استخلاص البنية المُستترة في صياغات مُتعددة، والمُستمرة وسط سلسلة من الأحداث، فتحليل بنية أي نظام ينطوي على الرجوع إلى التاريخ رجوعا مُستمرا.[1] وعلى ذلك، فالتاريخ المُتضافر مع علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الدلالات يُتيح للباحث مواجهة مع الزمن، وبما أن التحاليل البنيوية تحتل موقعها عادة على مستوى **التزامن Synchrony**، فلا تُشيح بوجهها عن التاريخ الذي يُمثله المستوى **التعاقبي Diachrony**، فحيث يوجد **التزامن** لا يُمكن تجاهل التاريخ في التحليل ذي النزعة البنيوية.[2] والظواهر الاجتماعية تتطلب الربط بين التزامن والتعاقب فلا يُمكن عزل الظاهرة عن تاريخها كما لا يُمكن التغاضي عن آنيتها وكمونها. فالتعاقب والتزامن يتقابلان حسب ليفي ستروس، على اعتبار أن التعاقب يهتم بأصل الظواهر ومكوناتها، في حين أن التزامن يهتم بالبحث في الطبيعة المنطقية للشيء، بما معناه طبيعته المنطقية.[3]

يُمكن القول بأن المنهج البنيوي يرتكز بوجه خاص على مبدأي التزامن والتعاقب أي الحتمية الازدواجية للنظام الزمني، فالتزامن **Synchrony** يعني السكوني والثبات وينفي الديناميكية والتاريخ، ولا يُمكن فهم التزامن إلا بوجود التعاقب **Diachrony** الذي يعني الديناميكية والتغيير. إلا أن مفهوم التعاقب يظهر بجلاء حين تتعرض البنية لخلل في بنيتها، كانهدام عُنصر من العناصر وتأثيره على النسق بأكمله، لذا فإن التقابل قائم بين التزامن والتعاقب مادام الأول يهتم بالسكون والثبات في حين يرتكز الثاني على التغيير وتعاقب الأحداث.[4] فالمرأة القاتلة هي بناء تشكل وتطور عبر الزمن، مما يعني الاهتمام بتاريخ المرأة القاتلة وما طرأ على هذا البناء من تغيرات، أحدثت خللا على إحدى الأنساق ما أثر على البناء بأكمله، الأمر الذي يستدعي البحث في المستوى **التعاقبي Diachrony**، والمستوى الدياكروني أو التتابعي هو زمن أُفقي غير قابل للإعادة، يرتكز على تاريخ البناء والبحث في كيفية تشكله انطلاقا من الأحداث التراتبية والتنظيمية في حياة المرأة القاتلة. أما المستوى **التزامني السكوني Synchrony** فهو زمن عمودي قابل للإعادة، لا يهتم بالتاريخ بقدر اهتمامه بالنظام، فجريمة القتل كبناء يندرج تحت النظام الاجرامي يعمل بمجرى قوانين وقواعد ثابتة لا تتغير انطلاقا من خصائص

---

[1]-كلود ليفي ستروس: الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977، ص41.

[2]-كلود ليفي ستروس: الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، الجزء الثاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983، ص396.

[3] -Claude levi-strauss :les structures elémentaires de la parenté, 2éme edit, mouton de gruyter, 1967, p117.

[4]-الزواوي بغورة: البنيوية منهج أم محتوى؟، مجلة عالم الفكر، العدد4، المجلد30، الكويت، 2002.

الجريمة وأركان جريمة القتل التي تختص بالسبب والنتيجة. أفقي عامودي نظام اجرامي جريمة القتل أفقي بناء إجرامي المرأة.

إذا فإن التبرير لاختيار المنهج البنيوي في هذه الدراسة، يرتبط بالكشف عن بنية النظام الإجرامي النسوي الذي يزخر بجملة من العلاقات الداخلية للمكونات الاجرامية باعتبارها عناصر ذات دلالة، ولا يمكن فهم كل جزء على حدى إلا بعلاقته مع الأجزاء الأخرى، فلا تكتسب هذه الدلالة معناها مالم تندمج في النظام الإجرامي العام، ثم إن النظام الإجرامي مثله مثل النظام الفونولوجي ينطلق من البُنى الداخلية اللاواعية التي يتشكل منها التفكير الإجرامي، إلى مرحلة العبور في اتخاذ قرار تنفيذ الفعل الإجرامي، انطلاقا من البُنى الداخلية تتشكل جملة من العناصر التي تربط بينها علاقات مُتسقة، بعدها يتم استنتاج القوانين العامة للجريمة. بفعل تفكيك العناصر المُشكلة للبنية وإعادة تركيبها وإن أي خلل وظيفي يُؤثر على النسق ومن ثم النظام بأكمله الذي يتأسس على نقطة أساسية مفادها أن الظاهرة الاجرامية النسوية تُبنى في سياق مجالي يقتضي التفكير في كيفية تشكُل الظاهرة وتكوينها، والفاعل الاجرامي أي المرأة هي المُكون المحوري لذلك النظام، الذي يستدعي النظر في كيفية تنظيمه مُتخذا من البنية أداة للتحليل، وعلى هذا الأساس اشترط ليفي ستروس كحاجة مُلحة وضرورية لكل دراسة بنيوية يتخذها الباحث، أن يقوم أولا وقبل كل شيء بعملية تحديد دقيق للموضوع الذي يُريد اخضاعه للتحليل البنيوي، لتجنب **خطر** الوقوع في فخ الربط بين عناصر لا تنتمي إلى نظام واحد بعينه، أو لا تنتسب لمجموعة واحدة.[1] فإذا تجاوز الباحث هذه المُعضلة، وقام كأول خطوة بحصر موضوعه وتحديده بدقة في نظامه الشامل والمُتسق، باتساق عناصره وأجزاءه، مع ضرورة النظر إلى الموضوع على أنه نظام أو نسق حتى يستطيع إدراكه والتوصل إلى معرفته، فقد يجد الباحث نفسه بصدد التوجه الناجع لتطبيق المنهج البنيوي على دراسته. وهذا ما ينتسب إلى **المستوى القصدي** للدراسة.

في الواقع إن أصل مصطلح البنيوي مُشتق من كلمة **البنية** والتي تحمل معنى تشييد البناية في الهندسة المعمارية، مُشيرة بذلك إلى **الكيفية** التي يُشيد بناء، هكذا تأخذ البنية وصف الكيفية التي تنتظم على أساسها أجزاء وعناصر النسق العام في جملته.[2] وتعني البنية **structure** بردها إلى أصلها اللاتيني **struere** أي بنى، ولها دلالة على كيفية التنسيق وتنظيم أجزاء الجسم الواحد، وهذا ما يجعل

[1]-إبراهيم زكرياء: مشكلة البنية، أضواء على البنيوية، مكتبة مصر للنشر، مصر، 1976، ص18.

[2]-بوخريسة بوبكر: مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013، ص35.

من تلك العناصر أن تُشكل منظومة شاملة وليس مُعطيات اعتباطية.[1] ففي مجال العلوم المُجتمعية يُشير مفهوم البنية إلى التركيب والبناء بما معناه كيفية التنظيم والترتيب، في حين تُعبر فكرة التنظيم عن النسق، وعليه لابد لنا منا التمييز بحذر بين البنية التي تعني الكيفية التي تشكل على إثرها البناء، والبناء الذي يعني طريقة التنظيم والنسق الذي يعني التنظيم. وتطبيق المنهج البنيوي على هذه الدراسة يُشير إلى الاستعانة بالبنية كأداة إبستيمولوجية تهدف إلى وصف، تفسير وفهم الكيفية التي يتشكل على إثرها نظام جريمة القتل عند المرأة انطلاقا من علاقة الأجزاء أو العناصر المُساهمة في تشكيل هذا البناء، ووفقا لمبدأ الأولوية المُطلقة للنظام الاجرامي على أجزاء تشكيله، بحيث لا يكون من الممكن فهم أي عنصر من عناصر البنية الاجرامية للمرأة القاتلة بمنأى عن النظام الاجرامي الشامل، على هذا الأساس فإن النظام الإجرامي يتألف من عناصر أو أجزاء تتحدد من خلال علاقتها ببعضها، فالمجرمة لا تُعتبر شيئا جاهزا مُهيئا له، وإنما يُعطى للمُجرمة معناها من خلال رد الفعل الاجتماعي، والعقوبة القانونية، إزاء فعلها، فرد الفعل الاجتماعي هي العلاقة التكاملية بين المكونات والأجزاء التالية: الفاعل / الفعل/ المجتمع التي تتحدد بموجب العلاقة: تجاوز قيم وقواعد الاتفاق الجمعي/ ترميز التجاوز القيمي جريمة/ وصم التجاوز رد فعل اجتماعي، ورد الفعل الاجتماعي يستدعي رد الفعل القانوني أو العقاب هي العلاقة القائمة بين المُكونات التالية: المُجتمع/ السُلطة. وعليه فإن العلاقة بين المُكونات البنائية للنظام أو النسق الإجرامي يُشكل **المستوى النسقي** للدراسة.

يقوم المنهج البنيوي، على خطوات ينتهجها من أجل فهم الموضوعات وتحليل الظواهر المُجتمعية، وأول خطوة هي **المُلاحظة** انطلاقا من مُلاحظة جميع الوقائع ووصفها من دون الحكم على تلك الوقائع أحكام مُسبقة، وهذه الخطوة تُوازيها في الأنثروبولوجيا مرحلة الأثنوجرافيا أي مرحلة الدراسة الميدانية.[2] بعد الانتهاء من الملاحظة ينتقل الباحث إلى مرحلة **التجربة** التي تقتضي مرحلتين أساسيتين تُمثل الأولى مرحلة التجريب على الوقائع في حين تُعتبر الثانية مرحلة التجريب على النماذج، والتجربة على النماذج يُقيمها الباحث على جملة الوقائع التي لاحظها واستكشفها في الميدان، فالتجريبي يُعادل مرحلة البحث الميداني، وعلى هذا الأساس فإن الملاحظة فالتجريب تُعد من أهم الخطوات الأساسية في

[1]-فيليب تولرا و جان بيار فارنييه: إثنولوجيا أنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص69.

[2]--الزواوي بغورة: إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية، المنهج البنيوي مثالا، مجلة دراسات، جامعة قسنطينة، العدد1، المجلد1، 2010.

البحث الميداني.[1] بعد المُلاحظة والتجربة يقوم الباحث ببناء النموذج باعتباره الوسيط بين الوقائع وبنيتها، ومرحلة بناء النموذج هو الوصول إلى البنية والكشف عنها وهو ما يُمثله **المستوى البنائي**.

إن **النموذج** هو في الأساس ذلك الإطار النظري لفهم الوقائع الاجتماعية، فالشرط الذي يتطلبه التجريب على النماذج هو عنصر المقارنة، أي مقارنة النماذج التي تُصاغ انطلاقا من الوقائع المُراد دراستها، وتعتمد هذه المقارنة أساسا على الوضوح والبساطة والواقعية.[2]ولكي يتم التجريب عبر النماذج يلزم القيام بعملية **بناء النموذج** فماذا يعني النموذج؟ وعلى أي أساس يتم بناء النموذج؟ وماهي شروط بناء النموذج؟

يُعرف ليفي ستروس النموذج بأنه مُخطط ورسم تخطيطي، يُبنى على أساس صياغات نظرية التي تفترض تعريفا شاملا ودقيقا من أجل فهم الوقائع الاجتماعية. فالقضية تتعلق بالأبستمولوجيا، وعليه فإن النموذج هو أداة للكشف عن البنية، ولكي يتحقق هذا الشرط لابد من توفر شروط لبناءه:

- لابُد أن يُوفر النموذج نسقا من العناصر، قد يُحدث أي تغيير لأحد العناصر تغييرا على باقي العناصر فالنسق بأكمله.
- ينتمي كل نموذج إلى مجموعة من التحولات، التي يتلاءم كل منها مع نموذج من نفس النسق.
- استجابة النموذج عندما يطرأ تعديل على أحد عناصره.
- يستلزم بناء النموذج أن يقوم بصياغة جميع الوقائع المُلاحظة، التي تقع تحت المُعاينة.[3]

على هذا الأساس، ميز ليفي ستروس بين نمطين من النماذج، النماذج الآلية **Mécanique**، وهو النموذج الذي تنتمي عناصره التكوينية إلى صعيد الظواهر الاجتماعية، النماذج الإحصائية **Statistique**التي تنتمي عناصره إلى صعيد آخر. وقد يستعين الباحث بالنموذج الآلي والإحصائي في ذات الحين، وكثيرا ما نجد هذه الحالة في العلوم الإنسانية والمُجتمعية.[4]

ويُمكن اسقاط النموذجين على الدراسة ومعالجتها من منظورين مختلفين: النموذج الآلي وهو منظور تحليل الحياة الفردية للمرأة القاتلة، والتي تتكون عناصره من نمط شخصية المرأة القاتلة وتاريخها الفردي وخصائص المجموعات التي انتمت إليها. أما بناء نموذج إحصائي فهو يعتمد على

---

[1] -Crissent pierre : Claude lévi-strauss, edition universitaires, paris, 1970, p28.

[2]–الزواوي بغورة: إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية، المنهج البنيوي مثالا، مرجع سبق ذكره.

[3]– كلود ليفي ستروس: الإناسة البنيانية، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1995، ص300.

[4]- المرجع نفسه، ص305.

مدى تواتر الانتحارات خلال فترة زمنية مُعينة، وفي مجتمع وآخر. إلا أن الباحث قد اعتمد **النموذج الآلي** في الدراسة، من خلال اقتراح نموذج نظري يضم:

-**مُتغيرات كامنة:** وهي المُتغيرات غير المُشاهدة، أي الافتراضية والتي يُستدل عليها من خلال مُؤشرات مقاسة أو مشاهدة، وقد جاءت في الدراسة على النحو التالي:

-**مُتغيرات ظاهرة:** وهي المُتغيرات التي يُمكن قياسها، ويُستدل بها على المُتغيرات الكامنة، وقد جاءت في الدراسة على النحو التالي:

2: منهج دراسة الحالة Case studies

يُعتبر منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المُتعمق الذي يهتم بالأجزاء من حيث علاقتها بالكُل، يستهدف البحث في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا أو جماعة أو مُؤسسة، فمن خلال جمع البيانات والمعلومات المُفصلة عن تاريخ الوحدة وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة، يتم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يُمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المُشابهة في المُجتمع.[1]

يهدف منهج دراسة الحالة إلى هدفين رئيسيين الأول نظري ويتمثل في البحث عن أسباب السلوك المرضي، وعوامل ظهوره، وتحقيق الفهم العلمي للظاهرة المرضية والثاني تطبيقي وهو محاولة بحث العلاج والوقاية من مُسببات السلوك المرضي.[2]

إن التبرير المنهجي للباحث فيما يخص اختياره لمنهج دراسة الحالة، يتأسس على نقطة أساسية مفادها خصوصية الفاعل الاجرامي وخصوصية الفعل الاجرامي في حد ذاته، أي ما يستدعي تركيزا مُعمقا ومُضاعفا مع مُقتضيات النظام الاجرامي الخاص أي **المرأة القاتلة**، وعلى اعتبار أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يربط ظاهرة ما بسياقها، فإن سياق البنية الاجرامية هو في ذات الوقت مُغلق ومفتوح أي أنه سياق مُزدوج داخلي وخارجي، فالأول يبحث في الخصائص الحصرية للمرأة والمسؤولة عن إنتاج فعل القتل، في حين يرتكز السياق الخارجي على تلك المواقف الحياتية التي طبعت نشاط وفعل القتل عند المرأة، على اعتبار أن كل سلوك اجرامي يطبع تاريخ المُجرم الذي يُمارسه، ما يُساعده على

---

[1]-غباري ثائر أحمد وآخرون: البحث النوعي في التربية وعلم النفس، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

[2]-منسي محمود عبد الحليم وكامل سهير: أسس البحث العلمي في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2002.

تفسير فعله وإضفاء المعنى عليه، وهو الأمر الذي يُحاول البحث الوصول إليه من خلال تقنيات منهج دراسة الحالة.

رابعا: مجتمع الدراسة.

1-مجتمع الدراسة:

طُبقت الدراسة على مستويين: تمثلت الأولى في الدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبيان لعينة مكونة من 75 مفردة، أما الدراسة الثانية فاهتمت بتحليل 10 حالات لنساء قاتلات باستخدام أداة المقابلة.

2-عينة الدراسة:

غالبا ما لا يتم اختيار العينة مُسبقا بل يتم تشكيلها وتكوينها، أي تتم هيكلتها تدريجيا من خلال مُختلف مراحل عملية جمع المُعطيات بالاعتماد على الاستكشاف التدريجي للمُتغيرات الميدانية بمفاهيمها ومُؤشراتها التي لا تُختبر أو تُقاس بل تُستكشف وتُستقرأ تدريجيا من البيانات نفسها. [1] ويرتبط اختيار عينة البحث بأربعة مبادئ أساسية[2]:

-أهداف الدراسة.

-طبيعة المجتمع.

-الموارد المُتاحة.

-اعتبارات تصميم الدراسة.

وعند تحديد الباحث لأهداف دراسته، يقوم بتحديد طبيعة مجتمع بحثه الذي يرتبط بتصميم العينة، إضافة إلى عامل اعتبارات تصميم الدراسة، وبما أن الدراسة اعتمدت على البحث المختلط أو المزيج الذي يجمع بين البحث الكمي والكيفي فيتعين تصميم العينة بالمزج، من خلال تصميم **العينة المختلطة**، التي تعني التركيز على المدى الواسع الذي يتم فيه استخدام أساليب العينة بأنواعها المُختلفة، وبدلا أن يستخدم الباحث تصميم فردي لاختيار العينة باستطاعته الجمع بين الأنواع المُختلفة لتصميمات العينة الاحتمالية وتصميمات العينة غير الاحتمالية، وعليه تم اختيار **العينة القصدية** وهو أسلوب معاينة

[1]-دليو فُضيل: البحوث الكيفية، إجراءات تطبيقية، منشورات ألفا، الجزائر، 2023، ص31.

[2]-دانييل جوني: مرجع سبق ذكره، ص118.

غير احتمالية، يتم فيه اختيار المُكونات من المجتمع المُستهدف على أساس مُطابقتها ومُلائمتها لأهداف الدراسة، ومعايير الاختيار والاستبعاد الموجودة في العينة، وتُسمى أيضا بالعينة الهادفة أو الغرضية أو العمدية موازاة **للعينة المُتاحة** وهو أسلوب مُعاينة غير احتمالية يتم فيه اختيار مُكونات من المجتمع المُستهدف، على أساس مدى توافرها وإتاحتها ومُلائمتها للبحث، بحيث تم استهداف عينة النساء القاتلات المُتاحة في المُؤسسات العقابية الجزائرية. وبالاستعانة بالإخباريين تم الاعتماد على **عينة الكرة الجليدية** وقد تم اجراء مقابلة مع إخباريين رئيسيين ومقابلة مع المبحوثات من النساء المُرتكبات لجرائم القتل العمد المُفرج عنهن، والتي قُدر عددها ب 10 وحدات. وقد تم استخدام **التصميم غير الاحتمالي المُتتابع مُتعدد المستويات،** إذ يتم فيه اختيار العينات من مستويات مختلفة من المجتمع المستهدف عند نقاط مختلفة في الوقت المحدد باستخدام أساليب العينة غير الاحتمالية المختلفة، ففي دراسة **البنية الاجرامية للمرأة القاتلة** تم اختيار أولا عينة قصدية ومُتاحة من نساء قاتلات من مختلف المُؤسسات العقابية على كامل التراب الوطني وباستخدام المعلومات التي تم جمعها وفي مرحلة لاحقة تم اختيار عينة الكرة الجليدية لنساء قاتلات على اعتبار أن اختيار العينة بطرق الأساليب غير الاحتمالية من شأنه أن يعكس أفضل نموذج أو نمط لأكبر عدد من المجتمع المستهدف. وقد تم اختيار عينة البحث انطلاقا من معايير مُحددة والتي تُمثلها خصائص العينة:

- نساء يتمتعن بالأهلية العقلية لسن الرشد والمسؤولية الجزائية.
- نساء ارتكبن جريمة القتل العمد.

جدول رقم 04: يُوضح الفئة العُمرية للعينة.

السن	التكرارات	النسبة المئوية
19-24	15	20,0%
25-30	16	21,3%
31-35	12	16,0%
36فما فوق	32	42,7%

المصدر: معلومات تجميعية.

شكل رقم 04: يُوضح الفئة العمرية للعينة.

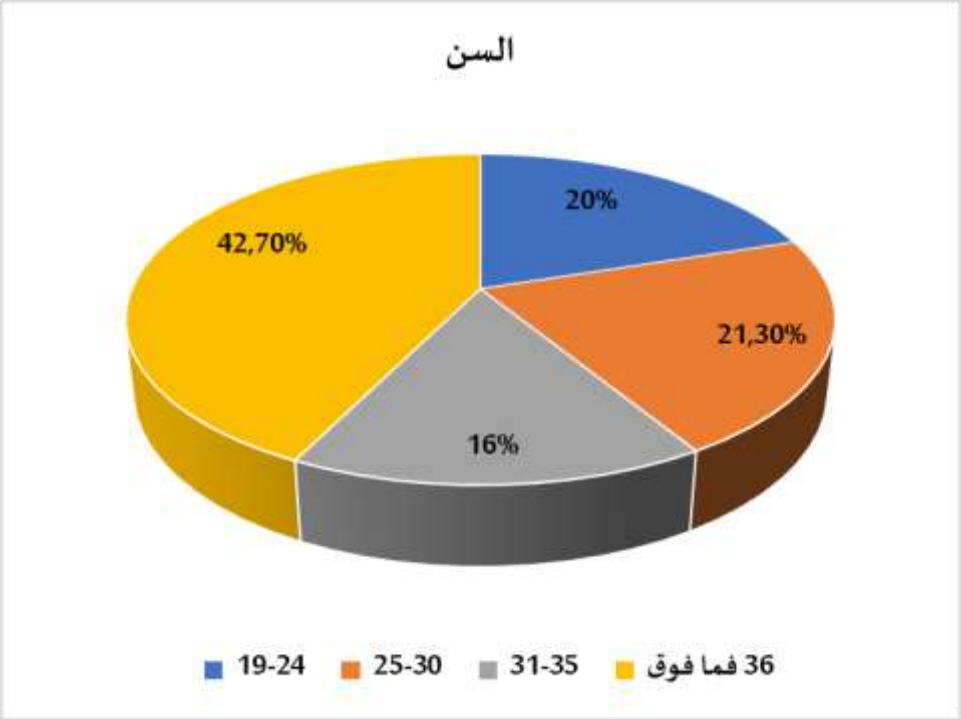

التعليق: يُوضح الشكل البياني أعلاه أن أفراد العينة يتمتعون بالسن القانوني المعمول به في قانون العقوبات الجزائري بحيث تنص المادة 49 منه، بأنه لا يتعرض القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرة للعقوبة، إلا تدابير الحماية أو التربية .ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ .ويخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 إما لتدابير الحماية أو التربية أو لعقوبات مخففة. على هذا الأساس فإن القاصر الفاقد للأهلية لايتعرض للمسؤولية الجزائية، الأمر الذي يجعل من سن 19 كامل المسؤولية الجزائية لبلوغه سن الرشد، وهذا ما أظهرته الدراسة بأن جميع أفراد العينة يتمتعون بالأهلية وعليه فإنهم معرضون للمسائلة الجزائية.

جدول05: يُوضح نوع القتل المُرتكب من طرف أفراد العينة.

نوع القتل	التكرارات	النسبة
قتل عمد	75	100.0%

شكل05: يُوضح نوع القتل المرتكب من طرف أفراد العينة.

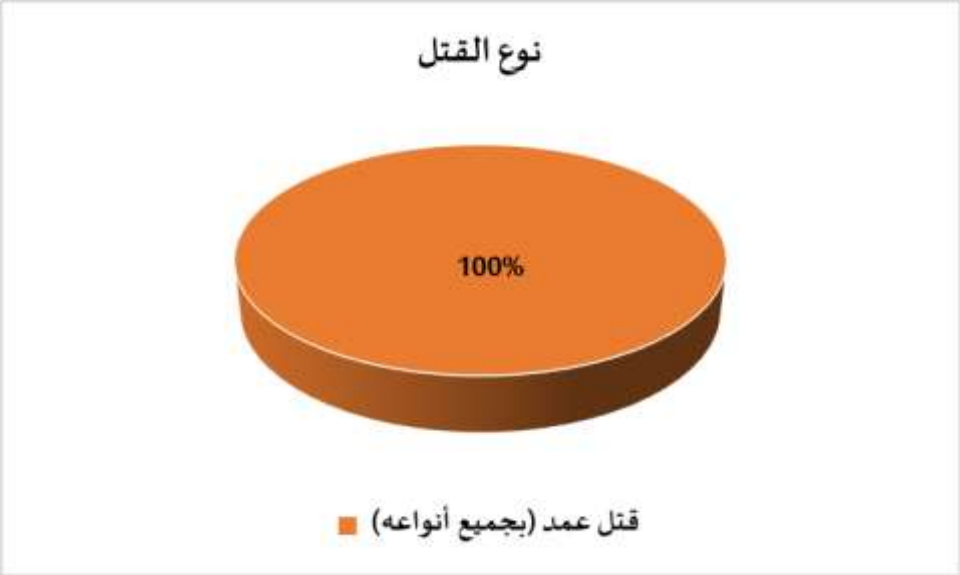

يُوضح الجدول أعلاه أن مجمل أفراد العينة قد ارتكبن فعل القتل العمد دون سواه ماتُمثله نسبة 100.%

خامسا: مجالات الدراسة.

تعتبر حدود الدراسة ومجالاتها عُنصرا أساسيا في بحوث السلوك البشري، وكذا الوظيفة الأساسية التي تحوزها المجالات في إضفاء المعنى للجانب المنهجي والأبستمولوجيا، وعليه تمت هذه الدراسة في حدود زمنية، مكانية وبشرية.

1-المجال الزمني:

لابد لأي دراسة علمية، أن ترتكز على موقعة زمنية، تُساعد الباحث على فهم سيرورة بحثه وبناء إشكاليته كمرحلة أولية، مرورا بمرحلة الاستطلاع من خلال جمع المادة العلمية وتحصيل القراءات المُوسعة موازاة بالدراسات المكتبية المُكثفة وجمع كل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، منذ **2019** وبعد العديد من المُراسلات الكتابية للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل التصريح بإجراء الدراسة الميدانية قوبلت جميعها بالرفض، بعد الالحاح المُستمر من الباحثة

وبتوفيق من الله تعالى، تم قبول طلب التصريح بإجراء الدراسة الميدانية نوفمبر **2023**، بشرط إرسال نُسخة من الاستبيان عبر الفاكس، بعد المُوافقة النهائية على الاستبيان تم إرساله عبر الفاكس للتوزيع على مستوى المراكز المتخصصة بالنساء المحبوسات التي تُتاح فيها عينة البحث المُستهدفة ، بعد مكالمة هاتفية من مسؤول مكتب البحوث تم التنقل إلى الجزائر العاصمة بتاريخ 07 جانفي 2024م لمقر المديرية العامة لإدارة السجون واستلام الاستبيان الخاص بثلاث مُؤسسات عقابية تيارت، قالمة، البليدة (أنظر الملحق رقم 04). وبمارس 2024 تم مراسلتنا هاتفيا للتنقل إلى المُؤسسة العقابية البوني عنابة، لاستلام بقية الاستمارات الخاصة بمؤسسة عنابة وبرج بوعريريج (أنظر الملحق رقم 05). أما إجراء المقابلة فتمت من المدة 2019 إلى 2024م.

2-المجال المكاني:

تمثل المجال المكاني في خمس (05) **مراكز متخصصة للنساء** التابعة للمؤسسة العقابية ل ولاية عنابة، ولاية قالمة، ولاية برج بوعريريج، ولاية البليدة وولاية تيارت. فحسب المادة **28** من قانون **05-04** لتنظيم السجون الجزائرية فإن **المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج** تُصنف المُؤسسات العقابية إلى مُؤسسات البيئة المفتوحة ومُؤسسات البيئة المغلقة التي تضم مُؤسسة الوقاية ومؤسسة إعادة التربية ومؤسسة إعادة التأهيل، مراكز الأحداث ومراكز متخصصة للنساء وهي مراكز مُخصصة لاستقبال النساء المحبوسات مُؤقتا والمحكوم عليهن نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها، والمحبوسات لإكراه بدني.[1]

أما المجال المكاني لإجراء المقابلة فتم على مستوى مدينة عنابة فقط.

3-المجال البشري:

تكون المجال البشري للمجتمع الكلي للدراسة من فئتين تضم الأولى فئة العينة الخاصة بالاستبانة، وهي عينة مكونة من **75امرأة مرتكبة** لجريمة القتل، محكوم عليها نهائيا بعقوبة سالبة للحرية، تم استهدافهن باستخدام **أداة الاستبانة** لجمع بيانات، ينقسمون حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم06: يُوضح توزيع عينة البحث حسب المجال البشري.

[1]-الموقع الرسمي للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج https://dgapr.mjustice.dz/

المؤسسة العقابية	التكرارات	النسبة المئوية
بليدة	5	6,7%
تيارت	5	6,7%
برج	37	49,3%
قالمة	22	29,3%
عناية	6	8,0%

المصدر: من إعداد الباحثة حسب المديرية العامة لإدارة السجون.

الشكل رقم 06: يُوضح توزيع عينة البحث حسب المجال البشري.

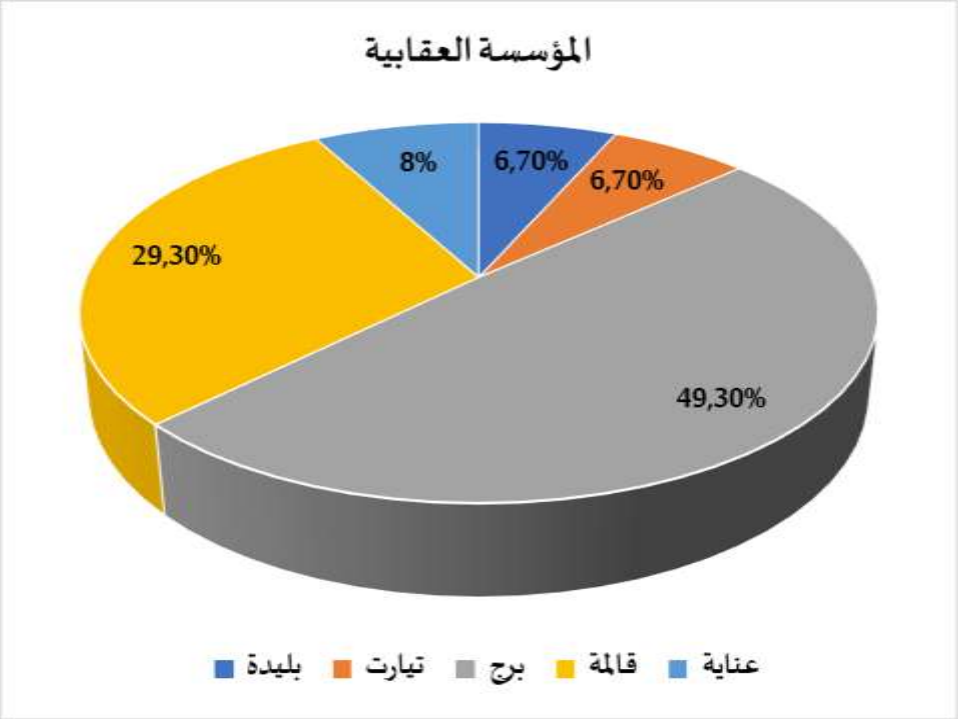

يُوضح الجدول أعلاه توزيع عينة البحث عبر المجال البشري.وعليه جاء توزيع العينة على النحو التالي: 49,33% للمؤسسة العقابية التابعة لولاية برج بوعريريج باعتبارها ولاية داخلية، أما نسبة 29,33 % فتمثلت في المؤسسة العقابية لولاية قالمة، تليها نسبة 8% للمؤسسة العقابية التابعة لإقليم ولاية عنابة، تليها مباشرة ولايتي بليدة وتيارت بنسبة 6,67%. ما يُفسر اكتظاظ السجون وتوزيع أو نقل النزيلات إلى مؤسسات عقابية مجاورة، وهذا لا يعني أن كل نسبة مئوية تُمثل نسبة المجرمات من ساكنيها وإنما يستدعي الأمر أكثر من ذلك

أما الفئة الثانية للمجتمع الكلي للدراسة فقد ضمت العينة الخاصة بالمقابلة **10حالات فردية** تم مقابلتهن بشكل معمق، لتقديم فهم كيفي وعميق لفهم ظروف وقوع جريمة القتل، حيث توفر هذه المقابلات بيانات تفصيلية تلقي الضوء على تجاربهن الشخصية وتفاصيل حياتهن المرتبطة بالبحث.

سادسا: أدوات جمع البيانات

تتحدد القيمة العلمية للبحث من قيمة النتائج المُتوصل إليها، والتي تتحدد وفقا لما تم تجميعه من مادة علمية حول مُتطلبات الدراسة، التي تتطلب نوعا مُعينا من الأدوات والوسائل لجمع البيانات المُلائمة والدراسة، وعلى إثره أملت علينا الدراسة وسائل مُعينة لجمع بياناتها.

1- **الاستبيان:**

أداة منظمة ومضبوطة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، باعتبارها تقنية مباشرة للتقصي العلمي نحو الأفراد، والتي تسمح باستجوابهم بطريقة موجهة ومنظمة. [1] فبعد المُوافقة الرسمية من المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج لتطبيق أداة الاستبانة، التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة من النساء اللائي قُمن بجريمة **قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد**، (أنظر الملحق رقم 06) وقد شكل **50** سؤال حيث غطى كل محور عُنصرا أساسيا له علاقة بالعنصر المُوالي جاءت حسب المحاور التالية:

-**المحور الأول:** يتناول البيانات الأولية والخصائص الديمغرافية الخاصة بالمرأة القاتلة.

[1]- أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص204.

-**المحور الثاني:** شمل البنية الموضوعية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وقد غطى مكونات البنية الموضوعية والتي جاءت على النحو:

-بيانات تُغطي مُتغير أساليب التنشئة الاجتماعية.

-بيانات تغطي جماعة الرفاق.

-بيانات تُغطي مُتغير أوقات الفراغ.

-بيانات تُغطي مُتغير الوازع الديني والأخلاقي.

-بيانات تُغطي التغير الاجتماعي.

-بيانات تُغطي تمثلات البناء الاجتماعي للجسد.

-بيانات تُغطي مُتغير منظومة الزواج.

-**المحور الثالث:** شمل البنية الذاتية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وقد غطى مكونات البنية الذاتية والتي جاءت على النحو:

-بيانات تُغطي سيكولوجية المرأة.

-بيانات تُغطي المكون الصحي.

-بيانات تُغطي المكون الفيزيولوجي.

-بيانات تغطي المكون البيولوجي.

-**المحور الرابع:** غطى البنية الرمزية المساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وقد غطى مكونات لبنية الرمزية والتي جاءت كالتالي:

-بيانات تُغطي مُتغير العلاقة السامة.

-بيانات تُغطي الضحية .

-بيانات تُغطي الدافع.

-بيانات تُغطي التفكير الاجرامي.

-بيانات تغطي الفرصة الاجرامية.

-بيانات تُغطي حيثيات جريمة القتل.

-بيانات تُغطي أدوات الجريمة.

2-المقابلة:

تُعرف بأنها سيرورة للبحث العلمي تُستعمل فيها سيرورة اتصال شفوي، لجمع معلومات لها علاقة بالهدف من البحث. وتتميز المقابلة بتعدد أنواعها نظرا لطبيعة الدراسة. أما الدراسة الحالية فقد تم الاعتماد على **المقابلة نصف الموجهة** إذ تُطرح على المبحوث مجموعة من الأسئلة استنادا إلى دليل المقابلة المُحضر مُسبقا ولكن ليس شرطا أن يتبع تسلسل الأسئلة كما جاءت. أما عن تحليل محتوى المقابلة فقد تم على أساس تفسيري بنيوي. في هذا الصدد تم تطبيق المقابلة على عينة من النساء المرتكبات لجريمة القتل العمد منهن مُفرج عنهن تم مقابلتهن شخصيا وقد تم الاستعانة بالإخباري كفرد من عائلة المرأة المُرتكبة لجريمة القتل. وعليه جاء دليل المقابلة ليُغطي ثلاث محاور رئيسية تُمثل الأولى البنية الموضوعية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، في حين شمل المحور الثاني بيانات حول البنية الذاتية، أما المحور الثالث فقد غطى محور البنية الرمزية، (أنظر الملحق رقم 07).

أما بخصوص كيفية مقابلة الحالة والوصول إليها، فقد تم الاستعانة بجزء كبير بالإخباريين للوصول إلى المبحوثات، وقد تم احترام اختيار المكان والتوقيت الذي يُساعد المبحوثات، من هن من تمت مُقابلتهن في منزلهن الخاص، في حين تم مقابلة احدى أفراد عائلتهن في الأماكن العامة بمدينة عنابة ومنهن حالة تم مقابلتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي "الماسنجر"، والتي تمت على مستويين التسجيل الصوتي عن طريق الهاتف الذكي -بعد إذن المبحوثة- والتسجيل الكتابي المباشر، فيما عدى ذلك فقد تم تسجيل جميع المعطيات والملاحظات على Topic Guide، وهو الأمر الذي يعرضه الجدول التالي:

جدول رقم 07: طبيعة المقابلات الخاصة بالنساء المرتكبات لجريمة القتل.

الرقم	طبيعة المقابلة	نوع التسجيل	التاريخ
1	المعنية.	صوتي	2022/03/20
2	المعنية.	كتابي	2022/05/19
3	المعنية.	كتابي	2022/07/23
4	الإخباري، الأخت.	صوتي	2022/09/29
5	الإخباري، ابنة الأخت.	ماسنجر	2022/10/04
6	المعنية.	صوتي	2023/03/15
7	المعنية.	كتابي	2023/04/02
8	المعنية.	صوتي	2023/07/17
9	المعنية.	كتابي	2024/01/23
10	المعنية.	صوتي	2024/07/20

المصدر: من إعداد الباحثة بُناء على مقابلة المبحوثات.

3-المُخبر أو الإخباري:

يُمثل الإخباري همزة وصل بين الباحث ومجتمع الدراسة، فهناك إخباريون عاديون يستمد منهم الباحث معطيات ومعلومات خاصة بموضوع بحثه، ولكن لا يُمثلون مصدرا أساسيا في جمع البيانات، وهناك إخباريون رئيسيون يحتلون مراكز اجتماعية هامة في الحياة الاجتماعية، يتمتعون بقدر هائل من المعلومات والمعطيات التي تهم الباحث في بحثه من خلال المقابلات.[1] على هذا الأساس تم الاستعانة بالإخبارين نظرا لطبيعة الموضوع وخصوصيته التي تتطلب فهما أعمق للموضوع.

سابعا-سياق الدراسة:

أجريت الدراسة في المجتمع الجزائري الذي يتميز بالحركية السريعة للتغير الاجتماعي والتأقلم مع الحداثة، تتسم **تركيبة المجتمع الجزائري** بتنوع ثقافي كبير بفضل مزيج من الثقافات والتاريخ العريق إذ يتميز المجتمع الجزائري بتركيبة خاصة من العرب والأمازيغ بحيث يُشكل العرب النسبة الأكبر من السكان، ويتركز وجودهم في معظم المناطق خاصة المدن الكبرى. فالأمازيغ هم السكان الأصليون للجزائر ولديهم هويات ثقافية ولغوية غنية. ينقسم الأمازيغ إلى مجموعات مثل **القبائل** في منطقة

[1]-بوعروج هيبة وجفال نور الدين: كيف تختار مناهج وأدوات البحث الأنثروبولوجي في موضوع السحر المأكول لدى المجتمع التبسي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد6، العدد1، 2021، ص236.

القبائل و**الشاوية** في الأوراس، و**المزاب** في منطقة وادي ميزاب، و**الطوارق** في الصحراء، وتتميز الثقافة الجزائرية بالتنوع فهي مزيج من التقاليد العربية والأمازيغية والمتوسطية، إضافة للإرث الذي تركته الحقبة الكولونيالية. فبالرغم من التغيرات في مكانة ودور المرأة الجزائرية التي أصبحت أكثر تواجدًا في مجالات العمل والتعليم والحياة العامة والمجالات الأكثر انفتاحا، إلا أنه لاتزال بعض التحديات متعلقة بالأعراف والتقاليد والتمايز الجندري في قالب العقلية الذكورية.

ثامنا: المعالجة التركيبية للبيانات:

بعد جمع المادة العلمية وفرز المُعطيات الكمية، التي تم الحصول عليها من الاستمارة، لابد لهذه المُعطيات أن تُترجم إلى لغة إحصائية من أجل إعطائها دلالة منهجية، ونظرا لطبيعة الموضوع وخصوصيته الأبستمولوجيا وتماشيا مع المنهج البنيوي الذي تم اختياره فقد تم الأخذ بطريقة الترميز للبيانات المُتحصل عليها لإجراء تحليل إحصائي للمُعطيات بالإعتماد على برنامج SPSS، إضافة للتحليل النوعي الذي يستخدمه البحث الكيفي أدوات منهجية تُراعي عمق المعنى ودلالة الأشياء، مثل المقابلة والملاحظة المُباشرة، بحيث يتوقف حجم العينة على مدى تحقيق الباحث لمعيار **التشبع** في مرحلة جمع البيانات التي يحتاجها لتفسير وتحليل موضوع البحث، على اعتبار أن معيار **التشبع** هو الخاصية المتكررة للمعلومة والتي بفضلها يصل الباحث إلى عدد كافً من العناصر لإنشاء عينة، بما معناه التوقف عن جمع المعلومات من عناصر مجتمع البحث عندما يشعر الباحث بحصوله على معلومات متكررة، وأنه من غير المُفيد معلومات أكثر من أجل فهم مشكلة الدراسة، ويصدر هذا الحكم عندما يدرك الباحث أنه يستطيع أن يتوقع ما سيسمعه أو يُلاحظه انطلاقا ممارآه وسجله ولاحظه.[1] بحيث ينقسم التشبع إلى **التشبع النظري** الذي يعني أن العينة لم تعُد تُنتج للباحث مقولات من البيانات التي تم جمعها، في هذه الحالة يتوقف الباحث عن عملية اختيار العينة بحكم أن المقولات حققت ترابط استدلالي، أما **التشبع الامبريقي** فينطبق على البيانات نفسها والأركان الميدانية المهمة، أما **التشبع الميداني** فيُشير إلى أن الظاهرة التي يتوقع الباحث من خلالها أن آخر الوثائق والملاحظات والمقابلات لا تُقدم المزيد من المعلومات الجديدة.[2]

---

[1]-آنجرس موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص319.

[2]–دليو فُضيل: تقنيات المعاينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص196.

انطلاقا من هذا الأساس، فقد حقق الباحث معيار **التشبع** في المقابلة رقم في عينة النساء القاتلات المُفرج عنهن، وقد وصل الباحث إلى هذا العدد نظرا لاعتماد أدوات جمع بيانات أُخرى إضافة إلى تجانس خصائص العينة. وبالاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يرتكز في معطيات البحث الكيفي.

خلاصة:

تم من خلال هذا الفصل تناول الإجراءات المنهجية والميدانية التي اعتمدت في الدراسة، من أجل تحقيق أهداف البحث، من خلال تبيان نوع الدراسة المُتمثلة في البحث المُختلط، باعتبارها التوجه المناسب للإشكالية المطروحة، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة للظواهر المدروسة. وبما أن البحث المُعتمد مُختلط فقد وقع الاختيار على المنهج البنيوي ومنهج دراسة الحالة باعتبارهما الأمثل لهذه الدراسة، وفق ما تقتضيه أهداف الدراسة وطبيعة الموضوع والاشكالية التي حددها.

تم توضيح مجتمع الدراسة والفئة المستهدفة بعناية فتحددت عينة النساء القاتلات لضمان دقة النتائج وملاءمتها. كما تم استعراض مجالات الدراسة، وعرض أدوات جمع البيانات والمعطيات والتي صُممت بشكل يلبي احتياجات البحث ويضمن جمع معلومات موثوقة. أخيرًا، تم تناول أساليب المعالجة التحليلية للبيانات، حيث تم استخدام تقنيات تحليل إحصائي للبيانات الكمية وتحليل موضوعي للبيانات النوعية، مما ساعد على استخلاص نتائج قد تكون دقيقة وشاملة.

بهذا الشكل، يوفر هذا الفصل الأسس الضرورية لفهم كيفية تنفيذ الدراسة، مما يعزز من مصداقية النتائج ويتيح الاستنتاجات المفيدة، في إطار تحليل سوسيوأنثروبولوجي للدراسة بالاستعانة بتصميم المنهج المختلط التقاربي، وهذا ما سيقوم بطرحه الفصل الآتي.

الفصل السادس

البنية الاجرامية للمرأة ودورها في تشكيل نظام القتل.

تحليل سوسيوأنثروبولوجي للمعطيات الميدانية.

"..لابد من مُعاينة النساء في الواقع والإنصات إليهن بدلا من الحديث بإسمهن.."آلان تورين.

تمهيد.

أولا–تحليل تركيبي لمعطيات الدراسة.

ثانيا–تفسير معطيات الدراسة.

1–تفسير المعطيات في ضوء تساؤلات الدراسة.

2–تفسير المعطيات في ضوء المفاهيم.

3–تفسير المعطيات في ضوء التوجه النظري.

ثالثا–النتائج العامة للدراسة.

رابعا–قراءة سوسيوأنثروبولوجية في النتائج العامة للدراسة.

خامسا–تأويل النتائج العامة للدراسة.

قانون نظام القتل عند المرأة.

تمهيد:

يُمثل هذا الفصل المستوى البنائي للدراسة بحيث يتم الكشف عن قانون النظام الاجرامي للقتل عند المرأة بُناء على المعطيات الميدانية، سيتم في هذا الفصل تحديد مُؤشرات البنية الاجرامية للمرأة القاتلة، من خلال عنصر تحليل البيانات الذي أُرتبط بنموذج **التصميم التفسيري التسلسلي** وهو نموذج تحليلي خاص بالبحث المزيج والذي يعتمد في عملية التحليل على طريقة تسلسل البيانات وتفسيرها انطلاقا من تحليل البيانات الكمية أولا ثم تحليل البيانات الكيفية من خلال دعم الكمي بالكيفي بعد ذلك يتم تركيب النتائج، وقد أتاح هذا التصميم دمج النظرة الوصفية الظاهرية للكمي باستخدام أداة الاستبيان مع الفهم العميق الباطني الذي يُغذيه الكيفي باستخدام آداتي الملاحظة والمقابلة بما يتوافق تماما مع النبرة البنيوية التي قدمها **ليفي ستروس** مُعتبرا أن الظواهر الاجتماعية تُحلل من خلال نموذجين إحداهما إحصائي يعتمد على الأرقام والآخر ميكانيكي يعتمد على الحالات الفردية وتحليل مقولاتها الأمر الذي يتمركز في لب البحث المزيج من أجل تقديم قراءة بنيوية شاملة، لفهم جريمة القتل عند المرأة فتفسيرها ثم التأويل.

لقد قدمت الأطروحة **الدوركايمية** رُؤية ثنائية للفرد والمجتمع مُفترضا أن الحتمية الاجتماعية تُمثل قوى تفرض نفسها على الفرد، في حين سعت النبرة الليفيستروسية أن تُعيد تثمين الخطاب الاجتماعي بإعادة الطبيعة الإنسانية إلى الفرد والتي عزاها **دوركايم** إلى العقل الجمعي.[1] يترتب على هذه الفكرة رفض بنيوية **ليفي ستروس** أية سُلطة فوق الفرد وقد تأسس هذا الافتراض انطلاقا من جزأين أساسيين يُمثل الأول العقل البشري في حين يرتبط البُعد الثاني بالنسق الاجتماعي والثقافي، وعلى هذا الأساس فإن البنيوية البنية اللاشعورية في توجيه سلوكيات البشر، على اعتبار أن اللاوعي هو الذي يتوسط الفرد بعالمه الاجتماعي وهي الفكرة الأساسية التي تقوم عليها البنيوية من أجل تقديم مقاربة علمية في علوم الروح بدل الانسان على حد تعبير **دلتاي Delthey**. على هذا الأساس فإنه لابد من وضع أساسي من خلال تحليل الذات الأنثوية انطلاقا من الموضوعي فالذاتي إلى الرمزي.

أولا-التحليل التركيبي لمعطيات الدراسات.

1-تحليل البيانات الأولية.

جدول رقم 08 يُوضح مُتغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ابتدائي	23	30,7%
إعدادي	14	18,7%
ثانوي	20	26,7%
جامعي	7	9,3%
تكوين مهني	2	2,7%
دون مستوى	9	12,0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

[1]-سايمون كلارك: أسس البنيوية، نقد ليفي شتراوس والحركة البنيوية، ترجمة سعيد العليمي، دار بدائل للطبع والنشر، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015، ص106.

شكل رقم 08 تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير المستوى التعليمي.

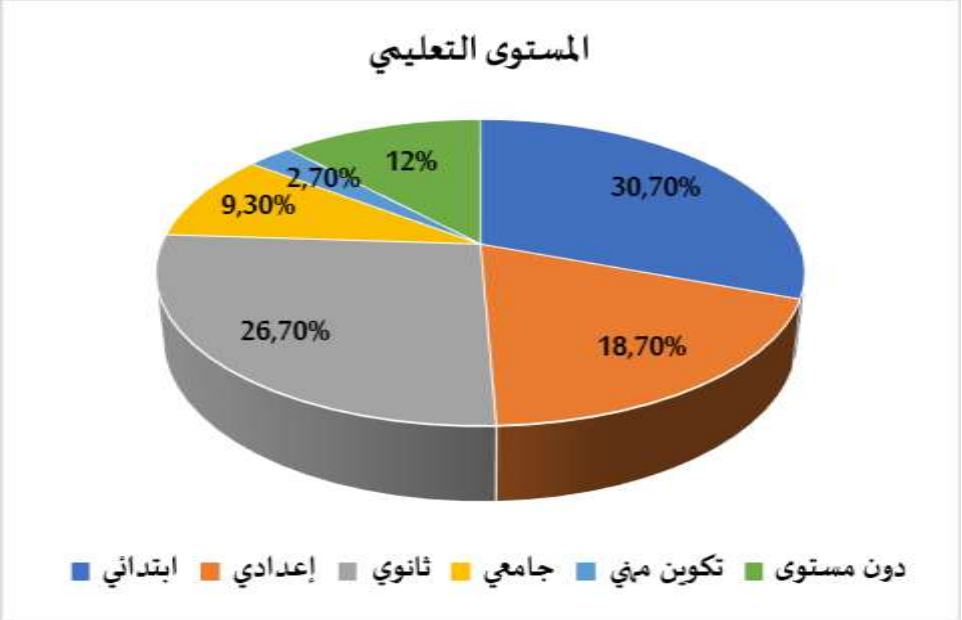

يُبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي للنساء مرتكبات جرائم القتل، بحيث مثل التعليم الابتدائي أعلى نسبة تمثلت في 30,67 %، يليها مستوى لتعليم الثانوي بنسبة 26,67% أما النساء اللائي لم يتلقين تعليما فقد بلغت نسبتهن ب 12 %في حين مثل مستوى التعليم الجامعي نسبة 9,33% أما أقل نسبة فجاءت من نصيب التكوين المهني بنسبة 2,67%. ومن خلال هذا التمثيل أراد الباحث أن يُوضح علاقة العلم والتعليم بفعل القتل عند المرأة وهو الأمر الذي أظهرته النتائج أعلاه، الأمر الذي يتفق مع غالبية الدراسات العلمية التي أثبتت أن الجريمة عند المرأة لها علاقة وطيدة بالمستوى التعليمي فإما أن تكون المرأة ذات مستوى تعليمي محدود أو لم تتلقى تعليما أصلا. على هذا الأساس تتبنى منظومة التربية والتعليم جزءا على يتجزأ من مكونات النظام الإجرامي الكُلي على اعتبار أن جوهر المدرسة يعكس المظهر الخارجي للمجتمع، ذلك أن المدرسة هي ذلك البناء الاجتماعي المُصغر.

وتعتبر مساهمة السوسيوأنثروبولوجي **بورديو** الأكثر قيمة لتحليل الأنظمة التعليمية والكشف عن الخطاب الوهمي المدسوس ضمن دمرقة المدرسة الأمر الذي يُهيء لإعادة الإنتاج الاجتماعي ويعكس علائقية الهيمنة والتمشكلات السوسيوثقافية والرمزية خاصة، فالمدرسة حسبه تصنع الفوارق الطبقية وتُعيد إنتاج الظروف الاجتماعية بمنحها حقا مشروعا على الوضع الراهن للمجتمع، واعمالا بالحق المشروع تُمارس المُؤسسة عُنفا رمزيا غير محسوس باعطاء الأولوية لأبناء الطبقة الراقية الأمر الذي يخلق اللامساواة ويُسهم في صناعة القهر الثقافي على الطبقات الأخرى، وثقافة اللامُساواة –على حد تعبير

بورديو– تتبنى من خلال **هابيتوس Habitus** الأفراد باعتباره نظام الاستعدادات المُكتسبة منذ مرحلة الطفولة والمُتعلق بالمدرسة كنظام ثانوي لاكتساب الاستعدادات، وادخالها ضمن نظام النمذجة العقلية القائمة على الطبقية.

جدول رقم 09: يُوضح مُتغير الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرارات	النسبة المئوية
عزباء	18	24,0%
متزوجة	37	49,3%
مطلقة	12	16,0%
أرملة	8	10,7%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 09: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير الحالة المدنية.

يُوضح الجدول أعلاه مستوى الحالة المدنية للمرأة المرتكبة لجريمة القتل، حيث مثلت النسبة الأعلى فئة النساء المتزوجات بنسبة 49,30 % في حين مثلت فئة العازبات نسبة 24% تليها المطلقات بنسبة 16 % فالأرامل بنسبة 10.70 % ويُريد الباحث من خلال هذه المعطيات ابراز علاقة الحالة الاجتماعية للمرأة بارتكابها لجريمة القتل ويُعزى الاختلاف الملحوظ في معدلات القتل أن المرأة المتزوجة أكثر تنفيذا لجريمة القتل من مثيلاتها الأخريات.

إن هذه الدراسة أثبت أن المرأة المتزوجة وبالرغم من اندماجها الظاهري في مؤسسة الزواج فإنها أكثر تورطا في جريمة القتل، الأمر الذي يتغيئ مبدأ التقابل البنيوي القائم على ثنائية المظهر والجوهر، ما يُظهر جانبا أكثر وضوحا أن مُؤسسة الزواج قد تكون مؤسسة وأرضية خصبة للضعف الاندماجي للمرأة ما يجعلها في حركة دفاعية أو هجومية للخلاص بذاتها نحو بر الأمان حسب مفهومها. في هذا السياق تُظهر مُعظم الدراسات السوسيوأنثروبولوجية المُهتمة بالنوع الاجتماعي أن المرأة تُساهم بشكل ضمني وغير صريح في إنتاج وإعادة انتاج السيطرة الذكورية، وهو المفهوم الذي شككت الفيلسوفة **إليزابيت بادنتير Badinter** في وجوده واستبداله بالسيطرة الأنثوية أو السلطة المُؤنثة، فالمرأة حسبها قادرة على التعذيب والخطف والقتل. هاتة الإضاءة المُقارباتية جعلتنا نستشف أن للسيطرة الأنثوية داخل منظومة الجريمة مضامين خفية تُغذيها وينابيع ضمنية ترتوي منها والتي تُساهم بحد ذاتها في إدامتها، فإذا كان العُنصر المُحدد في إنتاج سُلطة مُعينة حسب **موريس غودلييه Godelier** ليس عنف المُسيطر وإنما موافقة المُسيطَر عليهم بالسيطرة عليهم إذا مانُسب الأمر للهيمنة الذكورية، فإن الأمر يختلف عند ربط علاقة المُسيطر والمُسيطر عليه بالقاتل والضحية، يُصبح الأمر بمثابة إنتاج العنف وإعادة إنتاجه خاصة إذا ماتعلق الأمر بالزوج الضحية وهو ماسيتم تحليله لاحقا عند المُتغير الخاص بالصلة بالضحية.

جدول رقم 10: يُوضح مُتغير النشأة والترعرع.

النشأة والترعرع	التكرارات	النسبة المئوية
بيت العائلة (أم وأب بيولوجيين)	66	88,0%
عائلة بالتبني	9	12,0%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 10: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير النشأة والترعرع.

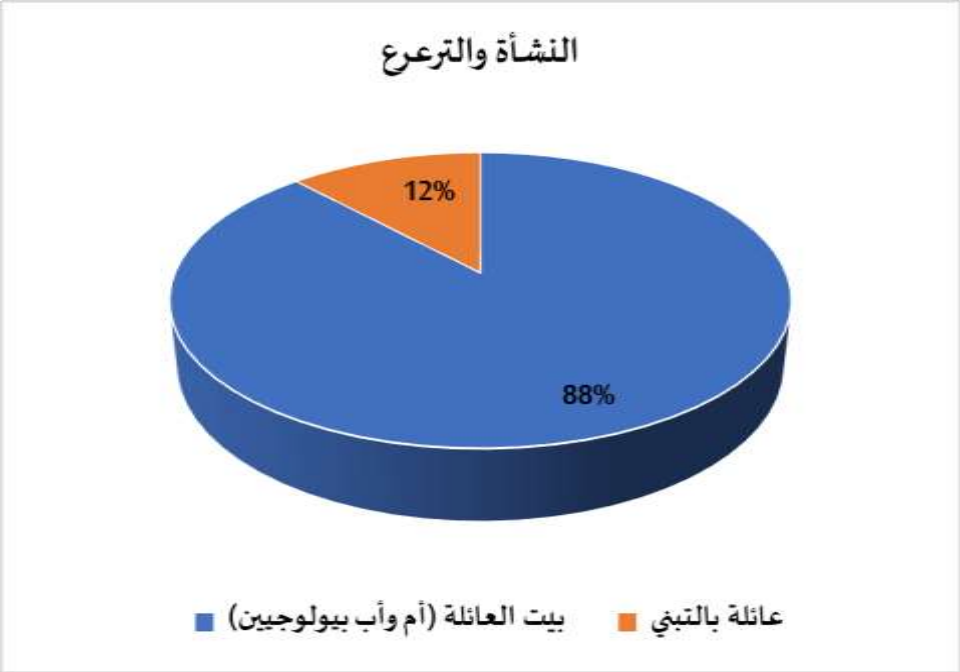

من الجدول والشكل رقم (10) نُلاحظ أن **66** من النساء المُرتكبات لجريمة القتل تُمثلن مانسبته **88** % قد نشأن وترعرعن داخل بيتهن البيولوجي، وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها **9** نساء قد تربت في بيئة عائلية بالتبني ماتُمثله نسبة **12** %من عينة الدراسة، وهو الأمر الذي يتوافق مع دراسة مع دراسة **ميدنيك Mednick**حول علاقة التبني بالجريمة أن الأبناء ذوو السوابق الجنائية لديهم بالضرورة آباء وأمهات بيولوجيين. ويُعتبر الإنتماء إلى البيت البيولوجي حجر الأساس في صقل شخصية الفرد وتكوين سلوكه انطلاقا منذ مرحلة الولادة، أما النساء المُرتكبات لجريمة القتل وانتمائهن لعائلات بالتبني يعكس بالضرورة التاريخ البيولوجي للفتاة منذ الحمل بها فإما أن تكون ثمرة علاقة حب فاشلة، أو تبلور العقلية الجاهلية القائمة على وأد الأُنثى والتفكير في التخلص منها منذ لحظة الحمل بها والكشف عن جنسها. وهي الثقافة التي لاتزال يُغيئ لها لحد الساعة، في بعض المناطق من المجتمع الجزائري.

جدول رقم 11 :يُبين مُتغير الموطن الأصلي.

الموطن الأصلي	التكرارات	النسبة المئوية
ريف	23	30,7%
حضر	7	9,3%
مدينة	45	60,0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 11: تمثيل العينة لمُتغير الموطن الأصلي.

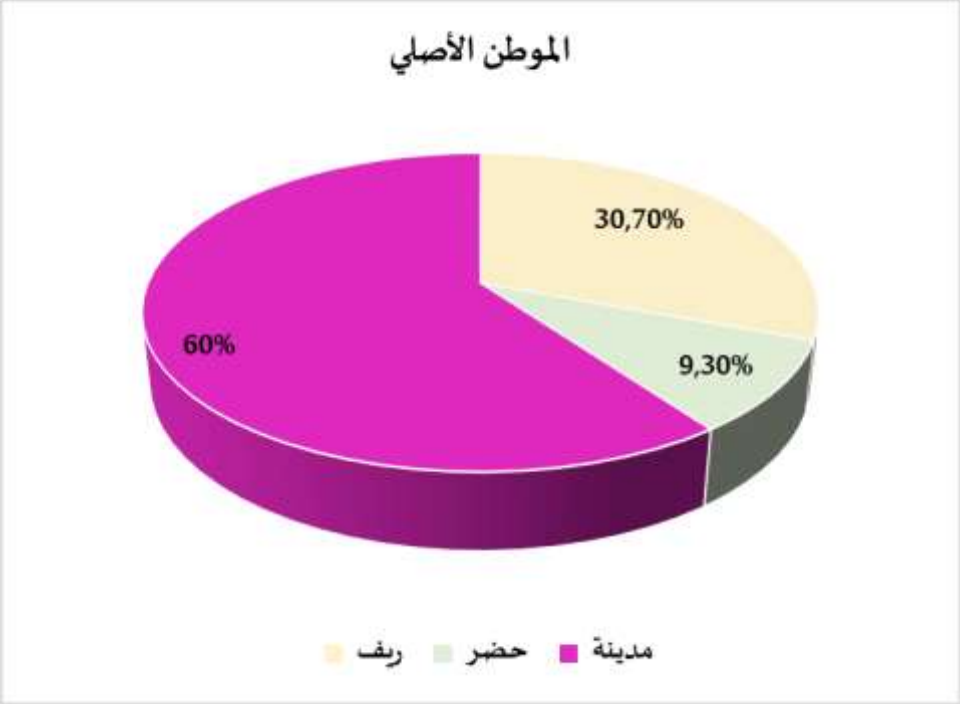

يُوضح الجدول أعلاه الموطن الأصلي للمرأة المرتكبة لجريمة القتل، حيث أثبتت النتائج ان النساء اللائي انحدرن من المُدن تُمثل النسبة 60 % أما النساء اللائي ينحدرن من الريف فمثلت نسبتها 30 % ، أما أقل نسبة فتمثلت في المناطق الحضرية ب9,33%. وهذا الأمر يُوضح أن نسبة النساء اللائي ارتكبن جريمة القتل ينتمين إلى المدن، وهي الأطروحة التي تتوافق مع دراسة الباحثة الأردنية **ليلى أبوعيش** سنة 2020م الموسومة بالضغوط الحضرية والجريمة عند المرأة، بحيث أبرزت كيفية تأثير بيئة التمدن على تحرر المرأة وتبنيها العديد من القيم وقد ربطت مُتغير الكثافة السكانية كمُحفز للجريمة النسوية، أما الباحثة المغربية **فاطمة الزهراء ناصري** سنة 2019م فقد كشفت النقاب عن العلاقة بين الهوية الحضرية والإنحراف النسوي، فرغم الاختلاف العقائدي والثقافي لاتزال المرأة العربية والجزائرية تعيش ثنائية التمايز الهوياتي بين التقليد والحداثة في تبني قيم مُستحدثة و التقيد بمُسلمات التقاليد والأعراف.

جدول رقم 12: يُوضح مُتغير نوع السكن.

نوع السكن	التكرارات	النسبة المئوية
فوضوي	10	13,3%
شقة عادية	41	54,7%

فيللا	24	32,0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 12: تمثيل العينة حسب مُتغير نوع السكن.

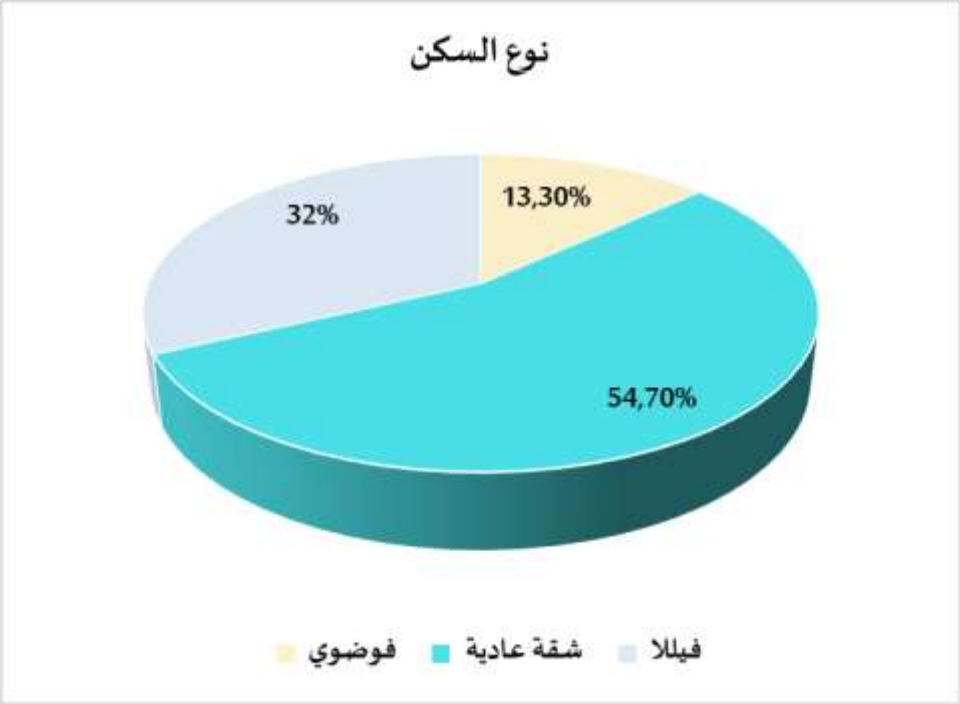

من الجدول أعلاه نُلاحظ أن **41** من النساء اللائي ارتكبن جريمة القتل تُمثلن مانسبته نسبة 54,67 %يقطن في شقق سكنية عادية وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها **24** امرأة مرتكبة لجريمة القتل تُمثلن نسبة 32 % تسكن في سكنات راقية مُتمثلة في فيللا، ثم تليها **10** نساء ماتُمثله نسبة 13,33 % من النساء المرتكبات لجريمة القتل فيقططن في سكنات فوضوية. يتضح من خلاله أن غالبية النساء اللائي ارتكبن جرائم القتل ينتمين إلى سكنات عادية بحيث تفرض البيئة السكنية التي تعيشها الفئات المُتوسطة من المجتمع الجزائري سياق الانحراف والجريمة، وهي الأطروحة التي تُخالف وجهة نظر الدراسات القائمة على مبدأ أن النساء المُجرمات تنتمين بالضرورة إلى سكنات غير نظامية أو فوضوية، وهي الأطروحة التي دافعت عنها الباحثة **بوساحة نوال** سنة 2020م، بأن الظروف القاسية المُرتبطة بالسكنات الفوضوية تُعتبر عاملا مُحفزا على ارتكاب المرأة للجريمة كآلية للبقاء.

جدول رقم 13: يُوضح مُتغير المستوى الاقتصادي.

المستوى الاقتصادي للأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
جيد	10	13,3%
حسن	20	26,7%
متوسط	32	42,7%
ضعيف	13	17,3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 13: تمثيل العينة حسب مُتغير المستوى الاقتصادي.

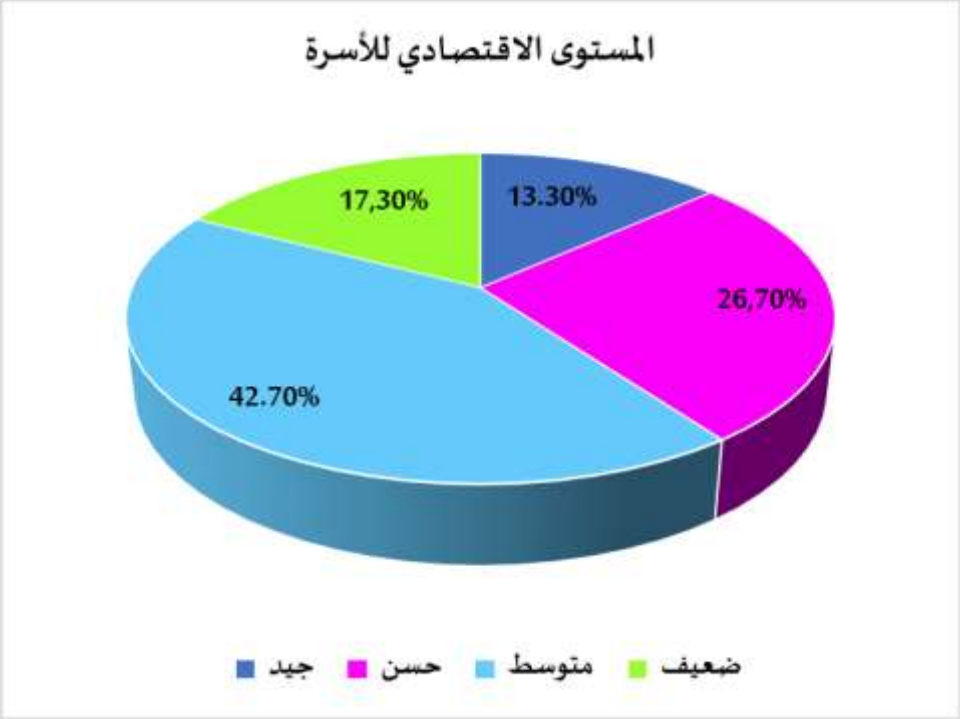

يوضح الجدول أعلاه المستوى الاقتصادي لأسرة المرأة المرتكبة لجريمة القتل، نُلاحظ أن **32** من النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل تُمثلن مانسبته 42,70 % تعيش ضمن مستوى إقتصادي مُتوسط وهي الفئة الغالبة في عينة الدراسة، في حين مثلت نسبة 26,70 % نسبة الأسر ذات الدخل الحسن، في حين مثلت نسبة 17,30 % نسبة الأسر ذات الدخل الضعيف، أما نسبة 13,30 % فكانت من نصيب الأسر ذات الدخل الجيد، فمن خلال المُستوى الاقتصادي للأسرة يتضح أن مُعظم النساء اللاتي ارتكبن جرائم القتل ينتمين إلى أسر ذات مستوى إقتصادي متوسط، وعليه فالمرأة المُرتكبة لجريمة القتل لاتنتمي

بالضرورة لأسر ذات مُستوى اقتصادي ضعيف وهو الأمر الذي يُخالف أطروحة القائمة على الفقر وعلاقته بالجريمة.

جدول رقم 14: يُوضح مُتغير النشاط المهني.

مزاولة نشاطا مهنيا	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	24	32,0%
لا	51	68,0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 14: تمثيل أفراد العينة لمُتغير النشاط المهني.

يُوضح الجدول أعلاه احتمالية مُزاولة عينة الدراسة لنشاط مهني، وقد أظهرت النتائج أن النساء اللائي ارتكبن جرائم قتل لا يُزاولن نشاطا مهنيا وقد تمثلت النسبة في 68% في حين تُزاول نسبة 32 % من النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل نشاطا مهنيا، الأمر الذي يُدحض الأطروحة القائمة على أساس أن المرأة التي تخرج لمزاولة نشاط مهني هي الأقرب لارتكاب الجريمة عن تلك الماكثة بالبيت أو المرأة التي لاتُزاول نشاطا مهنيا.

2-التحليل التركيبي لأبعاد محور البنية الموضوعية.

يرتبط هذا العنصر بالتساؤل الفرعي الأول، والذي تمت صياغته على النحو التالي: كيف تُساهم البنية الموضوعية في تشكيل جريمة القتل عند المرأة؟ حيث تم التركيز على الظروف الخارجية انطلاقا من تفكيك المتغيرات الأساسية وفق مبدأ أولوية علائقية العناصر من أجل الكشف عن النسق الخفي المسؤول عن اختلال النسق الكلي. وهو الأمر الذي أثبتته المعطيات التالية:

جدول رقم 15: يُوضح مُتغير الوضعية الاجتماعية.

الوضعية الاجتماعية للبيت العائلي	التكرارات	النسبة المئوية
التفاهم والاحترام المتبادل	43	57.3%
تذبذب وتوتر العلاقات بين الأفراد	26	34.7%
اللامبالاة وعدم الاهتمام بالآخر	6	8.0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 15: تمثيل أفراد العينة لمُتغير الوضعية الاجتماعية.

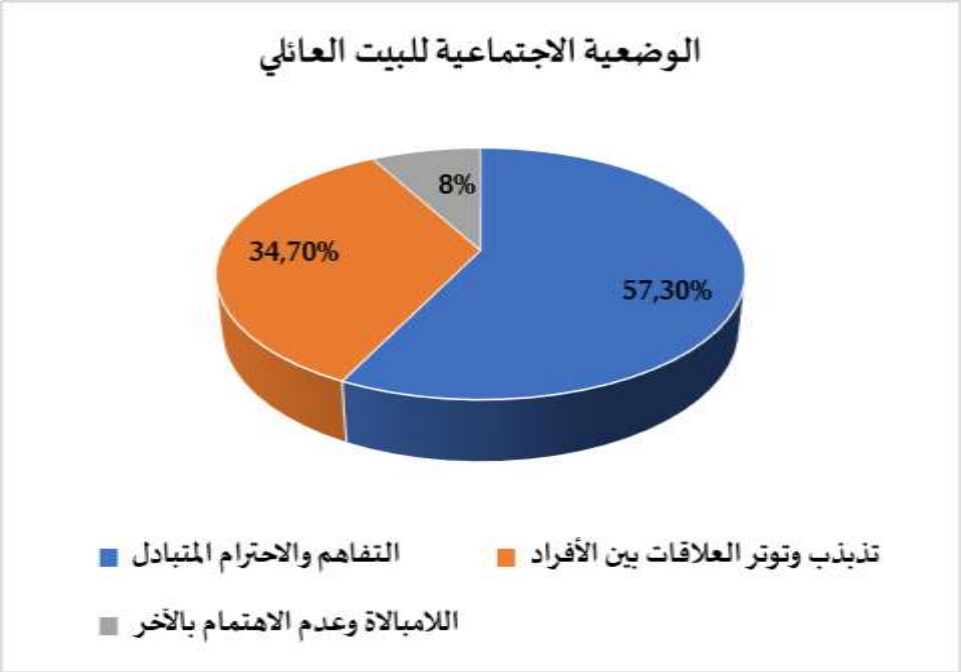

من الجدول رقم 15 نُلاحظ أن **43** من النساء اللائي ارتكبن جرائم قتل تُمثلن مانسبته 57,33 % أن العلاقة الأسرية قائمة على التفاهم والاحترام وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها **26** من النساء اللاتي ارتكبن جريمة القتل والتي تُمثله نسبة **70،34 %** تذبذب وتوتر العلاقات في الوسط الأسري، في حين مثلت نسبة 8 %حيث تقوم على اللامبالاة وعدم الاهتمام بالآخر، نُلاحظ أن الفئة الأغلب قد نشأن في بيئة مُستقرة نسبيا الأمر الذي يُغذي الأطروحة القائمة على أساس أن القتل عند المرأة تتشكل نتيجة تراكمات وسياقات لاحقة، في المقابل نجد أن **70،34 %** قد أشرن إلى وجود تذبذب علائقي وسط النسق الأُسري والذي يُعبر عن أحد أهم سمات عدم الاستقرار الأسري والتي تُسهم في إضطراب البناء العاطفي والاجتماعي للمرأة، أما فئة اللامبالاة وعدم الاهتمام وهي الأقل فئة لكنها تحمل العديد من الدلالات من حيث البنية النفسية إذ تعكس غياب الحاضنة العاطفية، مماقد يولد سمات شخصية مضادة للمجتمع، ويزرع أرضية خصبة لتشكيل بنية عدوانية على المدى المتوسط.

جدول رقم 16: يُبين مُتغير النظام الأُسري.

نوع النظام الأسري	التكرارات	النسبة المئوية
أسرة ذات سلطة الأب	25	33.3%
أسرة ذات سلطة الأم	14	18.7%
بالمشاركة	36	48.0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم16: تمثيل أفراد العينة لمُتغير النظام الأُسري.

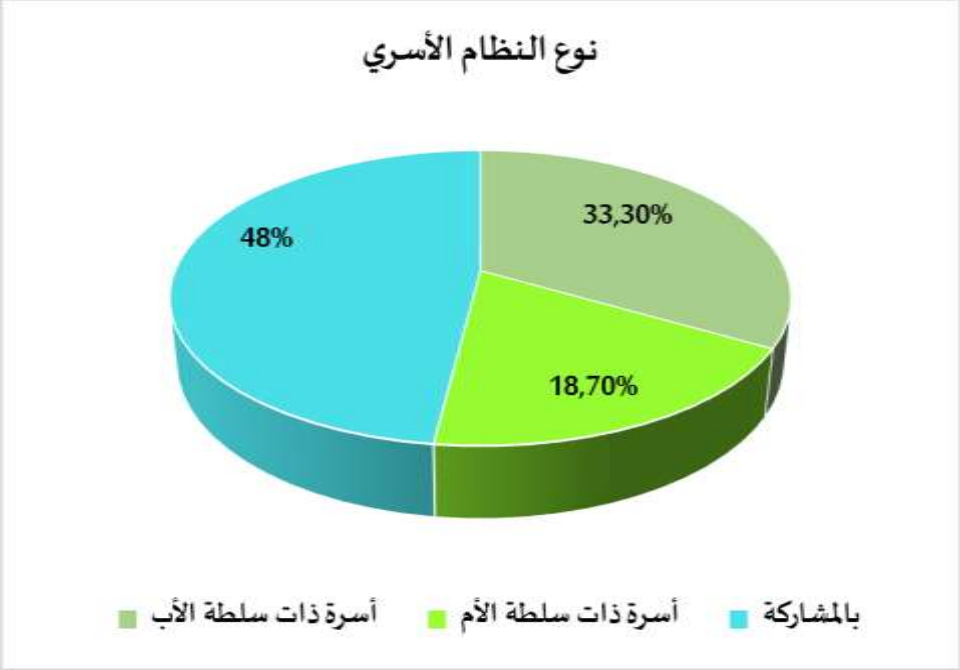

من الجدول رقم **16** نلاحظ أن **36** من النساء المرتكبات لجريمة القتل ماتمثله نسبة**48%** من إجمالي أفراد العينة يكون نوع نظامهم الأسري بمشاركة الأم والأب وهي الفئة الأغلب، تليها **25** امرأة تنتمين لأسر نوع النظام يكون أبوي ماتُمثله نسبة **33.30%**، تليها **14** امرأة مُرتكبة لجريمة القتل ذات سلطة الأم ماتُمثله نسبة **10.70%**. وهذا يُوضح أن الأسر لم تعد كسابق عهدها قائمة على النموذج البطريركي التقليدي والتي يُنظر فيها إلى الأب كمصدر واحد ووحيد للسلطة والقرار، والتي تكون فيها مسؤولية وأدوار الأم محدودة بين الأعمال المنزلية وتربية الأولاد ، بل تحولت بنية الأسرة المعاصرة إلى نموذج المشاركة بين الأم والأب في تسيير شؤونها وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الأبوين وهو النموذج الأكثر توازنا، غير أنه قد تكون المشاركة "سطحية" أو غير فعالة مما يستوجب التنقيب أكثر والبحث عن المعنى الدال حول كيفية ممارسة الأدوار الأسرية وليس مجرد الوجود الرمزي أو التواجد الشكلي.

جدول رقم 17: يُوضح مُتغير استقرار الأسرة.

درجة استقرار الأسرة	التكرارات	النسبة المئوية
مستقرة	41	54.7%
غير مستقرة	34	45.3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 17: تمثيل أفراد العينة لمُتغير استقرار الأسرة.

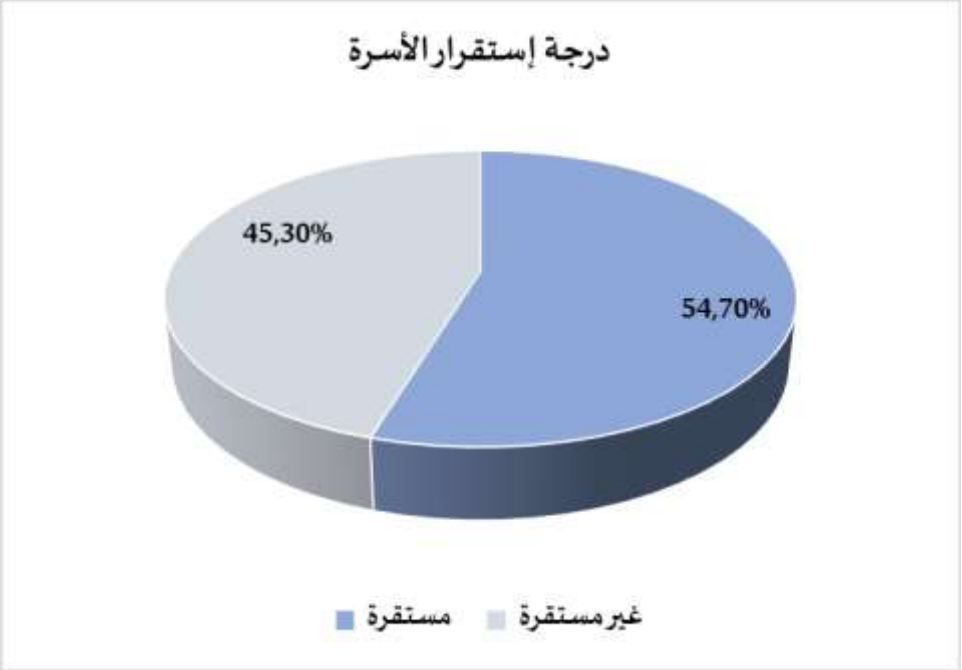

يُبين الجدول أعلاه نسبة استقرار أسر عينة الدراسة، حيث نلاحظ أن **41** من النساء اللائي ارتكبن جرائم القتل ينتمين إلى أسر مستقرة نسبيا ما تقابله نسبة 54,67 % من إجمالي عينة الدراسة وهي الفئة الأغلب، تليها **34** امرأة مرتكبة لجريمة القتل تنتمين لأسر غير مُستقرة ماتُمثله نسبة 45,33% . وهذا يُوضح أن المنظومة الأسرية التي تنحدر منها عينة الدراسة مُتقاربة نسبيا في درجة الاستقرار. إن درجة إستقرار الأسر يُعد مُؤشرا هاما في تكوين السلوك الإجرامي الأنثوي فكلما كانت الأُسرة مستقرة تعززت قيم الإنتماء والرابطة الاجتماعية، وكلما ضعف إستقرار الأسرة ضعف الضبط الأسري وازدادت فرص الإنخراط في الشبكات الاجرامية والوقوع في براثين الإنحراف، فأي خلل وظيفي داخل النسق الأسري ينعكس مُباشرة على سلوك الأفراد وخاصة الفتيات، وهو ماأثبتته دراسة **أحمد النغموشي 2007** حيث استدل بغياب الوازع العاطفي داخل أُسر الفتيات الجانحات، وهي الأطروحة الأساسية التي حاجج بها **هيرشي Hirschi** حول الرابطة الاجتماعية، مُجادلا بذلك أن قوة استقرار الأسرة يُعتبر خط دفاع في وجه الانحراف والجريمة.

1-مُتغير الرأسمال الإجرامي.

جدول رقم 18: يُوضح مُتغير دخول أفراد الأسرة للسجن.

هل سبق وأن دخل أحد أفراد أسرتك) أسرة، أقارب (السجن؟	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	21	28.0%
لا	54	72.0%

المصدر: نتائج برنامج.spss

شكل رقم 18: تمثيل أفراد العينة لدخول أفراد الاسرة للسجن.

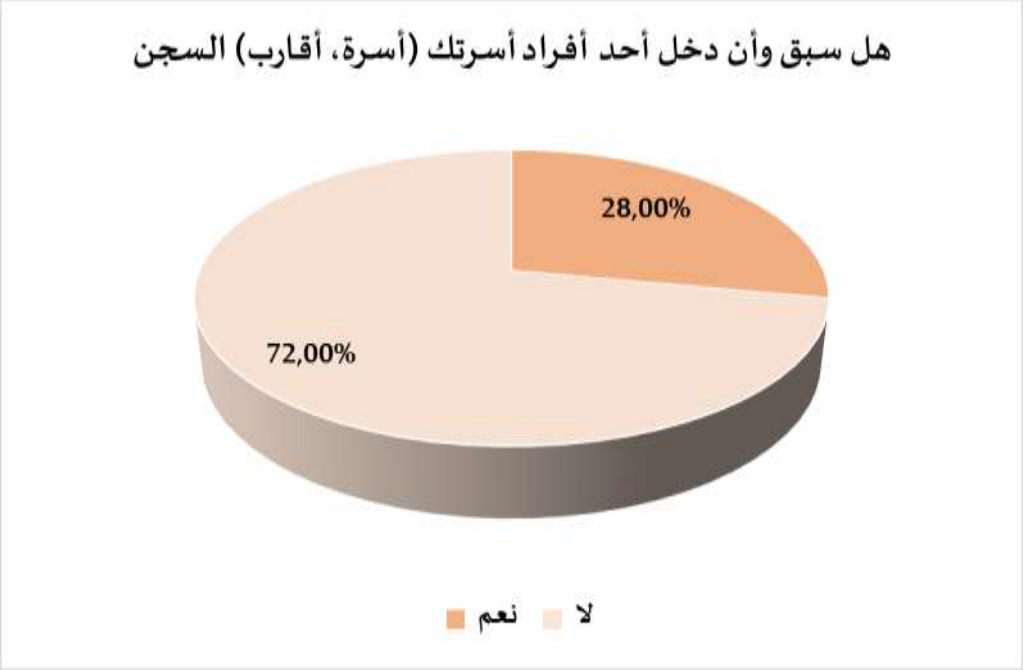

على خلاف التحليل المقارباتي السوسيوأنثروبولوجي الذي ينطلق من افتراض مُؤداه أن الإنتماء إلى أُسر ذات تاريخ إجرامي يُسفر بالضرورة عن رأسمال غير شرعي أو رأسمال إجرامي يتم توارثه ضمنيا داخل النسق الأسري، فإن نتائج الجدول أعلاه قد أظهرت أن **54** من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل لاتنتمي لأسر ذات سوابق جنائية ماتُمثله نسبة **72 %** من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهن الفئة الأغلب، بمعنى أن أُسرهن لم تشهد أي حالات إجرامية مما يعني أن السياق الاجتماعي الذي نشأن فيه لم يكن حاملا لتجارب إجرامية وخبرات انحرافية سابقة بالضرورة. ومن جهة أخرى أشارت **21** من النساء المُرتكبات لجريمة قتل يُمثلون مانسبته**28 %** تنتمين لأسر ذات سوابق جنائية، والتي تُعطي دلالة ذات

معنى يُشير إلى منطق الاستمرارية في الجريمة، والذي قد يكون شرط مُساهم أو محدد لمسار الجريمة، مما قد يُشكل إرثا أو مخزونا معرفيا يُمهد للسلوك الاجرامي من خلال استثماره كقيمة أو نموذج تتحدد سلوك المرأة به.

في المقابل من هذا النمط المُختلط من النتائج الكمية، أظهرت غالبية المقابلات أنهن نشأن داخل بيئات عائلية شهدت عائلتهن تجارب إجرامية أو ممن سبق لهم دخول السجن أو من خلال التطبيع مع العنف كأسلوب تواصل داخلي.

- **مقابلة (06):**

"..ههه عندي خاوتي كانو دايرين الحبس دارهم..وحنا يجيونا منين داك ضياف.."

تُظهر هذه الشهادة أن السلوك الإجرامي أو تجربة السجن أضحت روتينا لبعض الأفراد، فلم يعُد يحمل السجن قيمته وثقله كما كان في سابق عهده وتحول إلى روتين عام نُزعت عنه رُهبة العقوبة والانكسار الذاتي، حيث تُصبح الخبرة الإجرامية أسلوب حياة أو نمط حياة يُفكك علائقية الندم والعقاب ويُضعف حدود القاعدة الاجتماعية والقانونية، فالطابع التهكمي التي انطلقت به إجابة المبحوثة " **ههه** " له دلالة على الاستخفاف بالسجن والتي تكشف عن المستوى المُتقدم من فقدان الرمزية الردعية الذي لايستدعي الخجل. من هذه الزاوية يُمكن القول أن هذه الحالة تُجسد "رأسمال غير شرعي" التي تُعبر عن التجارب والخبرات الاجرامية والتي عبرت عنها المبحوثات بصورة توحي بالتقبل اللاواعي والاعتياد، بل وإن هذا التعايش مع الجريمة كجزء لايتجزأ من أسلوب الحياة، يُصبح بفعل العدوى الاجتماعية قابلة للنقل من خلال نزع الرهبة والتهوين.

ولتعزيز ماتم استخلاصه من نتائج الاستبيانات والمقابلات، تم الاعتماد كذلك على الملاحظة المباشرة، خلال جلسات محاكمة النساء المُرتكبات لجرائم القتل العمد، على مستوى مجلس قضاء عنابة من أجل الفهم الأعمق للاشارات والرموز المُستقاة داخل جلسات محكمة الجنايات بغرفتيها الابتدائية والاستئنافية. بتاريخ 23 أكتوبر 2023م ومن خلال الملاحظة المباشرة لجلسة محاكمة المُتهمة **(ب.ن)** تبلغ 50سنة والمتابعة بجناية **القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد**، إضافة للمتهمة **(ل.إ)** من مواليد 1994م والمتابعة بجناية المشاركة في **جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد**، تبين من خلال إشارة القاضي للمُعطيات الرئيسية لكل مُتهمة بأنهما:

- **الخبرة العقلية:** تتحمل المسؤولية الجزائية.
- **السوابق العدلية:** مسبوقة قضائيا.
- **البحث الاجتماعي:** سيئة السمعة.

إن إجراءات البحث الاجتماعي خطوة هامة ورشيدة تُحسب للقضاء الجزائري، حيث تُساهم في فهم السياق الاجتماعي الكامل خاصة بالنسبة للفئات الهشة "المرأة" وتُمكن السُلطة التقديرية على اتخاذ القرار الصائب الذي يأخذ بعين الاعتبار البُعد الاجتماعي للمُتهمة، في هذا السياق يتقاطع الخطاب القانوني بالاجتماعي، فمن خلال البحث الاجتماعي للمُتهمة تتضح الرؤية للقاضي لفهم السياق البنيوي الشامل وإدراج ماإذا كان الفعل ناجم عن ظرف مُؤقت أم أنه نابع من ثقافة إجرامية مُتجذرة داخل البيئة الأسرية والمجتمعية للمُتهمة، من خلال البحث الاجتماعي يظهر إذا ماكان للمُتهمة رأسمال إجرامي أم لا، مما يسمح بالاطلاع على خلفيات الجريمة وتقدير درجة الخطورة للمتهمة.

في هذه الحالات يُمكننا الحديث عن "**رأسمال غير شرعي**" حسب اللكنة البوردوية في تحليله للحقول الرمزية غير الرسمية، دلالة على رأسمال الذي يكتسبه الفرد من خلال التطبع بمحيط عنيف أو يُشجع السلوك الخارج عن القانون والذي يُحتمل أن يكون قد أثر على المسار الاجتماعي للنساء المرتكبات لجريمة القتل. ويعمل رأسمال غير الشرعي على خلق آلية ضمنية خفية تُخفف المعنى الرادع للعقوبة وتُعيد بناء تمثلات الفعل الاجرامي في إطاره الاعتيادي والمُستهلَك. وبالتالي فإن دخول أحد أفراد الأسرة للسجن لايُشكل بالضرورة صورة استنساخية إجرامية، وإنما قد يتحول "خريج السجن" إلى مرجعية سلوكية ضمنية تُستبطن في ذاكرة اللاشعور مما قد يُشكل عامل هشاشة في التنشئة يتشكل عبر تراكم اجتماعي ووجداني طويل المدى .

2-مُتغير أساليب التنشئة الاجتماعية.

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم 19) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات أساليب التنشئة الاجتماعية

العبارة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
اعتمدت أسرتي أسلوب الرقابة والضبط في	التكرارات	12	2	61	2.65	0.74	0.28	1	موافق
	النسبة	16.0%	2.7%	81.3%					

تربيتي.									
اعتمدت أسرتي أسلوب الحماية المفرطة في تربيتي.	التكرارات	17	8	50	2.44	0.84	0.35	2	موافق
	النسبة	22.7%	10.7%	66.7%					
اعتمدت أسرتي أسلوب الدلال المبالغ فيه في تربيتي.	التكرارات	28	3	44	2.21	0.96	0.43	4	محايد
	النسبة	37.3%	4.0%	58.7%					
اعتمدت أسرتي أسلوب الحساب والعقاب في تربيتي.	التكرارات	31	8	36	2.07	0.95	0.46	6	محايد
	النسبة	41.3%	10.7%	48.0%					
اعتمدت أسرتي أسلوب الحوار في تربيتي.	التكرارات	23	7	45	2.29	0.91	0.40	3	محايد
	النسبة	30.7%	9.3%	60.0%					
اعتمدت أسرتي أسلوب اللامبالاة والإهمال في تربيتي.	التكرارات	50	4	21	1.61	0.90	0.56	10	غير موافق
	النسبة	66.7%	5.3%	28.0%					
التميز في معاملة الأنثى والذكر، داخل الأسرة.	التكرارات	31	2	42	2.15	0.98	0.46	5	محايد
	النسبة	41.3%	2.7%	56.0%					
اعتمدت أسرتي أسلوب القسوة والتسلط.	التكرارات	45	2	28	1.77	0.97	0.55	9	محايد
	النسبة	60.0%	2.7%	37.3%					
العنف هو السمة الأساسية	التكرارات	44	2	29	1.80	0.97	0.54	8	محايد
	النسبة	58.7%	2.7%	38.7%					

للحوار داخل أسرتي.									
الجو السائد داخل أسرتي، مشحون بالخلافات.	التكرارات	35	4	36	2.01	0.98	0.49	7	محايد
	النسبة	46.7%	5.3%	48.0%					
الدرجة الكلية					2.10	0.32	محايد		

شكل رقم (19) يوضح تكرارات عبارات أساليب التنشئة الاجتماعية

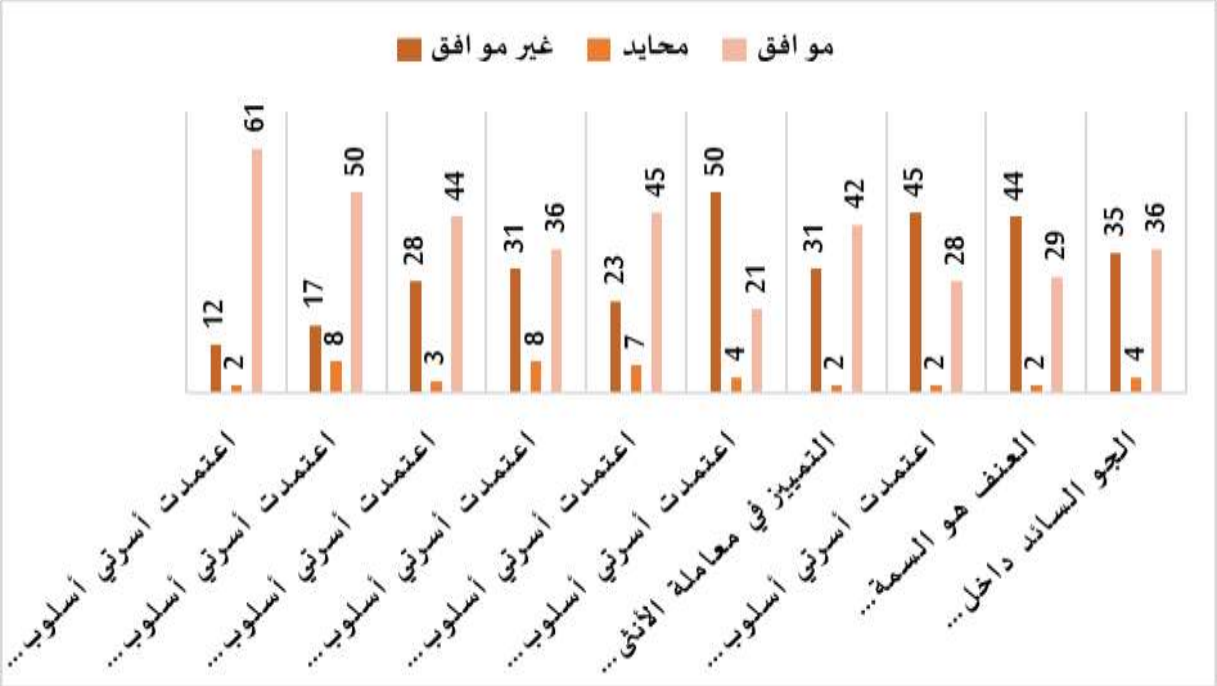

من الجدول رقم **19** نُلاحظ أن **61** من النساء اللاتي ارتكبن جريمة القتل قد اعتمدت أسرهن أسلوب الضبط والرقابة في تربيتهن ماتُمثله نسبة **81.30%** وهي الفئة الأكبر في عينة الدراسة، تليها **50** امرأة إعتمدت أسرهن أسلوب الحماية المُفرطة في تربيتهن ماتُمثله نسبة **66.70%**، ثم تلتها **44** امرأة إعتمدت أُسرهن أسلوب الدلال المُبالغ فيه ماتُمثله نسبة **58.70%**، تليها **36** امرأة إعتمدت أُسرهن أسلوب الحساب والعقاب ماتُمثله نسبة **48%**، ثم تليها **45** من النساء اللواتي ارتكبن جريمة القتل قد اعتمدت أسرهن أسلوب الحوار داخل النسق الأُسري ماتُمثله نسبة **60%**، تليها **21** امرأة اعتمدت أُسرهن أُسلوب اللامبالاة والإهمال في تربيتهن ماتُقابله نسبة **28%**، ثم تليها **42**إمرأة اعتمدت أُسرهن أسلوب التمييز في معاملة الذكر والأُنثى ماتُمثله نسبة **56%**، تليها **28** امرأة اعتمدت أُسرهن أُسلوب القسوة والتسلط في تربيتهن ماتُمثله نسبة **37.30 %**من عينة الدراسة، تليها **29** امرأة صرحت بأن العنف هو السمة الأساسية للتواصل داخل النسق الأُسري ماتُمثله نسبة **38.70%**، تليها **36** من النساء اللاتي

ارتكبن جريمة قتل قد صرحن بأن الجو السائد داخل النسق الأسري مشحون بالخلافات ماتُمثله نسبة **48%**. وهذا يُوضح لنا أن أسلوب الضبط والرقابة اعتمدته غالبية أسر عينة الدراسة في تربيتهن وهو أحد أهم أساليب التنشئة الاجتماعية، إلا أن هذا الأسلوب قد يكون صارما في بعض الأحيان، أو مُتسلطا يغيب فيه سمة التوعية والتوجيه غير المُتزن، وهو مايتوافق مع أطروحة الباحثة **رحماني خديجة** سنة 2018م حول **دور الأسرة في الوقاية من إنحراف الفتيات** مُعتبرة أن غياب الرقابة المُتزنة في عملية التنشئة الاجتماعية يُعتبر من أهم الركائز في انزلاق الفتاة في براثين الجريمة والانحراف. وهذا المُعطى يُعزز تحليل **بورديو** الذي يُحاجج في كون تُشكل أول حقل اجتماعي يُمارس فيه العُنف الرمزي عبر مايُسميه التنشئة القهرية، فهذا الأسلوب من التنشئة قد يُؤدي إلى كبت تراكمي يتحول إلى تمرد داخلي قد يُسفر عنه إنفجار قمعي عنيف للذات الأنثوية في لحظة فقدان السيطرة.

وهذا ماتُؤكده كذلك إفادات بعض المبحوثات اللواتي عبرن عن التنشئة القهرية، حيث أوضحت العديد من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل عن أساليب تنشئوية خاطئة أثناء مرحلة الطفولة.

- **مقابلة (1):**

"...كنت عايشة في قفص، بابا هو لي كان يديني ويجيبني تقولش عليا اللونجة، لهوا لهوا تاع ربي كنت مانشموش.."

- **مقابلة (2):**

" ..أنا مانشفاش على بابا ولا يما هدرو ولا ضحكو معايا كان يديهم الليل ويجيبهم الليل، عشت عند نانا مللي انوض وأنا نتفرج على أخبار فلسطين ..تمرجت من صغري.."

- **مقابلة (3):**

".. آآآه يايما..يما دفنتلي صغري كانت هي تولد وأنا نربي، هي تجيب في الذرر وأنا نربيلها فيهم.."

- **مقابلة(4):**

"..والله نشفى على حاجة وحدة راهي محفورة في راسي..يما كانت تعبد في بابا عبادة، بصح كانت تخاف مننو خوف الموت.. والله ماكانت سامعة بينا خلاص.."

- **مقابلة(5):**

" ..كانت يما تخدم حفافة وبابا كان حيطيست مايخدمش..المهم دارنا تقول دار شرع يوميا لمحاسبة ولعراكات والحس نفطر حس نتغذى حس نتعشى حس..أفف ديك العايلة كرهتهم من صغري.."

- **مقابلة(6):**

"..بابا طلق اما وحنا صغار، ادانا نعيشو مع مرتو..عشنا الحقرة والظلم..كنت نروح نقرى ونروح نطيبلها الكسرة..ياللي توكل الرهج "

- **مقابلة (7):**

"..مللي حليت عينيا وأنا نشوف فيه يقتل فيها قتيل..عذبها عذاب شديد من تم كرهت الرطسة نتاع الرجال..يفحالو غير في لمرا"

تعكس هذه الشهادات النوعية الحرة روح التنشئة القمعية أحد مظاهر أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة، فالتجارب الأسرية السلبية لها دلالة على الاختلال البنيوي للتنشئة الاجتماعية وبناء الذات الأنثوية، بل وتُساهم بشكل غير مباشر في فك الرابطة الوجدانية بين المرأة ووسيلة الضبط غير الرسمية الأولى المُتمثلة في النسق الأُسري، فبالنظر إلى الحالة الأولى أظهرت دلالات التصريح أن الضبط الأسري المبالغ فيه قد يخلق نوعا من قمع الحرية والعزلة، فالسُلطة الأبوية القمعية خاصة ماتحمله كلمة "قفص" من دلالات ومعاني تُشير إلى أن أسلوب الضبط والرقابة كان ميكانيزم للإنكسار الوجداني للذات الأنثوية، بدلا من أن يكون آلية للتقويم والترميم الداخلي مما يخلق حالة من الكبت والاختناق الذاتي، الأمر الذي عشناه مع الحالة رقم 5 فالعنف الرمزي سبب لها حالة من الشرخ الداخلي. فالمبحوثات لم تنشأن في بيئة أسرية من الاستقرار والدعم العاطفي وإنما في مُحيط تغلب عليه لكنة العنف بشتى أنواعه، إضافة إلى الهيمنة الذكورية القاسية التي اتسمت بالقهر، الإهمال ماأدى إلى تشوه العلاقة بالذات الأنثوية والآخر الذكورية.

ولفهم أعمق لجريمة القتل عند المرأة، كان من الواجب مواءمة التحليل السردي بالملاحظة المباشرة داخل محكمة الجنايات بغرفتيها الابتدائية والاستئنافية التابع لمجلس قضاء عنابة، خلال حضور محاكمة النساء المُرتكبات لجريمة القتل العمد. فبتاريخ 06 مارس 2022 ومن خلال حضورنا لجلسة محاكمة المُتهمة **(خ.ك)** من مواليد 1992م والمتابعة بجناية **القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد** + جناية المشاركة والإنخراط في منظمة إرهابية تنشط في الخارج، تبين أن المُتهمة من خلال الإدلاء بشهادتها أمام القاضي أنها عاشت طفولة داخل نسق أسري يتسم بالصرامة والحماية المفرطة حد الاختناق الذاتي، حيث كان الانضباط زائدا والرقابة متشددة من طرف الأب والأم، مما أسهم في بناء شخصية هشة وبنية نفسية مهرئة تنقاد وراء أي مبادرة، وكآلية دفاعية للهروب من القمع الأسري الذي عاشته مُحملة بجملة من الترسبات تم غسيل دماغها من طرف أحد الأشخاص المقربين وانقادت لتنظيم داعش في ليبيا

وحملت السلاح مساهمة في قتل أشخاص أبرياء، في هذا المقام يُصبح الضبط الأسري الصارم ميكانيزما للهدم بدل البناء.

بالجمع بين المُؤشرات الكمية والكيفية اتضح أن التنشئة القمعية تُمثل إحدى أهم أعمدة التنشئة الاجتماعية الخاطئة، التي يُهيمن عليها نمط التسلط والرقابة الصارمة فالحماية المبالغ فيها، بحيث يُمارس الضبط الأسري المُتسلط بأنماط قاسية مبالغ فيها يغيب عنها الدعم والتواصل الوجداني، ما يُولد لدى الأُنثى شعورا دائما بالخوف والرهبة إضافة إلى ضعف الثقة في النفس وكبث العدائية، كما يُفترض أن يُؤسس لشخصية خاضعة أو مُتمردة على المدى البعيد، مما يُسهم في وقوع المرأة في بُؤر الانحراف والجريمة.

جدول رقم 20: يُوضح مُتغير أساليب حل الخلافات.

يتم التعامل في حل الخلافات بين الوالدين عن طريق	التكرارات	النسبة
النقاش والحوار	41	54.7%
العنف (معنوي أو مادي)	29	38.7%
الطرد من المنزل	5	%6.6

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 20: تمثيل أفراد العينة لأساليب حل الخلافات.

نُلاحظ من الجدول رقم **20** أن **41** من النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل تعتمد أسرهن على أسلوب النقاش والحوار في حل النزاعات والخلافات العائلية ماتُمثله نسبة **54%**، تليها **29** امرأة اعتمدت أُسرهن أسلوب العنف بشكليه في حل النزاعات العائلية ماتُمثله نسبة **38.70%**، ثم تليها **5** نساء اعتمدت اسرهن الطرد من المنزل في حل نزاعاتها ماتُمثله نسبة **6.60%**من عينة الدراسة، وهذا يُوضح لنا أن اعتماد النقاش والحوار لايحتاج إلى بيئة إجرامية تُغذيه وإنما أسلوب حياة يعتمد على تقبل وجهات النظر والحوار البناء.

3-مُتغير جماعة الرفاق.

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير مو افق	محايد	مو افق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (21) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات جماعة الرفاق

العبارة		غير مو افق	محايد	مو افق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
التأثر بآراء وأفكار جماعة	التكرارات	46	7	22	1.68	0.90	0.54	6	محايد
	النسبة	61.3%	9.3%	29.3%					

الرفاق									
الشعور بالانتماء والانسجام مع جماعة الرفاق	التكرارات	33	11	31	1.97	0.93	0.47	3	محايد
	النسبة	44.0%	14.7%	41.3%					
التوافق التام بين الميولات والطموح بيننا	التكرارات	36	11	28	1.89	0.92	0.49	4	محايد
	النسبة	48.0%	14.7%	37.3%					
الشعور بالثقة في النفس وتقدير الذات برفقتهم	التكرارات	22	3	50	2.37	0.91	0.38	1	موافق
	النسبة	29.3%	4.0%	66.7%					
الشعور بالاهتمام، التقبل والاحتواء	التكرارات	24	7	44	2.27	0.92	0.41	2	محايد
	النسبة	32.0%	9.3%	58.7%					
جماعة الرفاق هي البديل لأسرتي والمتم لوظائفها	التكرارات	46	6	23	1.69	0.91	0.54	5	محايد
	النسبة	61.3%	8.0%	30.7%					
الدرجة الكلية					1.98	0.29	محايد		

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم (21) يوضح تكرارات عبارات جماعة الرفاق

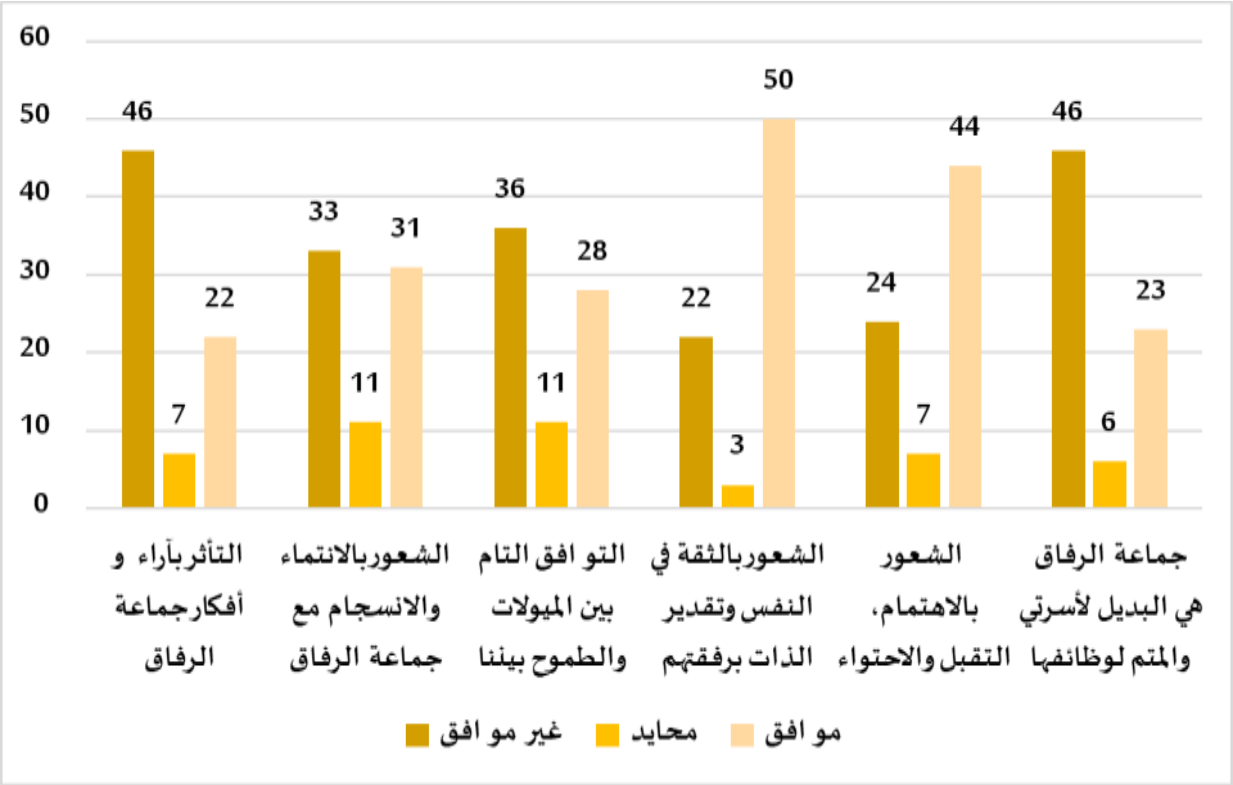

من خلال الجدول رقم (21) نجد أن (الشعور بالثقة في النفس وتقدير الذات برفقتهم) تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط (2.37) بانحراف يقدر بـ (0.91)، ونجد أن نسبة الاختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 38% فقط، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل (موافق) بأكبر نسبة والمقدرة بـ 66.7% ما يعادل (50 تكرار)، في حين نسبة (غير موافق) كانت 29.3% أي (22 تكرار)، أما محايد فكانت بنسبة 4% فقط بمعدل (3 تكرارات).

جاءت في المرتبة الثانية (الشعور بالاهتمام، التقبل والاحتواء) بمتوسط (2.27) بانحراف يقدر بـ (0.92)، ونجد أن نسبة الاختلاق بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 41%، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل (محايد)، وكانت نسبة البديل محايد 9.3% ما يعادل (7 تكرارات)، في حين نسبة (غير موافق) كانت 32% أي (24 تكرار)، أما موافق بأكبر نسبة تقدر بـ (58.7%) ما يعادل (44 تكرار).

في المرتبة الثالثة تأتي العبارة (الشعور بالانتماء والانسجام مع جماعة الرفاق) بمتوسط (1.97) بانحراف يقدر بـ (0.93)، ونجد أن نسبة الاختلاق بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 47%، واتجاه استجابات العينة للبديل (محايد)، وكانت نسبة البديل محايد 9.3% ما يعادل (7 تكرارات)، في حين نسبة (غير موافق) كانت 32% أي (24 تكرار)، أما موافق بأكبر نسبة تقدر بـ (58.7%) ما يعادل (44 تكرار).

في المرتبة الرابعة تأتي العبارة (التوافق التام بين الميولات والطموح بيننا) بمتوسط (1.89) بانحراف يقدر بـ (0.92)، ونجد أن نسبة الاختلاق بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 49%، واتجاه استجابات العينة للبديل (محايد)، وكانت نسبة البديل محايد 14.7% ما يعادل (11 تكرارات)، في حين نسبة (غير موافق) كانت 48% أي (36 تكرار)، أما موافق بنسبة تقدر بـ (37.3%) ما يعادل (28 تكرار).

جاءت في المرتبة الخامسة العبارة (جماعة الرفاق هي البديل لأسرتي والمتم لوظائفها) بمتوسط (1.69) بانحراف يقدر بـ (0.91)، ونجد أن نسبة الاختلاق بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 54%، واتجاه استجابات العينة للبديل (محايد)، وكانت نسبة البديل غير موافق 61.3% ما يعادل (46 تكرارات)، في حين نسبة (موافق) كانت 30.7% أي (23 تكرار)، أما محايد بأقل نسبة تقدر بـ (8%) ما يعادل (6 تكرارات).

جاءت في المرتبة السادسة العبارة (التأثر بآراء وأفكار جماعة الرفاق) بمتوسط (1.68) بانحراف يقدر بـ (0.90)، ونجد أن نسبة الاختلاق بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة 54%، واتجاه استجابات العينة للبديل (محايد)، وكانت نسبة البديل غير موافق 61.3% ما يعادل (46 تكرارات)، في حين نسبة (موافق) كانت 29.3% أي (22 تكرار)، أما محايد بأقل نسبة تقدر بـ (9.3%) ما يعادل (7 تكرارات).

هذه النتائج عبرت لايُمكن فصلها عن المُعطى الذي ظهرت ملامحه في مقابلات عديدة منها:

- **مقابلة(2):**

"..أنا مانكذبش صحاباتي وصحابي كانو معوضيني ع كلش..تلقايها في البراني وماتلقايهاش في لقريب"

- **مقابلة (4):**

- **"..صحاباتي كانو تقولش عايلتي.."**

انطلاقا من تحليل مُختلف المُقابلات، بدى جليا أن شُلة الرفاق قد شكلت نقطة محورية في المسار الاجتماعي للمبحوثات، فرغم تباين الخبرات الحياتية لهن، إلا أن الأغلبية قد أشرن إلى الحضور المركزي لرفاقهن، بحيث تتقاطع الإفادات في كون الأصدقاء قد مثلن مصدر دعم، اهتمام وإحتواء في بداية الأمر ماأضحت الحاضنة التي احتوت الهشاشة الداخلية لهن، والشلة باعتبارها الملاذ النفسي الآمن تحولت إلى

نسق بديل يُعوض فقدان الدعم والأمان الأُسري، فبفعل التماهي والإنصهار الوجداني تضعف قدرة الفتاة على اعتراض أي شكل من الضوابط الاجتماعية التقليدية، حيث تصنع نسيجا من ثقافة فرعية خاصة بها.

ماتوصلنا إليه من مُعطيات المُقابلة يجد مايُعززه من خلال المُلاحظة المُباشرة، حيث برزت مظاهر التطبيع السلوكي غير الشرعي الذي أظهر تطابقا بين التصريح والممارسة في السياق القضائي من خلال إدلاء بعض المُتهمات بشهادتهن أثناء مثولهن أمام القاضي في جلسة المحاكمة على مستوى مجلس قضاء عنابة، فقد صرحت المُتهمة **(ب.ن) المُتابعة بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد**، عند سردها لوقائع قضية الحال، بأنها حين قامت بدهس صديقها حتى الموت بسيارتها، كانت حينها متواجدة رفقة أصدقائها في سهرة سمر على مستوى شاطئ البطاح بولاية الطارف، توضح هذه الشهادة بُعدا اجتماعيا يحمل في طياته تأثير شلة الرفاق على السلوك المُتهور أو تشجيع المُتهمة على تصرفها اللاعقلاني حينها، فلا يُمكن عزل سلوكها عن دينامية الجماعة التي كانت جزءا منها لحظة تنفيذها لفعلها، في هذا السياق، تلعب شلة الرفاق دورا مُهما في خلق المناخ المناسب لتبرير الفعل المتهور، والاستخفاف بالخطاب الردعي، وبالتالي لايُفهم الفعل بمعزل عن عن منطق الجماعة بل يُعتبر فعلا مُشتركا على مستوى الرموز وصناعة المعنى، من خلاله يُصبح العنف خيارا مقبولا يحمل في طياته تشجيعا ضمنيا.

من زاوية سوسيوأنثروبولوجية يُمكن اعتبار شلة الرفاق بمثابة البنية الوسيطة بين المرأة ومُحيطها الاجتماعي، انطلاقا من إنتاج التهميش وإعادة إنتاجه، فشُلة الرفاق في هذا السياق يُؤدي وظيفة اجتماعية ثنائية إشباع الحاجة وسد الفراغ العائلي وفي ذات الحين إعادة برمجة القواعد والمعايير السلوكية للمرأة، فتأثير الجماعة الصغيرة حسب اللكنة البورديوية تعبر عن رأسمال اجتماعية وآلية مركزية للتطبيع السلوكي المُنحرف، من خلال إنتاج الهوية الأنثوية المُنحرفة وإعادة إنتاجها، في ذات السياق يمنح التأثر بشلة الرفاق بُعدا جماعيا عميقا، باعتبارها نواة حشد مصغرة يتقاطع فيها التأثير الوجداني مع فقدان السيطرة الفردية على حد تعبير **غوستاف لوبون**، مُفترضا أن المرأة قد تفقد استقلالها العقلي والسلوكي إضافة إلى حسها الناقد بفعل التماهي ضمن روح الجماعة، بحيث يُشكل ذلك الحشد المُصغر بتبرير الفعل العنيف مايبدو فعلا مشروعا، خاصة إذا ماتغذى هذا السلوك بتجربة الدخول للسجن.

جدول رقم 22: جدول يُوضح مُتغير دخول الأصدقاء للسجن.

هل سبق لأحد أصدقائك دخول السجن؟	التكرارات	النسبة
نعم	17	22.7%
لا	58	77.3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 22: تمثيل أفراد العينة لدخول الأصدقاء للسجن.

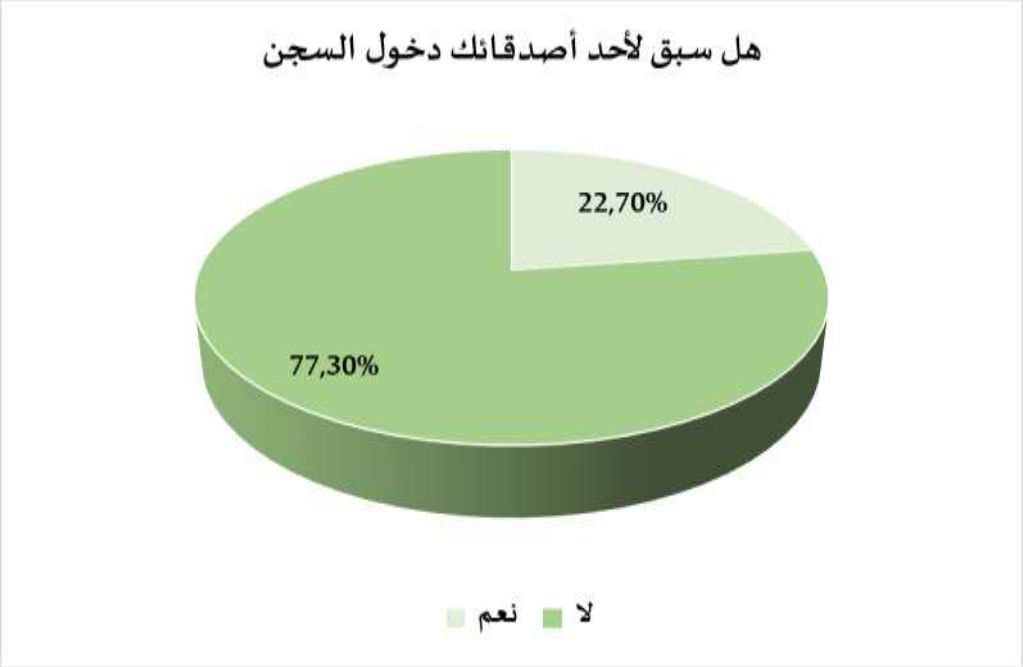

نُلاحظ من خلال الجدول رقم **22**بأن **58** من النساء المُرتكبات لجريمة القتل ليس لديهن أصدقاء ذوو سوابق جنائية ماتُمثله نسبة **77.30%** وهي النسبة الأغلب في عينة الدراسة، أما **17** امرأة من النساء المُرتكبات لجريمة القتل لديهن أصدقاء لهم سوابق جنائية دخلو على إثرها السجن ماتُمثله نسبة **22.70%**، وهذا يُوضح أن نسبة الأصدقاء الذين ليس لديهم سوابق جنائية أكبر من الأخرى، في حين يُمثل الإتجاه المُعاكس لهذه الأطروحة بعض الصداقات اللائي لديهن سوابق جنائية، وبما أن الإنسان إبن بيئته فقد تشترك الفتيات في نفس الأنشطة وأسلوب الحياة، خاصة إذا كان هناك ترابط قوي بينهن إذ تميل الفتاة إلى التأثر بسلوك صديقاتها المنحرفات فقد يكون دخول إحداهن للسجن مُحفزا لارتكاب سلوكيات مُشابهة باعتباره تشجيعا ضمنيا وتدليلا للفعل، أما في حالة ماانشقت الفتاة عن جماعتها فقد تجد حاضنة تحتويها مثل الميل للجلوس في عزلة وانفراد.

4-مُتغير أوقات الفراغ.

جدول رقم 23: يُوضح مُتغير أوقات الفراغ.

كيف تقضين وقت فراغك	التكرارات	النسبة
الخروج برفقة الأصدقاء	19	25.3%
ممارسة بعض الأنشطة الثقافية(رسم، موسيقى ...)	18	24.0%
العزلة والجلوس على انفراد	32	42.7%
أخرى	6	8.0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 23: تمثيل أفراد العينة لمُتغير أوقات الفراغ.

نُلاحظ من خلال الجدول رقم23 بأن **32** من النساء اللائي ارتكبن جريمة القتل يُفضلن العزلة والجلوس على إنفراد ماتُمثله نسبة **42.70%** من عينة الدراسة وهي الفئة الأغلب، تليها **19** امرأة مرتكبة لجريمة القتل تُفضلن الخروج برفقة الأصدقاء وقت الفراغ ماتُمثله نسبة **25.30%**، ثم تليها **18** من النساء اللواتي ارتكبن جريمة القتل ممن يُمارسن أنشطة ثقافية أوقات فراغهن ماتُمثله نسبة **24 %**من

عينة الدراسة. وهذا يُوضح أن المرأة المرتكبة لجريمة القتل تُفضل العزلة والجلوس على انفراد أوقات الفراغ الذي قد تخلق عندها فضاء مُنسابا للتفكير والتخطيط واسترجاع ذكريات أليمة، وقد يغذي أيضا وقت الفراغ إذ لم يتم استثماره برشاد أرضية خصبة لحضور الشيطان ووسوسته، فأوقات الفراغ عملة ذات وجهين قد يكون إيجابيا إذ استثمرته المرأة في أنشطة ابداعية أو تعلم لغات جديدة أو حرفة حديثة تُنمي شخصيتها وتُثمن معارفها، وقد تكون سلبية تُهدر وقتها وتضر بشخصيتها. في المجمل فإن قضاء وقت الفراغ على انفراد يُمكن أن يُؤدي إلى الشعور باليأس والفشل ماقد يدفع بالمرأة الوقوع في براثين الانحراف والجريمة.

في ذات السياق اتضح من نتائج المقابلات أن الانشقاق عن المنظومة الاجتماعية جاء تدريجيا، على اعتبار أن العُزلة والانغلاق الذاتي الذي مهد لحضوره الفراغ النفسي والتهميش العاطفي قد فتح المجال لتراكم المشاعر السلبية وتضخم مشاعر الغضب، حيث ظهرت أنماط مُتكررة إن البحث عن العُزلة يُمكن تفسيره على أنه هروب من الواقع أو ميكانيزم دفاعي لمواجهة الضغوط، وهو دلالة عن بداية الانفصال عن المحيط الاجتماعي، فتفضيل المرأة المرتكبة لجريمة القتل الجلوس على انفراد يحمل بُعدا بنيويا يترافق بالاغتراب الاجتماعي والقطيعة الوجدانية التي ساهمت في تشويه صورة الذات الأنثوية، الأمر الذي يتجلى بوضوح في:

- **مقابلة (4):**

".. كنت نخلوي وحدي براسي خير..كي نقعد وحدي كانو يجيوني الأفكار والمشاريع ونخطط ونبني ونريب.."

يتضح من خلال تصريح المبحوثة بأن تفضيل العزلة لم يكن مجرد خيار أو حالة عابرة بل نمط حياة تم تبنيه تدريجيا، فعبارة " **براسي خير**" دلالة على أن قرار العزلة تم تنفيذه بعد سيرورة من الخيبات والخذلان حيث فضلت الانسحاب من نشاطاتها اليومية وعلاقاتها الاجتماعية على حساب ذاتها، أما تعبير "**نخطط، نبني ونريب**" هو دلالة على أن العزلة كانت بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، حيث شكل ذلك الفضاء الصامت أرضية خصبة لبزوغ المشاعر السلبية دون تصحيح اجتماعي وإعادة إحياء الأفكار الأليمة السابقة التي غذتها الخيبات المُتراكمة، ماأدى إلى اختيار العزلة التي شكلت مرحلة تحضيرية سبقت السلوك الاجرامي، على إثره تتشكل دوافع القتل في سياقات الفضاء الصامت. يُتيح لنا

هذا الإفتراض طرح وجهة نظر **غوستاف لوبون Le Bon** القائمة على أساس مُؤداه أن المرأة المعزولة تُصبح أكثر عُرضة للامتثال للدوافع الوجدانية غير العقلانية، إذ تخضع المرأة لصور ذهنية عابرة لكنها قوية التأثير، مثل فكرة الخلاص من الآخر أو فكرة الانتقام من الآخر، من هذه النقطة تُكون العُزلة أرضية خصبة لنمو الفكرة الاجرامية ومرورها للفعل، ليست مجرد لحظة انفعالية وإنما مشروع إجرامي شامل تنطلق من التفكير الذاتي المُغلق، خاصة إذا فقدت المرأة المناعة الأخلاقية والدينية.

5- متغير الوازع الديني والأخلاقي.

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	موافق	محايد	غير موافق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (24) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات الوازع الديني والأخلاقي

العبارة		موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
حرصت الأسرة على معاقبتكِ منذ الصغر عند التقصير في واجباتك الدينية.	التكرارات	32	6	37	2.07	0.96	0.47	8	محايد
	النسبة	42.7%	8.0%	49.3%					
سترة الفتاة وارتدائها الحجاب عند البلوغ، لابد من الالتزام به.	التكرارات	23	6	46	2.31	0.91	0.40	7	محايد
	النسبة	30.7%	8.0%	61.3%					
غرست الأسرة في نفسكِ خشية الله.	التكرارات	14	3	58	2.59	0.79	0.31	5	غير موافق
	النسبة	18.7%	4.0%	77.3%					
حرصت أسرتكِ تلقينك مكارم الأخلاق(الاستئذان،	التكرارات	11	2	62	2.68	0.72	0.27	4	غير موافق
	النسبة	14.7%	2.7%	82.7%					

احترام الكبير، الاستقامة. ..)									
رسخت أسرتكِ القيم الأخلاقية (الصدق، الأمانة الإحسان إلى الجار،...)	التكرارات	7	1	67	2.80	0.59	0.21	1	غير موافق
	النسبة	9.3%	1.3%	89.3%					
لقنكِ والديَّكِ القيم الإنسانية.	التكرارات	5	4	66	2.81	0.54	0.19	2	غير موافق
	النسبة	6.7%	5.3%	88.0%					
حرصت عائلتكِ على تحذيركِ من الانحراف (الكذب، السرقة، السب والشتم.)	التكرارات	9	6	60	2.68	0.68	0.25	3	غير موافق
	النسبة	12.0%	8.0%	80.0%					
تدخين الفتاة ، أمر عادي ومقبول.	التكرارات	58	2	15	1.43	0.81	0.57	11	موافق
	النسبة	77.3%	2.7%	20.0%					
خوض الفتاة علاقة جنسية قبل الزواج، أمر عادي ومقبول.	التكرارات	61	4	10	1.32	0.70	0.53	12	موافق
	النسبة	81.3%	5.3%	13.3%					
شجار الفتاة علنا أمام الناس، وتواصلها بعبارات السب والشتم أمر عادي ومقبول.	التكرارات	64	2	9	1.27	0.66	0.52	14	موافق
	النسبة	85.3%	2.7%	12.0%					
مبيت الفتاة خارج المنزل وسفرها برفقة الأصدقاء، أمر عادي ومقبول.	التكرارات	52	2	21	1.59	0.90	0.57	9	موافق
	النسبة	69.3%	2.7%	28.0%					

التحرر التام للباس الفتاة أمر عادي ومقبول.	التكرارات	53	4	18	1.53	0.86	0.56	10	موافق
	النسبة	70.7%	5.3%	24.0%					
نزع الحجاب بعد ارتداءه لفترة، أمر عادي ومقبول.	التكرارات	62	5	8	1.28	0.65	0.51	13	موافق
	النسبة	82.7%	6.7%	10.7%					
اعتمدت أسرتكِ في تربيتكِ الدينية أسلوبا محدد.	التكرارات	17	8	50	2.44	0.84	0.35	6	غير موافق
	النسبة	22.7%	10.7%	66.7%					
الدرجة الكلية					2.06	0.62	محايد		

المصدر: نتائج برنامج spss.

شكل رقم 24: تمثيل أفراد العينة لمُتغير الوازع الديني والأخلاقي.

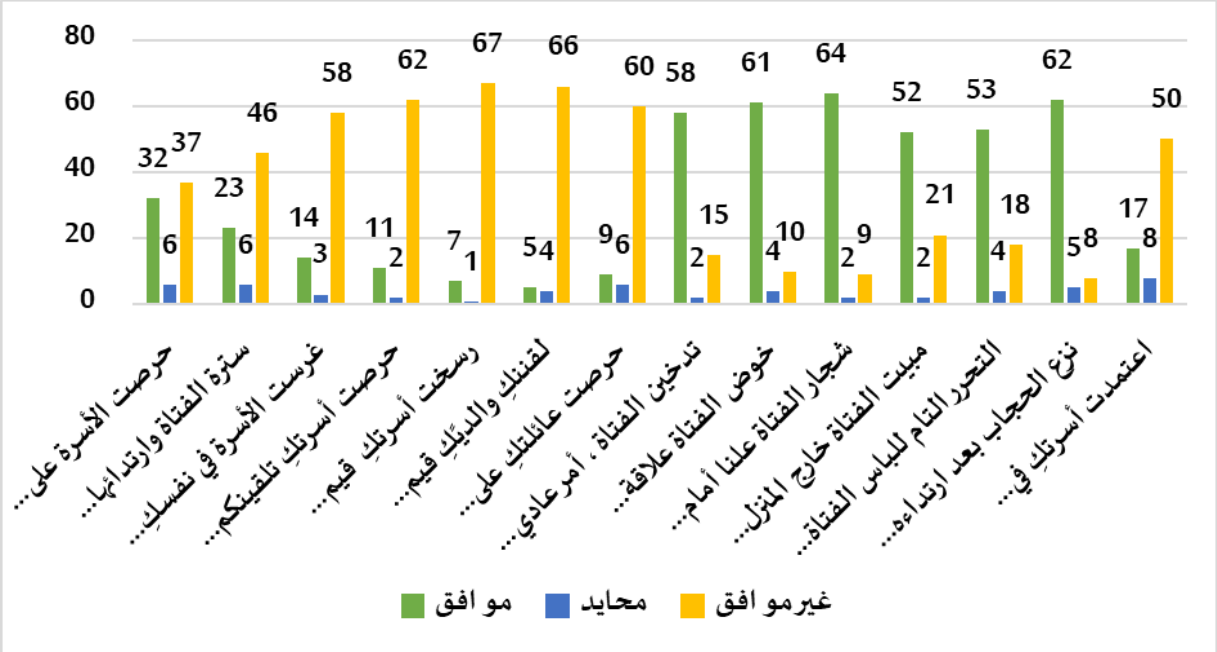

نُلاحظ من الجدول رقم **24** أن عبارة ترسيخ الأسرة للقيم الأخلاقية، تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط 2.80 وإنحراف يُقدر ب0.59، في حين نجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدرب0.21، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة والمقدرة ب**89.3%**،

مايُعادل **67** تكرار، في حين قُدرت نسبة البديل **موافق** ب**9.3%** مايُعادل **7** تكرارات، أما **محايد** فقدرت نسبته ب**1.3 %** مايُعادل تكرار واحد فقط. أما عبارة تلقين القيم الإنسانية كالرفق بالحيوان واحترام الأكبر سنا مثلا تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط 2.81 وإنحراف يُقدر ب0.54 في حين نجد أن الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر ب0.19، يتمثل استجابات العينة للبديل **غير موافق** بنسبة **88%** مايُعادل **66** تكرار، في حين قدرت نسبة البديل **موافق** ب**6.7 %** مايُعادل **5**تكرارات فقط أما **مُحايد** فقدرت بنسبة **5.3%** مايُعادل **4** تكرارات فقط، أما عبارة الحرص على التحذير من الانحرافات السلوكية فجاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة **80%** مايُعادلها **60** تكرار في إتجاه استجابات العينة للبديل **غير موافق،** في حين قدرت نسبة البديل **موافق** ب**12 %**ما تُعادله **9** تكرارات، **أما مُحايد** فقدرت نسبته**8%** ب مايُعادل **6** تكرارات. نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه عباراته أن المرأة المرتكبة لجريمة القتل تُعاني ضعف الدعامة الدينية للمرأة والركيزة الأخلاقية والتي تجعلها ذات هشاشة دينية وأخلاقية فالجهل بمقاصد الدين الإسلامي يجعل المرأة أقل إلتزاماً وأضعف كبحاً، على اعتبار أن الدين يُوفر منظومة شاملة للكبح الذاتي المرتبط أساسا بالرقابة الذاتية، فالمرأة التي لم تتلقى تقويما دينيا قويما من طرف أُسرتها ستتعرض لامحالة للإنهيار والخنوع أم السلوكيات المحظورة، على اعتبار أن الضمير الداخلي للمرأة المرتكبة لجريمة القتل غير مرتبط بخشية الله والابتعاد عن المحرمات فلا يُشكل لديها ضبطا ذاتيا وكبحا داخليا، ولاتتصرف وفق القيم الإنسانية والدينية التي أوصانا بها اللله تعالى ورسوله الكريم، فتُصبح عرضة للوقوع في براثين الانحراف والجريمة.

في ذات السياق أظهرت غالبية المقابلات أن المبحوثات كن يتميزن بضعف القاعدة الدينية سواء على مستوى الممارسة أو القناعة الشخصية، وهو ماينعكس على ضعف الضبط الذاتي، فالوازع الديني يرتبط ارتباطا وثيقا بالرقابة الذاتية وبناء الذات المنحرفة، وقد ظهر ذلك من خلال إجابات بعض المبحوثات اللاتي صرحن ب:

- **مقابلة(1):**

"..بابا كان يضربنا كي مانصليوش بصح هو كان نهار يصللي عشرة مايصليش..وليت كي نشوفو برك ندير روحي نصلي..وأنا مانصليش..كنت نمثل برك قدامو"

- **مقابلة (10):**

"..جامي ركعت لربي..ماكنتش لاقية شكون لي ينعتلي..درك الحمد لله من نهار دخلت للحبس حكمت المصحف والسجادة وندمت ع النهار لي ماصليتش فيهم..راني نحاول نرجعهم"

تُبرز هذه التصريحات إنهيارا واضحا في المرجعية الدينية الضابطة، وقد تمثلت في التكاسل والتهاون في القيام بالأركان الدينية الأساسية كالصلاة، إضافة إلى غياب التوجيه الديني في محيطهن الاجتماعي التي تُعبر عن غياب العناية والتوجيه الديني القيمي الممنهج، مايُعطي دلالة على رمزية على غياب الخوف من الآخرة وتآكل الضبط الداخلي، وتُشير هذه الفرضية إلى أهمية المنظومة الدينية كبنية مُساهمة في اختلال البناء الأنثوي للمرأة المُرتكبة لجريمة القتل، على اعتبار أن الدين الإسلامي يضطلع بمهمة مركزية في تشكيل البرمجة الأخلاقية للمرأة منذ الصغر.

امتدادا لهذا التحليل يبرز مفهوم الهابيتوس الديني من أجل فهم الأفعال غير الاجتماعية، على هذا الأساس يُنظر إلى المنظومة الدينية على اعتبار أنها نسق رمزي ضابط يُساهم في إنتاج البنية الموضوعية وإعادة إنتاجها، ليس فقط من خلال القيم الظاهرة وإنما المُستبطنة منها التي تتجسد في الجسد الأنثوي والممارسة، التي تتم عبر عملية "**الاستدماج**" الديني أو مايُعرف بالهابيتوس حسب اللكنة البوردوية، حيث يتم برمجة هذه القيم ضمن "الاستعدادات" التي تُوجه السلوك الإنساني، فإذا كانت عملية الاستدماج التي تكتسب في مرحلة التنشئة الاجتماعية هشة فإن الهابيتوس الديني سيكون ضبطا هشا لامحالة، إذ لايقوم بدوره على أكمل وجه، مايُسفر عنه ضعفا في الضبط الذاتي مايفسح المجال للسلوك الطائش، هذا مايجعل للهابيتوس الديني أهمية حقة لفهم السلوك الاجرامي النسوي، وفي هذا الإطار يظهر جليا أن أغلبية النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل عمد، لم يتم استدماجهن فعليا في سياق الدين كبنية رمزية تُمارس سلطتها رمزية كنسق معنوي ضابط، مايُمكن قراءته كمُؤشر على خلل بنيوي، فإذا اختل البناء الديني للمرأة اختلت القواعد الأخلاقية وبالتالي اختلت المنظومة القيمية فالسلوك، مايُسفر عنه سلوك لااجتماعي عنيف يتمظهر في القتل.

5-مُتغير التغير الاجتماعي .

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق

العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (25) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات التغير الاجتماعي والصراع القيمي

العبارة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
خروج المرأة للعمل أمر ضروري.	التكرارات	28	5	42	2.19	0.95	0.44	1	محايد
	النسبة	37.3%	6.7%	56.0%					
المرأة الغربية قدوة يحتذى بها.	التكرارات	55	11	9	1.39	0.70	0.50	8	غير موافق
	النسبة	73.3%	14.7%	12.0%					
على الفتاة مواكبة مستجدات العصر .	التكرارات	42	13	20	1.71	0.87	0.51	7	محايد
	النسبة	56.0%	17.3%	26.7%					
وشم الفتاة وتغييرها لبعض ملامحها، أمر مقبول.	التكرارات	62	4	9	1.29	0.67	0.52	9	غير موافق
	النسبة	82.7%	5.3%	12.0%					
عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، تعيق المرأة عن إثبات مكانتها.	التكرارات	37	6	32	1.93	0.96	0.50	6	محايد
	النسبة	49.3%	8.0%	42.7%					
تعارض الطموح والأهداف مع المجتمع.	التكرارات	36	6	33	1.96	0.96	0.49	5	محايد
	النسبة	48.0%	8.0%	44.0%					
السعي لتحقيق الأهداف بأي وسيلة كانت.	التكرارات	34	2	39	2.07	0.99	0.48	3	محايد
	النسبة	45.3%	2.7%	52.0%					

معايير وقواعد المجتمع الجزائري تقيد المرأة.	التكرارات	36	3	36	2.00	0.99	0.49	4	محايد
	النسبة	48.0%	4.0%	48.0%					
الفشل في تحقيق الأهداف والطموح	التكرارات	31	1	43	2.16	0.99	0.46	2	محايد
	النسبة	41.3%	1.3%	57.3%					
الدرجة الكلية					1.85	0.32	محايد		

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم (25) يوضح تكرارات عبارات التغير الاجتماعي والصراع القيمي

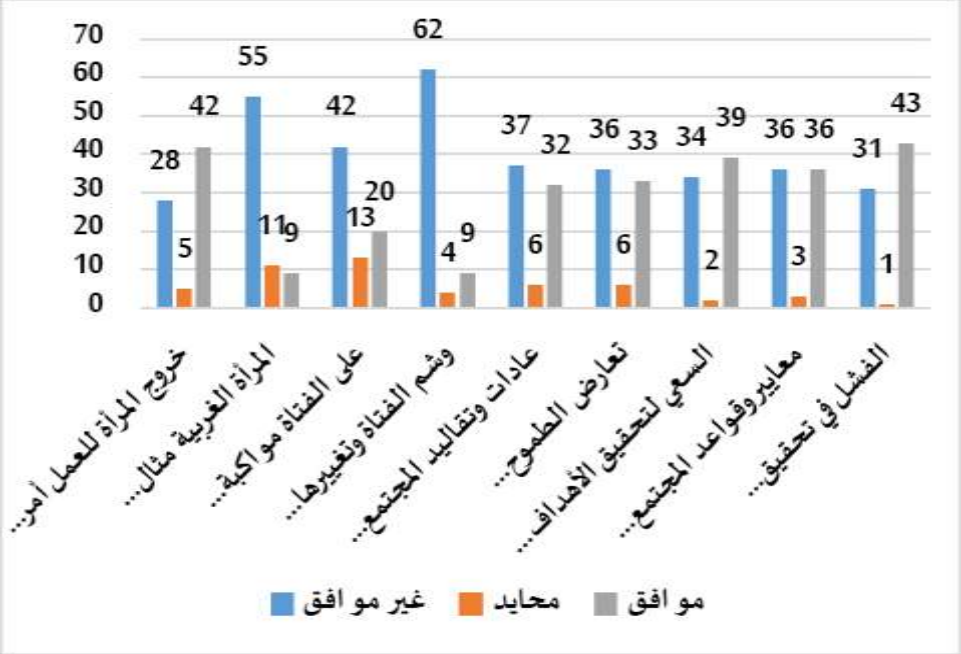

من الجدول رقم **25** نجد أن عبارة خروج المرأة للعمل أمر ضروري تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط 2.19 وانحراف قُدر ب0.95 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة بنسبة44% ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدرة ب**56%** مايُعادل **42** تكرار، في حين نسبة **غير موافق** كانت **37.30%**أي**28** تكرار، أما **محايد** كانت **6.70%** أي تكرار **5** تكرارات. أما عبارة الفشل في تحقيق الأهداف جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط 2.16 وانحراف قُدر ب

0.99 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في إستجاباتهم للعبارة قدر بنسبة 46% ، ويتمثل إتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب**56%** مايُعادل **42** تكرار، في حين نسبة **غير موافق** كانت **37.30%** أي **28**تكرار، أما مُحايد فجاء بنسبة **6.7%** مايعادل **5**تكرارات، في حين **محايد** جاء بنسبة **6.70%** مايُعادل **5**تكرارات، في حين جاءت عبارة السعي لتحقيق الأهداف بأي وسيلة كانت في المرتبة الثالثة بمتوسط 2.07 وانحراف يُقدرب0.99، في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قُدرت بنسبة 48%، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدرة ب**52%** مايُعادل **39** تكرار، في حين جاءت نسبة البديل **غير موافق** ب**45.3** % مايُعادل **34**تكرار، أما **محايد** فجاءت بنسبة **2.7 %** مايُعادل **2**تكرارات، أما عبارة معايير وقواعد المجتمع الجزائري تُقيد المرأة فجاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط قُدر ب2 وانحراف يُقدر ب0.99 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قُدرت بنسبة49%، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للتساوي **موافق** والمقدرة ب**48%** مايُعادل **36** تكرار، في حين جاءت نسبة البديل **غير موافق** ب **48%** مايُعادل **36** تكرار، أما **محايد** فجاءت بنسبة **4%** مايُعادل 3 تكرارات فقط، أما عبارة تعارض الطموح والأهداف مع حاجات المجتمع فجاءت بالمرتبة الخامسة بمتوسط1.96، وانحراف قُدر ب0.96 في حين نجد أن نسبة معامل الاختلاف بين أفراد العينة قُدرت ب0.49 % وتتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة قدرت ب**48**% مايُعادل 36 تكرار، أما نسبة البديل **موافق** قدرت **44%** مايُعادل 33تكرار، أما **محايد** فقدرت ب**8%** مايعادل **6** تكرارات، أما عبارة عادات وتقاليد المجتمع الجزائري تُعيق المرأة عن إثبات مكانتها فجاءت بالمرتبة السادسة، بمتوسط1.93 وانحراف قُدر ب0.96 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قُدرت ب56 ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة والتي قُدرت ب**49.3** %مايُعادل **37** تكرار أما نسبة البديل **موافق** قدرت ب **42.7** % مايُعادل 32 تكرار، أما مُحايد فجاء بنسبة 8% مايُعادل 6 تكرارات. أما عبارة على الفتاة مواكبة مُستجدات العصر فجاءت بالمرتبة السابعة، بمتوسط1.71 وانحراف قُدر ب0.87 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قُدر بنسبة0.51 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة قدرت ب56% مايُعادل 42تكرار، أما نسبة البديل قُدرت ب26.7% مايُعادل 26تكرار، أما مُحايد فقدرت ب17.30% مايُعادل 13 تكرارا. أما عبارة المرأة الغربية قدوة يُحتذى بها فجاءت بالمرتبة الثامنة بمتوسط1.39 وانحراف قُدر ب0.70 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قُدرت ب0.50، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة قُدرت ب56% مايُعادل 42 تكرار، أما نسبة البديل **غير موافق** قدرت ب37.30% مايُعادل 28 تكرار، أما نسبة محايد فقدرت ب6.70% مايُعادل5 تكرارات. أما عبارة وشم الفتاة وتغييرها لبعض ملامحها أمر مقبول فجاءت بالمرتبة التاسعة بمتوسط 1.29 وانحراف قُدر ب0.67 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة قدر بنسبة 0.52، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **غير مقبول** بأكبر نسبة قُدرت ب82.70%

مايُعادل 62تكرار أما البديل **مقبول** فقُدرت نسبته ب12% مايُعادل 9 تكرارات، في حين جاءت بديل محايد بنسبة 5.3 % مايقابله 4 تكرارات فقط.

يتبين من خلال الطرح السابق أن تطلع المرأة للخروج للعمل ومشاطرة الرجل فضاءه الخارجي أمر يستوجب التنقيب لفهمه، مايتجلى في اعتبار التغير الاجتماعي محور رئيسي في تحليل النمط الخطير للجريمة النسوية، وقد يُسفر التغير الاجتماعي عن اختلال المنظومة الأسرية التقليدية فبعد أن كان دور المرأة منوطا على تربية النشئ والأعمال المنزلية، أضحى للأم مُربية بديلة تنوبها من أجل ممارسة نشاطها المهني الأمر الذي سجل غيابا تاما للمرأة عن آداء أدوارها التقليدية داخل الفضاء المنزلي وانتقلت المرأة من فضاء الطاعة إلى فضاء المطالبة، إضافة للضغوط المُحملة من العمل إلى المنزل وبمزجها مع مشاكل الأسرة تُصبح المرأة قنبلة موقوتة، كانت لها نتائج مزدوجة من جهة فتحت آفاقا جديدة ومن جهة أخرى أوقعت بعض النساء في صراع حاد بين البنية التقليدية التي كبلت أحلامهن والبنية الجديدة مما دفع ببعضهن إلى سلوك مسار عنيف كرد فعل على الانسداد أو التهميش، وبذلك تعيش المرأة توترا عنيفا وضغطا يُمارس عليها ممايُحدث اضطرابا في توازنها النفسي والاجتماعي.

من جهة فرض التغير الاجتماعي تطلعات جديدة على المرأة، ومن جهة أخرى لاتزال المرأة مقيدة بسلاسل عادات وتقاليد المجتمع الجزائري وضوابطه، فلا يُمكن قراءة التغير الاجتماعي بمعزل عن البنية التقليدية مانتج عنه الفشل في تحقيق أهدافهن الشخصية، العاطفية والاجتماعية وهو ماولد لديهن شعور باليأس، بالإحباط والانكسار الداخلي الذي ساهم في زعزعة مسار المرأة وبالتالي وبالتالي إنفجار عنيف ضد الذات والآخر، والفشل حسب التعبير السوسيوأنثروبولوجي هو تعبير لعنف رمزي طويل المدى مارسته البُنى الاجتماعية على المرأة الذي يفرض عليها أدوارا محدودة تتماشى مع التمثلات الذكورية التقليدية مايجد رغبتها في التحقق تصطدم بجدار غير مرئي من المعايير الاجتماعية ماعبر رعنها **روبرت ميرتون** بحالة **الآنومي** وهي تعارض الأهداف الشخصية مع المعايير والقواعد الاجتماعية، وقد كانت من بين الأهداف التي طمحت المبحوثات في تحقيقها هي مزاولة الدراسة والعمل في المهن التي حلمن بها بعضهن حلمن أن يكن محاميات والبعض الآخر طبيبات، إضافة إلى فتح مشاريع خاصة بهن كورشات الخياطة ومحلات لبيع الزهور أو فتح جمعيات خيرية إلا أن السبب الذي حال دون تحقيق أهدافهن يتمثل في سبيين أساسيين هما الزواج وضغط المحيط الاجتماعي، وعليه يُمكن فهم الفشل في تحقيق الأهداف بأنه مفتاح لفهم الدوافع العميقة وراء فعل القتل عند المرأة، فعند الفشل في تحقيق الأهداف قد يحدث خلل في البناء النفسي للمرأة إذ تجعل من العنف والجريمة استراتيجية دفاعية لمواجهة الضغوط.

6-مُتغير تمثلات البناء الاجتماعي للجسد.

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير مو افق	محايد	مو افق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (26) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة .

العبارة		غير مو افق	محايد	مو افق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
ترسخ منذ طفولتك مبدأ العفة والمحافظة على الشرف.	التكرارات	2	1	72	2.93	0.34	0.12	1	موافق
	النسبة	2.7%	1.3%	96.0%					
تلقيتِ أثناء تربيتكِ أن جسد الأنثى هو أسمى ما تملك ولابد من الحفاظ عليه.	التكرارات	4	2	69	2.87	0.47	0.17	4	موافق
	النسبة	5.3%	2.7%	92.0%					
ترتبط عذرية الفتاة في المجتمع الجزائري بشرف الأسرة،	التكرارات	3	1	71	2.91	0.41	0.14	2	موافق
	النسبة	4.0%	1.3%	94.7%					
قيمة الفتاة الجزائرية مرتبط بالحفاظ على عذريتها.	التكرارات	3	2	70	2.89	0.42	0.15	3	موافق
	النسبة	4.0%	2.7%	93.3%					
التحذير منذ طفولتكِ، على عدم خوض أي علاقة مع الجنس الآخر.	التكرارات	5	2	68	2.84	0.52	0.18	5	موافق
	النسبة	6.7%	2.7%	90.7%					
تعرضتِ	التكرارات	44	0	31	1.83	0.99	0.54	6	محايد

لطقوسٍ معينة، للحفاظ على عذريتكِ (سحر التصفيح، الرباط)	النسبة	58.7%	0	41.3%					
الدرجة الكلية					2.71	0.43	موافق		

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم (26) يوضح تكرارات عبارات تمثلات البناء الاجتماعي للجسد.

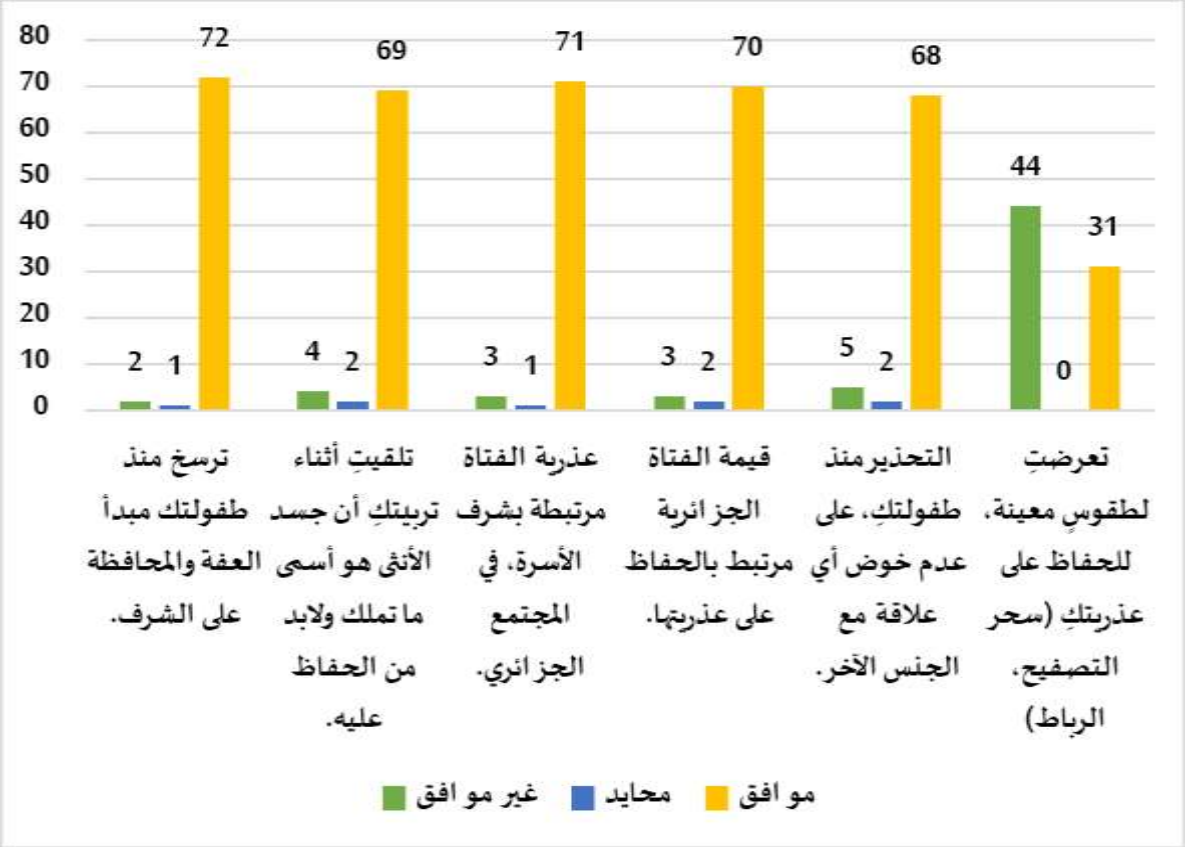

نُلاحظ من الجدول رقم 26 أن عبارة ترسخ منذ طفولتك مبدأ العفة والمحافظة على الشرف تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط 2.93 وإنحراف يُقدر ب0.34 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدرب0.12 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب96% مايُعادل 72 تكرار، في حين تقدر نسبة البديل **غير موافق** ب 2.7% ماتعادل2 تكرار، أما **محايد** فقدررت بنسبة1.3% مايعادل تكرار واحد فقط. أما عبارة عذرية الفتاة الجزائرية مرتبط بشرف الأسرة فجاءت بالمرتبة الثانية بمتوسط 2.91 وإنحراف قُدرب0.41 في حين نجد أن نسبة

الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر ب0.14 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب94% مايُعادل71 تكرار، أما **غير موافق** فقدرت ب4% مايعادل 3تكرارات في حين جاءت نسبة **محايد** ب1.3% مايعادل تكرار وحيد، أما عبارة قيمة الفتاة الجزائرية مُرتبط بالحفاظ على عذريتها فجاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط 2.89 وإنحراف قُدر ب0

42 في حين نجد أن نسبةمعامل الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر ب0.15 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب93.3% مايُعادل 70تكرار، أما البديل **غير موافق** قدرت نسبته ب 4 %مايُعادل 3 تكرارات فقط، أما **محايد** فجاءت بنسبة 2.7 %مايُعادل 2تكرارات. تليها عبارة جسد الفتاة أسمى ماتملك ولابد من الحفاظ عليه جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط2.87 وانحراف قُدر ب0.47 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر ب0.17، ويتمثل إتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والتي قُدرت ب92% مايُعادل 69تكرار، أما **غير موافق** فقدرت بنسبة5.3% مايعادل4 تكرارات أما **محايد** فجاءت بنسبة 2.7 مايعادل 2تكرارات. تليها عبارة التحذير منذ الطفولة على عدم خوض أي علاقة مع الجنس الآخر في المرتبة الخامسة بمتوسط 2.84 وانحراف قُدر ب0.52 في حين نجد أن نسبة معامل الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قد قدر ب0.18 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والتي قُدرت ب90.7% مايُعادل 68 تكرار، أما البديل **غير موافق** فجاءت بنسبة 6.7 %مايُعادل 5 تكرارات أما **محايد** فجاء بنسبة 2.7% مايعادل 2 تكرار، ثم تليها عبارة التعرض لطقوس ثقافية للمحافظة على العذرية فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط1.83 وانحراف قُدر ب0.99 في حين نجد أن نسبة الاختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قد قدر ب0.54 ، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة والتي قُدرت ب58.7% مايعادل 44تكرار، أما البديل **موافق** فجاء بنسبة 41.3%مايعادل 31تكرار.

إن الفهم العميق لبنية الجسد الأنثوي في المجتمع الجزائري تعبر عن منتوج ثقافة جزائرية على اعتبار أن المجتمع الجزائري لايكتفي بمراقبة جسد الفتاة فقط بل يُعيد بناءه عبر جُملة القيم والمبادئ والمعايير المُجتمعية السائدة، فالمرأة في مجتمعنا تواجه خطابا صارما حول جسدها حتى تُحافظ عليه، فهو لايخصها شخصيا وانما ملكٌ لأسرتها ومجتمعها لارتباطه بقيمة الشرف. فلباسها، حركاتها، طريقة جلوسها وحتى إيماءاتها كُلها تخضع لتأويلات اجتماعية تُفرض عليها منذ الضغر مما يجعل الجسد فضاءً للانضباط.

7-مُتغير منظومة الزواج.

جدول رقم 27 يوضح مُتغير طبيعة الزواج

طبيعة الزواج	التكرارات	النسبة المئوية
الوعد منذ الولادة	2	2,7%
علاقة عاطفية	18	24,0%
زواج تقليدي	55	73,3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 27 يوضح طبيعة الزواج

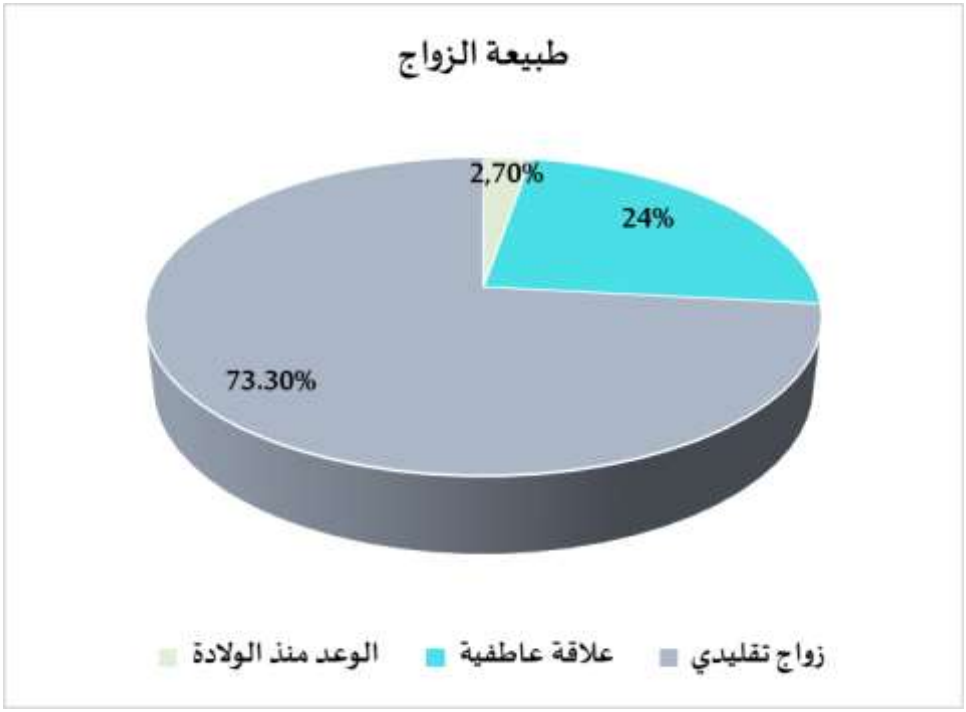

نلاحظ من خلال مؤشرات الجدول رقم 27 أن 55 من النساء المُرتكبات لجريمة القتل قد تزوجن زواجا تقليديا مايُعادل نسبة 73%، تليها 18 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة القتل قد تزوجن زواجا عن

حب مايُعادل نسبة 24%، ثم تليها 2إمرأتان تزوجن زواجا خلال الوعد منذ الولادة مايعادل نسبة 2.70%، وهذا يُوضح أن نسبة النساء القاتلات اللائي تزوجن زواجا تقليديا يكون أكبر من الاحتمالين اللاحقين، كون ثقافة المجتمع الجزائري تعتبر الزواج واجب اجتماعي ديني أكثر من كونه مشروع أبدي أوشراكة استثمارية لجيل صالح على المدى الاستشرافي، بحيث يُفرض على المرأة بقبول الزوج دون أخذ رأيها الشخصي على اعتبار أنه زواج مبني على الأعراف والتقاليد إذ يُهيمن عليه البعد العائلي والديني، وقد تلجأ المرأة للهروب إلى منظومة الزواج من أجل البحث عن حاضنة للهروب من الأسرة.

جدول رقم 28: يوضح المستوى التعليمي للزوج.

المستوى التعليمي للزوج	التكرارات	النسبة المئوية
دون مستوى	27	36,0%
ابتدائي	15	20,0%
إعدادي	16	21,3%
ثانوي	10	13,3%
جامعي	6	8,0%
تكوين مهني	1	1,3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 28 يوضح المستوى التعليمي للزوج.

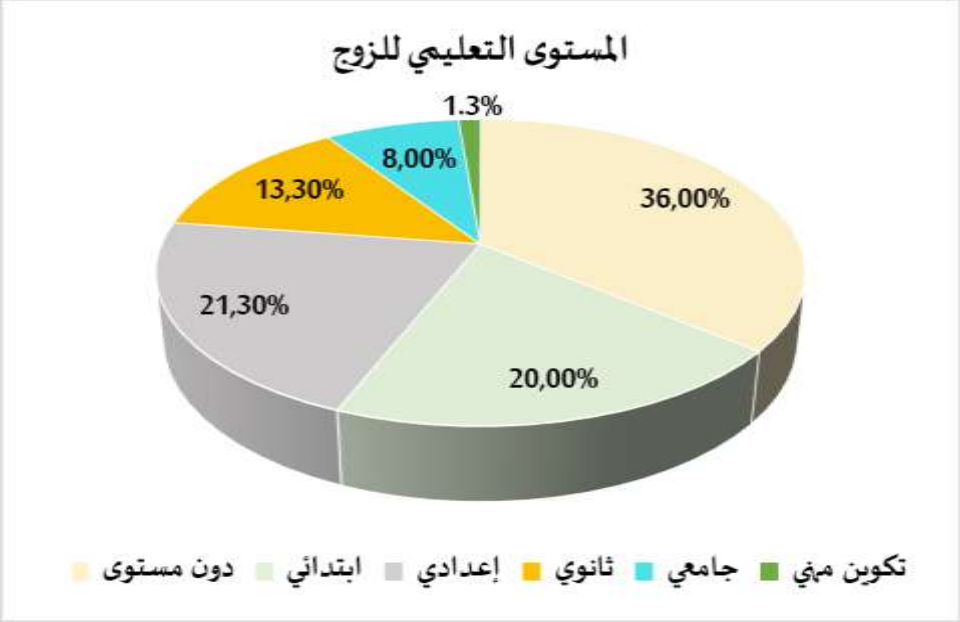

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 27 من أزواج النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل لايملكن مستوى تعليمي ماتقابله نسبة 36%، تليها 16 زوجا من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل يمتلكن مستوى تعليمي إعدادي ماتُقابله نسبة 21.30%، تليها 15 زوجا من النساء اللائي ارتكبن جرائم قتل لديهم مستوى تعليم ابتدائي ماتقابله نسبة 20% ثم تليها 10 من أزواج النساء اللاتي ارتكبن جرائم قتل لديهم مستوى تعليم ثانوي ماتقابله نسبة 13.3%، 6 من ازواج النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل لديهم مستوى تعليم جامعي ماتقابله نسبة 8%، ثم تليها زوج واحد فقط لديه مستوى تكوين مهني تقابله نسبة 1.3%. وهذا يُوضح أن نسبة الأزواج الذي لايمتلكن مستوى تعليمي يكون أكبر من المستويات الأخرى، الأمر الذي يُعطي دلالة عن نمط التفكير وأسلوب الحياة لدى الرجل غير المُتعلم والذي غالبا مايكون أقل وعيا بحقوق المرأة وأقل استعدادا للحوار، مما يُؤثر بشكل مُباشر أو غير مباشر على منظومة الزواج داخل الأسرة، والفجوة بين المستوى التعليمي للزوجين يُؤثر على العلاقة الزوجية بينهما إذ تُصبح السلطة الرمزية للرجل مُشرعنة بالنسبة له، فتُصبح العلاقة مُتوترة فقد يكون انخفاض المستوى التعليمي للزوج سببا في توتر العلاقة الأسرية، وارتفاع احتمال سلوك عدواني لدى الزوجة كميكانيزم للدفاع عن الذات أو الانتقام.

جدول رقم 29: توزيع أفراد العينة حسب مُتغير السوابق الجنائية للزوج.

هل سبق للزوج دخول السجن	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	25,3%
لا	39	52,0%
عدم الاجابة	17	22,7%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 29 تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير السوابق الجنائية للزوج.

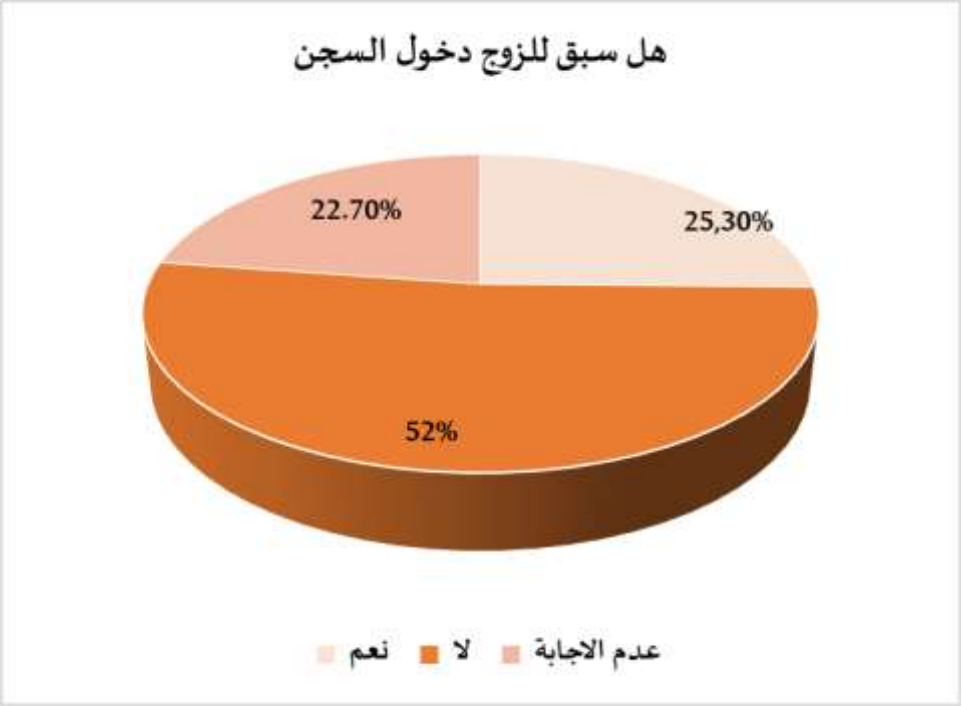

يُوضح الجدول والشكل التمثيلي أعلاه أن 39 من أزواج النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل ليس لديهم سوابق جنائية مائُمثله نسبة 52% وهي الفئة الأكبر في عينة الدراسة، تليها 19 زوج لديه سوابق جنائية مايُعادل 25.3% في حين لم تُجب 17 امرأة عن السؤال، وهذا يُوضح لنا أن السوابق الجنائية للزوج تُمثل نصف نسبة الزوج الذي لديه سوابق جنائية، بحيث تحمل المرأة الوحيدة وزر جرائم زوجها وعبء الأسرة وتتضاعف بذلك ضغوطها في الحياة، حيث تلقي كامل اللوم على زوجها ويلقى على كاهلها مسؤولية مضاعفة إضافة لذلك تدخل في دوامة السجن والحديث عن ميدان الاجرام مايكون لديها رأسمال اجرامي معنوي دون شعور منها.

التوافق الزواجي

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير مو افق	محايد	مو افق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (30) يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات التو افق الزواجي

العبارة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
المعاناة من الحرمان العاطفي	التكرارات	20	20	35	2.20	0.84	0.38	3	محايد
	النسبة	26,7%	26,7%	46,7%					
التأقلم مع الوضعية الاجتماعية للحياة الزوجية.	التكرارات	22	19	34	2.16	0.85	0.40	5	محايد
	النسبة	29,3%	25,3%	45,3%					
المعاناة من عنف الزوج بشتى أنواعه.	التكرارات	20	22	33	2.17	0.83	0.38	4	محايد
	النسبة	26,7%	29,3%	44,0%					
وجب التريث عند التفكير في مشروع الزواج.	التكرارات	6	20	49	2.57	0.64	0.25	1	موافق
	النسبة	8,0%	26,7%	65,3%					
المعاناة من سوء المعاملة وعدم الاهتمام.	التكرارات	27	22	26	1.99	0.85	0.43	9	محايد
	النسبة	36,0%	29,3%	34,7%					
العلاقة مع الزوج مبنية على التفاهم والإحترام.	التكرارات	21	22	32	2.15	0.83	0.39	6	محايد
	النسبة	28,0%	29,3%	42,7%					
العلاقة مع أهل الزوج مبنية على التفاهم	التكرارات	26	20	29	2.04	0.86	0.42	7	محايد
	النسبة	34,7%	26,7%	38,7%					

والاحترام.									
الشعور بالنقص مقارنة بالمتزوجات الأخريات.	التكرارات	26	20	29	2.04	0.86	0.42	8	محايد
	النسبة	34,7%	26,7%	38,7%					
الجو السائد في بيت الزوجية مشحون بالخلافات.	التكرارات	17	22	36	2.25	0.81	0.36	2	محايد
	النسبة	22,7%	29,3%	48,0%					
الدرجة الكلية					2.17	0.17	محايد		

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 30يوضح تكرارات عبارات التوافق الزواجي

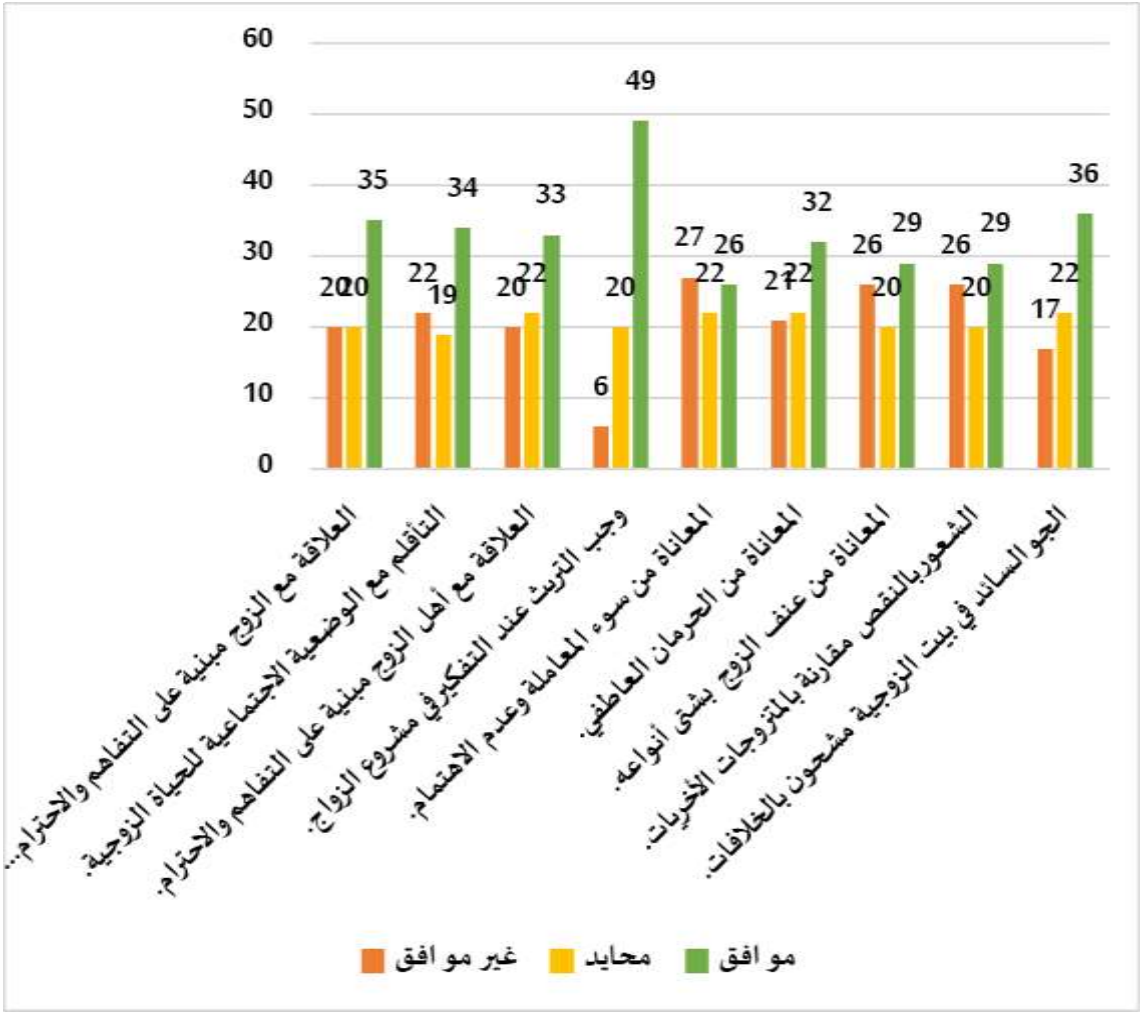

من خلال الجدول رقم 30 نُلاحظ أن عبارة وجب التريث عند التفكير في مشروع الزواج جاءت بالمرتبة الأولى بمعدل 49 امرأة مُرتكبة لجريمة القتل ماتُقابله نسبة 65% اتجهت اجاباتهن نحو البديل **موافق**، أما اتجاه استجابات العينة نحو محايد فجاءت بنسبة 26.7% ماتقابله 20 تكرارا أما غير موافق فجاءت بنسبة 8% ماتقابله 6تكرارات فقط، تليها العبارة الجو السائد في بيت الزوجية مشحون بالخلافات في المرتبة الثانية وقد كان اتجاه استجابات العينة للبديل موافق بأكبر نسبة قدرت ب48% مايُعادل 36 تكرارا، أما مُحايد فجاءت بنسبة 29.3مايُعادل 22تكرارا، أما غير موافق قدرت بنسبة 22.7 % مايعادل 17 تكرارا، تليها عبارة المعاناة من الحرمان العاطفي جاءت بالمرتبة الثالثة وقد كان اتجاه استجابات العينة نحو البديل موافق بأكبر نسبة قدرت ب46.70% مايُعادل 35 تكرارا، تليها غير موافق بنسبة 26.70 مايُعادل 20تكرارا، أما محايد فجاءت 26.70 % مايُعادل 20 تكرارا، تليها عبارة المعاناة من عنف الزوج بشتى أنواعه التي جاءت بالمرتبة الرابعة بمعدل44% مايقابل 33 تكرار للبديل موافق كأكبر نسبة، أما محايد فجاءت بنسبة29.3% مايعادل 22تكرارا، أما غير موافق فكانت بنسبة26.7% مايقابله 20تكرارا، في حين جاءت عبارة التأقلم مع الوضعية الاجتماعية للحياة الزوجية بالمرتبة الخامسة بمعدل 45.3 %مايقابله 34 تكرارا للبديل موافق كأكبر نسبة، أما غير موافق جاء بنسبة 29 % ماتقابله

22تكرارا أما محايد جاء بنسبة 25.3% مايعادل 19تكرارا، أما عبارة عبارة العلاقة مع الزوج مبنية على التفاهم والاحترام فجاءت بالمرتبة السادسة بنسبة 42.7% مايقابله 32تكرارا للبديل موافق كأكبر اتجاه لاستجابات أفراد العينة وبنسبة 29.2% مايعادل 22 تكرارا للبديل محايد أما البديل غير موافق فجاء بنسبة 28% مايقابل 21% أما عبارة العلاقة مع أهل الزوج مبنية على التفاهم والاحترام فجاءت بالمرتبة السابعة بنسبة38.7% مايقابله 29تكرارا للبديل موافق، أما غير موافق جاء بنسبة 34.7%مايعادل 26تكرارا، أما محايد26.7% مايعادل 20 تكرارا. تليها عبارة الشعور بالنقص مقارنة بالنساء المتزوجات التي جاءت بالمرتبة الثامنة وقد تمثلت اتجاهات استجابات العينة نخو البديل موافق بأكبر نسبة قدرت ب38.7% مايعادل 29 تكرارا، أما غير موافق قدر بنسبة34.7% مايعادل 26تكرارا، أما محايد قدر بنسبة 26.7مايعادل20 تكرارا، ثم تليها عبارة المعاناة من سوء المعاملة وعدم الاهتمام التي جاءت بالمرتبة التاسعة والأخيرة وقد تمثلت اتجاهات استجابات اللأفراد نحو البديل غير موافق بأكبر نسبة قدرت ب36% مايعادل 27تكرار اما موافق قدرت بنسبة34.7 مايعادل 26 تكرارا اما محايد قدر بنسبة29.3 %مايعادل 22 تكرار.

استنادا إلى ماسبق، فإن فكرة الزواج عند المرأة المرتبطة بجريمة قتل تُعبر عن مرحلة عبور حياتية، شهدت فيها معظلة عدم التكيف انطلاقا من استنتاجها أنه يستوجب على الفتاة عدم التسرع في اتخاذ قرار الارتباط والتريث قبل الشروع في ذلك، إذ يحمل دلالة على الاغتراب العاطفي والنفسي للمرأة نتيجة عدم الانسجام في المنظومة الأسرية الجديدة مما قد يُولد لديها أزمات نفسية تنتج عنها خلافات دائمة بينها وبين الزوج، إضافة إلى مبدأ السلطة الذكورية والتبعية التي تضع المرأة في وضعية الهشاشة، ومما لايدع مجالا للشك فإن الإكراه الاجتماعي وغياب الدعم الأسري تجد المرأة نفسها غير قادرة على تحمل الضغوط المفروضة عليها، وحيث ان الثابت، فإن المجتمع الجزائري يعتبر القبول الصامت للمرأة نوعا من الالتزام والمحافظة على الرابطة الأسرية، في حين يُؤدي إلى خلق ثقافة الطاعة العمياء التي قد تنفجر لاحقا، ولعله من المفيد تدعيم هذا الافتراض بتصريح بعض من مقابلات المبحوثات.

- **مقابلة (9):**

"..كنت كل مرة نروح غضبانة لدارنا يرجعوني ليه..ماعندناش النسا لي تطلق"

- **مقابلة (10):**

"..قلت ليما صايي فاض الكاس رح نطلق..كانت تقللي اصبري برك لي صبرت دارها عمرت"

تعبر هذه الإفادات عن الاكراه الاجتماعي التي تعيشه المرأة الجزائرية عامة والمرتكبة جريمة القتل بصفة خاصة، إذ يُمارس عليها ضغط اجتماعي قاهر بدافع وصمة الطلاق التي يُناوؤه المجتمع الجزائري مهما كانت مُسبباته، إذ تتحمل المرأة دائما وزر استقرار العلاقة في حين

قد يكون المسبب الرئيسي لها هو الزوج المسؤول عن الخلافات والمشاحنات، فقد عبرت غالبية المبحوثات عن أسباب الخلافات أنها بسبب " **العلاقة الحميمية**" أو حسب تعبيرهن " **السرير**".

3-التحليل التركيبي لبيانات أبعاد محور البنية الذاتية.

يرتبط هذا العنصر بالتساؤل الفرعي الثاني، والذي تمت صياغته على النحو التالي: كيف تُساهم البنية الذاتية في تشكيل جريمة القتل عند المرأة؟ حيث ركزنا على المكونات الداخلية انطلاقا من تفكيك المتغيرات الأساسية للبناء الذاتي عند المرأة وإعادة تركيبها وفق مبدأ أولوية علائقية العناصر من أجل الكشف عن النسق الخفي المسؤول عن توليد الاختلال الكلي كنتيجة لإنفكاك النسق الداخلي. وهو الأمر الذي أثبتته المعطيات التالية:

1-مُتغير سيكولوجية المرأة

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم (31 يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات سيكولوجية المرأة

العبارة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
الميل للتواجد في التجمعات والمناسبات العائلية.	التكرارات	13	11	51	2.51	0.78	0.31	3	موافق
	النسبة	17.3%	14.7%	68.0%					
الشعور بالارتياح في المواقف التي	التكرارات	9	10	56	2.63	0.69	0.26	1	موافق
	النسبة	12.0%	13.3%	74.7%					

تكونين فيها مركز اهتمام.									
الاعتماد على المظهر الخارجي لجذب انتباه الآخرين.	التكرارات	24	8	43	2.25	0.92	0.41	7	محايد
	النسبة	32.0%	10.7%	57.3%					
التسرع والتهور في اتخاذ القرارات.	التكرارات	26	3	46	2.27	0.95	0.42	6	محايد
	النسبة	34.7%	4.0%	61.3%					
تذبذب أثناء مرحلة الطفولة.	التكرارات	43	5	27	1.79	0.95	0.53	8	محايد
	النسبة	57.3%	6.7%	36.0%					
تذبذب هوياتي أثناء مرحلة المراهقة.	التكرارات	13	6	56	2.57	0.77	0.30	2	موافق
	النسبة	17.3%	8.0%	74.7%					
الخوف عنصر هدام لشخصية الأنثى.	التكرارات	16	5	54	2.51	0.83	0.33	4	موافق
	النسبة	21.3%	6.7%	72.0%					
الخجل عنصر هدام لشخصية الأنثى.	التكرارات	23	4	48	2.33	0.92	0.39	5	محايد
	النسبة	30.7%	5.3%	64.0%					
الدرجة الكلية					2.36	0.27	موافق		

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم (31) يوضح تكرارات عبارات سيكولوجية المرأة

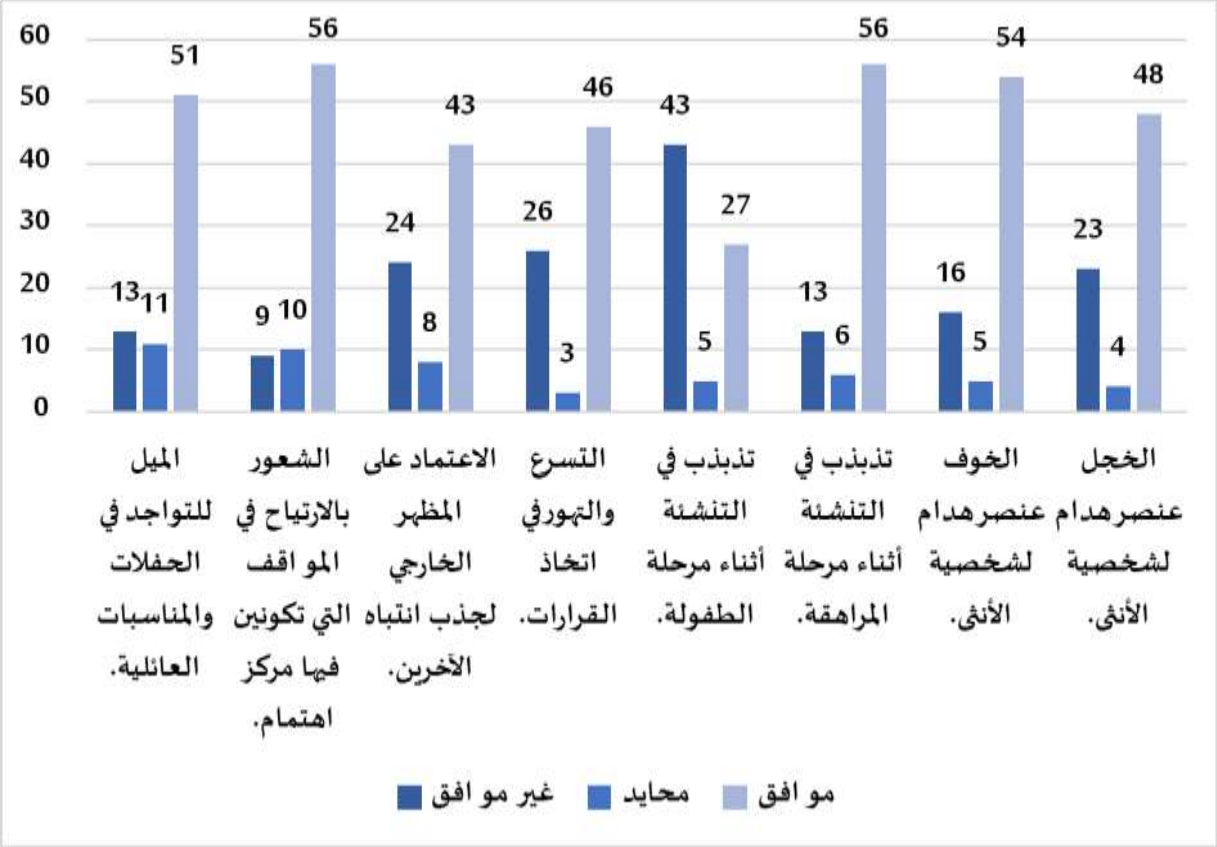

يُوضح الجدول أعلاه أن عبارة الشعور بالارتياح في المواقف التي تكونين فيها محور إهتمام جاءت بالمركز الأول بمتوسط 2.69 وإنحراف قُدر ب0.69 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.26%، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب74.7% مايُعادل 56تكرار، في حين نسبة غير موافق قُدرت ب12% مايُعادل 9تكرار أما محايد فكانت بنسبة 13.3%مايُعادل10 تكرارات. تليها عبارة تذبذب هوياتي أثناء مرحلة المراهقة التي تمركزت بالمرتبة الثانية بمتوسط 2.5 وانحراف قُدر ب 0.77 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.30، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب74.7 %مايُعادل 56 تكرار، في حين نسبة غير موافق قُدرت ب17.3 %مايُعادل 13تكرار أما محايد فكانت بنسبة8% مايُعادل6 تكرارات، ثم تليها مرحلة الميل للتواجد في التجمعات والمناسبات العائلية التي جاءت بالمرتبة الثالثة بمتوسط 2.51 وانحراف قُدر ب0.78 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة031، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر

ب68% مايُعادل 51تكرار في حين نسبة غير موافق قُدرت ب17.3 مايُعادل 13تكرار أما محايد فكانت بنسبة 14.7%مايُعادل11 تكرارا، في حين جاءت عبارة الخوف عنصر هدام لشخصية المرأة بالمرتبة الرابعة بمتوسط2.51 وانحراف قُدر ب0.83 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.33، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب72% مايُعادل 54تكرار في حين نسبة غير موافق قُدرت ب21.3% مايُعادل 16تكرار أما محايد فكانت بنسبة 6.7مايُعادل 5تكرارات، أما عبارة الخجل عنصر هدام لشخصية الأنثى جاءت بالمركز الخامس، بمتوسط2.33 وانحراف قُدر ب0.92 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.39، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب67% مايُعادل 48تكرار في حين نسبة غير موافق قُدرت ب30.7 مايُعادل 23تكرار أما محايد فكانت بنسبة5.3 مايُعادل 4تكرارات. أما عبارة التسرع والتهور في إتخاذ القرارات فجاءت بالمرتبة السادسة بمتوسط2.27 وانحراف قُدر ب0.95 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.42، ويتمثل اتجاه استجابات العينة للبديل **موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب61.3 %مايقابله 46 تكرار في حين قدرت نسبة غير موافق ب34.7% مايُعادل 26 تكرار أما مُحايد فقدرت ب4% مايقابله 3تكرارات، في حين احتلت عبارة الإعتماد على المظهر الخارجي لجذب إنتباه الآخرين المرتبة الثامنة، أما عبارة تذبذب التنشئة أثناء مرحلة الطفولة فاحتلت المرتبة التاسعة.

لعله من المفيد، التأكيد على أن حب الظهور في المواقف التي تكون فيهم المرأة محور إهتمام يُخفي في طياته جُملة من الاحتياجات والثغرات التي تحتاج المرأة لسدها، كالإعتراف والتقدير والتقدير الذاتي، وفي بعض السياقات يتجاوز حب الظهور مجرد الطبيعة الفطرية للمرأة ليُصبح آداة للتعويض أو التهميش أو من أجل إثبات الذات المقهورة التي عانت عن فترات من الإلغاء والإنطواء الاجتماعي، الأمر الذي عبرت عنه:

- **مقابلة (1):**

".. مهما عدلت مهما حطيت الحطة جامي شكرني..جامي توله لي راني صبغت شعري.."

إن شعور الإلغاء الوجودي من قبل المُقربين يُعتبر من الحالات التي تُنذر بالخطر، بحيث يُؤدي ذلك الإلغاء إلى قهر المرأة وتهميشها وهي في أمس الحاجة إلى الاعتراف والتقدير الاجتماعي. مايُولد لديها شعورا بالرغبة في إثبات الذات عن طريق الميكانيزم الإجرامي.

وعلاوة على ذلك، فإن تأثير سياقات التنشئة الاجتماعية له مآلات عديدة انطلاقا من ضعف الضبط الذاتي الذي ارتبطت دلالاته بمُؤشرين أساسيين: تذبذب التنشئة، التسرع والتهور في اتخاذ القرارات وهو الأمر الذي أظهرته المعطيات الميدانية.

جدول رقم 32: يُوضح مُتغير التعرض لحادث أليم.

هل تعرضتِ لحادث أليم في إحدى مراحل حياتك؟	التكرارات	النسبة
نعم	50	66.7%
لا	25	33.3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 32: تمثيل أفراد العينة لمُتغير التعرض لحادث أليم.

نُلاحظ من الجدول رقم 32 أن 50 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل قد تعرضن لحادث أليم، ماتُقابله نسبة 66.70%، في حين لم تتعرض 25 امرأة ارتكبت جريمة قتل لحادث أليم ماتُقابله نسبة 33%، وهذا مايُوضح لنا التعرض للحوادث أو الصدمات تُعبر عن عدم الإتساق الداخلي مايُولد شعورا

بالإغتراب عند الفتاة أو مايُسمى حسب فكر **برنارد لايير** بالتوتر البنيوي داخل الفرد فالخلل في المسار الاجتماعي للمرأة كالتعرض لحادث أليم أو حدوث صدمة يُسبب لها تذبذبا في التصرف أو فقدان التماسك في السياقات. الأزمة البيوغرافية تحدث عندما تجد المرأة نفسها غير قادرة على ربط ماضيها بحاضرها بسبب حادث أليم عمل على التذبذب الداخلي لبنيتها الداخلية، فالصدمة أو الحادث الأليم يُضعف قُدرة المرأة على التصرف تلقائيا وفق مسارها المُتوارث، فاللإنسجام الداخلي عند المرأة المُتزوجة قسراً أو المرأة المُتعرضة للعنف الزوجي يُحدث لديها عدم إنسجام بين الماضي والحاضر مايُسفر عنه انفجارا للأزمة البيوغرافية من خلال عدم التكيف مع السياق الحديث فلحظة القتل في هذه الحالة هي فعل احتجاج بيوغرافي ضد أزمة التكيف، وهو ماتجلى بوضوح في تصريح غالبية المبحوثات، حيث أفادت إحداهن.

مقابلة (6):

"..من نهار توفات الوالدة كلش فيا تكسر كلش فيا تبدل..وليت نشوف في كلش Noir et Blanc"

إن فقدان الأم نتج عنه إنكسار البناء الأنثوي، ليس فقط على المستوى الباطني وإنما على مُستوى إدراك الواقع وتصوراته، فعبارة "**وليت نشوف الدنيا Noir et blanc**" يحمل دلالة على الانكسار الداخلي الحاد وانهيار التوازن النفسي لعالم المرأة المُرتكبة لجريمة القتل، بل فقدانها لمعنى الحياة، فالحادث الأليم أو الصدمة قد تخلق نوعا من الاغتراب الشخصي والاجتماعي إذ تُغذي القطيعة بين الذات والعالم والآخر مما يُحول التجربة الأليمة إلى نقطة فاصلة في حياة المرأة، على هذا الأساس يُصبح القتل آلية للتكيف السلبي حسب مقاربة الضغوط العامة **لآجنيو**.

جدول رقم 33: يُوضح مُتغير التعرض للمرض العضوي.

هل عانيتِ من مرض عضوي ؟	التكرارات	النسبة
نعم	29	38.7%
لا	46	61.3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 33: تمثيل أفراد العينة لمتغير التعرض للمرض.

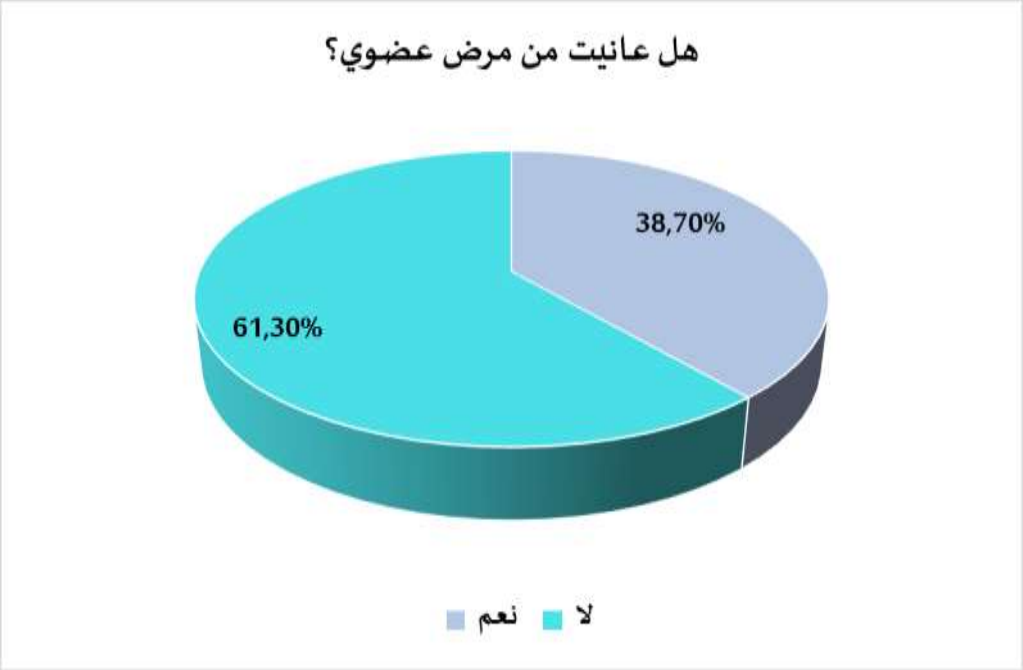

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 46 من النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل لايُعانين من مرض عضوي ماتُمثله نسبة 61.30%، تليها 29 من النساء اللاتي تُعانين من مرض عضوي بنسبة 38.70%، فمن خلال مُتغير المرض نلاحظ أن غالبية عينة الدراسة لاتُعانين من أي مرض مايتعارض مع النظرية البيولوجية التي تعتبر المرض من بين الأسباب المؤدية للجريمة، في حين لايُمكن الإستهانة بنسبة النساء اللائي تُعانين من أمراض عضوية، فقد تراوحت الأمراض حسب إجابة عينة الدراسة بين اضطراب الغدة الدرقية ومرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، فإفرازات الغدد قد تُؤثر على الوظيفة العضوية لجسم المرأة بما يُؤثر في النهاية على سلوكها، على اعتبار أن الغدد هي منبع الهرمونات التي تنتقل بواسطة الدم إلى أجهزة الجسم مما يظهر على تغير سلوكيات المرأة وشخصيتها حيث تتحول من سخص هادئ إلى شخص عصبي يتأثر من أقل حادث.

جدول رقم 34: مُتغير نوبات الصرع.

تنتابكِ نوبات صرع؟	التكرارات	النسبة
نعم	8	9.46%

لا	67	90.54%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم34: تمثيل أفراد العينة لمُتغير نوبات الصرع.

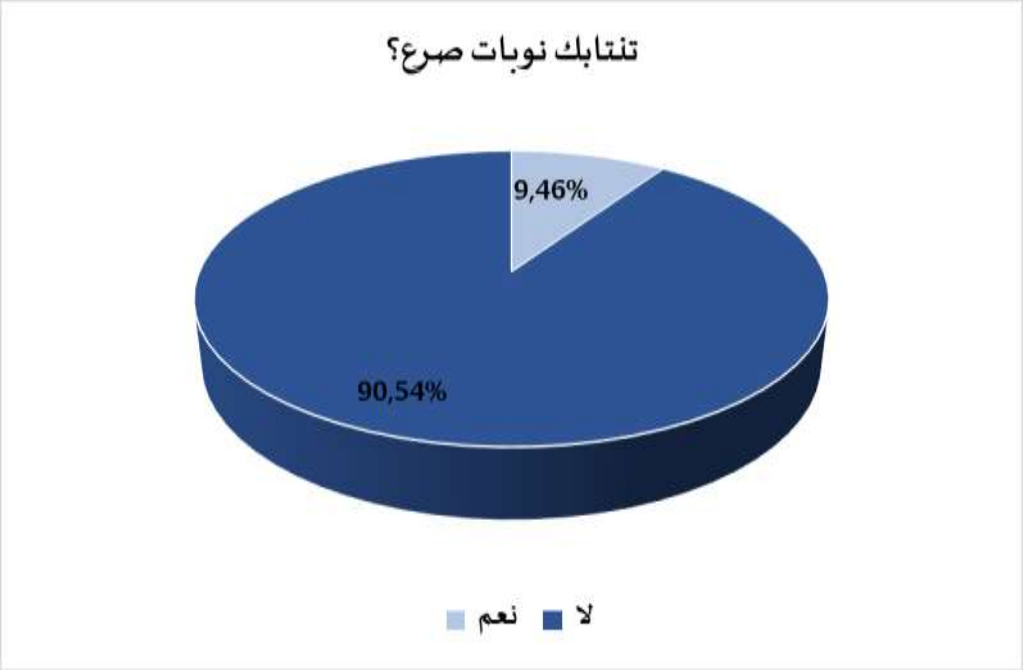

من الجدول رقم 34 نُلاحظ أن 67 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل لاتنتابهن نوبات صرع ماتُمثله نسبة 90.54%، تليها 8 من النساء اللاتي تنتابهن أو انتابتهن نوبات صرع أثناء مرحلة الطفولة أو في المرحلة الراهنة ماتعادله نسبة 9.46%، الأمر التي لايتوافق مع النظرية البيولوجية التي نادت بأهمية الصرع كعامل في ظهور السلوك الإجرامي لدى النساء أو الرجال على حد سواء، بحيث أظهرت دراسات **لومبروزو** أن غالبية القتلة ارتكبوا جرائمهم وهم تحت تأثير نوبات الصرع باعتباره فقدان كامل للوعي مع تقلص في عضلات الجسم، يتميز المجرم في تلك اللحظة بقابلية التهيج والإستثارة.

جدول رقم 35: يُوضح التشوه خلقي.

تحملين تشوه خُلُقي أو عاهة	التكرارات	النسبة

نعم	12	16.0%
لا	63	84.0%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم35: تمثيل أفراد العينة لمتغير التشوه الخلقي.

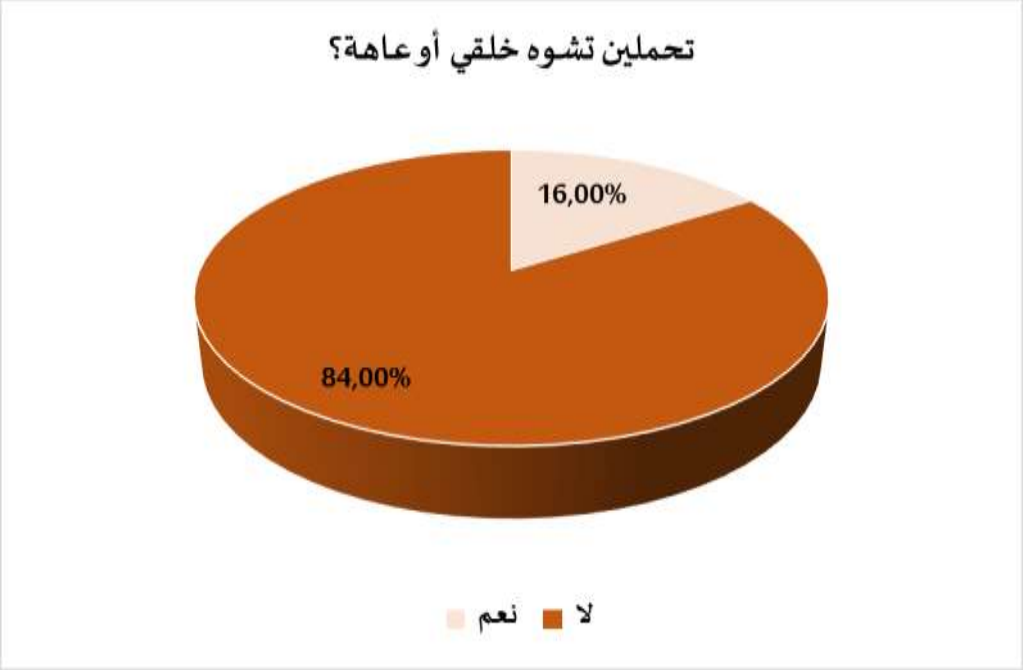

يُوضح الجدول أعلاه أن 63 من النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل لايحملن تشوه خلقي ماتُمثله نسبة 84 %، تليها 12 امرأة تحملن تشوهات خلقية ماتعادله نسبة 16%، فمن خلاله نُلاحظ أن غالبية عينة الدراسة لاتحملن تشوهات خلقية مايتعارض مع الدراسات التي أثبتت علاقة التشوهات بجريمة القتل عند المرأة، إلا أن هذا لاينفي أهمية أن التشوهات الخلقية تلعب دورا في إنتاج عقدة النقص لدى المرأة، فحسب علماء النفس فإن عقدة النقص أو العقدة الدونية تنشأ لدى المرأة نتيجة شعورها بنقص عضوي فيها مقارنة بالنساء الأخريات مما يدفعها إلى ميكانيزم التجاوز التعويضي وتعويض ذلك النقص بالعنف والجريمة من أجل إثبات ذاتها وإخفاء ذلك النقص، أو السعي لإثارة الإنتباه بطريقة سلبية أو حاجة منها للإنتقام من المتنمرين.

جدول رقم36 : يُبين طبيعة الدورة الشهرية.

كيف كانت طبيعة الدورة الشهرية لديكِ؟	التكرارات	النسبة
منتظمة	46	61.3%
متقطعة	11	14.7%
مضطربة	18	24.0%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 36 طبيعة الدورة الشهرية.

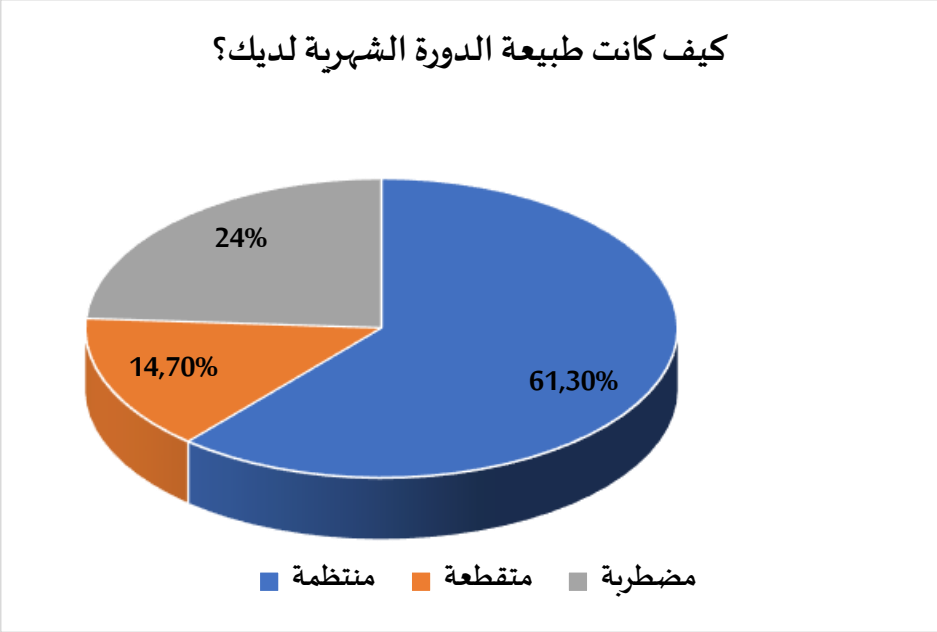

يُوضح الجدول أعلاه أن 46 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل دورتهن الشهرية منتظمة مانُقابله نسبة 61.30%، تليها 18 من النساء اللائي ارتكبن جريمة قتل دورتهن الشهرية مضطربة مانُقابله نسبة 24%، ثم تليها 11 من النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل دورتهن الشهرية منقطعة مانُقابله نسبة 14.70%، إن النساء اللواتي صرحن بأن الدورة الشهرية المنتظمة هي الفئة الأغلب من عينة الدراسة وهذا مايتعارض مع الأطروحة القائلة بأن عدم إنتظام الدورة له علاقة بالجريمة النسائية.

جدول رقم 37: المدة بين الجريمة والدورة الشهرية.

المدة بين ارتكاب الفعل وآخر دورتك الشهرية	التكرارات	النسبة
زملة قبل الحيض	46	61.3%
أثناء الحيض	13	17.3%
زملة ما بعد الحيض	16	21.3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 37: تمثيل أفراد العينة للمدة بين الجريمة والدورة.

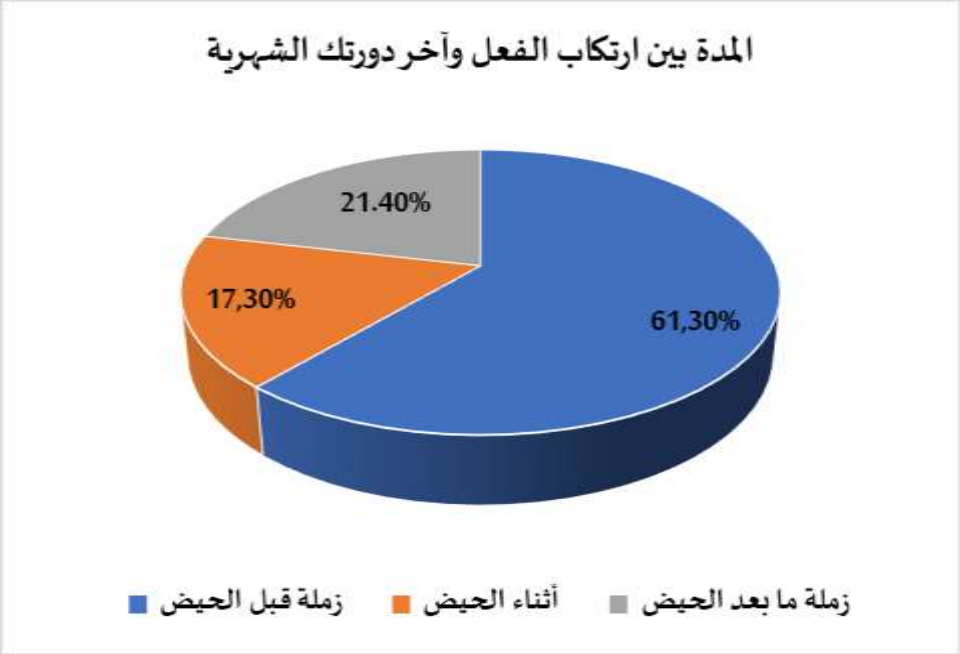

نلاحظ من خلال الجدول رقم 37 أن 46 من النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل قد قمن بالفعل أثناء زملة ماقبل الحيض ماتقابله نسبة 61.30%، تليها 16إمرأة مرتكبة لجريمة القتل قامت بالفعل أثناء زملة مابعد الحيض ماتقابله نسبة 21.40%، ثم تليها 13 امرأة ارتكبت جريمة قتل في زملة مابعد الحيض ماتقابله نسبة 17.30%. نُلاحظ من خلال المُعطيات الواردة أن المرأة ترتكب جريمة القتل في مرحلة زملة ماقبل الحيض وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، وهو مايتوافق مع أبحاث مايسة النيال

2001 القائمة على أساس أن العنف والعدوان المُرتكب من قبل النساء يتم في مرحلة زملة ماقبل الحيض بحيث تصاحب هذه المرحلة أعراض نفسية كالإكتئاب، حدة الطباع، تغير المزاج، الميل للعدوانية.

جدول رقم 38: يُوضح الاعراض النفسية المُصاحبة للدورة.

ماهي الأعراض النفسية المصاحبة للدورة الشهرية	التكرارات	النسبة
الاكتئاب	16	21.3%
حدة الطباع	27	36.0%
تغير المزاج	22	29.3%
الميل للعدائية	9	12.0%
أخرى	1	1.3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 38: الأعراض النفسية المُصاحبة للدورة الشهرية.

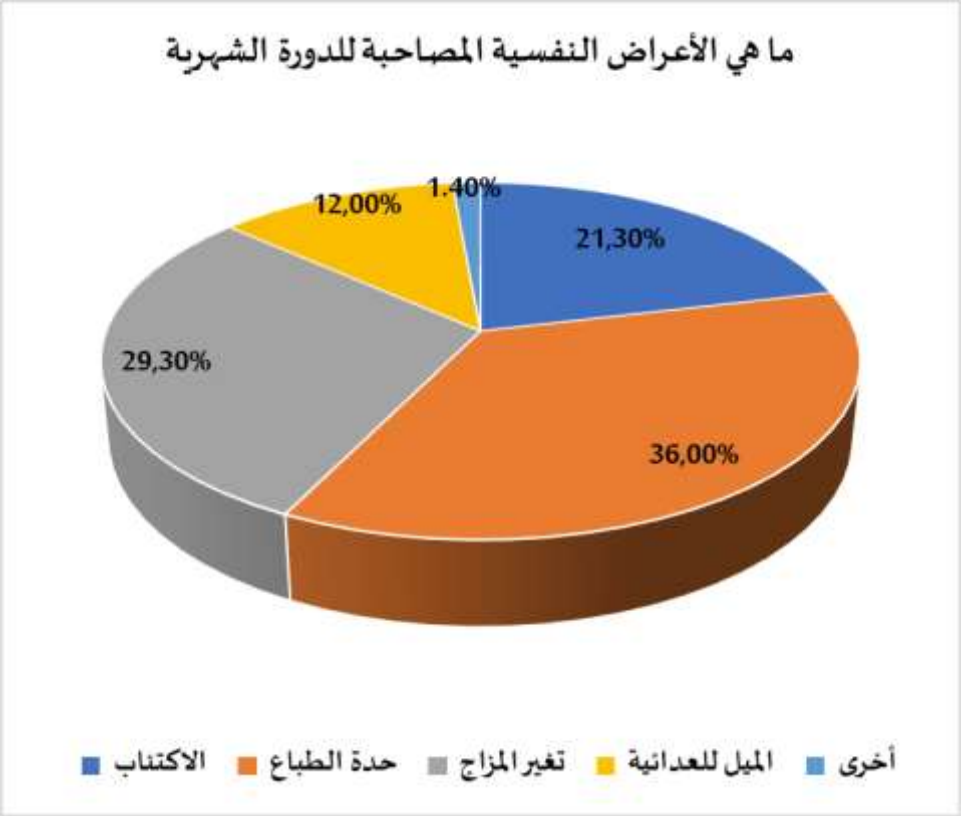

يُوضح الجدول رقم 38 أن 27 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل يعانين أثناء الدورة الشهرية من حدة الطباع ماتقابله نسبة 36%، تليها 22 امرأة مُرتكبة لجريمة القتل تُصاحبها أعراض تغير المزاج أثناء دورتها الشهرية ماتُعادل نسبة 29%، تليها 16 امرأة تُصاب بالاكتئاب أثناء دورتها الشهرية ماتُمثله نسبة21%، ثم تليها 9 نساء مُرتكبات لجريمة القتل تملن للعدائية أثناء فترة الدورة الشهرية ماتمثله نسبة 12%، وهذا مايُوضح أن الأعراض النفسية المصاحبة للدورة الشهرية عند المرأة قد تُصيب الملكات العقلية مايُؤثر على إتخاذها لقرارات خاطئة في بعض الأحيان وبالتالي التأثير السلبي على سلوكها.

جدول رقم 39: يُوضح الاعراض العضوية المُصاحبة للدورة الشهرية.

ماهي الأعراض العضوية المصاحبة للدورة الشهرية	التكرارات	النسبة
الصداع	14	18.7%
آلام الظهر	45	60.0%
تورم الثدي	13	17.3%
اضطرابات جلدية	3	4.0%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 39: تمثيل أفراد العينة للأعراض العضوية المصاحبة للدورة الشهرية.

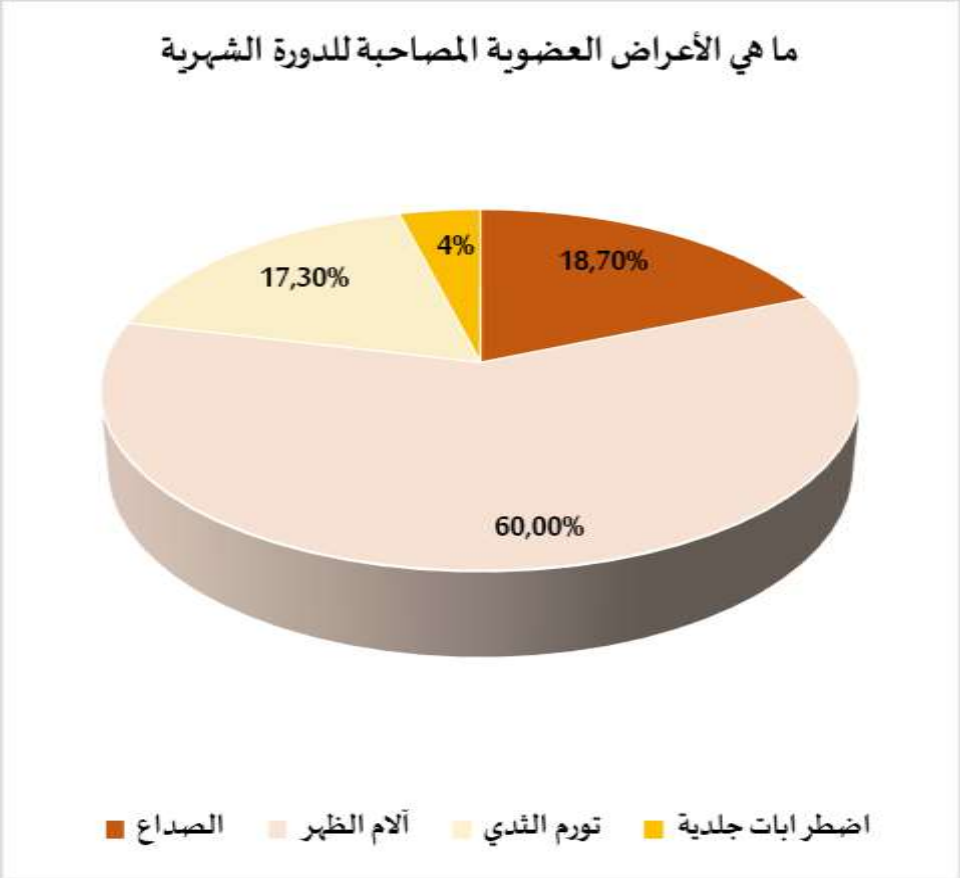

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 45 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل تُصاحبهن آلام في الظهر أثناء دورتهن الشهرية ماتُمثله نسبة 60%، تليها 14 من النساء اللواتي ارتكبن جريمة قتل صرحت بأن الصداع من بين أهم الأعراض العضوية المصاحبة لدورتها الشهرية، ماتُمثله نسبة 18.70%، ثم تليها 13 امرأة تعاني تورم الثدي أثناء دورتها الشهرية ماتقابله نسبة 17.30%، ثم تليها 3 نساء تشتكين من اضطرابات جلدية أثناء دورتهن الشهرية ماتقابله نسبة 4% من عينة الدراسة، فمن خلال الأعراض العضوية المصاحبة للدورة الشهرية يتضح أن غالبية النساء يعانين مرحلة بيولوجية عسيرة على السياق النفسي والعضوي مايُؤثر على قدراتها العقلية وبالتالي سلوكها فشخصيتها.

جدول رقم 40: يُوضح احتمالية وقوع الجريمة أثناء فترة الحمل.

هل تمت الو اقعة أثناء فترة الحمل؟	التكرارات	النسبة
نعم	11	14.7%
لا	64	85.3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 40 تمثيل أفراد العينة لمُتغير فترة الحمل.

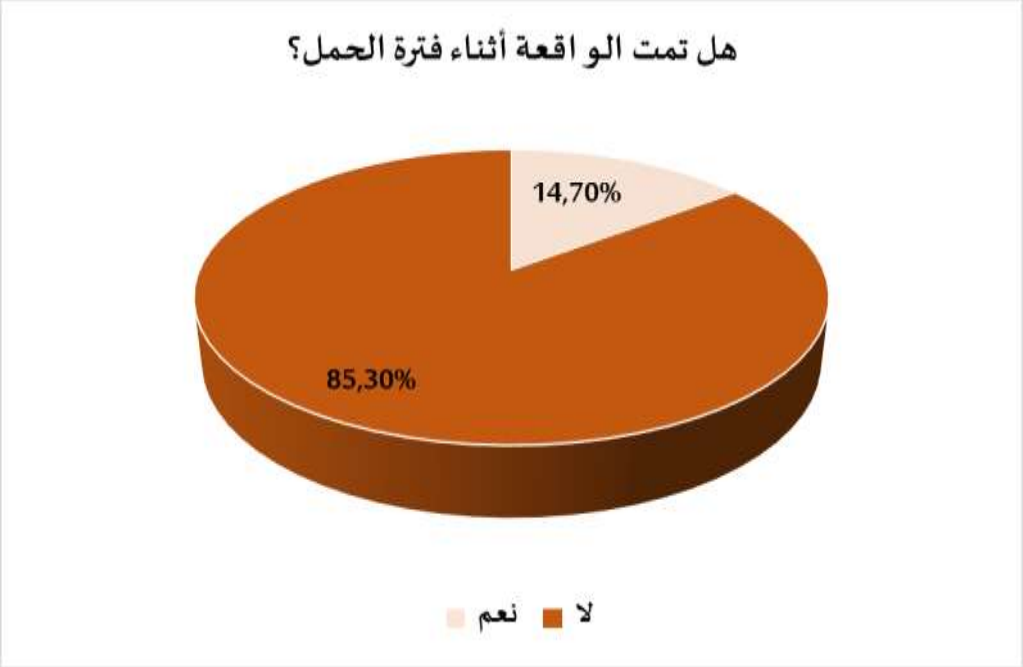

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 64 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل لم تتم أثناء مرحلة الحمل ماتُمثله نسبة 85.30% وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، أما 11 امرأة ارتكبت جريمة القتل أثناء مرحلة الحمل ماتُمثله نسبة 14.70%. ففي مرحلة الحمل تنتاب المرأة تغيرات فيزيولوجية ونفسية تعبر عنها مرحلة "الوحم" إذ تُصاحب المرأة الحامل أعراض عضوية كالغثيان والقيء وأخرى نفسية كالقلق والاكتئاب وتحدث هذه التغيرات بسبب ارتفاع نسبة هرمونات الأنوثة إذ يحدث إختلال على مستوى البناء الداخلي للمرأة قد يُؤثر على حالتها النفسية ونسقها العقلي وبالتالي تأثيرها على سلوكها وشخصيتها.

جدول رقم 41: يُوضح مُتغير فترة النفاس.

هل تمت الو اقعة أثناء فترة النفاس؟	التكرارات	النسبة

نعم	7	9.3%
لا	68	90.7%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 41: تمثيل أفراد العينة لمُتغير فترة النفاس.

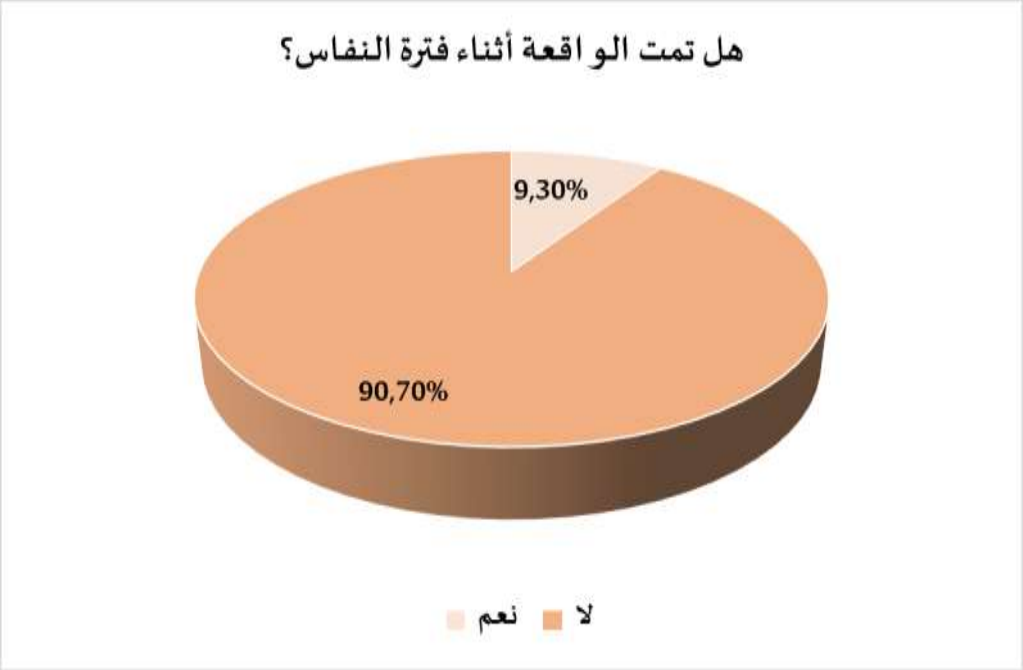

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 68 من النساء لم ترتكبن جريمة القتل أثناء فترة النفاس ماتُمثله نسبة 90.70% وهي الفئة الأغلب لعينة الدراسة، في حين صرحت 7 نساء أنهن ارتكبن جريمة القتل أثناء فترة النفاس ماتُمثله نسبة 9.30% لعينة الدراسة.

في ذات السياق، عند الحديث عن جريمة القتل أثناء فترة النفاس فإنه قد تم ملاحظة حالة على مستوى مجلس قضاء عنابة، قامت المدعوة **(ح.ب)** والمتابعة بجريمة القتل العمد، بخنق وليدها حديث العهد بالولادة بقطعة قماش وهو مايُمكن تفسيره في ضوء اكتئاب مابعد الولادة وخاصة في غياب الدعم العاطفي والأسري وضغط الأدوار وزيادتها في نفس الوقت، هذه الحادثة تُبرز كيف يُمكن الانكسار الداخلي للمرأة في لحظة تتغير فيها حياتها، إلا أن لها عامل بيولوجي وحيد نتيجة تغير الهرمونات وانخفاضها بعد الوضع هنا يقوم الجهاز العصبي للمرأة بتلبدات بيولوجية تُؤثر على طريقة تفكيرها

ومستوى اتخاذها للقرارات، وتتقاطع هذه المُعطيات مع ماأشارت إليه دراسة الباحث الأردني حول الإضطرابات النفسية للمرأة بعد الولادة وعلاقتها بالجريمة حيث أثبتت الدراسة أن

مُتغير البروفيل البيولوجي.

تحديد اتجاه العينة:

اتجاه العينة = (أكبر قيمة – أقل قيمة) /أكبر قيمة = (3 – 1) /3 = 0.67

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق
العينة	1 – 1.67	1.67 – 2.34	2.34 - 3

جدول رقم 42 يوضح نتائج استجابات أفراد العينة لعبارات البروفايلك البيولوجي

العبارة		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب	اتجاه العينة
ارتفاع نسبة هرمون الذكورة.	التكرارات	56	1	18	1.49	0.86	0.58	2	غير موافق
	النسبة	74.7%	1.3%	24.0%					
ذكورية المظهر (فيسيونومي).	التكرارات	62	1	12	1.33	0.74	0.56	5	غير موافق
	النسبة	82.7%	1.3%	16.0%					
الشعر الزائد.	التكرارات	44	2	29	1.80	0.97	0.54	1	محايد
	النسبة	58.7%	2.7%	38.7%					
دقة الشفاه.	التكرارات	58	4	13	1.40	0.77	0.55	3	غير موافق
	النسبة	77.3%	5.3%	17.3%					
أسنان غير سوية.	التكرارات	65	1	9	1.25	0.66	0.53	6	غير موافق
	النسبة	86.7%	1.3%	12.0%					
خشونة الصوت.	التكرارات	69	1	5	1.15	0.51	0.45	10	غير موافق
	النسبة	92.0%	1.3%	6.7%					
بروز الفكين.	التكرارات	67	3	5	1.17	0.53	0.45	8	غير موافق
	النسبة	89.3%	4.0%	6.7%					
عيون كئيبة ومائلة.	التكرارات	60	3	12	1.36	0.75	0.55	4	غير موافق
	النسبة	80.0%	4.0%	16.0%					
حَوَل العينين.	التكرارات	68	3	4	1.15	0.48	0.42	9	غير موافق
	النسبة	90.7%	4.0%	5.3%					
عرض الجبين.	التكرارات	66	0	9	1.2	0.65	0.53	7	غير موافق
	النسبة	88.0%	0	12.0%					
الدرجة الكلية					1.33	0.20	غير موافق		

المصدر: نتائج برنامج spss

جدول رقم (42) يوضح تكرارات عبارات البروفايلك البيولوجي

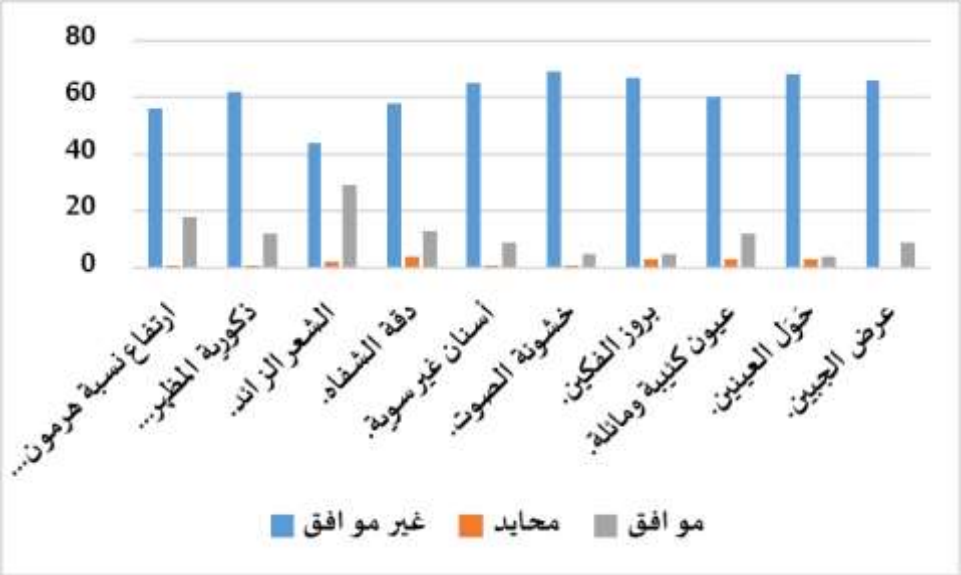

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عبارة المعاناة من الشعر الزائد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط 1.80 وانحراف قُدر ب0.97 ونجد أن نسبة الإختلاف بين أفراد العينة في استجاباتهم للعبارة قُدر بنسبة0.54%، ويتمثل إتجاه إستجابات العينة للبديل **غير موافق** بأكبر نسبة والمقدر ب مايُعادل58.7 44تكرار، في حين نسبة موافق قُدرت ب38.7% مايُعادل 29تكرار أما محايد فكانت بنسبة2.7 %مايُعادل2 تكرارين فقط. أما عبارة ارتفاع هرمون الذكورة احتلت المرتبة الثانية، أما عبارة دقة الشفاه فاحتلت المرتبة الثالثة، تليها عبارة عيون كئيبة ومائلة جاءت بالمرتبة الرابعة، أما عبارة ذكورية المظهر فاحتلت المرتبة الخامسة، في حين احتلت عبارة أسنان غير سوية المركز السادس، أما عرض الجبين احتلت المرتبة السابعة، في حين احتلت عبارة بروز الفكين المرتبة الثامنة، تليها عبارة حول العينين بالمرتبة التاسعة، أما المرتبة العشارة فاحتلتها عبارة خشونة الصوت.

كما هو موضح من خلال معطيات الدراسة فإن المرأة المرتكبة لجريمة القتل لاتخضع لنموذج بيولوجي مُسبق كما أدرجته النظرية البيولوجية، والأمر سيان كذلك من خلال الملاحظة المباشرة ومقابلة المبحوثات اللائي لم تظهرن عليهن أي سمات بيولوجية تُنبؤ بأنهن مُضطلعات في عالم الإجرام، مايُفند الطرح البيولوجي الكلاسيكي الذي اختزل الإجرام الأنثوي في السمات البيولوجية والغرائزية الفطرية، مُهملا

العوامل البُنيوية الشاملة، فبالرغم من أن أفكاره شكلت إرثا لايُستهان به، إلا أن هذا الإرث يُعتبر جزءا من الإرث المُتجاوز الذي يحتاج إلى تفكيك وإعادة بناء من منظور أكثر شمولية وعدالة معرفية.

4-التحليل التركيبي لأبعاد محور البنية الرمزية.

يرتبط هذا العنصر بالتساؤل الفرعي الثالث، والذي تمت صياغته على النحو التالي: كيف تُساهم البنية الرمزية في تشكيل جريمة القتل عند المرأة؟ بحيث ركزنا على مرحلة العبور من التفكير إلى الفعل والتفكير مرتبط بجملة الاستعدادات والتصورات المُحملة على مر مراحل حياة المرأة في حين تُمثل مرحلة الفعل التنفيذ واتخاذ القرار النهائي بالقتل. وهي آخر مرحلة في عملية صنع القرار.

جدول 43: يُوضح الصلة بالضحية

الصلة بالضحية	N	%
تربطني علاقة بالضحية.	58	77,3%
لا تربطني علاقة بالضحية.	17	22,7%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل 43: تمثيل عينة البحث حسب مُتغير الصلة بالضحية.

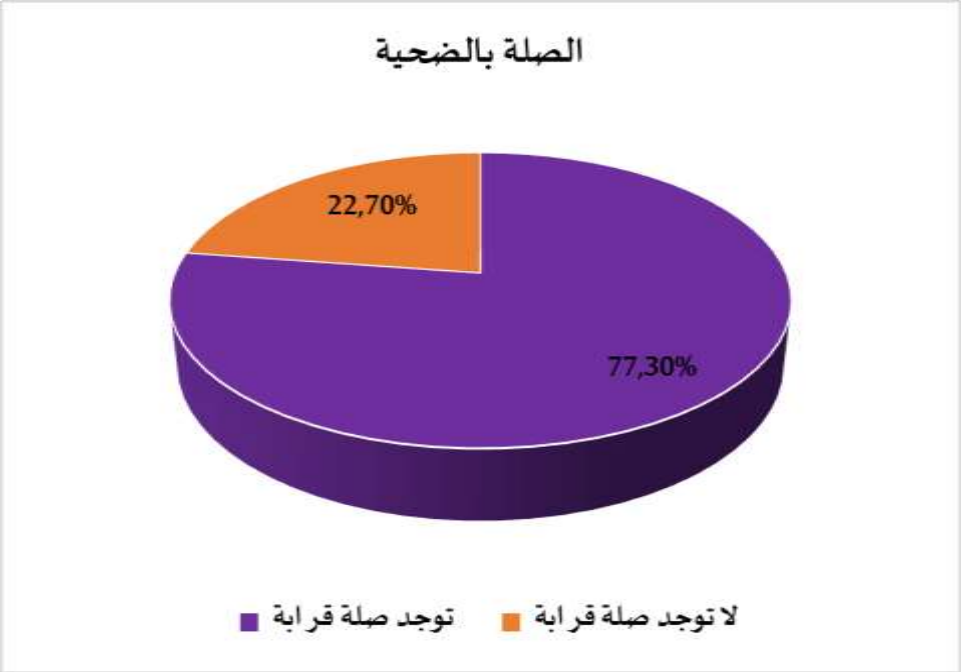

نُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه 58 امرأة مُرتكبة لجريمة القتل تربطها علاقة بالضحية ماتُمثله نسبة 77.30%، في حين صرحت 17 امرأة مُرتكبة لجريمة القتل بأنه لاتربطها أية علاقة بالضحية ماتُمثله نسبة 22.70% من عينة الدراسة، يتضح أن غالبية عينة الدراسة تربطها علاقة. يتضح من خلاله أن المرأة لاتخرج من إطار العلائقية والقرابة في عملية انتقائها للضحية، وهو مايكشف عن النسق الخفي المُتمركز في دائرة الطابع الوجداني بالضحية وقد تراوحت إجابات المبحوثات أن العلاقة غالبا كانت علاقة، أمومة زواج، قرابة، عاطفية. مايُضفي على فعل القتل بُعدا عاطفيا يتضمن في طياته فعلاعنيفا مايُنذر بوجود شرخ داخلي نتج عنه إنفجار ردائي عنيف تمثل في فعل القتل.

وإذا كانت المعطيات الكمية قد أظهرت غالبية علائقية الضحية بالمجرمة فإن غالبية المقابلات أظهرن أن لهن علاقة بالضحية تمحورت حول الزوج، الحبيب، الخطيب، الصديق، الأب. إضافة إلى الملاحظة المُباشرة على مستوى مجلس قضاء عنابة، إذ تمركزت قرابة الضحية بالمجرمة مثل، الحالة **(ل.أ)** امتثلت أمام محكمة الجنايات الابتدائية بتاريخ 10.11.2020 و الاستئنافية بتاريخ 14.02.2021 متابعة بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، حيث صُنفت ضحيتها في دائرة المُصاهرة والمُتمثلة في الحماة أي أم زوجها **(عزوزتها)**، أما الحالة **(ب.ن)** التي امتثلت أمام محكمة الجنايات بتاريخ 23.10.2023 متابعة بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، كانت تجمعها علاقة حميمية بالضحية فهو حبيبها تعرفت عليه بعد معاناتها من الفراغ العاطفي بعد طلاقها–حسب أقوالها، أما الحالة **(م.م)** متابعة بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد فقد قتلت زوجها، أما الحالة **(ق.ن)** المتابعة بجريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد تمثلت ضحيتها في رضيعها حديث العهد بالولادة.

يُظهر التحليل التركيبي بين نتائج الاستمارة، المقابلة والملاحظة أن ضحية القتل لم يكن في أغلب الحالات شخصا غريبا عن القاتلة بل كان فردا من دائرتها المُقربة، هذا المُعطى البنيوي يُسلط الضوء على خصوصية جريمة القتل عند المرأة الذي لم يكُن بدافع الصدفة بل انبعث من صراعات عميقة داخل الفضاء الوجداني للمرأة، فهذا القُرب الوجداني بين القاتلة والضحية لايُفسر على أنه دافع شخصي وإنما هو تاريخ طويل المدى من الخيبة، الألم، الخذلان وهو مُؤشر على عُمق الألم الداخلي وفهم كيف يُمكن للروابط الاجتماعية أن تتحول من مصدر أمان إلى مصدر للأذى.

جدول 44: يُوضح الدافع الرئيسي للقتل.

السبب الرئيسي	N	%
أسباب عاطفية	29	38,7%
أسباب اجتماعية	24	32,0%
أسباب أخرى	22	29,3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 44: تمثيل عينة البحث حسب مُتغير الدافع الرئيسي.

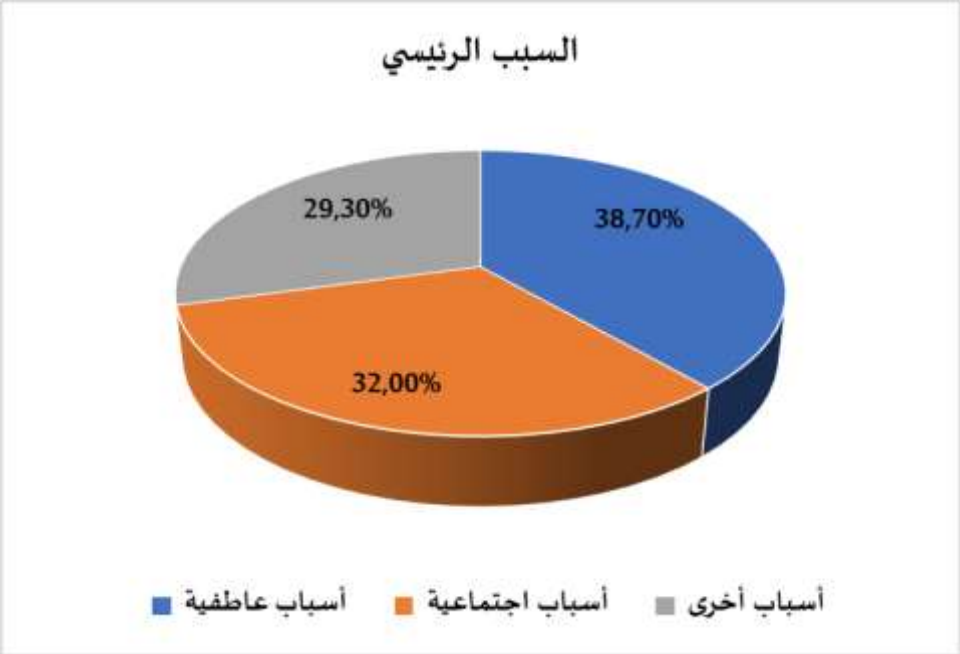

نُلاحظ من خلال الجدول رقم 44 أن 29 ماتُمثلن نسبة 38.70% قد ارتكبن جريمة القتل لأسباب عاطفية وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها 24 امرأة ارتكبت جريمة القتل لأسباب

إجتماعية ماتُمثله نسبة 32 %، ثم تليها 22إمرأة ارتكبت جريمة القتل لأسباب أخرى ماتُمثله نسبة 29.30% من عينة الدراسة. فمن خلال السبب الرئيسي للقتل يتضح أن معظم النساء القاتلات لهن دافع عاطفي للقتل مايُعطي دلالة عميقة للفعل الإجرامي عند المرأة من أجل إعادة فهمه، حيث لايُنظر إليها كفعل إجرامي مُجرد وإنما يُشكل قطيعة مع التوازن الداخلي العقلاني، بحيث تتحول المرأة في تلك اللحظة إلى كائن مُثقل بالعواطف السلبية الواجب تفريغها لحظة انتهاك نسقها العاطفي، فيتحول الزوج، الصديق، الحبيب في تلك اللحظة إلى تهديد يُباغت المرأة فترتكب جريمتها سعيا منها للخلاص من ذلك التهديد. يتماهى هذا الافتراض مع نظرية الضغوط العامة **لآجنيو** خاصة في ما يتصل بافتراض أن الجريمة هي استجابة سلوكية لمواجهة الضغوط نتيجة عدم قدرة المرأة على التكيف الإيجابي، وتُظهر المقابلات أن غالبية النساء لم يرتكبن جريمتهن بدافع مسبق وإنما كفعل انفجاري جاء بعد احباط، خذلان، خيبة وخيانة، انبثق الفعل كحركة دفاعية لخلاص الذات من الألم المحدق بها الذي يُترجم انسداد الحلول والدعم وفقدان وسائل التعبير المشروعة. **وعلى** هذا الأساس يُمكن تصنيف المرأة بأنها مجرم بالعاطفة أو مجرمة وجدانية.

جدول رقم45: يُوضح مُتغير زمن ارتكاب الجريمة.

زمن ارتكاب الفعل	التكرارات	النسبة
نهار	48	64.0%
ليلا	27	36.0%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 45: تمثيل أفراد العينة لمُتغير زمن ارتكاب الجريمة.

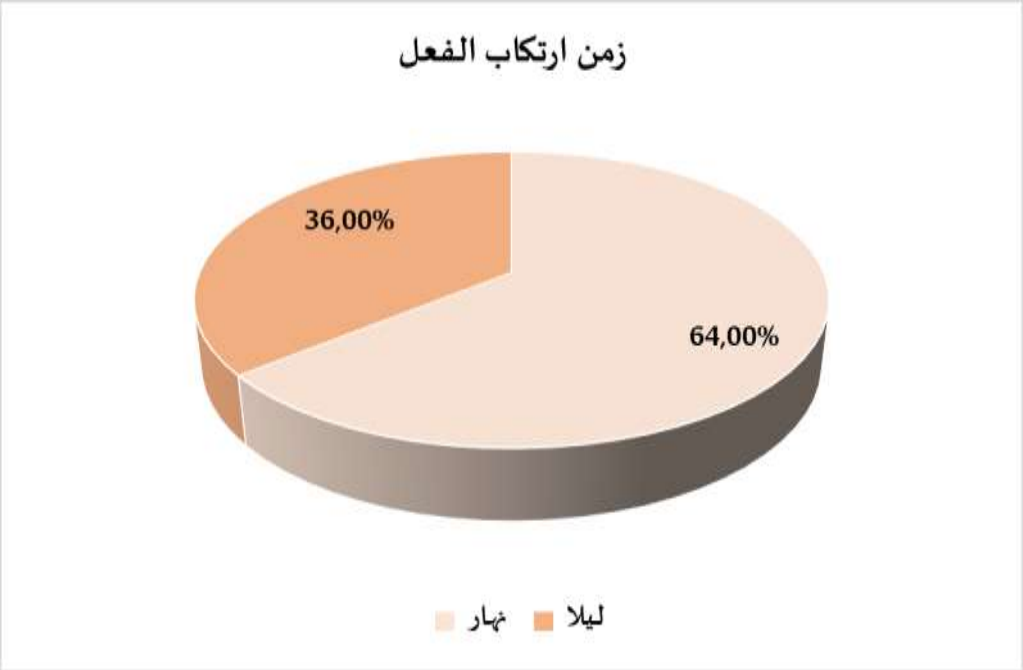

يُوضح الجدول أعلاه أن 41 من النساء قد ارتكبن جريمة القتل أثناء فترة النهار، ماتعادله نسبة 64% وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها 27 امرأة ارتكبت جريمة القتل أثناء فترة الليل ماتُقابله نسبة 36 % من عينة الدراسة، من خلال المعطيات الظاهرة تبين أن معظم النساء قد ارتكبن جريمة القتل في فترة النهار، ماينسجم تماما مع مُعطيات المقابلة مثل والملاحظة فغالبية النساء اللائي ارتكبن جريمة القتل قد نفذن فعلهن أثناء فترة النهار مايحمل دلالة سوسيولوجية عميقة تحمل في طياتها مُعطى وجداني على اعتبار أن فترة النهار تُمثل ذُروة الحركية والتفاعل الاجتماعي في الحياة اليومية، فالمرأة الجزائرية خلال فترة النهار تكون أكثر انشغالا وتمثيلا لأدوارها الاجتماعية أم، زوجة، مُربية، أي عندما يبلغ التوتر والضغط ذروته بحيث تُطالب المرأة بأن تكون مُنتجة وفاعلة في مجالها وفضائها المسكون أكثر. هنا يُمثل النهار ذروة الضغط من مشاكل الأطفال، الأعمال المنزلية، بحيث يتم إعادة قراءة جريمة القتل وفهمها بأنها غير مبيتة أي تحدث في العلن وليس الخفاء ظاهرية وليست باطنية، مايُعطي دلالة سوسيوأنثروبولوجية بأنها فعل ردائي مفاجئ وليست تخطيطا مُدبرا يُعبر عن التمرد على السياق الاجتماعي الضاغط. من هذا المنطلق فإن وقوع الجريمة أثناء فترة النهار يحمل أبعادا وجدانية وانفعالية عميقة وهذا ماينسجم مع تصور **مارتن هايدغر** الذي يعتبر أن الوجدان هو الكيفية التي يكون بها العالم، بحيث تكون المرأة دائما في علاقتها بالحضور والمدى في بنية زمانية موحدة للماضي الحاضر المستقبل التي تُعبر في ذات الحين عن الانتماء الوجداني.

جدول رقم 46: يُبين مُتغير مكان ارتكاب الجريمة.

مكان ارتكاب القتل	N	%
المنزل	58	77,3%
خارج المنزل	17	22,7%

المصدر : نتائج برنامج spss

شكل رقم 46: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير مكان ارتكاب الجريمة.

يتضح من خلال الجدول أن 58 امرأة قد ارتكبت جريمة القتل في المنزل ماتُمثله نسبة 77.30%، تليها 17 امرأة ارتكبت جريمتها خارج المنزل ماتُقابله نسبة 22.70% من عينة الدراسة، يتضح من خلاله أن المنزل هو البنية المكانية التي تختارها المرأة كمكان لارتكاب جريمتها. وهو ماتكرر ظهوره في المعطيات الكيفية المُستخلصة من المقابلات، وهو نفس المُعطى الذي برز في تحليل الملاحظات. إن التحليل السوسيوأنثروبولوجي للفضاء المسكون يعتبر المجال الحريمي حسب نبرة فاطمة المرنيسي مسرحا لتدجين سلوكها، فالمنزل مجال رمزي هو تلك الروح التي تسكنه ويسكنها تربطه روح الإنتماء الوجداني أكثر من أنه مادي باعتباره مرآة عاكسة للبُنى الاجتماعية التي تتحكم بكل العلاقات داخله، فلا يُمثل بناءات فيزيائية بقدر ماهو شبكة من علائقية سلطوية، هذا مايُوضح أن القتل إذا ماحدث في هذا الفضاء المسكون فإنه تعبير عن فك الرابطة الرمزية التي لم تعد تُمثل الحصن المنيع وإنما عزلا لإرتباط رمزي فقد معناه كرمز للحماية، وتحوله إلى فضاء للصراع المستتر حسب **جورج زيمل**.

جدول 47: يُبين مُتغير أداة ارتكاب الجريمة.

أداة ارتكاب الجريمة	N	%
سلاح أبيض	24	32,0%
أداة حادة	14	18,7%
أدوات أخرى	37	49,3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل رقم 47: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير أداة ارتكاب الجريمة.

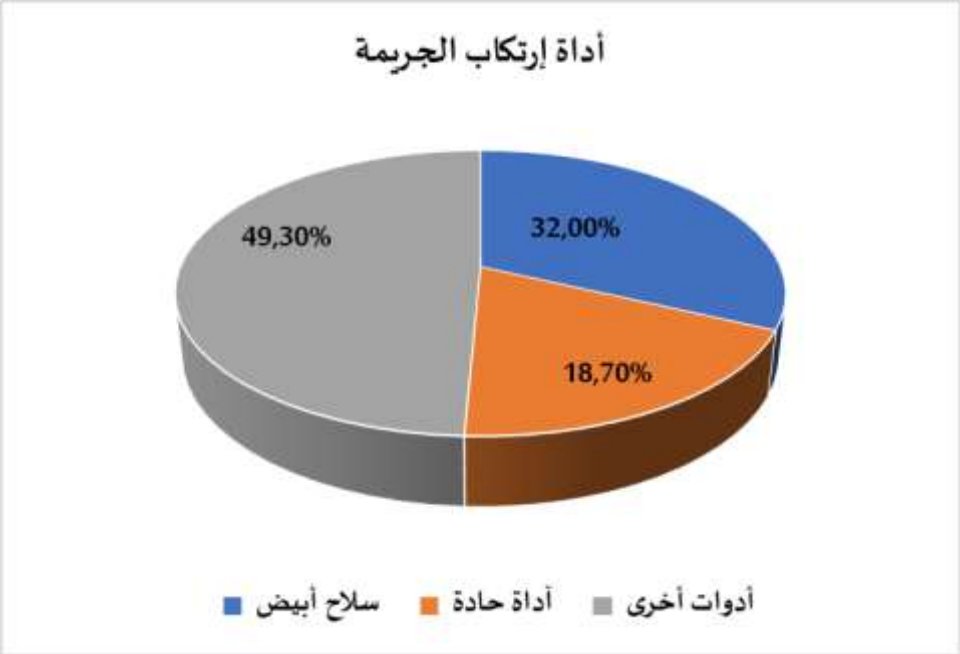

يُوضح الجدول أن 37 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل قد استعملن عدة أدوات من أجل إزهاق الروح، المنشار ماتُمثله نسبة 49.3 % وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها 24 امرأة اتخذت السلاح الأبيض آداة للقتل ماتقابله نسبة 32%، ثم تليها 14 امرأة اتخذت أدوات حادة لإزهاق روح ضحيتها ماتُمثله نسبة 18.70% من عينة الدراسة، هذا مايُوضح أن المرأة لحظة القتل لاتختار أدواتها الإجرامية بعقلانية وتخطيط مُسبق، بل تنتقي أدواتها من خلال مايتوفر حولها في تلك اللحظة الإنفعالية التي تُعبر عن تراكمات مكبوتة ممتدة وجدانيا لاحتباس جسدي وعاطفي طويل، وهو ماتكرر ظهوره في

المعطيات الكيفية المُستخلصة من المقابلات والملاحظة بحبث كان القاسم المُشترك لآداة الجريمة هو سكين المطبخ، أي أن الآداة لها دلالة وجداني في ارتباطها بالبنية الزمكانية.

جدول رقم 48: يُوضح مُتغير الشعور قبل القتل.

الشعور قبل القتل	N	%
الغضب	28	37,3%
القلق	18	24,0%
أُخرى	29	38,7%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل 48: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير الشعور قبل القتل.

من خلال الجدول نُلاحظ أن 29 من النساء المُرتكبات لجريمة القتل كانت مشاعرهن مُختلطة بين الانفعال والاحساس بالظلم والحقرة والقلق والغضب لحظة ارتكاب الجريمة، ماتُمثله نسبة38.70% وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها 28 أمرأة انتابهن الشعور بالغضب قبل ارتكاب الجريمة ماتُمثله نسبة 37.30%، ثم تليها 18 امرأة انتابهن الشعور بالقلق قبل ارتكاب الجريمة ماتُمثله نسبة 24% من

عينة الدراسة، وتتطابق هذه النتيجة مع ماكشفت عنه المقابلات إذ صرحت غالبية المبحوثات أن الحالة الشعورية قبل القتل لم تكن حالة غضب فقط ولا قلق خالص وإنما كانت شُعلة من الغضب الحاد والقلق العميق وهو ماعبرت عنه:

- **مقابلة (4):**

"..الدقيقة آديكا ماوليتش نضووي..كنت نحوس غير نتهنى من خليقتو برك.."

- **مقابلة (7):**

"..استفزتني خرجتني من رحمة ربي..وليت مشني عبد..كنت نحوس غير ندغرها وفرات.."

إن هذا التداخل التراكبي الذي يُعبر عن مشاعر مختلطة مشحونة بالغضب والقلق يُشير إلى تدهور وجداني سابق فقد تكررت عبارة "**نتهنى وفرات**" مايحمل دلالة عن الألم الطويل المدى ونية التحرر منه، مايُشير إلى أن جريمة القتل لم تكن فعل انفعالي فُجائي وإنما تعبير عن تأزم نفسي تراكمي، بحيث تُمثل تلك اللحظة نوعا من الانهيار أين تفقد المرأة سيطرتها على الذات وعلى علاقتها بالآخر، مايجعل الفعل تعبيرا عن الذات المُنهارة. وعلى هذا الأساس، أن فعل القتل وليد المشاعر الضاغطة إذ يُمثل رد فعل فجائي أكثر من أنه مخطط ومدروس مسبقا

جدول رقم 49: يُبين مُتغير الشعور بعد القتل.

الشعور بعد القتل	N	%
الشعور بالندم	47	62,7%
عدم الشعور بالندم	28	37,3%

المصدر: نتائج برنامج spss

شكل 49: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير الشعور بعد القتل.

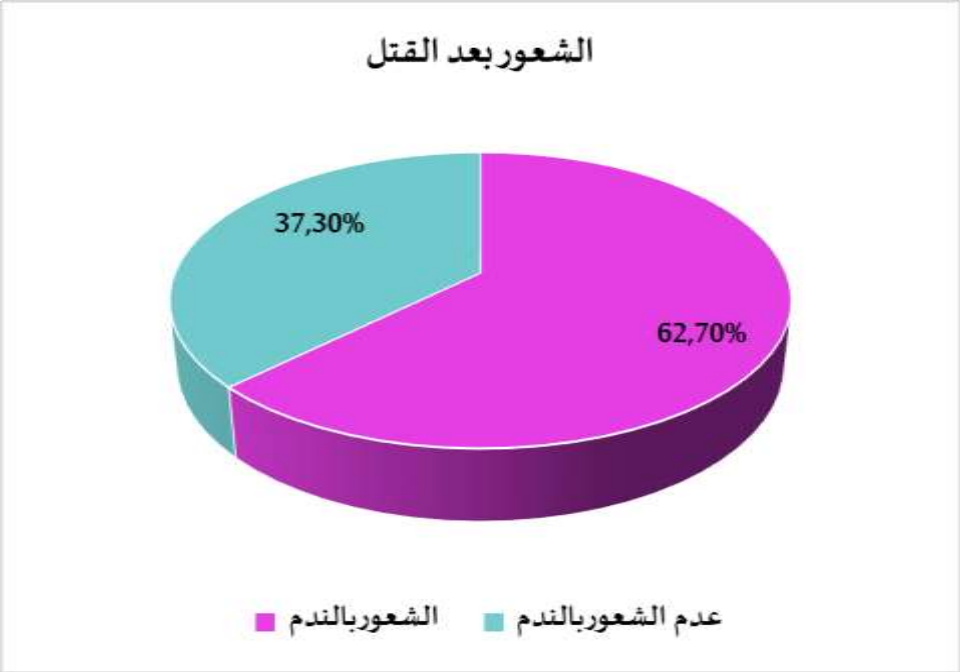

نُلاحظ من خلال الجدول والشكل التمثيلي أعلاه أن 47 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل قد شعرن بالاحساس بالندم بعد الفعل ماتُمثله نسبة 62.7% وهي الفئة الأغلب في عينة الدراسة، تليها 28 من النساء اللاتي ارتكبن جريمة قتل لايشعرن بالندم بعد إقدامهن على ارتكاب جريمة القتل. مايُمكن قراءته على أساس أن الشعور بالندم هو تعبير عن تأنيب الضمير مايُعبر عن فاعلية ونشاط صوت الضمير الأخلاقي لدى القاتلة فبالرغم من تجاوزها للحدود الاجتماعية والقواعد القانونية فإن شعور المرأة بالندم في تلك اللحظة هو تعبير عن انكسار ظرفي وصراع داخلي عميق، تُعزز المُقابلات هذا الاستنتاج حيث أظهرت بدورها أنه بعد ارتكاب جريمة القتل قد شعرن بتأنيب الضمير والندم الشديد وهو الأمر الذي تم ترجمته في الجدول التالي:

جدول رقم 50: يُبين لغة الجسد الخاصة بالشعور بعد القتل.

رقم المقابلة	الشعور بعد القتل	المظاهر الجسدية	نوع التفاعل	ملاحظات
3	ندم شديد.	بكاء شديد.	تجاوب محدود.	تكررت عبارة ياربي سامحني.
5	إحساس بالذنب وقلق.	بكاء شديد.	الإحساس بالاختناق .	تبرير الفعل.
7	صدمة وندم.	بكاء شديد.	اضطراب واضح.	تبرير الفعل هي سبابي "الضحية".
10	ندم شديد.	بكاء شديد.	تجاوُب محدود.	تبرير الفعل.

المصدر: إعداد الباحثة بناء على نتائج المقابلات.

جدول رقم 51: يُوضح مُتغير السوابق العدلية.

هل لك سوابق قضائية أخرى، غير الواقعة الآنية؟	التكرارات	النسبة
نعم	8	10.7%
لا	67	89.3%

المصدر: نتائج برنامج .spss

شكل رقم 51: تمثيل أفراد العينة حسب مُتغير السوابق العدلية.

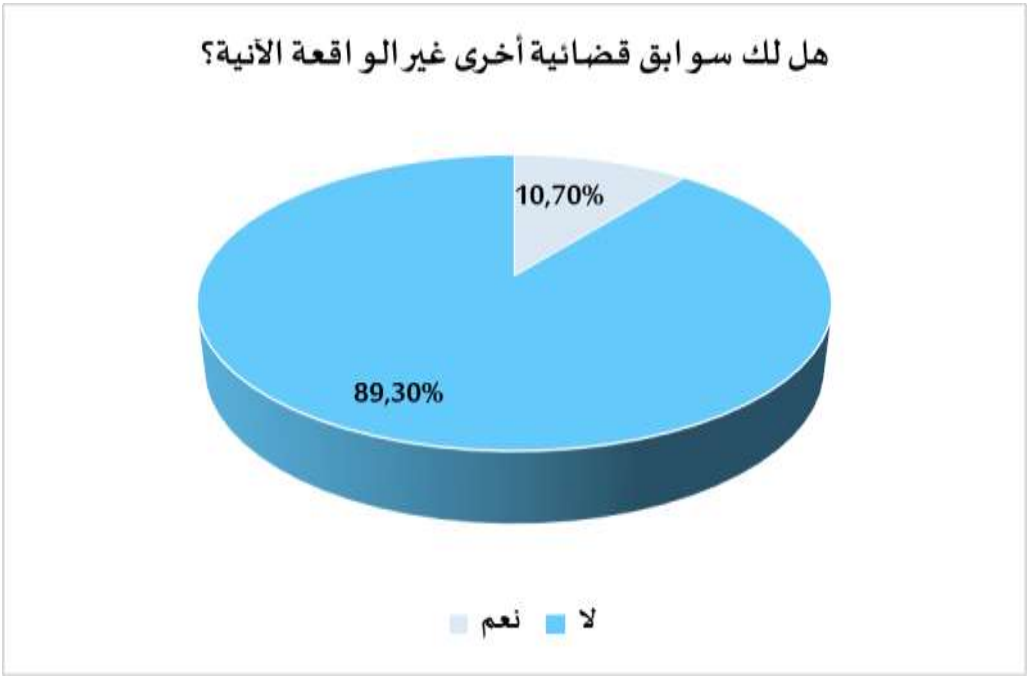

تُشير المُعطيات الكمية الواردة في الجدول ولاتمثيل البياني أعلاه بأن 89.3% من النساء القاتلات لم تكن لديهن سوابق قضائية، في حين عبر نسبة 10.70% بأن لديهن سوابق قضائية غير جريمة القتل، مايُؤكد أن الجريمة في أغلب الحالات لم تكن ناتجة عن سلوك إجرامي متكرر، بل كانت فعلا استثنائيا نابعا عن إنفجار داخلي غير قابل للإحتواء، وقد جاءت إفادات النساء في المقابلات لتدعم هذا المُعطى، إذ أن غالبية المبحوثات لم يُشرن إلى مسار عدواني سابق بل تحدثن عن تراكم طويل

للخذلان والخيبة والتعنيف والضغط النفسي إلى أن جاءت لحظة إنفجار القنبلة الموقوتة، كما صرحت إحداهن عن الدهشة وكأن ذلك الفعل لايُمثل شخصيتها المُعتادة على سبيل المثال:

- **مقابلة (3):**

"..عمري ماتخيلت نقتل عبد..صرصور نخاف نقتلو نقتلك عبد؟.."

إن تعبير "**عمري ماتخيلت نقتل عبد**" يحمل دلالة عميقة على ضعف المرأة فكيف لها بقتل إنسان، هذه الدهشة الذاتية صادرة من تصدع رمزي ذاتي لحظة شعور المرأة بالانهيار وفقدانها لجميع منافذ الحياة، مايعزز الطرح القائم على أساس أن الجريمة تحدث لحظة فقدان المعنى لاثمرة لنية إجرامية سابقة، وبُناء عليه تستدعي هذه المعطيات تجاوز التحليل الضيق والنفتاح على قراءة الجريمة كنتاج سيرورة معقدة تتداخل فيها جملة مركبة من الانهيار البنيوي.

ثانيا- تفسير معطيات الدراسة.

1-تفسير معطيات الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية:

يهدف هذا المسار إلى تجاوز المستوى الوصفي للنتائج، إذ يُمثل مرحلة العبور نحو مناقشتها وتفسيرها، وتبعا لذلك، فجريمة القتل كنسق لايُمكن أن يتحدد في مجاله أي عُنصر إلا من خلال العلائقية التي يُقيمها ذلك العُنصر مع العناصر الأُخرى حيث تُشكل جملة تلك العناصر بُنية إجرامية، التي تتكون من قواعد وخصائص أساسية تتضمن **الفاعلية** و **المُحفز** و**الدافعية** من أجل ضمان مشروعية البنية الإجرامية التي تتميز بديناميتها على أساس عُمق البنية و قوة المورد، لكن، إذا أمكن هكذا، تبرير هذا التفاعل في ضوء المنهج البنيوي فمن الضروري تحديده بشكل تفصيلي انطلاقا من تشريح البُنى العامة ضمن منطق العلائقية والتفاعل، التي خضعت لمُساءلة بُنيوية وُضعت من خلالها المكونات الجزئية تحت المجهر البنيوي مما أتاح لنا تشخيص مناطق الخلل واستنباط علة النسق الخفي الذي ترك أثره في فعل القتل، ووفقا للنبرة البنيوية فإن أي خلل جُزئي يُصيب مُكونات البُنى، فإنه يُؤثر سلبا على المُكونات الجزئية الأُخرى وبالتالي ينعكس على البناء العام، الأمر الذي جعلنا نقوم بتفكيك هذه البُنى وتشريح آليات وكيفية اشتغالها، ثم إعادة تركيبها داخل نسق شمولي يُبين كيف تفاعلت لتُنتج في النهاية تلك الإستجابة السلوكية التي تركت أثرها في فعل القتل والفاعلة التي بدورها تُنتج البنية الإجرامية وتُعيد إنتاجها. استنادا

إلى هذا الطرح، فإن جريمة القتل هي ثمرة تفاعل البنية **الموضوعية والذاتية والرمزية** الذي قُسمت إلى محاور أساسية للدراسة و بُنيت عليها الأسئلة الفرعية للدراسة، بما يُعزز تفاعل النظري بالميدان لضمان اتساق الواقع المعيش وتثمين نتائج البحث وعلى إثره، كان لزاما علينا تحليل مُعطيات الدراسة ومُناقشة نتائجها إنطلاقا من تساؤلاتها الفرعية:

1-1-تفسير المعطيات في ضوء التساؤل الفرعي الأول:

يرتبط المحور الثاني للدراسة -البنية الموضوعية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة- ، بالتساؤل الفرعي الأول الذي تمت صياغته على النحو التالي: **كيف تُساهم البنية الموضوعية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟**

في البداية، فإنه ومن أجل فهم السلوكيات الإنسانية لابُد من تشريح البيئة المُحيطة، استنادا إلى هذا الإفتراض، فإنه لايُمكن عزل المرأة المرتكبة لجريمة القتل عن سياقها الاجتماعي أي أن العملية تنطلق من الخارج إلى الداخل، الأمر الذي يجعلنا ننطلق بترتيب البُنى وفق أولوية المراحل، انطلاقا من **البنية الموضوعية** باعتبارها المُكونات الخارجية المُكتسبة، وهي ذلك الكُل المُركب من الأنساق والمكونات الاجتماعية والثقافية القائمة على عملية البرمجة العقلية للمرأة بفعل التطبيع والاستدماج حتى يُبنى النسق الشخصي، وهي المكونات التي أوضحناه سابقا من خلال ماتطرقنا إليه في الجزء النظري، ومن خلال تفكيك البُنية الموضوعية إلى مُكونات جزئية تبين وجود مُؤشرات تجسدت في أنساق خفية أنبأت بوجود عوامل خطورة وهي الشروط البنيوية التي فسحت المجال لظهور الأعراض الإجرامية في البناء الأنثوي حتى يتناسب مع مبدأ تقابل المدخلات والمخرجات بمعنى أن أي اختلال في المدخلات البنيوية يُؤدي إلى تشوُه المخرجات السلوكية، وقد شكلت المكونات الجزئية في تفاعلها أرضية بنيوية خصبة مهدت لظهور **فاعلية** فعل القتل ومنحته حقه المشروع ضمن النظام العام.

اتضح من خلال تحليل المعطيات الميدانية أن المُتغيرات الموضوعية كالتنشئة الاجتماعية، جماعة الرفاق، أوقات الفراغ، منظومة الزواج، التغير الاجتماعي على ظهور مُؤشرات سلبية، هذه المُعطيات أثبتت أن البنية الموضوعية بأبعادها الاجتماعية والثقافية قامت باستدماج ورسم ملامح الهابيتوس الخاص بها، على هذا الأساس تم التطبيع السلوكي تدريجيا بتهيئة الجو الملائم وذلك عبر

ضخ مُدخلات سلبية استدمجت داخل الجسد الاجتماعي الأنثوي، دون مقاومة.استنادا إلى هذا الافتراض، فإن البنية الموضوعية لاتُنتج فعل القتل بشكل مُباشر وإنما تخلق الشروط البنيوية لتوليد الحقل الإجرامي، بحيث تجعل الجريمة مُمكنة وقابلة للحدوث بمعنى انها تفقد الجسد الاجتماعي الأنثوي المناعة ضد السلوك الإجرامي.

استنادا على ماتم طرحه من تحليل، تم التوصل إلى جواب عن التساؤل الفرعي الأول حول كيفية مُساهمة البنية الموضوعية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وقد تمثلت مساهمتها بزرع المدخلات السلبية التي أثرت بتفاعلها مع البُنى الأخرى بمُخرجات سلبية أي أن آلية الإشتغال الإجرامي انطلقت من الخارج نحو الداخل، على هذا الأساس قامت البنية الموضوعية بتوفير الشرط البنيوي الأول وتجهيز الأرضية التي تنمو فيها الأفكار الإجرامية وتتغذى منها جريمة القتل، من خلال النظام المُولد لعنصر **الإستعداد الإجرامي**.

البنية **الموضوعية** **الإستعداد الإجرامي**.

1-2-تفسير معطيات الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

يرتبط المحور الثالث للدراسة -البنية الذاتية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة- ، بالتساؤل الفرعي الأول الذي تمت صياغته على النحو التالي: **كيف تُساهم البنية الذاتية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟**

إذا كانت البنية الموضوعية ترسم الإطار الخارجي المُطبع للسلوك، فإن البنية الذاتية امتدادا داخليا لها، على اعتبار أن الذات هي الحلقة الواصلة بين الجسد الأنثوي الاجتماعي والبيولوجي. على هذا الأساس، فإن البنية الذاتية هي ذلك الكل المركب من المكونات الداخلية المُتأصلة في البناء الأنثوي التي تتضمن العناصر البيولوجية، الهرمونية، الفيزيولوجية والعصبية التي أوضحناه سابقا من خلال ماتطرقنا إليه في الجزء النظري، فالبنية الذاتية لاتُنتج فعل القتل مباشرة وإنما تُسهم في خلق المُثير الداخلي عبر تكاثف النظام الداخلي الذي يُؤثر على كيمياء الدماغ في اتخاذ القرارات والإقدام على الأفعال، فقد أظهرت المعطيات المُستقاة من الميدان أن المكونات الجزئية للبنية الذاتية تحمل مُؤشرات سلبية إذ تجعل الجسد البيولوجي نشطا في إرسال إشاراته إلى المكون العصبي فالحواس الخارجية تصل عن طريق المسارات الصاعدة المختلفة إلى القشرة المخية، التي بينها وبين التكوين الشبكي تغذية راجعة

مستمرة ومن التكوين الشبكي تمر السيالات العصبية إلى اللوزة وهي مُهيأة على عمليات الدفاع والهروب والعنف، وهذه المُثيرات تتجه إلى الهيبوثالاموس والذي يُعطي الأوامر للجهاز السامباثاوي أو الباراسمباثاوي يتحكم الهيبوثالاموس في الجهاز العصبي اللاإرادي بجُزئيه السمبثاوي والباراسمبثاوي من خلال اتصالات الهيبوثالاموس باللوزة الدماغية، بحيث أن كل سلوك انفعالي ما هو إلا إثارة للأعصاب السمباثاوية والباراسمباثاوية والذي يتحكم فيها الهيبوثالاموس، على هذا الأساس فإن البيولوجيا العصبية للمرأة تستقبل الضغوط السلبية وتحمل النظام الداخلي استجابة للبنية الموضوعية، لذا لايُمكن فصل الذاتي عن الموضوعي بل هي بُنى مُتداخلة تُحدث اختلالات مكوناتها الفرعية اضطرابا على مستوى البناء العام.

يعتمد الحديث عن تنظيرات البنية الذاتية بالأساس على المكونات الداخلية للمرأة التي تُساهم في تشكيل جريمة القتل، إذ تتفاعل هذه المُكونات البيولوجية، الوجدانية، الفيزيولوجية والعصبية تفاعل مُتبادلا مُعقدا انطلاقا من الجسد البيولوجي الذي يُمثل القوة المحركة وأن أي خلل وظيفي على مستوى المكونات الفرعية يُمثل خللا على النظام الذاتي الأنثوي الشامل، ما يُمثل استجابة سلوكية عنيفة تتمثل في القتل تنطلق من اتخاذ قرار خاطئ وتنتهي بتنفيذه. استنادا إلى هذا الإفتراض، يصبح الجسد الأنثوي حاملا لشفرات داخلية قد تُحرك السلوك في حال توفرت المُثيرات الخارجية.

استنادا على ماتم طرحه من تحليل، تم التوصل إلى جواب عن التساؤل الفرعي الثاني حول كيفية مُساهمة البنية الذاتية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، وقد تمثلت مساهمتها بتوفير الشرط البنيوي الثاني من خلال خلق النظام المُولد لعُنصر **المُحفز الداخلي**.

البنية الذاتية **المحفز الداخلي.**

1-3-تفسير معطيات الدراسة في ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

يرتبط المحور الرابع للدراسة –البنية الرمزية المُساهمة في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة– ، بالتساؤل الفرعي الثالث الذي تمت صياغته على النحو التالي: **كيف تُساهم البنية الرمزية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة؟**

إذا كانت البنية الذاتية قد أظهرت كيف تترجم العملية البنيوية داخليا، فإن البنية الرمزية تشتغل على سياق إستجابي، وإن هذا التفاعل لايحدث من فراغ بل يتجلى داخل إطار رمزي يمنح للأحداث معناها ويحدد للإنفعالات وجهتها من خلال المكونات البنائية التي تم طرحها بدقة في الجانب النظري وتم التعبير عن بمؤشراتها في الطرح الميداني، فقد إتضح من خلال المعطيات الميدانية أن جريمة القتل عند المرأة لم تكن مجرد رد فعل لحظي بل تمت داخل شبكة من الرموز والدلالات تحمل معاني تضاعف أثرها على الفاعلة عبر سيرورة حياتها، كالبنية الزمكانية والعلاقة بالضحية جميعها تُشكل بنية رمزية تُعطي للقتل فعل يتجاوز المستوى المادي إلى مستوى تمثلات الوجدان كحب الإنتقام.

بُناء على هذا الأساس، فإن البنية الرمزية هي ذلك الإطار الذي يمنح للأحداث قيمتها ودلالتها، فإنتقاء بنية الزمان والمكان مثلا ليس أمرا إعتباطيا، بل يعكس إشتغالا لاشعوريا للبنية الذهنية والاجتماعية التي تحكم الفعل، بهذا المعنى يصبح القتل لحظة تجسيد لمعنى رمزي متراكم من اجل تنصيب الذات في مكانها، الأمر الذي يُفسر كيف أن الظروف الموضوعية لاتُؤدي إلى نفس النتيجة مالم تُشحن بنفس الرموز والدلالات. وتبعا لذلك، فإن الرمز باعتباره أهم عناصر البنية وهو الركيزة الأساسية لكل تحول أن تشكل على مُستوى البنى على اعتبار أن البنية الإجرامية هي ذلك الكل المركب من التصورات لتجسيد المستوى الأعمق للدلالة، على اعتبار أنها أرضية باطنية تتأصل فيها جذور الواقع من جهة وتصورات الخيال من جهة أخرى، وهي البُؤرة التي تتأصل فيها الدلالات الوجدانية، وإن كان من شأن تلك الدلالات الوجدانية المُشكلة للنظام الرمزي أن تتكفل بتفسير كل المخرجات السلوكية، التي تظهر على نظام الواقع، النابع من اللاشعور باعتباره ينبوع الحقيقة ومصدر كل نظام آخر.

استنادا على ماتم طرحه من تحليل، تم التوصل إلى جواب عن التساؤل الفرعي الثالث حول كيفية إسهام البنية الرمزية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، بمعنى التنقيب عن المراحل التي تمر بها منذ وجود المعطيات، إضافة إلى الخطوات وآليات إشتغالها والتي من خلالها تُؤثر هذه المعطيات في تفاعلها حتى توفر الشرط المُساهم في دينامية البنية الإجرامية، وقد تمثلت مُساهمة البنية الرمزية في

تشكُل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، بتوفير الشرط البنيوي الثالث من خلال خلق النظام المُولد لعنصر **الدافع الإجرامي**

البنية الرمزية **الدافع الإجرامي**

يتضح من خلال الطرح السابق، أن جريمة القتل عند المرأة، ليست أُحادية البنية وإنما مُتعددة البُنى فالبنية الموضوعية تُشكل الإطار الخارجي الذي يُهيء الشروط البنيوية اللازمة، بينما تُسهم البنية الذاتية في توليد المُحفزات الداخلية القابلة للتفاعل مع هذه الشروط، لتأتي البنية الرمزية فتمنح الفعل معناه ودلالته في تجسيدها للقتل كاستجابة سلوكية تولدت كآلية لمواجهة الضغوط، وتحدث هذه العملية داخل مجال الجسد الأنثوي كمُعطى اجتماعي، بيولوجي ووجداني تتقاطع فيه البُنى لتُنتج وتُعيد انتاج جريمة القتل. هذا الترابط البنيوي يجعل من جريمة القتل عند المرأة ثمرة تفاعل شبكة مُركبة من البُنى حيث يتغذى كل مستوى على الآخر ليُنتج في النهاية استجابة سلوكية تتمظهر في القتل، وهي الإجابة الضمنية عن التساؤل المركزي للدراسة حول الكيفية التي تُشكل بها البنية الإجرامية للمرأة جريمة القتل. وبُناء عليه، تتشكل جريمة القتل عند المرأة على نحو استجابي تتفاعل فيه المُدخلات والمخرجات بشكل إزدواجي لتُشكل ذات مُحطمة تولد نظاما شاملا للإستجابة السلوكية العنيفة وبهذا تُنتج المرأة وتُعيد إنتاج بنية إجرامية، وهو مايُوضحه التمثيل البياني التالي:

-الشرط البنيوي الأول: الإستعداد الإجرامي.

- **مجال الإشتغال: البنية الموضوعية.**
- **مدخلات: مكونات ثقافية واجتماعية سلبية.**
- **كيفية الإشتغال: تعمل من الخارج إلى الداخل، تُشبه الفيروس الذي يدخل الجسد ويبدأ بتغيير البيئة الداخلية.**
- **النتيجة: توليد عنصر بنيوي**
-

2-الشرط البنيوي الثاني: المُحفز الداخلي.

- **مجال الإشتغال: البنية الذاتية.**
- **مدخلات: مكونات نفسية، فيزيولوجية، عصبية، بيلولوجية.**
- **كيفية الإشتغال: يتفاعل الجسد كذات اجتماعية بيولوجيا ووجدانيا ونفسيا مع المؤثرات.**
- **النتيجة: توليد عنصر بنيوي .**

3-الشرط البنيوي الثالث: الدافع الإجرامي.

- **مجال الإشتغال: البنية الرمزية.**
- **مدخلات: وجدانية.**
- **كيفية الإشتغال: يتفاعل النسق الرمزي مع البُنى الأخرى ليعطي للفعل شكله النهائي.**
- **النتيجة: توليد عنصر بنيوي.**

المخرجات : إنتاج إستجابة سلوكية.

إعادة الإنتاج البنية.

2- -تفسير معطيات الدراسة في ضوء المفاهيم

الاستعداد الإجرامي: إن الاستعداد الاجرامي هو العُنصر الأساسي الذي يخلق الشرارة الأولى المُهيئة للأرضية التي تُزرع فيها بذور الفعل اللاعقلاني، باعتباره قوة ذاتية كامنة تجعل الكائن المُتأنسن يميل لارتكاب سلوكات تتعارض مع المعايير الاجتماعية والقواعد القانونية وهو شرط داخلي يُولد عُنصر القابلية للإقدام على ارتكاب الجريمة دون مقاومتها، إذ يتغذى الإستعداد الإجرامي من البيئة الاجتماعية ويتعزز بالمُحفز الداخلي ويتبلور بالدافع الإجرامي.

- **المحفز الداخلي:** إن المُحفز الداخلي هو العُنصر الثانوي لكُل بنية تخص الفاعلية الإجرامية، بحيث يعمل على تعزيز الرغبة في ارتكاب الجريمة وإثارة الدافع إليها، باعتباره طاقة نفسية تحدث في ذات الكائن المُتأنسن والتي تُؤثر على حالته المزاجية و إدراكه للأمور ثم التأثير على اتخاذ قراراته، إذ يعكس الحالة النفسية ويرتبط بالانفعالات الوجدانية للذات الفردية، وهو بنية ذاتية تُثير الدافع الإجرامي لارتكاب الجريمة.

- **الدافع الإجرامي:** إن الدافع الإجرامي عُنصر غائي سببي يُفسر سبب ارتكاب الجريمة إذ يكمن مفتاحه الموضوعي في المُحفز، ويُترجم الدافع الإجرامي القوة الداخلية الكامنة في جوهر الكائن المُتأنسن، بحيث تعمل على إثارته ليسلك سلوكا لااجتماعيا يتعارض مع القيم والمعايير الاجتماعية، وتُعاقب عليه القاعدة القانونية، ما ينتج عنه استجابة سلوكية إجرامية تتوافق مع اشباع حاجة مُعينة وتتجه نحو تحقيق هدف معين. والدافع يُحرك نشاط المُجرم ويُوجه سلوكه باعتباره دافع تفاعلي مُركب فهو دافع داخلي لكونه ينشأ من مُحفزات خفية داخل الكائن المُتأنسن لأنها مُتأصلة في ذاته، وخارجي ينشأ من مُثيرات خارج الكائن المُتأنسن لكونها مُكتسبة من المحيط الخارجي.

- **الأزمة البيوغرافية:** مرحلة انتقالية في المسار الحياتي للكائن المُتأنسن، إذ تُعتبر مُنعطفا خطيرا قد تقود إلى الانفجار السلبي على المدى البعيد، إذ تُحدث اختلالا في التوازن الداخلي والخارجي له، بحيث يجد نفسه غير قادر على ربط ماضيه بحاضره ومُستقبله، وعاجزا عن التكيف مع الضغوط، بسبب حادث أليم أو أزمة في السيرورة الذاتية، وبالتالي تُحدث شرخا في الهوية الإنسانية بحيث يُفقد الكائن المُتأنسن الإحساس بالاستمرارية ويُشعره بعدم الإتساق مع ذاته والتكيف مع مُحيطه.

الزواج الفاشل: علاقة تتسم بعدم الانسجام والاستقرار، مما يُحول مُؤسسة الزواج إلى حلبة للصراع والإغتراب، باعتبارها أحد أهم البُنى الاجتماعية المُتصدعة التي تُنشأ أزمة بيوغرافية إذ تتحول إلى عامل حاسم للضغط.

3-تفسير معطيات الدراسة في ضوء التوجه النظري :

تكشف نظرية التشكيل البنائي لأنتوني غيدنز أن البنية الإجرامية لاتُفهم بعزلها عن السياق العام للمرأة بل كعملية ديناميكية تتشكل ويُعاد تشكيلها من خلال التفاعل المُستمر بين البنية الاجرامية والمرأة القاتلة، انطلاقا من المجتمع أو المحددات التي يفرضها السياق الاجتماعي والثقافي فالبرمجة العقلية السلبية للمرأة تُكتسب بفعل التنشئة الاجتماعية لبناءها الذاتي لتجد مجالا خصبا تتكاثر فيه بفعل التفاعل النفسي والوجداني مُشكلة استعدادا داخليا قد يجعل للمرأة القابلية للجريمة وباصطدامه بالمُثير الخارجي يُنتج استجابة سلوكية تتحول إلى فعل يحمل دلالات ومعاني غنية، ووفق منظور غيدنز فإن جريمة القتل لاتكتفي باستثمار البنية القائمة بل تُساهم في إعادة نتاجها وترسيخها مما يخلق حلقة مستمرة من التأثير المُتبادل بين المرأة والبنية الإجرامية.

وحسب **غيدنز** فإن المرأة القاتلة دافع للقتل وهذه الدوافع تنبع من الرغبة التي تُحفز الفعل، بحيث يربط الفعل بالقوة، بمعنى، أن المرأة المرتكبة لجريمة القتل لديها القدرة على التأثير وتغيير منحى السياق، لأن فعل القتل هنا، يتضمن القوة والقدرة على تغيير الموقف أي القدرة التحويلية للفعل الإنساني، فبالنية الإجرامية انطلاقا من هذا الإفتراض تتجسد في الفعل فهو الذي يُنتجها ويخلقها ويُعيد إنتاجها.

أما من منظور **بيير بورديو** فقد أكد على إرتباط ثنائية الفعل-البناء عملا بمبدأ تفاعلية البنية الموضوعية والذاتية معا دون عزل إحداهما عن الأخرى في سياق القتل كممارسة، فقد قدم **بورديو** مخطوطة شاملة حول الممارسة بوصفها علاقة مركبة بين الهابيتوس، رأس المال والمجال فمن خلال تقاطع هذه المفاهيم التي تمتلك مفاتيح القوة الدافعة للسلوك البشري، التي تقوم على أساس الهابيتوس باعتباره نظاما من الإستعدادات التي تُوجه سلوك المرأة ويصقل شخصيتها، إذ تتم العملية من الخارج إلى

الداخل في إطار دمج البناء الموضوعي في الفضاء الاجتماعي، فحسب بورديو يتم إنتاج الممارسة وفقا لمخطط تاريخي إذ يُعبر هابيتوس المرأة عن نظام توليدي لكنه غير ساكنإغذ يتطور وفقا للسياق الذي يتعزز عن طريق الخبرة الحياتية التي تندمج داخل الجسد، ويكتسب الهابيتوس من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية بفعل الاستدماج الخارجي، وحسب النبرة البوردوية فإن الهابيتوس هو الذي يُوجه إستراتيجية المرأة نحو القتل، إلا أن الهابيتوس يتشكل من خلال قيم محددة من الرساميل، فالإستعدادات الإجرامية مثلا تظهر بشكل أكثر إحتمالا في الأسر التي يكون لديها رأس مال انحرافي، فالتمثلات الناتجة عن الهابيتوس تعتمد على حيازة رأس المال سواء كان مُتوارث عن طريق العائلة أو متراكم بفعل الخبرة الحياتية.

في حين تكشف القراءة المزدوجة لنتائج الدراسة، في ضوء كل من منظور أنتوني غيدنز وبيير بورديو أن الفعل الإجرامي ليس حادثا عرضيا ولا فعلا مُنفصلا عن سياقه البنيوي، فمن جهة تبرز المقاربة الجدلية لجيدنز للتوضيح كيفية اشتغال البنية الموضوعية عبر شروطها الزمانية والمكانية وتفاعلها مع البنية الذاتية في إنتاج الممارسة السلوكية بينما تمنح البنية الرمزية المعنى الذي يُؤطر الفعل ويشرعنه، في حين يُوضح المنظور البوردوي أن هذه العملية تجد ترجمتها العملية في منطق الحقل الاجتماعي، حيث تُنقش الشروط البنيوية على جسد الفاعلة عبلا الهابيتوس وتتفاعل مع ماتتمتلكه من رأس مال لتتجسد في ممارسة إجرامية عند توفر الظرف الملائم. وهكذا تتضح الجريمة كتجسيد لعلاقة دائرية تتمثل في أن البنية تُشكل الفاعل والفاعل يُعيد إنتاج البنية في سيرورة اجتماعية مُستمرة تخلق الشروط البنيوية وتُعيد إنتاجها عبر الزمن.

في حين ينحو **برنارد لاييير** نحو تعددية البُنى، فالمرأة ليست نتاج مسار اجتماعي واحد بل هي نتاج تراكب وتفاعل بين بُنى مُتعددة ومتباينة، فهذا التعدد في مسارات التنشئة الاجتماعية، الذي يجمع بين القيم الأسرية القمعية تارة، والقهر الاجتماعي تارة أخرى، الذي أفرز لدى المرأة المرتكبة لجريمة القتل ميولات انعكست على قراراتها وسلوكها، فالمرأة لاتمارس حياتها وفق هابيتوس واحد منغلق على ذاته، وإنما تتحرك وفق سياقات مختلفة في حياتها، مما ينتج أساليب سلوكية متباينة، وهكذا فإن القتل عند المرأة هو إستجابة سلوكية، حدثت نتاج لصراع داخلي بين بُنى مُتعددة تجسدت على نحو خاص في الجسد الأنثوي باعتباره حامل للدلالات العميقة لآثار البُنى. فالمرأة حسب وجهة نظر **لاييير** ليست وحدة موحدة بل كيان متعدد الميول يتشكل عبر سياقات اجتماعية مختلفة، ويتفاعل معها بطرق متباينة، وعندما تعجز هذه التمثلات داخل السياق المعاش، تنشأ حالة من اللاتوافق الذاتي أو مايُسمى حسب لكنة لاييير "**الأزمة**

البيوغرافية" وهي لحظة الإنقطاع الحاد والإنهيار الوجداني في المسار الحياتي للمرأة التي تفقد فيها الذات الأنثوية قدرتها على الإستمرارية، الأمر الذي عبر عنه النسق الخفي عبر مُؤشر التعرض لحادث أليم غير مجرى حياة المرأة المرتكبة لجريمة القتل، أو المُؤشر الذي تم التعبير عنه بالفشل في تحقيق الأهداف، فهي مسارات تعبر عن لحظة انهيار الذات وتحطمها سواء على مستوى الهوية أو المعنى، إذ تصل المرأة إلى نقطة النهاية بحيث لاتعود قادرة على التكيف مع السياق الخارجي، مما يُصبح لديها خلخلة على مستوى البناء الذاتي فإذا ماوجد الشروط البنيوية الاجرامية الملائمة تحول إلى استجابة إجرامية، وتحدث هذه العملية داخل العقل الأنثوي من خلال توليد السلوك عن طريق الربط بين المدخلات والمخرجات الذي لاينشأ عن بنية واحدة وإنما متعدد البُنى، فالرصيد الوجداني المليء بالأفكار والذكريات والمعتقدات تُشكل بيئة خاصة دهنية في البنية الذهنية للمرأة فمحتويات رصيدها الوجداني مكبوتة ومخبأة وأي مُثير خارجي يواجهها يجعل من البيولوجيا العصبية للمرأة في حالة حركة ونشاط فعندما تصل الإشارات إلى المخ تتوزع المهام في القشرة المخ ويتولد الفعل العنيف المُرتبط بالخبرات الشخصية للطفولة، والتي تعتبر قوة دافعة للسلوك الإجرامي عند المرأة.

ثالثا-النتائج العامة للدراسة:

بالاستناد إلى نتائج التساؤلات الفرعية تم التوصل إلى أطروحة أساسية مفادها أن البنية الإجرامية هي ثمرة تفاعل البنية الموضوعية والبنية الذاتية والرمزية وفق ترابط بنيوي حول الشروط البنائية المسؤولة عن توليد عناصر سلبية لتركيب نظام القتل عند المرأة، فقد كانت الإنطلاقة من السياق الخارجي الذي لايُمكن عزله عن الفاعلة الذي تُمثله البنية الموضوعية بتوليد عنصر **الإستعداد الإجرامي** وخلق ذات محطمة فاقدة للمناعة الإجرامية بمامعناه أن المرأة المرتكبة لجريمة القتل لايتوفر لديها شرط الكبح الذاتي أو القوة المانعة بحيث تزرع قوة دافعة للجريمة في البنية الذهنية للذات الأنثوية وبتفاعلها مع الضغوط الداخلية التي تحدثها المُثيرات النفسية ووالوجدانية والفيزيولوجية الذي تُمثلها البنية الذاتية المسؤولة عن توليد عنصر **المحفز الداخلي** إذ تُشكل بيئة داخلية تصدر منها ميكانيزمات التكيف مع العالم الخارجي إذ يقوم بتحديده الإطار الخاص بالضحية والبنية الزمكانية التي تتجسد في الفرصة الإجرامية وهو المسار الذي تُكمله البنية الرمزية المسؤولة عن توليد عنصر **الدافع الإجرامي** بحيث تجعل القشرة المخية في حالة نشطة بارسال إشارات إنذار للوزة الدماغية المسؤولة عن الإنفعالات فتتخذ من العنف ميكانيزم لمواجهة المُثير الخارجي داخل العقل الأنثوي كعملية ديناميكية مُعقدة تتصارع فيه قوى المنع والدفع وبالتالي تُؤثر

على القوى العقلية للمرأة فتوجه استراتيجية عنيفة لممارسة الجريمة تُحدثه **التفكير الإجرامي الردائي** مُولدا بُعد عدواني كرد فعل يتمحور غالبا حول الوجدان فينتج القتل كإستجابة سلوكية، وتعتبر هذه المقاربة كإجابة على التساؤل الرئيس والذي تمت صياغته كالتالي: لتحقيق التكامل المنهجي بين البنية والفعل لفهم طبيعة جريمة القتل عند المرأة التي تقوم بإنتاج البنية الإجرامية وإعادة إنتاجها، وذلك وفقا للإعتبارات التالية:

- ✓ تُساهم البنية الموضوعية في توليد عنصر الإستعداد الإجرامي.
- ✓ تُساهم البنية الذاتية في توليد عنصر المُحفز الداخلي.
- ✓ تُساهم البنية الرمزية بتوليد عنصر الدافع الإجرامي.
- ✓ تقوم المرأة المرتكبة لجريمة القتل بخلق الحقل الإجرامي فتعمل على إنتاج وإعادة إنتاج البنية الإجرامية.
- ✓ أظهرت النتائج أن المرأة القاتلة فاقدة للكبح الذاتي الذي يُزرع بطريقة لاواعية في الهابيتوس.
- ✓ لا تُولد المرأة قاتلة بل تُدفع تدريجيًا نحو التفكير في الجريمة نتيجة التفاعل المستمر مع بيئة مجتمعية قاهرة ودوافع ذاتية عدوانية فقد بينت الدراسة أن النساء اللائي ارتكبن جريمة القتل غالبًا ما عشن في سياقات هشة، ساهمت في تضييق خيارات المرأة حتى وجدت في الجريمة ميكانيزما للتكيف ومواجهة المخاطر فلجأت إلى القتل كآلية دفاعية، أو حتى كوسيلة لإعادة التوازن إلى ذاتها المضطربة ويصبح هذا العنف، مع الزمن، جزءًا من نسقها الشخصي، الذي يُمكّنها من الشعور بالقوة والسيطرة في وجه التهميش أو الانكسار.

- ✓ أظهرت المعطيات الميدانية أنّ الجسد الأنثوي في السياق الاجتماعي المدروس يُعاد إنتاجه داخل بنية موضوعية صارمة، تقوم على الرقابة الأسرية والمجتمعية، وتربطه بالشرف العائلي، مما حدّ من استقلاليته وجعل التحكم فيه أداة للضبط الاجتماعي. هذه البنية الموضوعية، المقرونة بهشاشة الوازع الديني والأخلاقي الناتجة عن تنشئة قمعية غير متوازنة، أضعفت قدرة المرأة على بناء منظومة قيمية ذاتية متماسكة، وفتحت المجال أمام تأثيرات جماعات الرفاق، أحيانًا كبديل عن الأسرة وأحيانًا كقوة دافعة نحو سلوكيات منحرفة.
- ✓ في ظل هذه المعطيات، مثّل الزواج حدثًا مفصليًا في المسار الحياتي للمرأة؛ بدل أن يحقق الاستقرار، جاء في كثير من الحالات كعامل خلخلة للسياق، إما بسبب ضعف التوافق الزواجي

أو نتيجة لتراكم الخلافات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. ومع التغير الاجتماعي السريع وتزايد الصراع القيمي، اتسعت الفجوة بين التطلعات الشخصية والإمكانات الواقعية، مما ولّد حالة من الإحباط والاغتراب.

- ✓ هذه الضغوط الموضوعية انعكست مباشرة على البنية الذاتية؛ حيث شكّلت الحوادث الأليمة والأزمات البيوغرافية (مثل فقدان شخص مقرب أو التعرض لصدمة) قطيعة مع المسار الحياتي السابق، وأعادت تشكيل صورة الذات والدور الاجتماعي. ومع تراكم الإحباطات وفشل الأهداف، تزايدت الهشاشة النفسية، وظهرت أعراض تعكس التداخل الوثيق بين الضغط النفسي والجسدي.
- ✓ استمرت تمثلات الجسد الأنثوي كحامل لشرف العائلة، ما أضفى شرعية على أشكال المراقبة والضبط، وحرم المرأة من إمكانية امتلاك جسدها كذات اجتماعية، فغياب التربية الجنسية الواعية عزّز الجهل بالجسد، بينما أُعيد تأويل الأزمات والحوادث الكبرى ضمن النسق الرمزي كمبرر لاتخاذ قرارات قصوى، وصلت في بعض الحالات إلى الفعل الإجرامي.
- ✓ تُظهر المعطيات أن جرائم القتل المرتكبة من قبل نساء العينة ليست حوادث منعزلة عن النسيج العائلي فغالبية الفاعلات متزوجات ولديهن أبناء، وهن يتعرّضن لمظاهر عنف زوجي وحرمان عاطفي (نسب معتبرة)، تقود غالبًا إلى وقوع الفعل في فضاءات مألوفة (المنزل/الحي) وبدوافع تمتد بين الدوافع العاطفية والوجدانية وهو ما يفسر أيضًا إقدام المرأة لارتكاب جريمة قتل دون سوابق قضائية سابقة.

- ✓ كما أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية النساء لم يتمكن من تحقيق أهدافهن، ماعمق شعورهن بالإحباط ودفعهن إلى مسارات مأزومة.
- ✓ أظهرت النتائج أن غالبية النساء تعرضن لحادث أليم مثل لحظة قطيعة في مسارهن الحياتي، ماأحدث أزمة بيوغرافية أعادت تشكيل معاني الذات ومسارها الاجتماعي.
- ✓ بينت النتائج أن المرأة المرتكبة لجريمة القتل تعاني من فترات العادة الشهرية المضطربة، بما يعكس اختلالات جسدية ونفسية مرافقة.
- ✓ تصدع واضطراب الرابطة الاجتماعية مع الذكر ما يُعيد تأسيس مبدأ الصراع الأبدي بين الرجل والمرأة.
- ✓ قد نُصنف المرأة القاتلة ضمن صنف المجرم العاطفي أو المجرم الوجداني فالمرأة قد تقتل لأنها خُذلت أو أُصيبت في صميم وجدانها.

رابعا–قراءة سوسيوأنثروبولوجية في النتائج العامة للدراسة.

تبحث الدراسات السوسيوأنثروبولوجية في ذلك الكائن المُتأنسن ومُخرجات سلوكه، هكذا، حاولنا البحث في جريمة القتل عند المرأة كاستجابة سلوكية اعتمادا على المنهج البنيوي، فإذا افترضنا أن الجريمة النسوية شبكة من الأنظمة الرمزية، فيتعين على البنية تحليلها أو فض شفراتها والتنقيب في مستوى أعمق على أساس الثقافة التي تنتمي إليها المرأة المُرتكبة لجريمة القتل، على اعتبار أن البنية آداة تحليلية تبحث عن المعنى الخفي الذي يحاول فهم الجريمة ثم يقوم بتفسيرها فتأويلها، إذ أن في دلالة المرأة المُرتكبة لجريمة القتل جوهر مُتسق تمام الاتساق مع مُخرجات سلوكها إذ تتطابق دلالية تقابل ثنائية المظهر والجوهر، فبحثنا عن البنية الإجرامية لفعل القتل عند المرأة انطلق من الكيفية التي أدت إلى مخرجات تلك الاستجابة، وميكانيزمات إشتغالها انطلاقا من عمق الثقافة.

في البداية، نحاول هنا أن نُتابع ما أنتجته المقاربات الأنثروبولوجية الأولى حول مفهوم الجندركمُعطى ثقافي، الذي هيمن على الموائد العلمية والأكاديمية منذ أبحاث الأنثروبولوجية **مارغريت ميد Mead** حينما أطرت الأدوار الجندرية وفقا للجنس من أجل إعادة ترميم الصورة النمطية لدور المرأة والرجل باعتبارها شرط بنيوي بدلا من كونها طبيعية، وُضع هذا الموضوع محط مد وجزر علمي مُطول حيث تمت مناقشته من المنظور التطبعي وأخذ طابع الصناعة الأنثوية خاصة في كتابات الفرنسية **سيمون دوبوفوار Beauvoir** مُعتبرة أن المرء لايُولد إمرأة وإنما يصير كذلك، ففي رأيها فإن الجندر بنية تكوينية تكونت عبر التاريخ، هذه الأطروحة تنقلنا إلى زاوية تنظير الفيلسوفة المريكية **جوديث بتلرButler** مُعتبرة أن المفاهيم الجندرية إنتقلت من كونها براديغمات مُتجذرة إلى براديغمات ثقافية مُكوَنة أي أنها بنية تكوينية تُثار من خلال تكرار الأفعال المُؤسلبة. مع ذلك، فإن هذه الأطروحة تعتبر أن الجسد يتأسس من خلال **أسلبة الجسد** حسب منظور بتلر، ولهذا الغرض، فإن الهوية الجندرية ماهو إلا

إنجاز **آدائي** بوصفه طابعا **مُشيئاً** يصنع الجسد وفق وضع تاريخي ويُضفي عليه طابع الدراما. يجب علينا في هذه النقطة الأخذ بعين الإعتبار أن اعتبار الهوية الجندرية إنجاز هو إمتداد للمقاربة التفاعلية الرمزية حينما قام عالم الاجتماع الأمريكي **هربرت ميد Mead** بدراسة إثنوميثودولوجية للجندر وُصف خلالها بأن الجندر ذو طابع إنجازي، تُحيلنا هذه الفكرة إلى أطروحة عالم الاجتماع الكندي **إرفينغ غوفمان Goffman** الذي اعتبر أن الهوية الجندرية تُقدم أدوارا مسرحية مُؤسلبة لصالح النظام، فقد اقترح غوفمان أطروحة التمثيل المسرحي مبنية على سيناريوهات مُجندرة لتقديم آداء جيد للأنوثة والذكورة.

إن فكرة الآداء المسرحي للمشروع الجندري، تضرب بجذورها في التاريخ ضمن ثقافة المجتمعات انطلاق من جندرة التنشئة الاجتماعية على حد تعبير عالمة الاجتماع الفرنسية **موريل دارمون Darmon** حيث ينطلق التأويل الثقافي للأدوار الجندرية منذ المراحل الأولى للطفولة، أي أن يمتثل الجسد لدور المرأة وهي فكرة تضرب بجذورها في التاريخ وتجعل من الجسد الأنثوي علامة ثقافية، انطلاقا من طريقة الجلوس والكيفية التي يُعمل بها الجسد أو الأداء الذي يكون عليها جسدها، التي عبر عنها **بيير بورديو Bourdieu** بأنها عملية ترويضية للجسد وتلقينها مجموعة من الإستعدادات التي تُناسب الأنوثة. إلا أن عالمة الأعصاب الأمريكية **ميليسا هاينز Hainez** خالفت هذا الرأي مُعتبرة بأنه أمر زائف ، مُفترضة إستحالة التمييز بين الذكر والأنثى على أساس اجتماعي، ففي كتابها الموسوم **جنوسة الدماغ** افترضت هاينز أن الفروق الجنسية تقوم على أسس بيولوجية إلا أنها حُددت اجتماعيا فالفروق السلوكية على أساس الجنس هي نتاج تفاعلات عديدة مُعقدة منها ماهو بيولوجي ومنها ماهو اجتماعي، فكل سلوكات البشر محكومة بأدمغتهم.

إذا كان الجندر مُعطى ثقافي تم بناءه تاريخيا، يطيب لنا انطلاقا من هذا الإفتراض أن نعتبر أن الجسد الأنثوي يتضمن التصورات الثقافية التي يُبنى وفقها، على إثره يُعتبر الجندر هو الدلالة الثقافية التي يُجسدها الجسد المُجنسن، وهو الطريقة التي تُنتج بها البناء الثقافي ويُعاد بها إنتاج الجسد، على هذا الأساس يُجادل **دافيد لوبروتون Le breton** بأن الجسد ليس مجرد كيان بيولوجي بل هو منتوج اجتماعي وثقافي تتفاعل في التصورات وتمثلات الأعراف وضوابط المعايير بحيث يُعاد تشكيله وفق السلطة الرمزية كأخطر أشكال السيطرة الضمنية التي تُمارس عنفا رمزيا رمزيا ضد المرأة عبر أنظمة التمثلات الرمزية التي تُنظم إدراك المرأة لهويتها ولذاتها والعالم بحيث تتبنى هي نفسها سلوكيات تُقيدها وتُعيد إنتاج خضوعها وامتثالها من هنا ينطلق القهر من الذات الأنثوية بقدر مايُقدمه المجتمع من قهر للمرأة. إن العنف الرمزي الذي تتعرض له النساء يتخذ طابع الهيمنة الذكورية هو عنف أيديولوجي يُعاد إنتاجه باستمرار من قبل النساء حسب وجهة نظر الأنثروبولوجي الفرنسي **موريس غودلييهGodilier** إذ يُحاجج بأن العنف الرمزي يُوجه ضد المرأة لكنه يُصنع من طرفها في ذات الحين، فقوة الرجل لاتتمثل في

ممارسة العنف الرمزي ضد المرأة وإنما تتمثل قوة وعمق العنف الرمزي ضد المرأة في امتثال وخضوع المرأة لتعنت الرجل، فهذا الخضوع هو الذي يُشرعن السيطرة الذكورية ويُنتج القهر الاجتماعي.

إن قراءة النص الاجتماعي انطلاقا من سوسيولوجيا القهر الاجتماعي من خلال المعيش اليومي للمرأة الجزائرية، لايستدعي الاهتمام للصيرورات البنيوية بقدر ماتُعطي مساحة للمرأة كفاعل بوصفها ذات مُنتجة للمعنى على اعتبار أن القهر خزل البناء العام الذي تتجسد فيه الذات الأنثوية بحرية، بل تجعلها مُشيئة خاضعة للسلطة الخارجية التي تُملي عليهم شروط البقاء، فحسب **بول ريكور Ricord** فإن القهر لايُطال الجسد فقط بل يُطال الكرامة المعنوية للمرأة، ماينتج عنه " جرح الإعتراف" بمامعناه شعور المرأة بأنها مُهمشة وغير مرئية وغير مُعترف داخل جماعتها، وهذا القهر مُتجذر في الثقافة بفعل المعتقدات – ماقُمنا بطرحه بالتفصيل في الجانب النظري–، فالقهر الاجتماعي حسب النظرة البوردوية لايتحقق عبر القوى المادية فقط أي سلطة الضبط الرسمية وغير الرسمية وإنما يتجلى بفرض أنظمة التصنيفات التي تجعل المرأة تتقبل موضعتها الهامشية في البنية الموضوعية دون وعي منها، إن عدم الإعتراف هو الضلع الأساسي في معضلة العنف البنيوي المُسلط ضد المرأة، فإذا كان الإعتراف بنية تكوينية من ثلاث شروط أساسية تتمثل في الحب الذي يُحقق الثقة في النفس، والحق الذي يحقق إحترام الذات والتضامن وهو أساس تقدير الذات، فإذا سقطت إحدى هذه الشروط لم تُضمن شروط الاعتراف المتبادل بين المرأة ومُحيطها، عملا بالمبدأ القائل أن المرأة كائن اجتماعي يبحث دائما عن الإعتراف من الآخر إذ يأتي هذا الإعتراف في عدة أشكال كأن يتم الإعتراف بوجودها، بجمالها، فعندما تشعر المرأة بأن الآخر يُنكر الاعتراف بها أو حتى ظلمها واحتقارها فإنها تلجأ إلى العنف كوسيلة للدفاع عن ذاتها.

إذ تدخل في إطار العلاقة السامة فهي ليست مجرد تجربة عاطفية فاشلة، بل تعبير عن بنية اجتماعية مصغرة تتشكل داخل إطار ثقافي يحدد أدوار القوة والخضوع في حياة المرأة، يمكن أن تتغذى هذه العلاقات على اللامساواة الجندرية والضغوط الاجتماعية التي تدفعها للاستمرار رغم الأذى النفسي أو الجسدي بحيث تتحول هذه العلاقات إلى فضاء لإعادة إنتاج القهر، إذ يتم التحكم في المرأة عبر آليات خفية مثل التقليل من قيمتها، العزل الاجتماعي، أو الابتزاز العاطفي. فالتعرض المزمن للضغط والإجهاد في علاقة سامة قد يؤثر على الجهاز العصبي وكيمياء الدماغ، ما يؤدي إلى اضطراب المزاج، القلق، أو حتى سلوكيات دفاعية قد تصل في بعض الحالات القصوى إلى ردود فعل عنيفة. وهنا يتقاطع الشخصي مع البنيوي فالمرأة لا تتفاعل مع العلاقة السامة فقط بوصفها فرداً، بل كذات متأثرة ببنية اجتماعية وثقافية أوسع، تجعل الخروج من هذه العلاقات أمراً معقداً ومكلفاً على المستويين الرمزي والمادي. والحل الأمثل في هذه الحالة حسب **يورغن هابرماس Habremas** لابد من الإعتراف بالمرأة وهذا الاعتراف قائم على التفاهم والحوار العقلاني التواصلي، فالجسد الأنثوي يُمثل ساحة للصراع حول الهوية نتيجة لفشل الحوار والتفاهم بين المرأة وجماعتها فعندما تفشل الحلول السلمية لحل النزاعات تلجأ المرأة للجريمة كوسيلة أخيرة

للاعتراف بها وإنقاذ ذاتها المقهورة، إلا أن إنقاذ تلك الذات المحطمة والمقهورة له امتدادات من تاريخها التنشئوي الماضي المُرتبط بفقدانها للضبط الذاتي ومع اصطدام تلك الهشاشة الضبطية مع ماتحمله من رصيد فيزيولوجي حصري يجعل منها كومة قابلة للإلتهاب الفوري، فإن للبيولوجيا الأنثوية إيقاعاتها الخاصة التي تؤثر على المزاج والسلوك، إذ تفرز الدورة الشهرية وتقلّبات الهرمونات المصاحبة لها حالات من الإجهاد الجسدي والنفسي قد تضعف القدرة على ضبط الانفعال في ظروف ضغط قصوى، فذلك التوتر المزمن ينعكس على الجهاز العصبي ويعيد تشكيل كيمياء الدماغ بطرق قد ترفع من حساسية المرأة للمثيرات الصادمة.

بُناءً على هذا الافتراض، فإن جريمة القتل عند المرأة ليست مجرد فعل منفصل عن سياقه، بل هي نتاج تفاعل معقّد بين البنية الاجتماعية والتجربة الذاتية والعوامل البيولوجية والنفسية، فإلى جانب ما يفرضه الجندر من قيود بنيوية ورمزية، فإن للبيولوجيا الأنثوية إيقاعاتها الخاصة التي تؤثر على المزاج والسلوك ومن جهة أخرى فإن التعرض للأزمات البيوغرافية لا تنفصل عن هذه البنية المعقدة من المؤثرات، فهي عقدة رمزية في السيرة الحياتية تصبح نقطة انعطاف حاسمة في حياة المرأة قد تدفعها في ظل ظروف ضاغطة نحو الانفجار الإجرامي. ومن جهة أخرى، فإن مراحل العبور الحاسمة في حياة المرأة مثل الزواج غير المناسب قد يختزل المرأة في وضعية هشة جدا، فالزواج الفاشل ليس حادثة مفاجئة بقدر ما هو حصيلة تراكب ثلاث طبقات: بنية توقّعات غير واقعية واتباع الأسطورة القائلة "سيتغيّر بعد الزواج"، لا–توافق عميق في الهابيتوس القيمي والعائلي وأنماط العيش بما معناه سوسيولوجيا أن للرجل أو المرأة عادات مُستدمجة تُوجّه السلوك بدون وعي، إضافة إلى إختلال ميزان القوة الرمزية داخل العلاقة كاستصغارالرجل لشريكته، تهديدها ضمنيا ومقارنتها بالآخريات أو الاستخفاف بالمجهودات التي تقوم بها داخل المنزل وحتى اللامبالاة وجلوس الرجل لساعات طويلة أمام الهاتف بدل جلوسه مع زوجته وعدم الاهتمام بها، فعند اجتماع هذه العوامل يتحوّل الخلاف العادي إلى "نظام" دائم لإعادة إنتاج الإحباط إذ يسود الصمت الدفاعي بدل الحوار، تُطبَّع سيطرة الرجل على المرأة تدريجيًا كعزلها عن الصديقات/الأسرة والسخرية من الطموح إذ تُختَزَل المرأة إلى أدوار مُحدَّدة تُهمّش جسدها كذات اجتماعية فاعلة فتظهر هشاشة نفسية واجتماعية مرهقة. ناهيك عن التغير الاجتماعي بما يحمله من وعود التحرر وإعادة صياغة القيم، يفتح أمام المرأة فضاءات جديدة لكنه يضعها أيضاً في منطقة ارتباك بين رموز الماضي الصلبة وأفق الحاضر المتشكل، فتجد ذاتها في حالة صراع داخلي بين الانتماء والتحرر والقهر الاجتماعي فمع هبوب رياح البذخ الوهمي على الفضاء الافتراضي تجد المرأة نفسها في مقارنة دائمة مع قرينتها المُؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي من عيش كريم وحياة هنيئة وسفر دائم مايخلق لديها ضربة مزدوجة من القهر. على هذا الأساس، تتداخل المكونات الاجتماعية مع الضغوط البيولوجية والنفسية، لتنتج أحياناً مساراً مأزوماً قد ينتهي بالفعل الإجرامي هكذا يتضح أن جريمة القتل عند المرأة هي مرآة لتشابك البنية

والذات والرمز والجسد، وأن فهمها يستلزم قراءة لا تفصل الاجتماعي عن البيولوجي ولا الفردي عن البنيوي. بل فعل يجمع بين أثر البنية وقوة الرموز وتجربة الذات، ويكشف تصدعات العالم الاجتماعي، ويعكس محدودية قدرته على حماية نسائه واحتضان أزمتهن.

خامسا–تأويل فعل القتل عند المرأة.

يضع رائد علم الإجتماع التأويلي **ماكس فيبر Weber**(1864–1920) إطارا بنيويا للفعل محاولا فهمه انطلاقا من التأويل، واستيعاب المعاني التي ينطوي ذلك الفعل. فالقراءة الفيبرية للفعل تتماشى والتأويلية التقليدية التي تبحث في المُنتج للفعل باعتباره مصدرا للدلالة وهو المرجع الأصلي الذي يعود له الفعل من أجل معرفة معناه. يُعد فيبر من أهم المُفكرين الذي يتمركز بين حدود الطرح الأنثروبولوجي والاجتماعي للفعل، لذلك، سيتموقع فهمنا لدلالة فعل القتل عند المرأة، وتأويله من أجل الكشف عن بنيته، انطلاقا من رُؤى ماكس فيبر. ولابد لنا قبل المعالجة التحليلية، في هذا السياق أن نُميز بحذر بين الفعل الانساني والفعل الاجتماعي، بحيث يُعبر الأول عن سلوك أو نشاط ما فُعل عن قصد وله معنى لتبرير ماقام به فاعله، في حين أن الفعل الاجتماعي يندرج تحت أنواع الفعل الانساني، يتقيد بما يحمله الفرد من معنى حول فعله الاجتماعي. والفعل –حسبه– هو النشاط أو السلوك الذي يطلق عليه فاعله أو الفاعل معنى ذاتيا.[1] وحسب **فيبر** فإن الكائن المُتأنسن يتصرف عن وعي ويُوجه سلوكاته عن قصد، من هنا باتت الضرورة قصوى لفهم نوايا الفعل، مقاصده ودلالاته ومعانيه. على هذا الأساس فإن الفعل الانساني أكبر من مجرد سلوك وإنما منظومة من المعاني والمقاصد، ذلك أن الفاعل كائن مُخير في أفعاله ومسؤول عليها مسؤولية كاملة، إذ تحكمه قواعد الرشد العقلاني على حد وجهة نظر **تالكوت بارسونزParsons(1902–1972)**، والانسان يوجه فعله شطر قيمة **الخلاص** وهي أعلى القيم. إن أنماط الفعل الذي وضعها فيبر، هي أنماط مثالية ومعيار لقياس الأفعال: الفعل الغائي، الفعل القيمي، الفعل الوجداني والفعل التقليدي. بيد أنه يُمكن التعامل معها كمستويات وأوجه مختلفة، فالفعل العقلاني مثلا يُقابله فعل لاعقلاني، وعلى اعتبار أن فعل القتل العمل لااجتماعي يّعاقب عليه القانون و يّناوؤه المجتمع، فإن الغاية هي قيمة مُطلقة وأساسية على اعتبار ارتباطها بالهدف والقصد.

الفعل	نوع الفعل	نمط الفعل

[1]- علي ليلة: ماكس فيبر والبحث المضاد في الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المعاصرة، القاهرة، مصر، 2004، ص107.

القتل	لا عقلاني	غائي

إن جريمة القتل العمد، خصها القانون الجنائي الدولي من بين الجرائم ضد الإنسانية، من أخطر الجرائم على الإطلاق، لماذا؟ لأن القصد الجنائي، أو نية الفاعلة تكون نقطة محورية في تكييف الجريمة، وعلى اعتبار أن النية الإجرامية هي القصد وهي العنصر المعنوي في الجريمة، فإنها لاتُعبر عن المستوى السطحي والظاهري، وإنما تعبر عن المستوى الباطني والخفي.[1] إن الموت والفناء ، هي نتيجة مترتبة عن جريمة القتل، وعلى هذا الأساس، واعتناقا لمبدأ القانون الجنائي الدولي، فإن للجريمة وجهين إثنين يختص الأول بجرائم السلوك، والذي يعبر عن إنتهاك قاعة قانونية بغض النظر عن النتيجة، في حين يُعبر الثاني عن جرائم النتيجة وهي تجاوز القواعد الاجتماعية والقانونية، التي تفترض بالضرورة تحقيق **غاية معينة**. والتي تُركز على الضرر الذي يُخلفه السلوك الإنساني، وجريمة القتل من جرائم النتيجة، فقد اجتهد المشرع الجزائري، على تكميمها في باب الجنايات ضد الأفراد، إذ يولي المشرع الجزائري أهمية قصوى بحياة الإنسان، باعتبارها تمثل المحور الأساسي للفصل الأول من قانون العقوبات الجزائري يحيل هذه الجناية أنها ضد الأشخاص، وفي الحقيقة. تنص المادة **254** من قانون العقوبات الجزائري، بصيغته المعدلة، أن جريمة القتل هي إزهاقُ مُتعمدٌ لروح الإنسان، والملاحظ لهذا النص القانوني، الإدلاء صراحة، بأن يكون فعل القتل مُتعمدا، والتعمد في معاجم اللغة العربية، معناه القصد، أما الإزهاق فيعني الإماتة، الهلاك، الخروج وفي مايُسمى بمصطلحات العلوم الروحية إستعاضة عن العلوم الانسانية على حد تعبير دلتاي، فإن الروح هي الإنسان في صورته الشاملة، والإزهاق في هذا المقام يعني الإقصاء من الوجود.

الصورة السمعية /الدال		الصورة الذهنية/المدلول
القتل	←	إزهاق الروح
الصورة السمعية/ الدال		الصورة الذهنية/المدلول
إزهاق روح شخص	←	إقصاء الآخر من الوجود.

تستهدف السيميولوجيا التواصلية بزعامة رائد اللسانيات البنيوية، **رومان جاكبسون (1869-1982)** الإبلاغ والتأثير على الآخرعبر العلامات، الإشارات والرموز، فالعلامة حسب السيميولوجيا التواصلية تتكون من ثلاث عناصر أساسية: الدال، المدلول، والوظيفة القصدية، على عكس سيميولوجيا الدلالة التي

[1]-محمد علي فينو : شرح جريمة القتل في قانون العقوبات العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص199.

ترتكز على الدال والمدلول فقط. والعلامة هنا آداة تواصلية تُؤدي وظيفة التبليغ وتحمل قصدا، كما لايفوتنا أن الوظيفة القصدية حاضرة في المنظومة اللغوية وغير اللغوية، على اعتبار أن كل نشاط إنساني يحمل علامة دالة تُحيل الذات المُؤوِلة إلى معنى، والحال كذلك، عند جريمة القتل عند المرأة، فالقتل العمدي علامة سيميولوجية أساسها قصدي تهدف إلى تبليغ رسالة قد تكون الأنا المحطمة، الذات المكسورة، والقتل والحال هذه، علامة دالة تحمل وظيفة قصدية لإقصاء روح الآخر عن الوجود.

الدال	المدلول	الوظيفة القصدية
القتل العمد	إزهاق الروح	الإقصاء

إن لكل جريمة لغة، ولغة القتل هي الإقصاء، وإزاحة المثير السلبي. فإذا كانت جريمة الضرب والجرح جرائم إستهداف الصحة والحياة، فإن جريمة القتل من بين الجرائم التي ترتكب ضد الحياة والجسد، أي القضاء على الجسد والإقصاء من الحياة. والقتل هو حرمان غير قانوني لحياة الضحية.[1] إن فعل القتل تشكيلة إجرامية مُعقدة، يستوجب قراءة دلالته في تفاعلية الآنا المجرمة والآخر الضحية ضمن نسيج تواصلي اجتماعي، إذ يستبطن القتل العمد خاصيتي القصد والرغبة بحيث ينطوي النية التي بُؤرتها الأنا توجيها ومقصدا نحو الآخر، في محاكاة لحركة العمق بالذات بغية الكشف عما يكتنف هذه الظاهرة من علامات ورموز ومعاني دالة. إن المرأة التي إعتدت على حياة الآخر بإقصاءه، والتي أضرت بنفسها. هذا ماأطلق عليه **دافيد لوبروتون Le breton(/-1953)** اللعب بالألم ضد العذاب أي أن المرء في استطاعته أن يضر نفسه مقابل تخفيف ألمه، والمرأة في حضرة فعل القتل لم تضر بنفسها فقط بل ضحت بحُريتها وغايتها الخلاص. و على إثرها تُصبح معادلة القتل عند المرأة على هذه الشاكلة: فعل لاعقلاني ينتمي إلى نمط الأفعال الغائية، فغايته المطلقة الخلاص أساسه القصد، وهدفه الإقصاء.

الغاية	الهدف	الوسيلة
الخلاص/ إنقاذ الذات.	**إقصاء الآخر من الوجود**	**القتل.**

[1] -Dea Toci : Technique and tools of probing evidence in detecting the crime of murder, international scientific journal, vol5, n1, 2018, p65.

-عبد الله محمود أحمد: تأويل الفعل الاجتماعي عند بول ريكور، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع،2009، ص29.

إن نقطة التداخل بين جريمة القتل كفعل إنساني يندرج خارج المنظومة اللغوية، والسيميولوجيا التواصلية كمظنومة تحليلية تتجاوز الدلالة إلى الوظيفة القصدية، يتموقع **القصد**. والقصد في جريمة القتل يقع بين حدود الركن المعنوي وظرفي سبق الإصرار والترصد، فكيف نُفسر هذه الوضعية؟

إن القصد هو اتجاه الذهن نحو موضوع معين، ويسمى إدراك الذهن للموضوع مباشرة " القصد الأول" بينما يُسمى تفكيره في هذا الإدراك " القصد الثاني"، والقصدية هي العلاقة النشيطة التي تربط الفكر بموضوع ما، وحسب الفيلسوف النمساوي **فرانز برنتانو** Brentano(1838-1917) فالقصد يعني العلاقة النفسية القائمة بين الوعي وموضوع ما، في حين اتخذ القصد عند تلميذه **إدموند هوسرل Hussrel (**1859-1938) منحى آخر إذ يعني الوعي الذي يخلق ذاته بخلقه لمعنى لموضوعه. يرتبط القصد على هذا ا إذا كان لكل ظاهرة اجتماعية لغة، فإن القاتلة قد ترجمت فعلها بواسطة عدة دلائل، وإعمالا بمبدأ السيميولوجيا التأويلية "لاشيئ خارج النص" ونحن بصدد قراءة دلالة فعل القتل لابد لنا بقراءة العلامات الدالة لأساس بالإدراك والوعي. . من هنا، فالقصد علامة وظيفية دالة، إقصاء الضحية أي إقصاء الآخر. والقصد والحال هذه، حسب سيميوطيقا **ساندرس بيرس** هي مُؤشر دال عن إقصاء الآخر وإزاحته من الوجود. ، تُصبح هوية الميكانيزمات النفسية للمرأة دفاعية وهجومية في ذات الحين، مايُشكل خاصيتي الإلتباس والازدواجية حسب لوبروتون، فالمرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية هو أهم مايُميز الحركة الاجتماعية حسب عالم الاجتماع الفرنسي **آلان تورين Touraine.** إن تموقع الهوية الدفاعية والهجومية بين الأنا والآخر، إذ تتمثل الهوية الدفاعية في إنقاذ الذات في حين تحمل الهوية الهجومية إقصاء الآخر، تكشف عن ميكانيزم يقع بين حدودي الدفاع والهجوم وهو ميكانيزم الإنتقام من الآخر والإنتقام للذات.

إن مسألة إماتة الجسد هي جوهر محمل بالدلالات والمعاني، فإماتة الجسد والنفس معا للحصول هو مايُسمى الذات العينية.[1] وهو المعنى الآخر للفناء، فعملية إعدام الجسد دور هام في مساعدة الجانية على إعدام ذات الضحية، وتحويل حالتها الشعورية إلى الفناء والهلاك، وبهذا يُصبح الجسد مُحركا أساسيا لمسار الروح والنفس، وكأن الدلالة الحقيقية للقتل متوارية وراء الجسد. فليس القتل هو نوع من الموت البيولوجي الذي انشغل به أنصار الصراع بين الروح والجسد، وإنما تجليات مرحلة العبور من الحياة الدنيوية إلى الموت. القتل هو وسيلة لفصل الآخر عن عالم الوجود، غايتها المطلقة الخلاص.

[1]–آمنة بلعلي: سيمياء الأنساق، تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص236.

وبلغة كانط تضمر مفارقة فالكائن المُتأنسن هو في الآن نفسه الضحية الجاني، والضحية البريئة، والمرأة لاتقع خارج مصاف هذه المعادلة، فهي من اقترفت الشر إقصاءا للآخر ودفاعا عن ذاتها، فهي ضحية وجانية في ذات الحين. وتِبعا لأنثروبولوجيا الإنسان الخطاء فإن جُرم المرأة وارتكابها لجريمة تعتلي هرم التقسيم الإجرامي –القتل– فإنما دلالة على محدوديتها الإنسانية، والمحدودية الانسانية تعني إمكانية إرتكاب الخطأ أي عدم تطابق الذات الإنسانية مع ذاتها. ويقع هذا اللاتناسب بين شعورها وفعلها، وبين العقل والإحساس، وهذا اللاتناسب يجعل المرأة كائنا ضعيفا، وهو الضعف الذي يجعل من الشر شيئا ممكنا. فالمرأة كائن ضعيف ومحدود تجعل من الخطيئة شيئا واردا وممكن الحصول.

قانون نظام القتل عند المرأة

الإستعداد الإجرامي+المُحفز الداخلي+ الدافع الإجرامي.

الإستجابة السلوكية

القتل

الخاتمة.

لا شك أن للبنية الاجرامية دور بالغ الأهمية في سيرورة تشكل جريمة القتل عند المرأة داخل المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة المكونات البنائية التي تخضع لها المرأة القاتلة، باعتبارها مُدخلات للسلوك الاجرامي، فمن خلال معالم النية التي تقوم عليها جريمة القتل وما تفرضه خصوصية هذه الجريمة، من آليات وميكانيزمات للعبور من فكرة القتل والرغبة فيه إلى فعل القتل وتنفيذه، يتم تشكُل البنية الخفية القائمة على البنيات الجُزئية المُشكلة للبنية الاجرامية العامة التي تعكس شروط وعناصر قيام الفعل الاجرامي والتي تُحدد الطريقة والأُسلوب التي ترتكب به المرأة جريمة القتل، وما يتطلبه هذا الفعل من شروط وجواز لابد أن تتوفر في مُرتكبه، ألا وهي السلوك الاجرامي، النتيجة المُتمثلة في الضحية والنية المُتمثلة في الإرادة والعلم، جميعها شروط تُعطي للمرأة حق الانتماء لنظامه.

البنية الاجرامية وفقا لهذا التحديد تُشكل بالنسبة للمرأة القاتلة نسقا من المُدخلات التي تُؤثر عليها وتتأثر بها، ما يدفعها للبحث عن البدائل للتكيف مع المُدخلات المُؤثرة فيها، الأمر الذي يختلف من امرأة إلى أخرى في التكيف مع المُدخلات الذي يُكون تكيف سلبي ينجم عنه استراتيجية سلوكية هدامة تترجم في القتل، حتى تُحقق اللذة وتتجنب الألم. بالتالي فإن تحليل كل بنية مُكونة للنظام الاجرامي العام إلى جزئياتها التي تتكون منها للكشف عن العلاقات الموضوعية التي ترتبط فيما بينها ثم إعادة تركيبها في بناء كلي جديد وتحديد زاوية تحليل وتركيب لكل بناء وفق منظور بنيوي تُعتبر العلاقة الطردية التي تجمع

بين البنية الموضوعية والبنية الذاتية والرمزية في إطار ترابطها مع فعل القتل غاية في الأهمية، كونها تُحقق توازنا تنظيميا اجراميا بين عناصر جريمة القتل وطبيعة المرأة وعملية اشتغال كيمياء المخ العصبية مع مدخلات ومخرجات العناصر السلوكية، ويتجلى ذلك من خلال العملية المستمرة التي تعمل فيها مكونات العناصر المُتأصلة ومكونات العناصر المُكتسبة على انتاج بُنى مشتركة في النظام الاجرامي الشامل، ووفقا للتنظير المقارباتي للدراسة القائم على ثنائية البناء والفعل فإن البنية الذاتية والموضوعية مُتزامنتان ويُؤثران على بعضهما بشكل مستمر ومتبادل، فلا توجد علاقة الأولوية وإنما تُؤثران على بعضهما بشكل مُتبادل، بحيث تتفاعل المرأة المُرتكبة لجريمة القتل مع الهياكل السوسيوثقافية التي تجسدها البنية الموضوعية، فمن خلال فعلها الاجرامي تُسهم في خلق وانتاج وإعادة انتاج البنية الاجرامية والتي تُؤثر بدورها على تصرفاتها المستقبلية. فالمقولة الضمنية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن السياقات الحياتية على حد تعبير الأنثروبولوجي برنارد لايير بما تحمله من تراكمات وضغوط وصدمات نفسية تُؤثر على ردات فعل المرأة وأساليب المواجهة لديها في هذه الحالة يظل الماضي يلعب دوره في فكر المرأة ليس بطريقة مُباشرة ولكن عبر تغيرات في بنية الدماغ حسب فرضية برتراند راسل.

إن التركيبة الحصرية للمرأة داخل النظام الاجرامي يتميز بخاصية الانفراد والتعقد فقد تُفكر المرأة عكس ما تُظهره والعكس صحيح انطلاقا من السياق البنائي الذي تتواجد فيه، بفعل الطبيعة الأنثوية القائمة على النرجسية أساسا والمازوشية تارة، هذه الطبيعة المُعقدة تجعل منها فاعلا اجراميا وجدانيا، كما أن مُراعاة الاعتبارات السياقية للفعل الاجرامي عند المرأة، يكشف لنا عن الطبيعة النسقية المعقدة التي تتشكل على إثرها الاستجابة السلوكية للقتل داخل النظام الاجرامي العام، بما في ذلك سيرورة البنية التي تخضع لها المكونات الاجرامية البنائية. وبالتالي، نجد أن المكونات البنائية لنظام القتل عند المرأة يقتضي في تفاعلية البنى فيما بينها استخراج القانون العام لكل بنية ومحاولة فهم تأثير أحدهما في الآخر، فالمرأة حسب استنتاجات الدراسة هي الجانية والمجني عليها وهي الفاعل والمفعول فيه، وهي القاتلة والضحية في ذات الحين، ما يُعيد إحياء السجال الأنثروبولوجي القائم على أساس مُساهمة المرأة في كونها ضحية، وهي بهذا تتموقع في مرحلة العبور من الدفاع إلى الهجوم، ما يستوجب استحضار التساؤل الأنثروبولوجي حول التساؤل عن ماهية المرأة..فمالمرأة؟

التوصيات:

-الأخذ بحلول العلامة **مالك بن نبي** والتمسك بمبدأ الأخلاق التي تُستمد من الدين، وأهمية الوازع الأخلاقي في بناء الأمم لإستيفاء شروط النهضة.

-التريث في مشروع الزواج، وإختيار شريك الحياة المناسب.

-من الضروري الوقوف عند موقف المشرع الجزائري إنصافا للمرأة وما تُعانيه من حالة نفسية تُؤثر على سلوكها، وبالتالي لابد من معاملتها ومُسائلتها بشكل يحقق العدالة ولا يلحق بها الاجحاف، وتبيان مدى النقص التشريعي في الأخذ بأسباب التخفيف عند إقرار المسؤولية الجزائية للمرأة، بعد إقدامها لقتل وليدها وكذلك مقدار العقوبة المقررة في حقها، انطلاقا من تسليط الضوء على المادة **261** من قانون العقوبات الجزائري، التي تنص على أنه يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم. ومع ذلك تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة، على أن لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة. إن القارئ لهذه المادة القانونية يُلاحظ بيان ما يعتري هذا النص من خلل واضح في التطبيق، فلابد من مُراعاة المسؤولية الجزائية بحقها في هذه الجريمة وهي تحت وطأة الاضطرابات النفسية التي تُؤثر على البيولوجيا العصبية وبنيتها الدماغية مما يُؤثر على قراراتها واستجاباتها السلوكية، والأخذ بهذا الظرف مأخذ الظروف المُخففة.

–من خلال ما استوحيناه من الدراسة، ندعو القضاء الجنائي بضرورة إحالة المُتهمة بجريمة القتل على الخبرة الطبية المُتخصصة بالطب النسائي والطب النفسي والعقلي، كما استقر عليه المشرع الفرنسي في مادته **159**، بحيث يُعين قاضي التحقيق خبيرا مُكلفا وإذا اقتضت الضرورة تعيين لجنة من الأطباء الخبراء، كذلك المُشرع المصري في مادته **292**، والأمر كذلك بالنسبة للمشرع اللبناني عند نص المادة **34** من قانون أصول المحاكمات الجزائية. بما معناه أن للقاضي السلطة في تعيين خبير طبي أو لجنة طبية مُؤلفة من عدة تخصصات للكشف عن المرأة المُتهمة بجريمة القتل وتشخيص حالتها لاعتبارات مدى تأثر حالتها النفسية والعقلية بالتغيرات الفيسيولوجية لحظة ارتكاب فعل القتل، وتُساعد القاضي في تقدير مسؤوليتها الجزائية تقديرا قانونيا صائبا.

– إعادة النظر في آليات التحكيم الجنائي، بضرورة تعيين خبراء في علم الاجتماع أثناء تحقيقات جريمة القتل عند المرأة لقياس مدى تأثير الظروف النفسية والاجتماعية على المتهمة، وتقديم تقارير إلى المحكمة تساعد القضاة في اتخاذ قرارات أكثر تفهمًا لحالتها، من خلال تشخيص العلة ومرجعيتها ومُسبباتها القائمة على الظروف الاجتماعية والسياق الحياتي اليومي.

– تمكين المرأة من المعرفة القانونية، وتعزيز حقوقهن المكفولة خاصة فيما يتعلق بالعنف الأُسري والتحرش الجنسي والجرائم الجنسية والتعامل مع الجهات القانونية بصورة تكفل لهن حقوقهن قبل أن تتفاقم الحالة إلى جرائم قتل.

– ضرورة اعتماد التدابير البديلة عن السجن عن طريق تقديم تدابير بديلة للعقوبات التقليدية مثل برامج التأهيل النفسي والاجتماعي للنساء اللواتي يرتكبن الجرائم نتيجة لظروف نفسية أو اجتماعية قاهرة، مما يسمح بإعادة تأهيلهن بدلًا من السجن لفترات طويلة. أوالإقامة الجبرية والمراقبة المجتمعية بدلاً من السجن التقليدي، يمكن اعتماد آليات مثل الإقامة الجبرية أو المراقبة المجتمعية التي تتيح للمرأة الاستمرار في حياتها بشكل أكثر استقرارًا مع تلقي الدعم النفسي والاجتماعي، خاصة فئة الأمهات منهن.

– تعزيز الوعي المجتمعي من خلال تنظيم حملات توعية تثقيفية حول التأثير السلبي للضغوط المجتمعية على النساء، وكيف يمكن لهذه الضغوط أن تدفع البعض إلى ارتكاب جرائم خطيرة.

– تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا بتوفير فرص عمل وتدريب مهني للنساء، خاصة أولئك اللواتي يعشن في بيئات تعاني من الفقر والعنف. يساعد ذلك في تقليل الضغوط الاقتصادية والنفسية التي يمكن أن

تؤدي إلى الجريمة، إضافة للتدخل النفسي المُبكر بتوفير برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء اللاتي يعانين من ضغوط نفسية وعاطفية قبل أن تصل الأمور إلى مرحلة الجريمة.

– إجراء المزيد من الأبحاث الأصيلة والجادة التي تبحث في البُنى العميقة للجرائم النسوية خاصة القتل.

– تعزيز التعاون البحثي الدولي بتشجيع التعاون بين الباحثين المحليين والدوليين لدراسة الجريمة النسائية في سياقات ثقافية مختلفة.

– حث البحوث على توسيع آفاق البحث حول جريمة القتل عند المرأة انطلاقا من تحليل الفكر الاجرامي النسوي.

هذه التوصيات يمكن أن تسهم في خلق بيئة اجتماعية أكثر دعمًا وتفهمًا، مما يساعد على الوقاية من جرائم القتل بين النساء، وهو مسعى العالم الاجتماعي.

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية.

–الكتب.

1. إبراهيم زكرياء: سيكولوجية المرأة، مكتبة مصر، مصر، د.س.
2. إبراهيم زكرياء: مشكلة البنية، أضواء على البنيوية، مكتبة مصر للنشر، مصر، 1976،
3. أبوجادو صالح: سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

4. أبوزيد محمد: أعلام الفكر الاجتماعي والانثروبولوجي الغربي المُعاصر، الجزء الثاني، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.

5. أبوزيد محمد: أعلام الفكر الاجتماعي والأنثروبولوجي الغربي المُعاصر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.س.ن.

6. أحمد عكاشة وطارق عكاشة: علم النفس الفيسيولوجي ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ب س ن.

7. آرمسترونغ كارين: تاريخ الأسطورة، ترجمة وجيه قانصو، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2008.

8. إسحاق مجدي: واقع المرأة، قضايا الحب والزواج، دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2020.

9. آكرز رونالد وكريستين سيللرز: نظريات علم الجريمة، المدخل والتقييم والتطبيقات، ترجمة ذياب البداينة ورافع الخريشة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013.

10. آمنة بلعلي: سيمياء الأنساق، تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2013.

11. أنجرس موريس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

12. آنجرس موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

13. آندرو إدجار وبيتر سيد جويك: موسوعة النظرية الثقافية المفاهيم والمصطلحات الأساسية، ط2، ترجمة هناء الجوهري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 2014

14. الأندلسي أحمد بين محمد: طبائع النساء وماجاء فيها من عجائب وغرائب وأخبار وأسرار، مكتبة القرآن، مصر، د.س.

15. إيفانز ديلان وزاريت أوسكار: علم النفس التطوري، دليل مُصور يحكي قصة تطور العقل البشري، ترجمة أحمد موسى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016.

16. إيفون يازبيك وجون إستبيتو: بنات إبراهيم، الفكر النسوي في المسيحية واليهودية والإسلام، ترجمة عمر بسيوني وهشام سمير، إبن النديم للنشر، الجزائر، 2018.
17. باومان زيغمونت: الحب السائل، عن هشاشة الروابط الإنسانية، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2016.
18. البشري محمد: علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2005.
19. بطرس حافظ بطرس: التكيف والصحة النفسية للطفل، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
20. بن نبي مالك: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، سوريا، 2000.
21. بوخريسة بوبكر: أنثروبولوجيا الجريمة من أُسطورة قابيل إلى المجرم بالولادة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020.
22. بوخريسة بوبكر: مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2013.
23. بورديو بيير: أسئلة علم الاجتماع، حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة،1995
24. بوسقيعة احسن: قانون الإجراءات الجزائية في ضوء الممارسة القضائية، ديوان المطبوعات الوطنية، الجزائر، 2002.
25. تايلور كاثلين: القسوة، شرور الإنسان والعقل البشري، ترجمة فردوس البهنساوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
26. تشومسكي نعوم وفوكو ميشيل: عن الطبيعة الإنسانية، مُناظرة بين نعوم تشومسكي وميشيل فوكو، ترجمة أمير زكي، دار التنوير للطباعة والنشر، مصر، 2015.
27. تمرخان بكة سوسن: الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
28. تولرا لابورت فيليب وفارنييه جان بيار: إثنولوجيا أنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، مجد المُؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2004.

29. جون سورل روجرز: بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة، ترجمة حسنة عبد السميع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2012.
30. جيكارنتسيف فلاديمير : اكتساب القوة، الرجل والمرأة، ترجمة حسان ميخائيل اسحق، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2020.
31. جيكارنتسيف فلاديمير: حركة الحب، الرجل والمرأة، ترجمة إبراهيم استنبولي، دار الفرقد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2018.
32. حامد عبد السلام زهران: الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2001.
33. حب الله عدنان: التحليل النفسي للذكورة والأنوثة، من فرويد إلى لاكان، دار الفرابي للنشر، بيروت، لبنان، 2004.
34. حمايدة برودي عبد الرحمان الحسني: أنت امرأة..إذا أن أكرهك، منشورات دار الأديب، 2015.
35. داكو بيير: المرأة، بحث في سيكولوجية الأعماق، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983.
36. دانييل جوني: أساسيات إختيار العينة في البحوث العلمية، ترجمة طارق عبد الرحمان، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2015.
37. داوسون كاثرين: المُقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية، ترجمة بلال بوترعة، سامي للطباعة والنشر، الوادي، الجزائر، 2018.
38. دليو فُضيل: البحوث الكيفية، إجراءات تطبيقية، منشورات ألفا، الجزائر، 2023.
39. دليو فُضيل: تقنيات المعاينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار هومة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
40. الدوري عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1984.
41. الدوري عدنان: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.

42. دويتش هيلين: علم النفس المرأة– الأمومة–، تر إسكندر جورجي معصب، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008.
43. دويتش هيلين: علم النفس المرأة، الطفولة والمراهقة، تر إسكندر جرجي معصب، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2007.
44. دويدج نورمان: الدماغ وكيف يُطور بنيته وآداءه، ترجمة رفيف غدار، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2009.
45. راسل برنتراند: تحليل العقل، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دار التكوين للنشر والتوزيع، سوريا، 2016
46. رشوان حسين عبد الحميد أحمد: علم الاجتماع الجنائي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.
47. روان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل العلمية، مؤسسة الورق، الأردن، 2000.
48. سرور أحمد فتحي: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، ط7، 1993.
49. الشايب كايد: سيكولوجيا الحب والحرمان، دار فضاءات، عمان، 2003.
50. الشربيني زكرياء وصادق يُسرية: تنشئة الطفل وسُبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.
51. شقيرات محمد عبد الرحمان: مقدمة في علم النفس العصبي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
52. الشهاوي عادل: القتل العمد، فقها وقضاءً، دار النهضة العربية، مصر،2009.
53. شوفالييه ستيفان وكريستيان شوفيري: معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، دار الجزائر للنشر، الجزائر، 2013.
54. صالح جابر أحمد: أثر الاضطرابات الفيسيولوجية الخاصة بالمرأة في مسؤوليتها الجزائية، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2016
55. صالح علي عبد الرحيم: علم النفس الوراثي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

56. صالح علي: علم النفس الوراثي، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013.

57. الصيداوي أحمد: البحث العلمي بنماذجه الأساسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، د.ب.ن، د.س.ن.

58. عبد الحكيم منصور: الأخوان هابيل وقابيل، الطيب والشرير وأول جريمة قتل في الأرض، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 2015.

59. عبد الفتاح عبد اللطيف الجبارة: إجراءات المعاينة الفنية لمسرح الجريمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010.

60. عبد الوهاب سرور : الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيزية، بحث مقدم لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص التشريع الجنائي، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2004.

61. عبيد حسنين: الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ب س ن.

62. عبيدات ذوقان وآخرون: البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.

63. عكاشة محمود فتحي وزكي شفيق محمد: المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، د.س.ن.

64. العيسوي محمد عبد الرحمان : علاج العنف المدرسي والمشاكل السلوكية، الإسكندرية، مصر، 2000.

65. غارودي روجيه: البنيوية فلسفة موت الإنسان، ترجمة جورج طرابيشي، ط4، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1979.

66. غباري ثائر أحمد وآخرون: البحث النوعي في التربية وعلم النفس، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

67. غلاسوند فريبا: المرأة في الإسلام، تر أحمد الموسوي وعباس جواد، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2017،

68. غودلييه موريس: ليفي ستروس، ترجمة نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.

69. غوفمان إرفينغ: البناء الاجتماعي للهوية الجنسية، ترجمة هدى كرميلي، مُؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، لبنان، 2019.

70. غوفمان إرفينغ: البناء الاجتماعي للهوية الجنسية، ترجمة هدى كرميلي، مُؤمنون بلا حدود للنشر، بيروت، 2019.

71. غيدنز أنتوني: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2005

72. غيرتز غيلفورد: تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

73. فالنتينا غراسي: مدخل إلى علم الاجتماع، نحو فهم الحياة اليومية، ترجمة محمد عبد النور وسعود المولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

74. فرانك ويليامز ومارلين ماكشاين: نظرية علم الجريمة، ترجمة ذياب البداينة وآخرون، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

75. فزة جمال وأحجيج أحسن: البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية، فضاء آدم، مراكش، 2019.

76. فوكو ميشيل : المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، تر علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان، 1990

77. فيليب تولرا و جان بيار فارنييه: إثنولوجيا أنثروبولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 2004.

78. فينو محمد علي: شرح جريمة القتل في قانون العقوبات العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.

79. فينولا فارانت: الجريمة والسجون والثقافة، تر أحمد سيف الدين، مجموعة النيل العربية، مصر،2019.

80. كاسيزي أنطونيو: القانون الجنائي الدولي، تر مكتبة صادر ناشرون، لبنان، 2015.

81. كانط إيمانويل: الأنثروبولوجيا من وجهة نظر براغماتية، ترجمة فتحي إنقرز، صوفيا للنشر والتوزيع، الكويت، 2021.

82. لايير برنارد : الإنسان الجامع، (علم الاجتماع، من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات) كتاب جماعي تحرير فيليب كابان جان فرانسوا دوريتيه، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، سوريا، 2010

83. لايير برنارد: عالم مُتعدد الأبعاد، تأملات في وحدة العلوم الاجتماعية، ترجمة بشير السباعي، دار الآفاق للنشر والتوزيع، المشروع القومي للترجمة، مصر، 2015

84. لوبون غوستاف: روح الاجتماع، دار المجدد للنشر والتوزيع، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2019.

85. ليفي ستروس كلود: الإناسة البنيانية، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1995.

86. ليفي ستروس كلود: الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، الجزء الثاني، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983،

87. ليفي ستروس كلود: الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة مصطفى صالح، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1977.

88. ليلة ليلى: ماكس فيبر والبحث المضاد في الرأسمالية المعاصرة، المكتبة المعاصرة، القاهرة، مصر، 2004.

89. مارسيا إلياذ: المقدس والمدنس، ترجمة عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، سوريا، 1988.

90. مجدي إسحاق: واقع المرأة، قضايا الحُب والزواج، دار المصورات للطباعة النشر والتوزيع، الخرطوم، 2020.

91. محمد نصر محمد: الوسيط في علم الاجرام والعقاب، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.

92. محمود إبراهيم: الضلع الأعوج، المرأة وهويتها الجنسية الضائعة، رياض ريس للكتب والنشر، بيروت، 2004.

93. محمود أحمد عبد الله: تأويل الفعل الاجتماعي عند بول ريكور، إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع،2009.

94. مراد يوسف: سيكولوجية الجنس، مُؤسسة هنداوي للنشر، مصر، 2020.

95. المشهداني محمد أحمد: أُصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأُردن، 2008.

96. المعتصم الشارف: السياسة والعنف في فكر حنة آرندت، مؤمنو بلا حدود للدراسات والأبحاث

97. معتوق جمال: المرأة والجريمة، النظريات المفسرة للجرائم النسوية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017.

98. منسي محمود عبد الحليم وكامل سهير: أسس البحث العلمي في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، د.س.ن.

99. موس مارسيل: تقنيات الجسد ومقالات إناسية أخرى، ترجمة سالم محمد الحاج، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2019،

100. نصر أبوحامد: دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، ط3، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2004.

101. النيال مايسة: في سيكولوجية المرأة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2002.

102. هابر جوناثان: التفكير النقدي، ترجمة إبراهيم سند أحمد، مُؤسسة هنداوي للنشر، د.ب.ن، 2022.

103. هرسكوفيتز ميلفيل: أسس الأنثروبولوجيا الثقافية، ترجمة رباح النفاخ، وزارة الثقافة، دمشق، 1974.

104. الهيتي حماد محمد: الموسوعة الجنائية في البحث والتحقيق الجنائي، الأدلة الجنائية المادية، مصادرها، أنواعها، أصول التعامل معها، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2008.

105. والاس رث والسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة الحوراني محمد عبد الكريم

106. وديع شكور خليل: العنف والجريمة، الدار العربية للعلوم، لبنان، 1997.

107. الوريكات عايد عواد: نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004،

108. الوريكات محمد: مبادئ علم الإجرام، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

109. الولي مصطفى: المرأة والحداثة، من الاضطهاد إلى الاستلاب، كتاب جماعي المرأة وقضاياها، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2008.
110. ويليامز فرانك ومارلين ماكشاين: نظرية علم الجريمة، ترجمة ذياب البداينة وآخرون، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017.
111. عياش أحمد: نماذج حية لمسائل لم تُحسم بعد، دار الفرابي، بيروت، 2003.

المقالات العلمية:

112. أسد طلال: النظر في الدين مع فنغنشتاين، ترجمة حجاج أبو جبر، مجلة تبين، العدد37، الإصدار 10، 2021
113. باسم محمد شهاب ومحمد مروان: رؤية قانونية للمادة المُشعة كوسيلة إجرامية في جريمة القتل العمد، مجلة انسانيات، 10، 2000.
114. البداينة ذياب وآخرون: العلاقة بين مستوى ضبط الذات المنخفض والسلوك الطائش، لدى طلبة المدارس في المجتمع الأردني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد8، العدد2، جوان 2011.
115. البداينة ذياب وخشمان العتيبي: اختبار نظرية الضغوط العامة لآجنيو في ضحايا العنف والجناة، مجلة دراسات في علم النفس الصحة، المجلد08، العدد2، 2023.
116. البداينة ذياب وخشمان محمد العتيبي: اختبار نظرية الضغوط العامة لآجنيو في ضحايا العنف والجُناة، دراسات في علم النفس الصحة، المجلد8، العدد2، 2023.
117. بدوي أحمد موسى: مابين الفعل والبناء الاجتماعي، نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، مجلة إضافات، العدد8، 2009.
118. بغدادي خديجة: طلال أسد، جينالوجيا الدين، الضبط وأسباب القوة في المسيحية والإسلام، مجلة إنسانيات، مركز كراسك، الجزائر، 2019.
119. بن عيسى محمد المهدي وبغدادي خيرة: المنهج الكيفي في المعرفة السوسيولوجية، الفهم والتأويل بين الفلسفة وعلم الاجتماع، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد33، مارس 2018.

120. بن مشري عبد الحليم: تعزيز الحماية الجنائية للمرأة في ميزان السياسة الجنائية: قراءة في القانون 15-19، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد13، ديسمبر 2016.

121. بوزيدي سلاف: إشكالية الشرف لدى المرأة، رُؤية نقدية للطالبة الجامعية الداخلية بوهران، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد16، 2014.

122. بوعروج هيبة وجفال نور الدين: كيف تختار مناهج وأدوات البحث الأنثروبولوجي في موضوع السحر المأكول لدى المجتمع التبسي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد6، العدد1، 2021.

123. بوغفالة أحمد: التماثل بين اللغة والأنثروبولوجيا عند كلود ليفي ستروس، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، مجلد09، عدد02، فيفري 2020.

124. تمار يوسف: الأخطاء المنهجية في الدراسات الاستطلاعية، المجلة الجزائرية لبحوث الاعلام والرأي العام، المجلد6، العدد1، جوان 2023.

125. تهامي مروة: أثر الإعلام المرئي على تشيؤ المرأة، دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مجلة كلية الآداب، العدد 53، 2021.

126. حسين محمد: دور الشريعة الإسلامية في الحفاظ على أمن الفرد والمجتمع ضد الجريمة، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر دولي حول دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 2014.

127. حمداوي جميل: سيميوطيقا الثقافة، يوري لوتمان نموذجا، مجلة تمثلات، العدد2، المجلد 1، 2017.

128. الحويج عبد المجيد محمد: الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي، مجلة كلية الآداب، مصر، العدد 29، الجزء 02، جوان 2022.

129. خريسان باسم علي: العنف البنيوي، دراسة في نظرية جوهان غالتونغ لتفسير العنف، مجلة العلوم السياسية، العراق.

130. خواني خالد: المنهج الأنثروبولوجي بين النظري والتطبيق، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد4، العدد2، 2021.

131. الزايدي ضيف الله عواض: مُتطلبات وتحديات توظيف أعضاء هيئة التدريس للمنهج المُختلط في بحوث الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، مصر، المجلد38، العدد2، أفريل 2023.

132. الزواوي بغورة: إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية، المنهج البنيوي مثالا، مجلة دراسات، جامعة قسنطينة، العدد1، المجلد1، 2010.

133. الزواوي بغورة: البنيوية منهج أم محتوى؟، مجلة عالم الفكر، العدد4، المجلد30، الكويت، 2002.

134. الزواوي بغورة: مكانة الأنطولوجيا التاريخية في الفلسفة الكانطية، مجلة التدوين، المجلد4، العدد1، 2012.

135. السعيد رضا مسعد: المنهج المُختلط، مدخل تكاملي لدمج البيانات الكمية والنوعية في البحث التربوي، مجلة تربويات الرياضيات، مصر، المجلد 24، العدد5، 2021.

136. سعيدي محمد: الدار–المرأة، رمزية بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية، مجلة إنسانيات، العدد2، 1997.

137. سليمان علي مروة: إسهام نظرية الأنشطة الروتينية في فهم الجرائم السيبيرانية، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، المجلد6، العدد6، أكتوبر 2022.

138. سويلمي منى: المكان كآداة للوصل والفصل، مجلة أنثروبولوجيا، المجلد8، العدد1، 2022.

139. سي الطيب فاطمة الزهراء: واقع التربية الجنسية للفتاة في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد12، العدد1، 2019.

140. سيول ويليام: نظرية في البنية، الثنائية والفاعلية والتحول، ترجمة ثائر ديب، مجلة عمران، العدد28، المجلد 7، 2019.

141. صالحي لزهر: ظرف الليل وأثره في الجريمة والعقوبة، المجلة الدولية للبحوث القانونية والدولية، المجلد4، العدد1، 2020.

142. صحراوي عبد الله وبوصلب عبد الحكيم: المعادلة البنائية ومُعالجة صدق المقاييس في البحوث النفسية والتربوية، نموذج البناء العاملي لعلاقات كفاءات التسيير الإداري بالمُؤسسة التعليمية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، المُجلد2، العدد4، 2016.

143. عايدي جمال: خصائص العقل العربي من خلال لأفكار مالك بن نبي، مجلة المحترف، العدد5، المجلد9، 2022.

144. عبد الموجود صابر: دور الضحية في الاعتداء الجنسي، بين المشكلة وآليات المواجهة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد51، العدد2، ماي 2014.

145. العدوان ممدوح: الاضطرابات النفسية للمرأة بعد الولادة وأثرها على الجريمة، والعقاب في التشريع الأردني، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الأردن، المجلد 42، العدد2، 2015.

146. الفتلاوي صلاح: الدور القانوني في دراسة علاقة الجينات بالعنف والسلوك وعواقبهما، Iraqi journal of cancer and medical genetics، المجلد10، العدد1، 2017.

147. فلكاوي مريم: التأصيل القانوني لمصطلح الضحية، دراسة مقارنة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد2، العدد5.

148. فياض حسام الدين محمود: نظرية التشكيل لدى أنتوني جيدنز(محاولة للتوفيق بين البنية والفعل في فهم المجتمع الإنساني)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد4، العدد7، 2020.

149. قودة حنان وبن بوعبدالله وردة: قرار الإحالة في ظل مبدأ التقيد بحدود الدعوى الجزائية، مجلة المُفكر، المُجلد17، العدد2، 2022

150. كاظم جواد علاء: بنية العقل البشري، دراسة تأويلية في الأنثروبولوجيا المعرفية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد16، العدد2، 2013.

151. لجلط فاطمة أحمد وعبد الناصر عزوز: دور التنشئة الاجتماعية الأُسرية في تنميط دور الفتاة داخل الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد10، العدد1، 2020.

152. لخضاري محمد وفايزة هوام: المعاملة العقابية للمرأة السجينة في المواثيق الدولية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد4، العدد2، الجزائر،2020.

153. لريد محمد أحمد: الوسيلة المستعملة وأثرها على الجريمة، في قانون العقوبات الجزائري، والفقه الجنائي الإسلامي، مجلة الحضارة الاسلامية، المجلد16، العدد27، 2015.

154. لصلج نوال: تدوين القانون في العراق، مدونة حمورابي انموذجا، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2023.

155.لوط تاليا: الجسد بين الأخلاق والقانون في فلسفة ميشال فوكو، سلسلة الأنوار، المجلد11، العدد02، ديسمبر 2021.

156.مخلوفي ميلود: مُؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في التربية الأخلاقية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد12، المجلد2، 2021.

157.مُراد سالي: ضحايا الجريمة من منظور سوسيولوجي، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 4، العدد2، 2015.

158.مراني حسان: مدخل للسوسيو–أنثروبولوجيا التعريف، الموضوع والمنهج، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2021.

159.معتوق جمال وقدوح نور الهدى: مساهمة الضحايا في السلوكات الاجرامية والعنيفة الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد8، العدد2، 2015.

160.المعصار فاطمة وزهير محمد: خطيئة حواء في الأديان السماوية ومكانة المرأة، أية علاقة؟ مجلة علوم الانسان والمجتمع، مجلد7، العدد27، جوان2018.

161.منصور أشرف: نظرية هابرماس في المجال العام، مجلة أوراق فلسفية، العدد07، ديسمبر، 2002.

162.الوسيمي حسام الدين: التفكير الاجرامي والسلوك اللاتوافقي لدى الأحداث الجانحين، مجلة الخدمة النفسية، كلية الآداب عين شمس، مصر. المجلد11.

163.يحياوي بوقادوم صليحة: التنميط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟ مجلة حوليات جامعة الجزائر1، المجلد37، العدد1، 2023.

164.اليحياوي ياسين: البنية الذهنية ونظرية الوظائف الثلاث عند جورج دوميزيل، مجلة عُمران، المجلد5، العدد19، 2017.

الرسائل العلمية

165.الدخيل مي سُليمان: صورة الجسم وعلاقتها بفقدان الشهية العصبي والشره العصبي لدى طالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2007.

مواقع الإنترنت

166. -سدر شهد: ماهي اللوزة الدماغية؟، موقع صحة الجهاز العصبي، تم النشر يوم 13 جويلية 2023، www.neuroarabia.comتم الإطلاع يوم: 29 نوفمبر 2023.

167. -خالد تقي: التعقيب على الدراسات السابقة، الشروط، الخطوات، نموذج عملي، شبكة المعلومات العربية مكتبتك الالكترونية.

168. www.maktbtk.com.blog post. تاريخ الاطلاع: 19-10-2023

169. -الموقع الرسمي للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج https://dgapr.mjustice.dz/

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية.

170) Adelle forth and others : Toxic Relationships: The Experiences and Effects of Psychopathy in Romantic Relationships, international journal of offender therapy and comparative criminology, vol66, iss15, 2021.

171) Arash Heydari and others : Honor killing as a dark side of modernity: Prevalence, common discourses, and a critical view, social science information, issue01, vol60, march 2021.

172) Arnon Edelstein: Revenge, the messing category in serial murder typologies, Psychology, vol15, n07, july2024.

173) Beaudichon janine: la communication, processus formes et applications, armand collin, paris, 1999.

174) Belanger Jocelyn and others : Crimes of passion: When romantic obsession leads to abusive relationships, journal of personality, journal of personality, vol89, iss6, december 2021.

175) Belinda Pletrez and Hubert Kerschbaum :50 years of hormonal contraception -time to find out, what it does to our brain, Sec neuroendocrine Science, vol8, 2014.

176) Belinda Pletzer :From sex diffirences in neuroscience to a neuroscience of sex diffirences : new directions and perspectives, sec neuroendocrine science, vol9, 2015.

177) Benjamin Nordstorm and others: Neurocriminologie, advences in genitics book deries, vol75, 2011.

178) Bouayad agha nadia nihel: Le role de la victime dans le passage a l acte, Mémoire de magister en science criminelle et criminologie, université aboubakeur belkaid, telemcen, alger, 2004/2005.

179) Bourdieu pierre : the field of cultural production, Essays on art and literature, edited by ronald johnson, polity press, cambridge, uk, 1993.

180) Bourdieu pierre: science of science and reflexivity, translated by richard nice, chicago university press, chicago,

a) Bourdieu pierre: The logic of practice, translated by richard nice, stanford university press, stanford, ca, 1990.

181) Bruce Goldman PUBERTY Neuroendocrinologie of reproduction physiology and behavior, spring,u.s.a,1981

182) Bulten Eric and others: measuring criminal thinking styles the construct validity and utility of the picts in a deutch prison sample, vol14, iss1, 2009.

183) Cheri Fernandez : Guest editorial themed section, the grounded theory review, vol11, n1, 2012.

184) Christian Martin and others : The physiological changes in the postpartum period after childbird, Asian journal of social and humanities, vol1, no3, 2022.

185) Claude levi-strauss :les structures elémentaires de la parenté, 2éme edit, mouton de gruyter, 1967.

186) Claude levi-strauss: Anthropology structurale, paris, 1958.

187) Claude levi-strauss: l analyse structurale en linguistique et en anthropology, word journal of the linguistic circle of new york, vol1, n2, aout 1945.

188) Claudia barth and others : Sex hormons affect neurotransmitters and shape the adult female brain during hormonal transition periods, sec Neuroendocrine science ,vol9, 2015.

189) Creswell John: Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research, 5th edition, pearson, Boston, 2015.

190) Crissent pierre : Claude lévi-strauss, edition universitaires, paris, 1970.

191) Daniel Telech and Leora Dahan katz : Condemnatory Disappointment, Ethics, the university of chicago press, vol132, number 4, july 2022.

192) David Buss and Martie Haselton: The evolution of jalousy, Trends in cognitive sciences, volxxn nxx, 2005

193) David karp and william yoels : Sociology in everydaylife, 4ed , waveland, united states, 2016, p27.

194) Dea Toci : Technique and tools of probing evidence in detecting the crime of murder, international scientific journal, vol5, n1, 2018

195) Delik Baysal: Criminal Behavior and Toxic Environment, Criminal Behavior - The Underlyings, and Contemporary Applications, august 2023.

196) Devajit Mohajan, Haradhan Kumar Mohajan: Feminism and Feminist Grounded Theory: A Comprehensive Research Analysis, Journal of Economic Development, Environment and People, issue 3, 2022.

197) Eliane Lecarme: Simone de beauvoir et helene deutsch, dans l homme et la societe, paris, 2011.

198) Eric johnson and John payne : The decision to commit a crime, an information processing analysis, the reasoning criminal, rational choice perspectives on offending, routledge, New york, 2017.

199) Fatima Marnissi: virginity and patriarchy, Womens studies international forum, vol5, iss2, 1982.

200) Gloria matte bon : Modeling brain sex in the limbic system as phenotype for female prevalent mental disorders, biology of sex diffirences, 42, 2022.

201) Henning Hachtel and others: Motives, Offending Behavior, and Gender Differences in Murder Perpetrators With or Without Psychosis, journal of interpersonal violence, issue7, vol36, May 2018.

202) Ikromova Sitora Acbarovna: Neurophysiology basis of hormons ,technical science research in uzbekistan, vol1,iss5, 2023,

203) Ilya Mosechkin : why women kill, studying motives for commiting crimes, journal of woman and criminal justice,iss3, vol 33, 2021.

204) james hedgecock : pain fiber nerve conduction study, evidence based medicine, textbook of pain electrodiagnosis.
205) Jean Nizet: la sociologie de anthony giddens, la decouverte, paris, 2007.
206) Joann V pinkerton :Hormone therapy for postmenopausal women, the new england journal of medicine, vol382, n5, january 2020.
207) Juan pablo del rio and others : Streoid hormones and their action in womans brains,the importance of hormonal balance, front public health, vol6, 2018.
208) Judith Wuest: Grounded theory , the method, Nursing research a qualitative perspective, 5th edition, jones and bartlett learning, florida, 2012.
209) Julia catayud and athors : Spatio-temporal stochastic differentialequations for crime incidence modeling, stochastic envirenmental research and risk assessment revue, vol37, 2023.
210) Lévi-Strauss Claude: Anthropologie Structurale, Plon, Paris, 1958.
211) M Luisetto and others :Amygdala pharmacology and crime behaviour, dysfunctions to be considred as disease !,international archives of biomedical and clinical research,, vol2, iss2, 2016.
212) Maggie humm: Gender in the dictionary of feminist theory, ohio state university press, u.s.a, 1990.
213) Manos Tsakiris : The multisensory basis of the self, from body to identity to others, Quarterly journal of experimental psychology, iss4, vol77, 2017.
214) Mariana Garcia and others : Cardiovascular disease in women, clinical perspectives, Circulation research, vol 118, n8, 2016.
215) Marshall barron clinard : Sociology of deviant behavior, 3ed, rinhart and winston, new york, 1968
216) Maurice Godelier: Anthropologie et recherches féministes, perspectives et rétrospectives, le travail du genre, les sciences sociales a l'épreuve des différences de sexe, la Découverte, paris, 2003.
217) Maurice Godelier: Réflexions sur les paradigmes et les paradoxes de la légitimité des rapports de domination et d'oppression, revue communications, vol28, n1,1978.
218) Meguel lopez and Mnuel sempere : Estrogens and the control of energy homeostasis, a brain perspective, Trends in Endocrinologie and metabolism, vol 26, iss8, 2015.

219) Morgan cassady: what makes a woman to be a serial killer ?, thesis submitted in partial fullfilment of requirements of the degree of master of science in criminal justice, the departement of sociology, anthropology, and criminal justice, college of arts and sciences, valdosta state university , 2017.
220) Mulllen paul: The crime of passion and the changing cultural construction of jealousy, criminal behaviour and mental health, vol3, iss1, 1993.
221) Muriel Darmon : Socialization, polity press, united kingdom, 2024.
222) Olivera figueroa and athors : A time to get vaccinated, the role of time perspective. IJERPH revue, vo20, iss4, 2023, switzerland.
223) Pamella Lttimore and ann witte : Model of Decision making under uncentairty, the criminal choice, , the reasoning criminal, rational choice perspectives on offending, routledge, New york, 2017, p27.
224) Paula j. Adams Hillard Puberty,menarche, and the menstrual cycle, what do we know and what do we teach, journal of pediatric and adolescent gynecology, vol31, iss4, 2018.
225) Pierre Paillé : L'analyse par théorisation ancrée, inMarie Santiago Delefosse et al (coordination et présentation), Les méthodes qualitatives en psychologie et sciences humaines de la santé, Paris, Dunod, 2017.
226) Rajundra prakash maurya and others: sex hormones and dry eye disease: current update, journal of Ocular oncology and oculoplasty, vol7, iss2, 2021.
227) Rhoda Unger: Male is grater than female, the socialization of status inequality, sage social science, vol6, n2, 1976,.
228) Rianneke de ritter and others: sex differences in the risk of vascular disease associated with diabetes, biology of sex Differences, vol11, n1, 2020.
229) Ross Gardner and Tom Bevel: Pratical crime scene analysis and reconstruction, Taylor & Francis group, New York, 2005.
230) S Thijssen and others :Brain morphology of childhood aggressive behaviour, cogn affect behav neurosci, vol 15, iss3,2015.
231) Sarah abboud :Understanding virginity from the perspectives of arab american women, a phenomenological approach, partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, university of pennsylvania, united states, 2014.

232) Sergeeeva Anzhelika: Jealousy and revenge as accompanying elements of the motivation of a murder committed in a state of passion, aurora group, security issues, n02, 2022.

233) Shodikluva Gulandom Zikriyana : Pathology of the thyroid gland in women rheumatoid Arthritis, Texas journal of medicale science, vol15, 2022.

234) Sukadana sukadana and Elza qorina pangestika : application of the law in the crime of murder with premeditation of the death. Al tasyrih journal, vol9, n2, 2023.

235) Swartz david: culture and power, the sociology of pierre bourdieu, chicago university press, chicago, 1997.

236) Virgil Zeigler and Caroline showers: Self structure and self esteem stability, Personality and social psychology bulletin, iss2, vol33,2007.

237) walters gleen : criminal thinking, theory and practice, the wiley international handbook of correctional psychology, u.s.a, 2019.

238) walters gleen : understanding and targeting general criminal thinking, the psycological inventory of criminal thinking styles, 2013.

239) Weber max : Economie et societe les categories de la sociology, poket, paris, 1995.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العـــدل

مجلس قضاء عنابة

النيابـــة العامـــة

رخصـة

- إن النـــائب العـــام لـدى مجلـــس قضـــــاء عنابـــــة

- بعـد الاطلاع على الطلب المقدم من الطالبة : **رزاق رزيقة لحضور جلسة محكمة الجنايات من أجل تحضير شهادة دكتوراه.**

- - يرخص للطالبة رزاق رزيقة لحضور جلسات محكمة الجنايات الإبتدائية والإستئنافية العلانية.

عنـــابة في : 2020/11/18

النـــائب العـــام المســـاعد

النائب العام المساعد

س . رحمـــوني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

باسم الشعب الجزائري

وزارة العدل
مجلس قضاء: عنابة
غرفة الاتهام

قرار غرفة الاتهام

رقم الجدول: 19/00865
رقم الفهرس: 20/00007
تاريخ القرار: 20/01/07

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر مجلس قضاء عنابة و بغرفة المشورة
بتاريخ السابع من شهر جانفي سنة ألفين و عشرون

برئاسة السيد (ة): [redacted] رئيسا مقررا
و بعضوية السيد (ة): [redacted] مستشارا
و بعضوية السيد (ة): [redacted] مستشارا
وبمحضر السيد (ة): [redacted] نائب عام
و بمساعدة السيد (ة): [redacted] أمين ضبط
بعد الاستماع إلى تقرير السيد(ة): بوطورة فتحي في تلاوة تقريره المكتوب

النيابة ضد / [redacted]

م/ [redacted] أسماء

طبيعة الجرم

جناية القتل العمدي مع سبق الإصرار و الترصد .

حول القضية التي جرى التحقيق بشأنها بمحكمة : عنابة

ضـــد /

1) [redacted] موقوف
من مواليد [redacted] بـ: عنابة
ابن: [redacted] و [redacted] متزوج -ة ، بدون مهنة
الساكن: [redacted] رقم 02 [redacted] عنابة
بواسطة الأستاذ (ة): رازي يزيد + فراح محمد الصالح
المتهم بـ: // جناية القتل العمدي مع سبق الإصرار و الترصد
طبقا للمواد:

الضحية /الطرف المدني/

1 [redacted] طرف مدني
من مواليد [redacted] بـ: عنابة
ابن: [redacted] متزوج -ة ، عون شرطة
الساكن : [redacted]

الشاهـد/

1) [redacted]
الساكن : [redacted]
2) [redacted]
الساكن : [redacted]

بعد الاطلاع على إلتماسات النيابة العامة المؤرخة في: 2019/12/22 و الرامية إلى:

إحالة المتهمة أمام محكمة الجنايات الإبتدائية بمجلس قضاء عنابة.

بعد الاطلاع على أوراق القضية.

بعد الاطلاع على الخطاب الموصى عليه الذي أبلغ بموجبه الأطراف عن تاريخ الجلسة.

بعد إستنفاذ الإجراءات الشكلية و الآجال المنصوص عليها بالمادة 182 من قانون الإجراءات الجزائية.

بعد المداولة وفقا للقانون

ملحق رقم 03:

شبكة الملاحظة:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديـــريـــة العامـــــة لإدارة السجون و إعادة الإدماج

مديرية البحث و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

المديريـــــــة الفرعيـــــــة للبحـث العقابـــي

محضر تسليم

بتاريخ السابع من شهر جانفي سنة ألفين و أربعة و عشرين، قمنا نحن مدير البحث و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين بتسليم إستمارات علمية للسيدة **رزاق رزيقة** ، الحاملة لرخصة السياقة رقم: **02563618** الصادرة بتاريخ:**2022/02/28** من طرف دائرة: سيدي عمار- عنابة ، طالبة دكتوراه تخصص أنثروبولوجيا الجريمة قسم علم الاجتماع بجامعة باجي مختار عنابة في إطار التحضير لرسالة الدكتوراه حول موضوع " **البنية الإجرامية للمرأة القاتلة**" .

وإثباتا، لذلك حرر هذا المحضر والذي أمضيناه والمعنية بالأمر في اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه.

المعني بالأمر

عن وزير العدل، حافظ الأختام
مدير البحث و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين
قـادة بلغيشـري فضلـون

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لإدارة السجون

وإعادة الإدماج

مؤسسة إعادة التأهيل البوني- عنابة

محضر تسليم

بتاريخ اليوم الموافق ل: 27 مارس 2024 نحن مدير مؤسسة اعادة التاهيل البـــــوني

بناءا على الارسال رقم:24/165 المؤرخ في :2024/02/26 الوارد من المديرية العـــــامة لادارة السجون_مديرية البحث و اعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين_المديرية الفرعية للبحث العقابي.

حضرت السيدة : رزاق رزيقـــــة طالبة محضرة لشهادة الدكتوراة في جامعي باجي مختار عنابة قمنا بتسليمها استمارات علمية في شكل قرص مضغوط DVD .

و اثباتا لذلك حررنا هد االمحضر الذي امضيناه و امضته معنا المعنية في نفس اليوم و الشهر المذكورين اعلاه.

الطالبة رزاق رزيقة

مدير المؤسسة

ملحق رقم 06:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة –

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

تخصص أنثروبولوجيا الجريمة

البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، دراسة سوسيوأنثروبولوجية

دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العقابية بالجزائر.

إستمارة بحث مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث L.M.D

إعداد الطالبة:

رزاق رزيقة

إشراف الأستاذة:

د–زرزوني جهيدة

أختي الكريمة:

إليك هذه الإستمارة الخاصة بإعداد بحث في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه، نرجو منكِ مساعدتنا من خلال وضع علامة **x** في الخانة المناسبة، وذلك حسب خيارات الإجابة المتاحة، كما نرجو منكِ الإجابة على جميع الأسئلة، وهي أسئلة خاصة بحياتكِ قبل دخولكِ المؤسسة ، ونعدكم أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستغل إلا لأغراض البحث العلمي .

أولا- محور البيانات الأولية:

1-السن : 19-24 ☐ 25-30 ☐ 31-35 ☐ 36فمافوق ☐

2-المستوى التعليمي: إبتدائي ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ تكوين مهني ☐

3-الحالة المدنية: عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

4-النشأة والترعرع: بيت العائلة (أم وأب بيولوجيين) ☐ عائلة بالتبني ☐ مركز الطفولة المسعفة ☐

5- حدد عدد أفراد الأسرة: ..... ذكور ☐ إناث ☐

6- الموطن الأصلي: ريف ☐ حضر ☐ مدينة ☐

7- نوع السكن: فوضوي ☐ شقة عادية ☐ فيللا ☐ أخرى تذكر.....

8- المستوى الإقتصادي للأسرة: جيد ☐ حسن ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

9- هل كنتِ تزاولين نشاطا مهنيا ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب - **نعم** –، أذكر نوع النشاط المهني.....

ثانيا -محور البنية الموضوعية .

الأسرة

10-الوضعية الاجتماعية للبيت العائلي: التفاهم والاحترام المتبادل ☐ تذبذب وتوتر العلاقات بين ☐راد اللامبالاة وعدم الاهتمام بالآخر ☐ أخرى تذكر.....

11-نوع النظام الأسري: أسرة ذات سلطة الأب ☐ أسرة ذات سلطة الأم ☐ بالمشاركة ☐

12-درجة إستقرار الأسرة : مستقرة ☐ غير مستقرة ☐

* في حالة **غير مستقرة** ، فإن السبب يعود إلى:

طلاق ☐ هجرة الأب ☐ هجرة ☐ وفاة ☐ الأم تعدد ☐زوجات

سجن رب العائلة ☐

13 هل سبق وأن دخل أحد أفراد أسرتك (أسرة، أقارب) السجن؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب- **نعم** -، حدد طبيعة الفعل الإجرامي .....

14-**أساليب التنشئة الاجتماعية. ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة:**

العبارة	مو افق	محايد	غيرمو افق
-اعتمدت أسرتي أسلوب الرقابة والضبط في تربيتي.			
-اعتمدت أسرتي أسلوب الحماية المفرطة في تربيتي.			
- اعتمدت أسرتي أسلوب التدليل في تربيتي.			
-اعتمدت أسرتي أسلوب الحساب والعقاب في تربيتي.			
-اعتمدت أسرتي أسلوب الحوار في تربيتي.			
-اعتمدت أسرتي أسلوب اللامبالاة والإهمال في تربيتي.			
-التميز في معاملة الأنثى والذكر، داخل الأسرة.			
-اعتمدت أسرتي أسلوب القسوة والتسلط.			
-العنف هو السمة الأساسية للحوار داخل أسرتي.			
-الجو السائد داخل أسرتي، مشحون بالخلافات.			

*في حالة الإجابة ب- **نعم** –على العبارة الأخيرة. هل تعود الخلافات بين الوالدين بسبب:

الظروف المادية للأسرة ☐ سلوك أحدهما غير مقبول ☐ تباين المستوى الثقافي ☐

اختلاف حول تربية الأبناء ☐ أخرى تذكر:.....

*يتم التعامل في حل الخلافات بين الوالدين، عن طريق:

النقاش والحوار ☐ العنف (معنوي أو مادي) ☐ الطرد من المنزل ☐

أخرى تذكر:.....

15- جماعة الرفاق. ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة :

العبارة	مو افق	محايد	غيرمو افق
التأثر بآراء وأفكار جماعة الرفاق.			
الشعور بالإنتماء والإنسجام مع جماعة الرفاق.			
التوافق التام بين الميولات والطموح بيننا.			
الشعور بالثقة في النفس وتقدير الذات برفقتهم.			
الشعور بالإهتمام، التقبل والإحتواء.			

جماعة الرفاق هي البديل لأسرتي والمتم لوظائفها.			

16-كيف تقضين وقت فراغك : الخروج برفقة الأصدقاء ☐ ممارسة بعض الأنشطة الثقافية (رسم، موسيقى...) ☐

العزلة والجلوس على انفراد ☐ أخرى تذكر:.....

17- نوعية البرامج التي تفضلين مشاهدتها: مسلسلات دراما اجتماعية ☐ وثائقي ☐ أفلام العنف ☐

برامج دينية ☐ أخرى تذكر:.....

18- هل سبق لأحد أصدقائك دخول السجن؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب – **نعم** - حدد طبيعة الفعل الإجرامي.....

19-الوازع الديني والأخلاقي. ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة.

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
-حرصت الأسرة على معاقبتكِ منذ الصغر عند التقصير في واجباتك الدينية.			
-سترة الفتاة وإرتدائها الحجاب عند البلوغ، لابد من الإلتزام به.			
- غرست الأسرة في نفسكِ خشية الله.			
-حرصت أسرتكِ تلقينكم مكارم الأخلاق(الإستئذان، إحترام الكبير،الإستقامة..)			
- رسخت أسرتكِ قيم الأخلاق (الصدق، الأمانة،الإحسان إلى الجار،...)			
- لقننكِ والديَّكِ قيم الإنسانية (الإحسان لليتيم، البر بالفقير...)			
-حرصت عائلتكِ على تحذيركِ من(الكذب، السرقة، السب والشتم.)			
- تدخين الفتاة ، أمر عادي ومقبول.			
- خوض الفتاة علاقة جنسية قبل الزواج، أمر عادي ومقبول.			
- شجار الفتاة علنا أمام الناس، وإعتمادها عبارات السب والشتم أمر عادي ومقبول.			
- مبيت الفتاة خارج المنزل وسفرها برفقة الأصدقاء، أمر عادي ومقبول.			
-التحرر التام للباس الفتاة أمر عادي ومقبول.			
-نزع الحجاب بعد إرتداءه لفترة، أمر عادي ومقبول.			
-إعتمدت أسرتكِ في تربيتكِ الدينية أسلوبا محدد.			

*في حالة الإجابة ب –**نعم**– على العبارة الأخيرة، حدد أسلوب التربية الدينية المتبع التربية بالقدوة ☐ ☐ ☐

التربية بالترغيب والترهيب التربية بالموعظة التربية بسرد قصص الأنبياء

21 التغير الإجتماعي ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة.

العبارة	مو افق	محايد	غير مو افق
-خروج المرأة للعمل أمر ضروري.			
المرأة الغربية مثال يحتذى به.			
- على الفتاة مواكبة مستجدات العصر بكل مايمليه.			
- وشم الفتاة وتغييرها لبعض ملامحها، أمر مستحب لابد منه.			
-عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، تعيق المرأة عن إثبات مكانتها.			
-تعارض الطموح والأهداف الذاتية مع حاجات المجتمع.			
-السعي لتحقيق الأهداف بأي وسيلة كانت.			
- معايير وقواعد المجتمع الجزائري تقيد حرية المرأة.			
-الفشل في تحقيق الأهداف والطموح.			

*في حالة الإجابة ب- **نعم**– على العبارة الأخيرة، حدد ما كان هدفك.....

مالسبب الذي حال دون تحقيقه:.....

22-البناء الاجتماعي للجسد الأنثوي.

العبارة	مو افق	محايد	غير مو افق
-ترسخ منذ طفولتك مبدأ العفة والمحافظة على الشرف.			
-تلقيتِ أثناء تربيتكِ أن جسد الأنثى هو أسمى ماتملك ولابد من الحفاظ عليه.			
-عذرية الفتاة مرتبطة بشرف الأسرة، في المجتمع الجزائري.			
-قيمة الفتاة الجزائرية مرتبط بالحفاظ على عذريتها.			
-التحذير منذ طفولتكِ، على عدم خوض أي علاقة مع الجنس الآخر.			
-تعرضتِ لطقوسٍ معينة، للحفاظ على عذريتكِ (سحر التصفيح، الرباط)			

23-أسئلة خاصة بمنظومة الزواج

- كم كان عمرك عند الزواج؟.....

- كم كان عمر الزوج؟.....

-طبيعة الزواج: الوعد منذ الولادة ☐ علاقة عاطفية ☐ زواج تقليدي ☐

- المستوى التعليمي للزوج: إبتدائي ☐ إعدادي ☐ثانوي ☐جامعي ☐تكوين مهني ☐

- هل لديكِ أبناء؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب - **لا**- حدد سبب عدم الإنجاب: عُقم ☐ إتفاق برضا الزوجين ☐

-هل سبق للزوج دخول السجن : نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب - **نعم** -، حدد طبيعة الفعل الإجرامي.....مع ذكر السبب.....

24- **<u>التو افق الزواجي:</u>** ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة:

العبارة	مو افق	محايد	غيرمو افق
- العلاقة مع الزوج مبنية على التفاهم والإحترام المتبادل			
- التأقلم مع الوضعية الإجتماعية للحياة الزوجية.			
-العلاقة مع أهل الزوج مبنية على التفاهم والإحترام.			
- وجب التريث عند التفكير في مشروع الزواج.			
- المعاناة من سوء المعاملة وعدم الإهتمام.			
- المعاناة من الحرمان العاطفي.			
-المعاناة من عنف الزوج بشتى أنواعه.			
-الشعور بالنقص مقارنة بالمتزوجات الأخريات.			
-الجو السائد في بيت الزوجية مشحون بالخلافات.			

*في حالة الإجابة ب –**نعم**– على العبارة الأخيرة، هل يعود سبب الخلافات إلى: الظروف المادية ☐ الشك والغيرة ☐

تدخل العائلة (عائلة الزوج أو الزوجة) في أبسط الأمور ☐ أخرى تذكر:.....

ثالثا-محور البنية الذاتية.

25-سيكولوجية المرأة:

العبارة	مو افق	محايد	غيرمو افق
-الميل للتواجد في الحفلات والمناسبات العائلية.			
-الشعور بالإرتياح في المواقف التي تكونين فيها مركز إهتمام.			
-الإعتماد على المظهر الخارجي لجذب إنتباه الآخرين.			
-التسرع والتهور في إتخاذ القرارات.			
- تذبذب في التنشئة أثناء مرحلة الطفولة.			
- تذبذب في التنشئة أثناء مرحلة المراهقة.			
-الخوف عنصر هدام لشخصية الأنثى.			
-الخجل عنصر هدام لشخصية الأنثى.			

26-هل تعرضتِ لحادث أليم في إحدى مراحل حياتك؟: نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب *- **نعم**– هل كان الحادث: فقدان عزيز ☐ الإغتصاب ☐ حادث مرور سبب عاهة ☐

أخرى تذكر:.....

* كيف تعاملتِ مع الحادث؟ حاولت الإنتحار ☐ إكتئاب حاد ☐ فضلت العزلة والإنطواء ☐

أخرى تذكر:.....

27- المكون الفيزيولوجي ضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة.

- هل عانيتِ من مرض عضوي ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب –**نعم** – تمثل المرض في: إختلال الغدد ☐ مرض سكري ☐ ضغط الدم ☐

مرض السرطان ☐ أخرى تذكر:.....

- تنتابكِ نوبات صرع؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم: منذ متى؟.....

-تحملين تشوه خُلُقي أو عاهة ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب–**نعم**- حدد بالضبط ماهو؟ .....

* يعود السبب التشوه أو العاهةإلى: تشخيص منذ الولادة ☐ التعرض لحادث ☐

تحديد الإجابة بالتفصيل .....

* كيف أثر هذا التشوه على حياتكِ: التعرض للتنمر ☐ المضايقات المستمرة ☐ الشعور بالنقص ☐

أعاق تحقيق أهدافي ☐ لا يؤثر على حياتي ☐

أخرى تذكر:.....

كيف كانت طبيعة الدورة الشهرية لديكِ؟ منتظمة ☐ متقطعة ☐ مضطربة ☐

*مدة الدورة الشهرية لديكِ:.....

*المدة بين إرتكاب الفعل وآخر دورتك الشهرية : زملة قبل الحيض ☐ أثناء الحيض ☐ زملة مابعد الحيض ☐

*ماهي الأعراض النفسية المصاحبة للدورة الشهرية : الإكتئاب ☐ حدة الطباع ☐ تغير المزاج ☐

الميل للعدائية ☐ أخرى تذكر:.....

*ماهي الأعراض العضوية المصاحبة للدورة الشهرية: الصداع ☐ آلام الظهر ☐ تورم الثدي ☐

☐

إضطرابات جلدية أخرى تذكر:.....

-هل تمت الواقعة أثناء فترة الحمل؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب –**نعم** -، هل صاحبتك أثناء فترة الحمل إحدى الأعراض النفسية؟:

مزاج سيئ ☐ إضطراب القلق ☐ التوتر والخوف ☐ نوبات بكاء دون سبب ☐ الإكتئاب ☐

أخرى تذكر:.....

☐

*في حالة الإجابة ب-**نعم**-، هل صاحبتك أثناء فترة الحمل أمراض عضوية ؟

مرض السكري ☐ ضغط الدم ☐ المرارة ☐ أخرى تذكر:.....

-هل تمت الواقعة أثناء فترة النفاس؟ نعم ☐ لا ☐

* في حالة الإجابة ب –نعم -، هل صاحبتك أثناء فترة النفاس إحدى الأعراض النفسية؟

الإكتئاب ☐ نوبات غضب وقلق ☐ الإحباط ☐ الإنهاك وعدم التكيف ☐

أخرى تذكر:.....

28-بالنظر إلى بروفايلك البيولوجي، إختر العبارة المناسبة :

العبارة	مو افق	محايد	غير مو افق
-إرتفاع نسبة هرمون الذكورة.			
-ذكورية المظهر (فيسيونومي).			
-الشعر الزائد.			
-دقة الشفاه.			
-أسنان غير سوية.			
خشونة الصوت.			
-بروز الفكين.			
-عيون كئيبة ومائلة.			
-حَوَل العينين.			
-عرض الجبين.			

رابعا- محور البنية الرمزية.

29 نوع القتل: قتل عمد (بجميع أنواعه) ☐ قتل خطأ ☐

30-حدد الصلة بالضحية: .....

31-السبب المباشر للقتل :.....

32- مكان ارتكاب الفعل:.....

33-زمن ارتكاب الفعل: نهار ☐ ليل ☐

34-آداة ارتكاب القتل:.....

35- شعورِكِ قبل القتل:.....

36-شعورِكِ بعد القتل:.....

37-هل لك سوابق قضائية أخرى، غير الواقعة الآنية؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة ب –نعم –،حدد طبيعة الفعل: .....

ملحق رقم 07:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة باجي مُختار –عنابة–.

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا.

تخصص أنثروبولوجيا الجريمة.

البنية الإجرامية للمرأة القاتلة، دراسة سوسيوأنثروبولوجية

دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العقابية بالجزائر.

دليل مُقابلة مقدم لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث L.M.D

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

رزاق رزيقة **د–زرزوني جهيدة**

أختي الكريمة:

نُحيطكم علما بأن هذه المقابلة تدخل في إطار التحضر لرسالة دكتوراه D.M.L تخصص أنثروبولوجيا الجريمة . كما سيتم توجيه محتوى المقابلة من خلال مجموعة من الأسئلة؛ كما نحيطكم علما أننا سنقوم بتسجيل صوتي لهذه المقابلة، بحيث يبقى محتوى التسجيل سري ويتم حذفه مباشرة بعد الانتهاء من تفريغ المعطيات المتصلة بالدراسة، ولكم كامل الحق في رفض التسجيل الصوتي.

أولا- مُعطيات حول مُساهمة البنية الموضوعية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

1-ماهي الخلفية الأسرية التي نشأت فيها؟

2-كيف كانت طبيعة علاقتك مع الأسرة والأصدقاء ومن حولك؟

3-ماهي أساليب التربية التي استخدمها والداك في تربيتك؟ وهل شعرت بأنها صائبة أم العكس؟

4-هل تشعرين بأن غياب دور الأب أو الأم في حياة الأنثى ينعكس على طريقة تفكيرها وسلوكها؟

5-كيف كانت معاملة الأُسرة بينك كأنثى وبين أخوتك الذكور؟

6-هل شعرت بأي ضغوط اجتماعية أو ثقافية قد يكون لها تأثير على قراراتك الشخصية؟

7-ماهي المبادئ الأخلاقية التي نشأت عليها؟

8-كيف أثرت مبادئك الأخلاقية التي نشأت عليها في تشكيل نظرتك للقواعد الاجتماعية؟

9-هل واجهتَ مواقف في حياتك شعرت فيها بتحد أخلاقي أو شعرت بعدم القدرة على اتخاذ قرار صائب؟

10-كيف تصفين موقف المجتمع الجزائري من المرأة بشكل عام؟ وهل شعرت بأي تمييز أو تحديات استثنائية لكونك امرأة؟

11-بماذا ترتبط قيمة وشرف الفتاة الجزائرية؟

12-هل ترين أن جسد الأنثى ملكية عامة؟ أم خاصة؟

13-من خلال خبرتك في الحياة، ماهي الشروط الواجب توفرها في تحسين مسار حياة الأنثى؟

ثانيا-مُعطيات حول مساهمة البنية الذاتية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

14-هل ترين بأن الأنثى فيها من سمات النرجسية وحب الذات؟

15- كيف تقيمين قدرتك على كبح النفس في مواجهة الظروف الضاغطة؟

16-إذا عاد بك الزمن إلى الوراء ما هو الشيء الذي تُريدين تغييره أو إلغاءه من حياتك؟

17-كيف تعاملت مع الصعوبات والظروف الضاغطة التي واجهتك؟

18-ماهي أهم المشاعر السلبية التي تُهدم شخصية المرأة وتُؤثر على قراراتها؟

19-هل عانيت من تجارب صادمة قد أثرت على سلوكك ومسار حياتك؟

20-هل عانيت من أي أمراض نفسية أو عضوية، أثرت على حالتك المزاجية؟

21-هل ترين بأن الاضطرابات الفيسيولوجية المُصاحبة للمرأة تُؤثر على حالتها المزاجية واتخاذها لقراراتها؟

22-ماهي أهم الاضطرابات الفيسيولوجية المُؤثرة على حالتك المزاجية؟

23-هل لديك سمات بيولوجية خاصة؟

ثالثا-مُعطيات حول مساهمة البنية الرمزية في تشكيل البنية الإجرامية للمرأة القاتلة.

24-ماهي صلتك بالضحية؟

25-لماذا قتلته؟

26-ما الذي حدث بالضبط وقت ارتكاب الجريمة؟

27-كيف قتلته؟

28-كيف تصفين تلك اللحظة؟

29-ما هو شعورك تلك اللحظة؟

30-كيف تصفين شعورك بعد القتل؟